

# حزب الوفد

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجزء الثانى

د. محمد فريد حشيش



الهيئة المصرية  
العامة للكتاب



تاريخ المصريين

( ١٦٠ )

---

رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرحان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر عن

المجلة المصرية العامة للكتاب



# حزب الوفد

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجزء الثاني

د. محمد فريد حشيش



مكتبة جامعة القاهرة

١٩٩١

الإشراف الفني

---

محمود الجزار

## الفصل الخامس

### الوقد في الحكم

١ - وزارة ١٩٣٦ / ١٩٣٧ :

بالغ بعض المؤرخين والكتاب المعاصرين في تقييمهم لحكم الوفد بالنقد والاثام ولا سيما فيما يتعلق بالفترة التالية لعام ١٩٣٦ ولعله قد غابت عن اذهانهم حقيقة مامة : وهي ان حكم الوفد لم يتجاوز سبعة اعوام الا قليلا على امتداد تاريخه الطويل ( ١٩١٨ / ١٩٥٢ ) فلم يتح له - وهو حزب الاغلبية ولا شك - ان ينفرد بالوزارة اكثر من تلك الفترة الوجيزة ، طوال الاربعة والثلاثين عاما التي استغرقتها رحلة التاريخ بين الثورتين ، ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ . -

وقد تراوح عمر الوزارات الوفدية بين الطول والقصر : فبينما لم تستغرق احيانا خمسة شهور ( وزارة ١٩٢٠ ) ، نجد ان وزارة اخرى استمرت سنتين وبضعة شهور ( وزارة ٤٢ ) - ١٩٤٤ . الا انه - وعلى وجه العموم - نلاحظ ان وزارات الوفد بعد عام ١٩٣٦ ( وهي ما سنتناولها بالتفصيل ) كانت اطول نسبيا من وزاراته قبل ذلك ، ولعل ذلك كان نتيجة من نتائج ابرام المعاهدة بلا شك انها قد قللت من تدخل بريطانيا ، او قلصت سلطاتها - في احتساب المعاهدة - بالتدخل من وراء ستار ، الامر

الذى سيؤدي الى احتدام التضال السياسى بين الوفد والقصر من ناحية كما سنرى ، والى استقرار حكم الوفد نوعا ما من ناحية اخرى . هذا بالإضافة الى أن توقيع المعاهدة حسب دوره فى خضعة التشكيلات الحزبية القائمة فى مصر آنذاك ومنها الوفد .

وهناك حقيقة اخرى يجب ألا نغفلها وهى : أن الوفد وهو فى الحكم — ورغم هذه الفترة القصيرة — لم يكن كرسى الحكم خالصا له ، بل تنازعت معه السراى من جهة ، والأحزاب المعارضة له من جهة اخرى ، وبعض الشخصيات التى كانت رغم بعدها عن الأحزاب الا أن تأثيرها كان شديدا فى دوائر القصر وافق السياسة المصرية امثال : على باهر ، واحد صنين ، ولذلك نجد أن وزارات الوفد — رغم عمرها القصير — تتعرض من جانب هؤلاء جميعا بالإضافة الى الاستعمار وبعض كبار الملاك لالوان من المؤامرات والعقبات تقام فى طريقها فتعطل معظم المشروعات التى تتقدم بها الوزارات ، وتعطل كثيرا من المراسيم كما رأينا قبل علم ١٩٣٦ وكما سنرى بعد ذلك ، ومن ثم فقد كانت السمة البارزة لحكم الوفد سلسلة لا تنقطع من الازمات سرعان ما تؤدي به الى الاقالة ، وسيوضح ذلك جليا فى حين نعرض لوزارة . ١٩٣٧ / ٣٦ .

والواقع أن الوفد لم ينفذ ويتصور أن الأمور دائت له ، ولم يبالغ فى تناوله بأن الميزان السياسى يكتفيه ( الاتجليز والقصر ) قد مال ناحيته ، قدر ما انخدع وتعامل ابان حكمه فى تلك الوزارة .

ولكى لا نكون متحيزين ونذهب الوفد بالغفلة تسارع فنقول ان الافق السياسى كان حينئذ يوهم بهذا التصور والتفائل بل ويساعد عليهما .. فحينما تولى الوفد الحكم فى ١٠ مايو ١٩٣٦ كان عدوه القديم وهو الملك مؤاد قد أراحه الموت من طريقته .



كما حكمت البلاد تسير في ظل الائتلاف الذي تم في ديسمبر ١٩٣٥ ،  
والجبهة الوطنية ثمانية ، والدستور مخرج عنه بعد اعتقال طويل ،  
ووقد للمفاوضات برئاسة النحاس وأغلبية أعضائه من الوفد يتأهب  
للمفاوضات مع الانجليز . كان هذا هو الاتفاق لا ضياع فيه  
ولا سحب سوداء ، بل يشعر بأن فجرا جديدا على وشك أن تبث  
نبلشيره . . . . . ورأى الوفد — لو مصطفى النحاس — في معاهدة  
١٩٣٦ — وقد وقعها كما أشرنا في ٢٦ أغسطس — هذه التباشر  
أن لم تكن الفجر نفسه : فجر الاستقلال . كما رأى في اتفاقية  
مونتريه — وقد نهض الوفد بها متفردا — انتصارا آخر .

وقد أوضحنا في الفصل السابق كيف استقبل الشعب المعاهدة  
ثم الاتفاقية ، وكان في هذا الاستقبال الحاسي يصدر من وراء حجب  
الوفد أكثر منه صدورا عن فهم وإدراك لما في نصوصها . الا أنه  
على أى حال كان استقبالا زاد في نهضة الأفق وتفاؤل الوفد . ثم  
أنه من الناحية الأخرى سنجد أن الانجليز — كنتيجة لإبرام المعاهدة  
— يتركون وزارة الوفد تحكم بدون تدخل من جانبهم ، اللهم الا في  
الأيام الأخيرة لتلك الوزارة وكان التدخل بهدف إطالة عمرها ومن  
وراء سطر كما سنرى .

هذا تصوير سريع للجو السياسي الذي استقبلت به وزارة  
الوفد والذي صاحبها فترة من الزمن مما جعلها تعتقد أن كرسى  
الحكم لن يهتز من تحتها . الا أنه سرعان ما هبت الأعاصير من  
كل جانب فطوت بآمالها وانطمعت في نهاية الأمر من الحكم .  
فالائتلاف الذي كان قائما تصدعت أركنته ، والقصر الذي خلا من  
العدو القديم سرعان ما امتلأ بأعداء قدامي وجند ، والمعارضة التي  
كانت قد تهدئت ، سرعيا ما رفعت راية العميان . كيف حدثت  
ذلك ؟ هذا هو موضوع بحثنا الآن .

## الصراع بين القصر والوزارة والأزمات الدستورية التي نشأت عنه :

ولأن احتدام الفضال والصراع بين القصر والوليد واتضاه شكل ازمات دستورية متعاقبة كان هو السعة البارزة من تلك الوزارة ، بل نستطيع القول دون مقالة ان الصراع الذى دار بينهما فى وزارة ١٩٣٦ / ١٩٣٧ كان اكثر ضراوة من أى صراع دار فى الماضى وفى المستقبل ، لكل هذا يجب ان نبدأ بحثنا بعلاقة الوعد والقصر وكيف تطورت الى ما تطورت اليه رغم النوايا الحسنة والرغبة الوعدية فى فتح صفحة جديدة فى تلك العلاقة . . ولكى نتضح لنا صورة الموقف ينبغى علينا ان نعود قليلا الى الوراء .

حينما توفى الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ كانت وزارة على ماهر الأولى فى الحكم . ولم يكن ولى العهد « عازق » - الذى كان يتلقى تعليمه فى إنجلترا - قد بلغ سن الرشيد ، فقام جندل حول تحديد هذه السن للرشيد المسمى : هل تكون سن الرشيد السياسى المحددة بثمانى عشرة سنة هلالية ، او تكون السن المقررة لكلفة المصريين وهى الواحدة والعشرين ميلادية ؟ . ولأن البرلمان كان غير قلم اذ ذاك فقد اصدر مجلس الوزراء - بمعد لعيه لفؤاد - بيانا بتولية سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية حتى يتسلم مجلس الوصاية مقاليد الامور ، وفودى بفاروق ملكا على مصر ، واجرى على ماهر الانتخابت فى الاسبوع الاول من شهر مايو ١٩٣٦ ، واجتمع البرلمان بمجلسيه فى ٨ مايو وقرر تأليف مجلس الوصاية على العرش بموافقة الاحزاب القائمة حينئذ ، وقدم على ماهر استقالته الى المجلس الذى عهد الى زعيم الاقلية مصطفى النحاس بتأليف الوزارة الجديدة فالفها فى ١٠ مايو على النحو الذى مر بنا .

مكذا وصل الوفد الى الحكم ، وكان فاروق قد وصل الى مصر في ٦ مايو واستقبله الشعب بالتكريم وتبوا عرشه في نفس اليوم . وكان الشعب متفكلا بقومه وباعتلائه العرش ، فقد كان — الشعب — يحس بالعطف عليه لصغر سنه ولوفاء والده . . . . .  
ويهمنا ايضا هذه الحقيقة لأن الوفد — وقد كان ما يزال يحس بلصاى الشعب — اعتقد أن عهدا جديدا قد بدأ وأنه سيفتح — مع فاروق — صفحة جديدة ينسج فيها الماضي المرير بينه وبين أبيه . اعتقد الوفد — وزعيمه مصطفى النحاس — أن عهد الأزمات الدستورية والانتخابات التي تكررت أيام فؤاد قد انتهى ، ولذلك سنجد النحاس بلحا يرفض كل محاولة وكل مسعى لتأجيل اعتلاء فاروق العرش وابقاء مجلس الوصاية حتى يبلغ الخامسة والعشرين من عمره أو على الأقل الواحد والعشرين ، وكان النحاس في رفضه يؤيد الرأي العام ، ويرد البعض تلك الموقف — وهو موقف فائده على النحاس لاعتبارات كثيرة في رأينا منها : صغر السن وقلة التجربة وعدم التمرس بالسياسة هذا بالإضافة الى ضالة محصله من التعليم — بأن التأجيل كان يتطلب تعديل أحكام الدستور ، وهو ما لم يكن يستطيعه الوفد وهو منشغل بالمفاوضات مع بريطانيا . الا أننا نرى أن التقرير الصحيح — أو التفسير — كان يمكن في الرغبة في مجاملة فاروق وصانرا عن الأمل في المستقبل ، أو أن زعماء الوفد أملوا في السيطرة عليه وتسييره كما يريدون ، ومن ثم رحبوا بأن يعتلى عرشه في تلك السن الصغيرة وذلك التدرج الضئيل من التعليم .

الا أن المستقبل سرعان ما خيب الأمل . ويبدو أن الأمل في فتح الصفحة الجديدة لم يراود الوفد وحده ، فقد كان القصر ، أو بالدقة بعض من فيه كان يراوده نفس الأمل . . . . . ففي حديث جرى بين أحمد حسن — وكان اذ ذاك رائدا للملك ومصطحبا أياه في دراسته بانجلترا — ومكرم عبيد سكرتير الوفد ووزير المالية ،

رجا حنين من الوفد - في شخص مكرم - ان يتسنى الماضي ويبدأ مع الملك والقصر ورجاله عهدا جديدا ، ووافق مكرم ووعد بتحقيق ذلك قائلا ان المجلس وجميع اعضاء الوفد يصبون لماروق ويستبشرون خيرا على يديه ، وانهم يخلصون له بذليل ان الوزارة رفضت اقتراح محمد على برفع سن الرشد الى خمسة وعشرين سنة ... الخ .

اذن كان ابلا مشتركا في ذن الصراع .. لكنه ذهب ادراج الرياح .. فقد تضللت عوامل كثيرة على هيئة الارض لالتقاء بنور جديدة للصراع .. وكانت الارض يكرها صالحة للاستقبال بالاضافة الى استعداد موروث من الاب للحد على الوفد وزعيمه .. فعندما بلغ فاروق السن القانونية لتولية العرش في ٢٩ يوليو ١٩٢٧ ، كانت هناك تغييرات جديرة بالاهتمام في روح السياسة المصرية ، فلشيخ محمد مصطفى المراغي - شيخ الجليل الازهر - وقد كان فيما مضى يؤيد « الجبهة الوطنية برعاية الوفد حرصا على البقاء في منصبه بدأ يتورد على وزارة الوفديين ، وقد كان لا يحسن الظن بهم ، وهم من جانبهم كانوا يخشونه لما له من تأثير بارز في دوائر القصر ، لذلك بدأ يدعو الى فكرة « الملك الصالح » . ولم يكن المراغي وحده فقد حاول على ماهر - رغم ابتعاده عن القصر رسميا مؤلثا وحتى يعود اليه رغم اف وزارة الوفد في اكتوبر ١٩٢٧ - حاول ان يخلق من الملك قديما يحبه الشعب لكي يقضى على الكتلة الشعبية وينقل ولاء الناس من الدستور الى الملك ، وكانت محاولته تلك مثق تولية فاروق العرش حيث لم تنقطع ايماءاته بذلك للقصر ، واذا كان علي ماهر قد اضطر في بداية تولية فاروق للعرش الى نوع من الإدارة وايقاره لأن يظل بعيدا عن القصر في الظاهر

مع بقاء منصب رئيس الديوان شاغرا . فانه قد فعل ذلك لابعاد  
 الشبهة عنه ريثما تنتهى فترة الوصاية ويتولى غلوق سلطته  
 الدستورية . . وبالإضافة الى المراعى وعلى ماهر ، يجب ألا نقل  
 رجال « الطقم القديم » الذى عمل فى القصر مع مؤاد ، وهم الى  
 جانب كراعتهم الترسية فى نفوسهم لحزب الوفد كانوا يمتقنون  
 انهم يرضون سيدهم الجديد بمزيد من المؤامرات ضد حكومة  
 الوفد . . كان هناك : سعيد ذو القلتر باشا ، شوقي باشا ،  
 عبد الوهاب طلعت باشا ، عمر فتحي ، عباس الكراوى واحمد  
 حستين . . الخ . ولا شك انهم كانوا يكرهون الوفد ووزرائه ،  
 ومن ثم — وهم المقربين لملروق — كانوا يستطيعون السيطرة عليه  
 . . وكانت هذه الحقيقة مبعثا لتخوف الملكة نازلى التى اوضحت  
 عنها — عقب وفاة زوجها أحمد مؤاد — لشقيقها حسين صبرى  
 باشا ، وطلبت منه ابلاغها لاصحاقه الوفديين « وانها تضع ملروق  
 لمائة فى أيديهم ، وتنصحهم أن يبعدوا عنه وعن القصر كل الطقم  
 القديم »

ورغم أن حسين صبرى نقل الرسالة الى صتيقه عبد الحميد  
 البنان الذى نقلها بدوره الى أحمد ماهر ومصطفى النحاس ، فاننا  
 نجد أن حكومة الوفد قد اعملت تلك النصيحة التى كانت لا شك  
 مخلصه صخرة عن أم كانت تخاف على ابنها بالدرجة الاولى وأرادت  
 أن تحبسه — وهو ما زال غلاما — عثرات الطريق الذى سار فيه  
 أبوه وكان كثورا له . ولعل حكومة الوفد — وقد اعتقدت أن الجور  
 قد صفا لها ، أو بدافع عدم إثارة للقديم — استهانت بالأمور فلم  
 تطلب اقتضاء موظف من هؤلاء . فبقى القديم على حاله لينخر فيه  
 سوس الحقد للوفد ولرئيسه . ومما يبرر الوفد ذلك الموقف برغبته  
 فى فتح صفحة جديدة فله كان يجب أن يدرك أن إقامة بناء جديد  
 يستلزم إزالة كل أنقاض القديم .

هل وجد الوفد صعوبة في إزالة هذه الانتفاضة ؟ انه لم يحاول -  
ولعله لو حاول وتقدم الى مجلس الوصاية القائم حينئذ وطلب من  
اي من هؤلاء المسئولين لأجابه الى طلبهم ، ولا سيما وأن رئيسه  
الأمير محيد على كان يكره القصر وجميع موظفيه ، كما أن شريف  
مبصرى - عضو المجلس - كان شقيق نازلى التى أشارت بالرأى  
السلف الذكر ، وعبد العزيز عزت كلن رجلا مسالما ويميل الى  
جانب الوفعيين .

الى جانب هؤلاء جميعا يجب الا يغفل احزاب الاقلية وقد  
انفرط عقد الائتلاف بينها وبين الوفد لاعتبارين : أولا : استعداد  
تلك الاحزاب دائما للانقضاض على الوفد وتلويت سمعته والصيد  
فى الماء العكر ، ثانيا : الأعمال التى قامت بها حكومة الوفد وانارت  
حولها كثيرا من الشكوك والتى ستعرض لها بشيء من التفصيل  
بعد حين ، لذلك كله كانت هذه الاحزاب متربصة للوفد تنتهز كل  
فرصة وأى أزمة لطرده من الحكم ، ومن ثم فقد اتبعت سياسة  
التقرب الى القصر وادانت اتجاهات حكومة الوفد وعناصره  
الجديدة باعتبارها معانقة للاتجاه الديكتاتورى . وفى الوقت نفسه  
كانت هناك مساع فذل من عدة جهات لإيجاد جبهات أخرى  
لمعارضة الحكومة الوفدية ، لا تستهدف القواعد البرلمانية ولن تتجه  
اتجاهها فكريا على المنظمات شبه العسكرية مثل حزب  
« مصر الفتاة » برئاسة أحمد حسين « الذى اصطفح لنفسه  
القمصان الخضراء التى بدأت تغلق حكومة الوفد وتثير لها المقاعب ،  
وكانت هذه الفرق تحظى بعطف وتأييد من على ماهر فقد رأى فيها  
نواة يكيد بها لحكومة الوفد ، التى ارتكبت نفس الخطأ فقامت من  
جانباها بإنشاء فرق « القمصان الزرقاء » التى سيأتى بيانها بعد  
ظيل . والى جانب حركة « مصر الفتاة » قامت دعوة أخرى  
تشابهها فى بعض الوجوه وتختلف عنها فى بعضها الآخر لكن

الدعوتين كانتا تتفقان من حيث أنها انحصرت عن التواعد الديمقراطية السلمية ، وتعنى بالدموة الأخرى : دعوة الإخوان .

ولأن بحثنا ليس بمسدد الأسهل في تفاصيل هاتين الدعوتين تمكنى بأن نقرر أن وجودهما في ذلك الوقت كان دلالة على أن بعض الحركات المخالفة للخط الذي سارت فيه أغلبية الشعب ( أعنى الوفد ) ، بدلت تظهر في الأفق ، ولعل تلك الحقيقة هي التي أدت بتبرير البعض لها بحالة التفكك والتطل الذي ظهر في الوفد بعد عام ١٩٣٦ ، الأمر الذي أدى إلى تأسيس الطبقة المتوسطة الدنيا — وقد خلب أملها في الوفد فاحسنت بضرورة وجود مجال للتعبير المنفصل والمستقل لها — ومن ثم كان تكتلها في تلك الدعوات التي كانت بمثابة التعبير المنحرف عن حيرة ويس تلك الطبقة .

على أي حال وسواء أكان تقييم تلك الدعوتين نتيجة تأسيس وحيرة الطبقة المتوسطة في حزب الوفد كما رأى البعض ، أو كان قيامهما راجعا إلى سلطان الدين وتمكنه من نفوس المصريين من ناحية ، ورغبة المصريين في التجديد وحبهم للاستقلال من ناحية أخرى كما نرى ، ولا سيما وأن أخطاء حكومة الوفد لم تكن قد تبلورت بعد واتخذت الشكل القبيح الذي ستعبر إليه بعد ذلك ، ثم أن الفريق الأكبر ممن آمنوا بهاتين الدعوتين كلفوا من النهلزين الذين قدروا أن يكن للدعوتين أثر وقد يؤول إليهما السلطان قراوا في الانضمام إليهما سياسة حسنة .

وبهنا أن نخرج من كل هذا بأن هاتين الدعوتين قد استخدمتا الموقف الموجة الوفدية . فكما احتضن على ماهر جيمية مصر الفتاة كما ذكرنا حاول أن يكون على علاقة طيبة بدعوة الإخوان .

هذا هو المسكر أو المعسكرات التي أخاطت بمحكمة الوفد من جميع الجبهات : القصر وحواريه كالراشى وعلى ماهر ، والطقم

التقديم. التابع فيه والحزاب الاقلية وصحتها ومؤامراتها ، ودعوات جديدة تشكل خطرا آخر ، فكان لابد ان يبدأ الصراع بين هاتين القوتين المتعارضتين : قوة الحكومة الدستورية ومن ورائها البرلمان والانصار ، وقوة القصر التي تآلفت من العناصر السليطة السالطة لأسباب شتى والتي اجتمعت على هدف واحد هو : عدم التوحد . وفي وسط هذا الجو بدأت الالتمات بين الملك الجديد ووزارة الوعد على اثر استقالتها واعادة تأليفها من جديد ( عقب تولية الملك سلطته الدستورية ) .

وكانت الأزمة الحادة التي لا يست تأليف الوزارة الجديدة حول الاحتقال بتتويج الملك :- ذلك ان النحاس كان يعارض بشدة في الاقتراح الذي يبدو ان محمد التبعي كلن صليحه — كما يذكر أمين يوسف — والذي كان يقف وراءه الشيخ المراغي شيخ الأزهر واحد أطراف الصراع مع حكومة الوعد — كما ذكرنا — كما كان يؤيده الأمير محمد علي ، وهو : الاحتقال بهذا التتويج احتقالا دينيا . وقد روي النحاس تفصيل هذا الخلاف في إحدى خطبه وتعرض لمناقشة دارت بينه وبين الأمير محمد علي حول « تلك الميزة » — كما سماها النحاس — ذكر لمحمد علي « ان جلالة « الملك نفسه لا يريد شيئا من ذلك ، وأنه اطلمه على البرنامج الذي ارتضاه جلالته ، فضلا عن أن الدستور يقضى بأن تكون حفلة حفل اليمين أمام البرلمان مجتمعا في مؤتمر في حفل علني » .

ويستمر النحاس في روايته فيذكر « ان سموه » أظهر الزرابة بممثلي الأمة قائلا : « لمة ايه ؟ شيوخ ايه ؟ ونواب ايه ؟ » وأين الحفلة ؟ اليس لها وجود ؟ الا أنه — ورغم ما ذكره النحاس — فإنه يبدو ان فاروق كان يتوق لمثل تلك المظاهر ، ففي لقاء تم بينه وبين النحاس خرج منه الثاني غاضبا قائلا : « اللعب بدأ من الآن » وذكر ان حوله كيف ان الملك كلمه عن حفلات التولية التي يريد



في القلعة ويقلده فيها شيخ الأزهر سيف جده محمد علي ويحضرها  
الأمرء بملاييس خاصة ... الخ وأخذ النقاش يشرح ما نص عليه  
المستور وكيف أنه ليس فيه شيء عن محيط محمد علي أو الأمرء  
أو شيخ الأزهر ... الخ .

على أي حال نحن نرجح أن فاروق دون شك كان يرغب في  
حفل تتويج - وهذا يتلأم تماما مع عقليته وتفكيره حينذاك -  
وكان يشجعه عليه المراهي والأمر محمد علي : إلا أن هدف الأول  
كان الكيد للوفديين والدمس لهم ... والتترب من المروق ، بينما  
كان هدف الثاني لا يخرج عن كونه « نكرة » من نكرات محمد علي  
واسرته . ثم حينما لاحظ فاروق وجواريوه معارضة النحاسي  
الشديدة تراجعوا عن تلك النكرة ، ولا سيما أن مكرم طلب من  
التابعي أن يسافر مع الملك إلى لندن لتسوية هذه المشكلة لأن  
الملك - كما يذكر مكرم - يحب التابعي ويثق فيه .

وسواء تدخل التابعي أو غيره فإن صحافة الوفد وجريدة  
المصري بلاذات قد اناضت بالقضية والتشفيح حول ذلك الموضوع ،  
ومن الجانب الآخر برزت صحف المعارضة والبلاغ في مقدماتها  
تحاول الصيد في الماء العكر . وصممت حكومة الوفد على موثقها ،  
نظرا لأن الوفد كان يرى في هذا للفروع من التتويج تهديدا للمبادئ  
الاساسية « العلمانية » و « الديمقراطية » وهما ركنا الوفد الفكري  
منذ عام ١٩١٩ . بالإضافة إلى أن الفكرة لم تكن مستغاة ويقت  
ورائها أعداء الوفد .

على أي حال انتمصر للوفد في تلك الأزمنة ، إلا أنه كان  
انتصارا اذى بلا شك إلى اتساع الهوة في الخلاف بينه وبين  
القصر ، كما اذى إلى زيادة استياء دوائر شيخ الأزهر من الوفد ،  
الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى أزمة أخرى يحاول فيها القصر

ان يرد الصاع صاعين لحكومة الوفد . . فنقتز السراى فرصة  
تأليف النحاس لوزارته الجديدة ، ويرفض الملك تعيين يوسف  
الجندى وزيرا للداخلية فيها . والحق أن البلاط لا يستطيع ان  
يقطع برأى فى تعطيل هذا الرغض من جانب السراى وهل كان  
راجعا الى ان نراة الجندى ابن وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية  
لم تكن فوق مستوى للشبهات — كما يذكر هيكى — او ان سبب  
الاعتراض يكمن فى ان يوسف الجندى ترعم ثورة ١٩١٩ فى بلدته  
« زغنى » واعلن استقلالها وانشأ فيها امبراطورية وتحصن فيها  
يقاوم الانجليز ؟ او ان الأمر لا يخرج عن مجرد رغبة عابثة من  
ماروق اراد بها — او أريد له — أن يظهر سلطته منذ البداية كما  
نرى ؟ وهذا لا يمنع أن القصر كان يرى فى يوسف الجندى « بيولا  
خطيرة » . وسواء لكن هذا أو ذاك فمأذا كان موقف حكومة الوفد  
وقد كانت الأزمة الأولى من نوعها ، فلم يعرف من قبل أن الملك فؤاد  
يرفض تعيين وزير لهذا السبب أو ذاك ؟ وقع النحاس المرسوم بتأليف  
الوزارة دون أن يشترك فيها يوسف الجندى . وكان هذا معناه  
انه اقتنع بحجة الملك — أيا كانت — فارتضاها . ويحق لنا أن  
نتساءل : هل كان واجبا عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف  
الوزارة ويتمسك بعلمته التى قدمها للملك مهما ترتب على هذا  
الرغض من نتائج لا سيما وأنه بذلك — لو أقدم عليه — كان يضع  
عامدة دستورية يتلاقى بها ما كان من شأنه أن يفسر الحياة  
الميلسية فى المستقبل ؟ أم انه — أى النحاس — وقد أدرك من  
أين تهب الرياح فأراد أن يتلافى عاصفة لا سيما وأنه كان مزال  
يأمل فى فتح الصفحة الجديدة مع السراى ومن ثم كان يجب أن  
يقبل الأمر الواقع ؟ لم انه قبل ذلك خشية تكليف غير « بتأليف  
الوزارة وما يرتب على ذلك من حل مجلس النواب وأجراء  
انتخابات جديدة تسور معركتها حول الخلاف بينه وبين الملك الشاب  
الذى سحر الجمهور بشبابه فلم يكن النحاس يطمئن لقاومته  
— كما يذكر هيكى — ٢١ .

مها كان الأمر فلا شك أنه كان في تصورنا موقفا اتسم بكثير  
 من الضعف من جانب الخصاص وحكومته ، لكننا يجب ألا ننقل عدة  
 اعتبارات نعتقد أنها كانت من مبررات هذا الموقف منها : إغراء  
 الوفد أن الملك مطلوب على أمره ، والأمل في ألا يبدأ الوفد علاقته  
 مع فاروق بأزمة ، هذا بالإضافة إلى الرغبة في تفويت الفرصة  
 على أحزاب المعارضة التي كانت تعتق كلمة أطلقها محمد محمود  
 حينئذ تقول « أن مهمة الأغلبية قد انتهت » ، وكل من جل همها أن  
 تقوى سلطة الملك ، وتحاول اقتناعه بأن الوفد يعتدي على حقوقه  
 وذلك كي يدعوهم الملك إلى الحكم بوصفهم أوفى له وأخلص . ثم  
 أن الوفد من ناحية والشعب — من أماله أو ظله — من ناحية  
 أخرى كلنا يعتقدان — واعتقادهما كان صحيحا إلى حد كبير كما  
 يذكر الأستاذ غزاد سراج الدين — أن المسئول الأول من خلق  
 هذه الأزمات هم الرجال المحيطون بفاروق الذين استطاعوا  
 السيطرة عليه نظرا لسفر سنه وظلة خبرته .. لكننا — ومن خلال  
 هذه المبررات — نجد لزما علينا أن نعيد السؤال مرة أخرى : لماذا  
 لم تعمل حكومة الوفد على إخراج « اللطم القديم » كي تقلم —  
 على الأقل — من الظفر فاروق العديدة ؟ لو فعل الوفد ذلك لجنب  
 ولو بعض المقامب . وهذه إحدى أخطائه نتيجة حسن النية .

والواقع أن البلط في تلك الفترة يعجب من موقف المعارضة  
 ويستفكره فقد كان أساسا فاسدا لكل ما ترتب بعد ذلك من أنواع  
 الفساد في مصر . حقيقة أن الوفد كان يتخبط ويخطيء في حكمه  
 كما سنرى لكنه كان من الواجب على المعارضة أن تتجه بمعارضتها  
 إلى الشعب وتحاول مثلا أن تحول تيار الرأي العام عن الوفد  
 تسريحا من طريق تبصيره بأخطاء حكومته ، لكنها لم تفعل ذلك  
 بل وقفت بالمرصاد لها : حين تقرير — مثلا — إصلاح الحرمين  
 الشريفين على حساب الحكومة ونشر ذلك في الصحف وبقرا الملك  
 النبا ويهتم به ، نجد أن المعارضة تلفظ الفرصة محاولة الصيد

في الماء العكر منددة بالوزارة التي لا تعمل للملك حسابا . وحينما تلتفت الوزارة بموجة لحضور مؤتمر نيون وقبلتها نجد ان صحف المعارضة تهجم الوزارة « التي لم تأخذ رأي الملك ولذلك فيجب اقالمتها .. » .

وهكذا ، وحينما تنشر الصحف صورة للملك وهو خارج من أحد المساجد عقب صلاة الجمعة ويجواره يقف مصطفى النحاس وقد مقد يديه خلف ظهره ، نجد ان المعارضة تثور لكرامة الملك التي يهينها رئيس الوزراء . . . . الخ . ومن هو الملك ؟ غلام او صبي لا يتجاوز الثامنة عشرة هجرية مدلل ليست لديه خبرة عن منطلقات السياسة والقازها او تاريخ السياسة والاعيين فيفتح أنفيه لسمع كثيرا من الايحاءات ضد الوفد وزعيمه في الماضي والاضر ، ثم يرى بعينه مدى تعلق الجماهير بالوفد ، ثم يتفكر معارك أبوه مع هذا الحزب ونصائحه له بالتحذير منه ومن جماهيره ، كل هذا لا شك كان كفيلا بأن يسبب له عقدة نفسية ضد الوفد وحكمه وزعيمه . فكان لا بد من وقوع أزمة أخرى كي تسمح الأمور مسرعة إلى غايتها المحتومة لا سيما وأن المعركة قد وضحت إبلعها بين القصر والوزارة ، وبرزت المظلم والتدبيرات التي حاكها رجال القصر لكي يستربوا خيوط السلطة .. فحينما يريد الملك تعيين مهندس انجليزي في البصرة « المخرومة » وتريد وزارة الوفد أن تطبق القانون إزاء هذا المهندس يرفض الملك أن تتدخل الوزارة في شؤون موظفي القصر . ويتمسك كل من الطرفين برأيه ، ويبتها تقف الصحف الوفدية الى جانب حكومتها وفنادي بضرورة تطبيق قوانين الدولة على موظفي القصر كغيرهم من الموظفين ، تجد ان « السياسة الاسبوعية » تشن حملة عنيفة تدافع عن حقوق الملك التي يعتدى عليها الوفد .. ويذهب النحاس للقاء الملك ويقول له انه أحرص الناس على حقوقه « ولكن هناك قانون على ماهر لا بد من تطبيقه » فيجيبه الملك : « أنا سألك

على ماهر فقال لى انه حين اصدره لم يضطر بباله موظفوا  
 السراى . . ويدرك النحل فى آخرى - ويصفى قاطعة - ان على  
 ماهر وراء الستار . ولم يمض وقت طويل حتى برز على ماهر ،  
 فقد ان له ان يخرج من وراء الستار الى امله لى يلعب دوره  
 الاول وبالكثوف دون خفاء . . ففى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٣٧ صدر  
 مرسوم ملكى بتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى ، وكان  
 هذا التعيين رغم انه الوزارة ودون رغبة منها بل وتم دون علم  
 منها . وقبل ان نبش فى رد الفعل من جانب الوزارة يجدر بنا ان  
 نلقى نظرة على ملائمت هذا التعيين لى اى مدى امح  
 الوضع بين القصر والوزارة . فلواقع ان مسألة تعيين رئيس  
 للديوان كانت مثار شبه وجنب استمر لفترة طويلة بينهما ، اذ  
 حينما ادركت الوزارة ان السراى تفكر فى شغل هذا المنصب  
 اقترحت فى البداية تعيين عبد الفتاح الطويل له لسابق خبرته ،  
 ثم رفض فاروق بحجة ان رئيس الديوان حلقة اتصال بين الملك  
 والوزارة وهو الميزان بينهما فى تسوية اى خلاف ، فلا يجب ان  
 يكون وديا .

فتقدم النحل بترشيح حافظ عفيفى وهو المستقل حينئذ  
 ثم رفض فاروق ايضا . فاقترح النحل ومكرم تعيين احمد نجيب  
 الهلالى الذى كانت اسمه فى ارتفاع فى دوائر الوفد اذ ذاك واصبح  
 مقربا من رئيسه ومكرمه بل اعتبر من كبار اقطاب الوفديين كما  
 اشرفا . . ثم رفض فاروق . وعاد الوفد ورشح محمد امين يوسف ،  
 ولم يكن حظه اسعد من سبقوه كما كان الوفد قد رشح على زكى  
 العربى نائى الملك . . كل هذا كان كافيا لان يقتنع الوفد وحكومته  
 ان فاروق ومن وراءه مسمون على رفض اى رشح تقدمه الحكومة  
 لانه يريد تعيين على ماهر فى هذا المنصب . فمأذ يكون موقف  
 النجاس ؟ ارسل رسولا الى القصر ليقول ان على ماهر رجبل  
 مسبحيل لا شراكه مع محمد مصود ، ثم مع اسماعيل صغبر ، ومن

قبلها مع احمد زبور في الاعتداء على الحياة النيبية والدستور ،  
 ثم ان المشكلة ليست مشكلة اشخلص ، ولكنها مشكلة مبادئ  
 دستورية وهل توجد حكومة دستورية او حكومة استبدادية ؟  
 وضرب فاروق بالمبادئ والدستور والحكومة عرض الحائط ووضعها  
 جميعا اهل الامر الواقع فاصدر القرار بتعيين على ماهر رئيسا  
 لديوانه في ٢٠ أكتوبر كما فكرنا آنفا . عملا كان رد الفعل من جانب  
 الحكومة ! . كما حدث في أزمة يوسف الجندي حدث في تلك الأزمة  
 اذ راحت الصحف الوفدة تنشر الى الدستور والى حقوق السلطة  
 التنفيذية فيه وتقول ان وظيفة رئيس الديوان وظيفة رئيسية  
 وشاغلا حقة اتصال بين الملك والوزارة فيجب ان يكون شخصا  
 مطمئن اليه الوزارة ، كما اشترت الصحف الى المسابقة المشابهة  
 التي حدثت بين الملك مؤاد وسعد زغلول ، وكيف انتهت بوضع  
 الامور في نسلها السليم ، الا ان كل ذلك لم يخرج عن كونه حديثا  
 قهريا يثار ولا يترتب عليه نتيجة عملية .. حقيقة ان الوزارة  
 اعترضت ، بل وذهب النحاس الى الملك يحتج ويستنكر فيقول له  
 فاروق انه عينه لانه كان محل ثقة والده وثقته هو .. لكن ماذا  
 حدث بعد ذلك ؟ لا شيء . فقد انزعجت الوزارة وسلمت بالامر الواقع ،  
 وكان يجب عليها ان تدرك ان هذا التعيين بمثابة قاعدة ارتكاز في  
 القصر لخصوم الوفد ونذير يقرب شعوب العواصف . لكن الانصاف  
 يقتضى سؤالا يطرح نفسه : ماذا كان مطلوبا من حكومة الوفد ان  
 تفعله ؟ هل تمنع تعيين على ماهر بالقوة ؟ لم يكن ذلك في مقدورها ،  
 وليس من المستساغ ان تقوم به حتى لو استطاعت . افن لم يبق  
 امامها سوى الاستقالة وهي اضعف الايمان ولقد كان اكرم لها  
 بكثير وفي تلك الظروف ان تقدم استقالتها لاسيما اذا عرفنا انها  
 طرحت بعد ذلك بشهرين باتالة قلمية كما سنرى .. الا اننا من  
 ناحية اخرى يجب ان ننقش الامر في موضوعية مجردة : ماذا  
 كانت تفعله الاستقالة والذئاب كثيرة تنتظر الفريسة ؟ ان الاستقالة  
 كانت تجدى لو ان الامور كانت تسير في مسارها السليم ، لكن ماذا

يجدى الأمر والقائد ضارب أطنابه : السراى بطاقمه القديم  
المفتن ، وعلى ماهر رجل فؤاد وعضو حزب الاتحاد ، محمود  
محمود ، أساميل صدقى وحافظ رمضان ومن على شكلتهم  
وأحزابهم . ثم أحمد حصين وتشكيلاته الخضراء ، وكل هؤلاء  
وغيرهم ولا تغفل الشيوخ المراعى ونفوذه الدينى فى الأزهر إذ كلهم  
آنذاك نساب فى انتظار كبوة جولد للوفد لكى يفترسوه .

تسارى القول أن الباحث المدقق لا يؤمن كثيرا بجسدى  
الاستقالة فى الظروف التى كانت تعانيها مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو  
١٩٥٢ ، ولا نستطيع أن نقول أنه لو استقالت حكومة الوفد  
لستندها الشعب ضد الملك وفرضها عليه كما يطو لبعض المؤرخين  
أن يتقصوا به متطلين بما حدث أبان أزمة سعد مع الملك فؤاد فى  
عام ١٩٢٤ وذلك بحث طويل لسنا بصدد الآن ونكتفى بأن نفكر  
أن حزب الوفد نفسه — ومن خلال لقاءاتنا مع بعض قادته — كان  
لا يؤمن بمثل هذه النوايا الطيبة ، بل كان يقيم الأمر بميزان الواقع  
.. ومن ثم فتتوى إلى أن الاستقالة لم تكن تجدى كثيرا ، ثم أن  
تعيين على ماهر لم يكن سوى وضع النقطة فوق الحروف ، فإن  
ظهوره على المسرح لم يكن يعنى أنه كان بعيدا منه كما فكرنا ،  
كان فقط وراء الستار لفتزاج الستار . أريد أن أصل إلى أن على  
ماهر لم يكن هو القضية ، بل القضية كانت تكمن فى النظام كله :  
النظام الملكى . ومستغلش تلك القضية ووجهة نظر الوفد أزاها  
حين تناول علاقة الوفد بالقصر والنظام الملكى .

والآن نعود لنهيك بالخيوط ، وقد لمسك على ماهر فى قبضته  
بمعدة العيادة فى القصر .

وقبل ان نمضى فى بحث تطورات الخلاف بين القصر — وقد أصبح على ماهر رجليه الاول — والوزارة وكيف انتهت الى أزمة دستورية معقدة أدت الى انقلابها ، ينبغى أن نطول لخطأء الوزارة الوفدية لأنها كانت عملاً خطيراً فى تصعيد تلك الأزمة بالإضافة الى أنها زعمت ثقة الشعب الى حد ما فانفض من حولها ، وبالنظر الى أدت الى تصيغ كل المعسكرات المناهضة لها وتحالفها ضدها ..

### مأخذ حكومة ١٩٣٦ / ١٩٣٧ :

لا شك ان حكم الوفد على امتداد تاريخه قد اتسم بكثير من الأخطاء — وكان لا بد ان يخطئء فالخطأ من سمات البشر — الا أنه يبدو ان أخطاءه فى الوزارة التى نحن بمسئدتها ( ٣٦ / ١٩٣٧ ) قد بلغت أخطاءه فى الوزارتين اللاحقتين بل وكانت اسباباً فى بعض جوانبها لما جد بعد ذلك ولعلنى تفسير ذلك من جانبنا يتمثل الوفد. عتبد فى توقيع المعاهد والخاء الامتيازات ثم زواج النحاس والنظرة الى الملك كطفل .. الخ لكن الحق يفرض علينا أن نقول ان بعض تلك الأخطاء قد وضع اسبابها سعد زغلول فى وزارته : كالاستثناءات والمصوبيات مثلا ، فقد رأينا كيف تلاذى بميأساة الوزارة « الزغلولية لهما ودما » وأن كان مرجع ذلك — كما يذكر مسئولنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى — عدم وثوقه الى الرجال المخلصين له ، وهذه طبيعة البشر فى كل زمان الا أنه يبدو أن النحاس باشا قد امرف فى تلك السياسة فى وزارة ٣٦ / ١٩٣٧ على النحو التالى .

### المصوبية والاستثناءات :

على الرقم من نداء النحاس فى تأليف الوزارة « ان لا حزبية بعد اليوم » ، ورغم نصيحة الدكتور أحمد ماهر له — على اثر



توقيع المعاهدة كما ذكرنا - بأن تكون المعاهدة فاتحة عهد جديد وخاتمة النضال الحزبي ، نجد أن الوزارة تتبع ميزة حزبية متعصبة ، تأخذت تيار المتقين إلى الوفد عن سواهم في مزايا الحكم ، فسارت في طريق المصوئية والاستثناءات للأقارب والاصقاء ، حيث لم تقتصر المحسوبية في الوظائف على الوفديين ، بل تعدتها إلى صلات القرى والمصاهرة بالوزراء ورجال الوفد ، وقد استغفلت المحسوبية الحزبية والعائلية في كل النواحي حتى في الائتمام بالرتب والنياشين التي شملت كثيرين ممن لم يؤدوا للبلاد أى خدمة ، وكان السيل المتدفق من هذه الرتب حديث الناس في مجالسهم وموضع دهشتهم واستنكارهم .

والواقع أن هذا الخطأ المسرف وقد تناولته جميع المصادر أورايج دون استثناء يستحق أن نعتبره في مقدمة الأخطاء التي ارتكبتها وزارة الوفد في ١٩٢٧/٢٦ . ومن ثم فقد حاولنا أن نتقصى مدى حقيقة هذا الاتهام فرجعنا إلى صحف تلك الفترة ثم بحثنا في مدى صدق معلوماتنا فتأكدنا أن هذا الاتهام حقيقة تاريخية واقعة لا شك فيها ، كما هالقا كثرة الانعكاسات بالرتب والنياشين . ولفلخذ جريدة « البلاغ » مثلا ، فنجدها على امتداد عام ١٩٢٧ تنقل عن مندوبيها في الأقاليم أنباء تلك الائتمامات لأقارب الوزراء ورجال الوفد .

فيكتب مندوبها في مديرية المنوفية - مثلا - عن هؤلاء المنعم عليهم فيها ويذكرهم واحدا واحدا مثيرا إلى صلة كل منهم بأحد وزراء الوفد أو قائده ، كما يفعل نفس الشيء مندوب الجريدة في الجيزة وغيرها من الأقاليم مصر . أمثال البلاغ يمثل هذه الاعمال والنياشين ، ونجد مثلا بريقة بتوقيع « ولدى متكلم » يشير فيها إلى أن الاعمال انحصرت في الجيزة على أفراد بعينهم دون بقية

أعيانها ومنهم الوفديون الذين ليسوا أقارب ولا أصهارا ثم يورد أمثلة لذلك .

ولم يترك البلاغ مصطفى النحاس متعقب أقاربه وأصهاره الذين أغدق عليهم خيراته ، وكذلك بكرم وأقاربه الذين نالهم من حظ الرتب والنياشين الشيء الكثير ، وكذلك حدى سيف النصر عضو الوفد والوزارة . ولم تقتصر البلاغ في هجومها على الحكومة على تلك الأثياء وحدها ، بل طفحت بمقالات لعيد القاصر حمزة يتحدث فيها عن « الوزارة ومعنى الحكم » ، وإن الحكم ليس أيثارا للأقارب والأصهار ، وإنما هو تقديم للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة . « كما تتعقب الجريدة بعض المنعم عليهم بالرتب ، نتذكر مثلا أن أحدهم متهم بالتبديد ولا تزال قضيته قائمة أمام المحاكم ، وآخر منعم عليه بليكوية وهو بشهادة المحكمة الشرعية من نوى السمعة السيئة وأنه محكوم عليه بالسجن مع الشغل في تهمة تزوير . » الخ .

ولا شك أن مسألة الانعامات والاستثناءات هذه تزدادت جوانبها وقد انخفضت لها أبعادا كثيرة فكانت لا شك أحد أخطاء الوفد التي لا يمكن تبريرها ، لكن هناك سؤالا يطرح نفسه : لماذا كان هدف الوفد من وراء تلك المسألة ؟ يبدو أن النحاس باشا عندما جاء إلى الحكم في عام ١٩٣٦ طلب إلى وزارته جميعا أن يتقدموا بكشوف لأقاربهم لمقع رتب لهم ، وكان هدفه من ذلك أن يقوى أسر الوزراء من ناحية ، وأن يتأثر هؤلاء الأتارب بطك الانعامات والرتب التي جاءتهم دون أن يعلموا بها فيتضاموا إلى الوفد من ناحية أخرى . وإذا نحينا جانباً ما استهدفه النحاس نجد أنها كانت مسألة طبيعية بمقتضى هذا العصر ولا سيما أن جميع المنعم عليهم - أو معظمهم - كانوا أثرياء ، الأمر الذي يتشبه مع طبيعة تنظيم حزب الوفد منذ نشأته واعتماده على

تبرعات الأفراد والأسر الكبيرة شأنه في ذلك شأن الأحزاب جميعا في كرامة انحاء العالم .

لكن هذه التبريرات لا تحول دون ان تحمل النحاس وحكومته مسئولية الاسراف الشديد في تلك الاستثناءات التي ان استسيغت من الأحزاب الأخرى لا نستطيع أن نقر الوفد عليها وهو حزب الجماهير كلها كما كان يدعى ، ثم أن مسألة المحسوبية والاستثناءات هذه قد اثارت هذه العواصف من كل جانب : القصر وأحزاب الأقلية بما أدى الى اضعاف مركز الحكومة والوفد أمامها ، بل تعدى ذلك الى الخارج ، ففي رسالة لمكاتب التيمز في مصر لجرينته يتناول فيها الأسبغ التي أدت الى « هبوط محبة الشعب للوفد » فيذكر انها كثيرة ومتنوعة الا أن أهمها يرجع الى « عدم حكمة الوفد وسداده في مكافأة الذين اعتبرهم أصدقائه بالترتيب والنيابسين والفرقيات دون مراعاة لمصالحيتهم من وجهات النظر الأخرى ... » هل أغضبت الوزارة بهذه الترتيب والنيابسين على انصارها ومحسوبيها ابتهاجا بتوقيع المعاهدة كما قيل حينئذ ؟ لا نعتقد ذلك لأنها لم تقتصر على المفاوضين بل أنهم لم يتألموا منها شيئا ، بل كانت هذه الانعامات للمثبات الذين لم يكن أحدهم يطمع في أن ينال رتبة أو لقباً طيلة حياته ، وكان أكثر هؤلاء من انصار الوفد ومن أعضاء لجنته المركزية في الأقاليم ، والواقع أنه يصعب تفسير تلك المسألة ولا نجد لها تبريرا معقولا ، فانها بالأصلفة الى مجالستها لروح المساواة كانت عاملا أدى الى اشتعال الخصومات في الريف وخاصة بين هؤلاء المحظوظين الوفديين ومثقتسيهم في الجاه والثروة والعلم من أهل الريف الذين رأوا في تلك الانعامات ميلا حزبيا وتمييزا لا يتفق ودواعي العدل كما اثّرنا ونذكر هيكلا أن هؤلاء شكوا الى لحزابهم ذلك الحيف والتعريق في المعاملة بخير مسوغ ، وان رجال الأحزاب رأوا أن الوفد انتهب فرصة قيسلم الوصلية على العرش ليقوى نفسه على حصيل الأحزاب الأخرى ،

واضح تماماً أن الوفد تنكّب الطريق السليم في تلك الوزارة من حيث الاستثناءات والمحسوبيات وسنجدّه في وزارته القادمة ٤٢ - ١٩٤٤ يزداد أمثاقاً في ذلك الطريق ، ولا شك أن هذا ليس من الحزبية بمعناها السليم في شيء ، بل تعصب زعيم من الوفد لأنصاره وعريديه كان أسلوبه تصيد المنافع أو الانتقال من المنفعين . وقد أدى هذا إلى اضطراب معنى العدل ، واختراز سلطان القانون ، ومن ثم أصبحت الأهواء والشهوات صالحة القول الفصل غلبت الحياة السياسية في مصر ، ويجب أن نثير مرة أخرى إلى أن بمسألة الاستثناءات هذه كانت عاملاً من عوامل الخلاف الذي أدى إلى خروج - أو اخراج - غالب والنقراشي وولاتهما من الوزارة حينما عارضوا في هذا الأمر . وقد اتخذ بعض كتاب المعارضة من الاستثناءات سبيلاً لمهاجمة الوزارة وكانت البلاغ بيدنا لأحلامهم ، فيتناول الأستاذان عياصر العقاد وإبراهيم عبد القادر المازني لتلك المسألة ويكتبان المقالات مدعمة بالمستندات . كما شارك في الحملة الدكتور هيكل في جريدة الأحرار الدستوريين ، « السياسة الأسبوعية » .

خلاصة القول إن سياسة المحسوبة والاستثناءات كانت أولى الأخطاء التي تردت عليها وزارة الوفد ٣٦ / ١٩٣٧ .

### تشكيلات القمصان الزرقاء :

أما الخطأ الثاني فيتمثل في استحداث الحكومة أسلوباً جديداً ساعدها على تدعيم أركانها الكتلورية البرلمانية ، كما ساعد على اضطباغ الجو السياسي حينئذ ينزع من الأرهاب كان يجبر بالوقد وحكمه أن يتماشياء ، ويتركاه لغيرهما . وتعنى بذلك الأسلوب اصطناع الحكومة للرق خاصة أطلقت عليها « فرق القمصان الزرقاء » .

والواقع انها في البداية لم تنفصا لغرض الارهاب ، فقد كانت في الاصل تشكيلات منظمة انشأها الوفد للنهوض بالروح الرياضية في الشعب . الا انها تطورت فاصطيفت في عهد هذه الوزارة بالصيغة السياسية الحزبية فتحولت عن مقصدها السليم وصارت مصدر ارهاب للخصوم ، الامر الذي جلب عليها وعلى الحكومة الوفد سخط الرأي العام ، ولا بد ان نتساءل : لماذا اصطنع الوفد هذا الأسلوب وهو الذي لجأ اليه وتفلخر به يمثل الشعب وأنه الأمين على مصالحه ؟ كيف ارتضى الوفد لنفسه ذلك الجو الارهابي وهو الذي لاقي الكثير من ارهاب سحقى ومحمد محمود وأساليبها وطالما كان ينهى الحرية على يديهما ويضالكي على مصر الديمقراطية ؟ يبدو أن حكومة الوفد حينما رأت دعوتى مصر الفتاة والأخوان تنتشران وتنفذان الى تلبيد القصر وعلى ماهر من ناحية وأحزاب الاقلية من ناحية اخرى كما نشرنا ، ثم حينما أدركت الانجساح الفاشستى القائم على المنظمات شبه العسكرية والذي تمثل في دعوة مصر الفتاة بنوع خاص التى اصطفت أساليبها وأنشأت لها غرقا تدعى « القمصان الخضراء » . يبدو أن كل هذا أدى الى تلقى الحكومة القائمة غثارا لها المتاعب فوتمعت من فرط الخوف والقلق في هذا الخطأ ، فبدلا من أن تعالج الحكومة أخطاءها وأن تعلموم هذا الانحياز الظاهر في سياستها وأن تلتزم الروح الديمقراطية نراها تتبع الأسلوب نفسه فتتشبه غرق القمصان الزرقاء . والواقع أن الباحث ليحلل آراء هذا الموقف ، فانه اذا استطلعنا ان نفهم ان تستهوى مثل النازية والفاشية بعض الشباب فيتشبها ما يشبهها كما حدث في حركة أحمد حسين ، فقلنا لا نستطيع ان نفهم أو أن نقبل من الحكومة الدستورية التى تستند الى أغلبية برلمانية كبيرة ان تولجه هذا الانحراف بانحراف مثله ، فتضغى من حيث لا تدري صفة الشرعية أو الاقرار الضمنى لهذا الأسلوب الدكتاتوري المتمثل في تشكيلات القمصان الخضراء . وقد قامت كل

هذه التكتيكات والفرق بين سواء الزرقاء أو الخضراء — على هامش الطبقة العاملة ، أو المجموعة التي يمكن أن نطلق عليها مجموعة الخارجين عن تلك الطبقة وهي تتألف من أصحاب الحرف والمعلمين والعمال وغيرهم . وقد كون هؤلاء — بشكل أو آخر — تلك العناصر الارهابية والأجهزة : كان أهمها فرق القمصان الخضراء والزرقاء والتي أصبحت هذه أداة سياسية لأرهاب خصوم الوفد وحكومته ، فأخذت تتسلح بالعمى والخنجر وتمتد على اجتماعات الأحزاب المعارضة وتنفض بعضها بالقوة ، كما اعتدت على أشخاص المعارضين والصحف المعارضة . مجمل القول أنها أصبحت وسيلة لأفكار حرية الفكر والرأي وقد أصبحت الحرية تحت رحمة الحكومة الوفدية ، فقد تحكمت في الشوارع والطرق واستفحل شأنها بضم تلك العناصر السالفة الذكر فكانت أداة لفساد الحكم ، وكان أفرادها يقتصبون الدواوين ويعلمون أرادتهم على الرؤساء والموظفين . وقد تمتدت الروايات حول ذلك .. ليفكر الاستاذ فتحي رضوان أنه في اجتماع كان يخطب فيه عقب إبرام المعاهدة فوجيء الحاضرون بهجوم جماعات القمصان الزرقاء تحت سماع البوليس ويصره ، وأنه استطاع بحق الأتس أن ينجو بنفسه وكلما ذهب إلى مكان في ذلك اليوم وجد جماعات أخرى تمتد على زملائه بهراواتهم وخفاجيرهم ، كما رابطت أمم مكتبه ومنزله ولهم الحزب ( الوطني ) جماعات أخرى ..

ويصور لنا الدكتور هيكل هذا الجو المفزع فيقول « وكنت أصدر جريدة السياسة الأسبوعية أملض فيها سياسة الحكومة فكانت مظاهرات الترقى تجيء الحين بعد الحين هتفة ضد الأحرار الدستوريين .. وسعقتا يوماً ضجيج مظاهرة مؤلفة من الآلاف تترك المكان ، فلذا المظاهرة تجيء إليه وتحطم أثله وتسرق بعض آلات الطينون الموجودة على المكتب ... » ولما كانت هذه الجاعات قد اعتدت على قبل ذلك مرتين مثله « ترك المكان » في هذه المرة

واسرع بمفارقة الدار ولم يريد البقاء فيها كما فعل في عام ١٩٢٤ حينما كان سعد زغلول في الحكم . ويستطرد هيكل فيذكر ان مظاهرات تآزرها فرق القمصان الزرقاء قد ذهبت إلى منزل محمد محمود لاحتله والاعتداء عليه وانها قد تبادلت النيران مع حراس الدار الذين استقدمهم محمد محمود لصد المظاهرات . . . . . وحلفت النيابة الحادث و . . . الخ . ولم يكن زعيم الأحرار وكتبههم وجريدهم الهدف الوحيد لمظاهرات القمصان الزرقاء واعتداءاتها . فقد نالت الأحزاب والجرائد الأخرى نصيبها من كل ذلك . . . الا أن جريدة « البلاغ » وصاحبها كان نصيبها يتناسب ومعارضتهما وإيرادهما من أبناء الحكم ومن مصادر صحيحة كما رأينا ، الأمر الذي سبب انزعاجا للحكومة فحسبت عليها جلم غضبها ولا سيما أننا لا نجد عندها من جريدة « البلاغ » يظن من تعليقات عبد القادر حمزة صاحبها أو العقاد والمزني وهما كاتبان حينذاك فكانت مقالاتهم تفيض سخرية وهجوما ضد أخطاء الحكومة ومجاوزتها لأحكام القانون والدستور ، فنجد مثلا عبد القادر حمزة يكتب مقالا بعنوان « الفحاس باشا يهول ويدعى أن هناك أياد تلعب في الخفاء » وفي آخر « مناوره يراد بها صد موجة الاستياء العام ولكنها لا تنجح في صد الموجة وتنجح في الدلالة على انزعاج الحكومة . . » .

وتعقب الجريدة فرق القمصان الزرقاء فتذكر تنظيماتها والاموال التي تحظى في يد قيادتها وتقدرها بأكثر من خمسة آلاف جنيه في مدة لا تزيد عن سنة « كما يكتب العقاد تحت عنوان « القمصان الزرقى — عبت ليس له طبل » فيعبد تجارب الأمم الأخرى في انشاء هذه الفرق الفاضلة وكيف أنها جميعها قد انتهت بلائيل . . . الخ . وفي مقالات أخرى يهاجم العقاد بسبويه القوى الفحاش والوند ووزارته . .

هذا تصوير سريع لما كانت عليه البلاغ فكان لا بد - بمنطق حكومة الوفد - أن تتال الجزء الأوفى فجاءته مظاهرات حطمتها وهاولت تعطيم طبيعته إلا أنها لم تستطع أن تحطم آلاتها الحديدية كما حطمت ألكة ومقامه ، وانزلت بها كثيرا من الضائير ... ولذا كنا قد اعتمدنا في بحثنا عن القمصان الزرق على مراجع ومصادر معارضة لحكومة الوفد وليس معنى ذلك تجنيا منا أو أننا أهملنا مصادر الوفد المؤيدة له ، فإذا أخذنا جريدة « المصري » مثلا فنجدها مليئة بانباء تنظيمات الفرق الزرقاء وتدريبها وقيادتها ونشاطاتها في استقبال زعماء الوفد في رواحمهم وغدوهم . أى تأييد ومناصرة لتلك الفرق على طول الخط ، إلا أننا انصلنا للحقيقة التاريخية فنذكر أن بعض قلدة الوفد كانوا غير راضين أو مقتنعين بتنظيم هذه الجماعات ، فيذكر الأستاذ محمود سليمان غنام أنه كان معارضا لانشاء هذه الفرق وغير راض عن نشاطها بعد ذلك .

على أى حال كانت هذه الفرق مبعث استياء لا من الدوائر الإدارية للوفد فقط بل من مئات الشعب المخطفة لأنها كانت لا تتفق وطبيعة المصريين ويولهم ، فقد نشرت جريدة « ملقستر جارديان » البريطانية مقالا فى ١٨/١/١٩٣٧ تحت عنوان « الوفد والقمصان الزرقاء والطلبة » أوضحت فيه كيف يحول الوفد أن يخضع الطلبة لمشيئته ، كما أشارت فيه إلى القمصان الزرقاء وأنها تشبه فرق القمصان الخضراء التى لا تتمتع بتأييد الوفد « ولم تصادف كل هذه الفرق نجاحا كبيرا لأن النظام الحقيقى فى أى شكل من أشكال الفلاسفة غريب عن طبيعة المصريين ، وقد يضطر الوفد قبل زمن طويل إلى التفكير فى وسيلة أخرى للحصول على تأييد الطلبة غير فرقة القمصان الزرقاء ... » .



## استغلال الطلبة في النشاط السياسي :

ولعل من المناسب هنا أن نتعرض لمسألة استغلال الطلبة في التنظيمات السياسية آنذاك ، وكيف أن الوفد كان له « القدر العالي » في ذلك ، ولا شك أنه خطأ آخر ترتبت فيه حكومته . فان الوفد حاول أن يقحم الطلبة في السياسة الحزبية ، فقد كانت له بين صفوفها لجان وثيقة الاتصال به تروج لسياسته الحزبية وتهدمها حكومة الوفد بالعموم المادي والتأييد المعنوي .

وتصور لنا الدكتورة بنت الشاطئ — وهي تستعرض نكرياتها من الجامعة — تصور الجو البغيض الذي اشاعته حكومة الوفد بين الطلبة وكيف أهدرت حرية الدرجات العلمية فتقول « في ذلك الصيف من عام ١٩٣٦ بدلنا العطلة بعد أن أعلنت الجامعة نتيجة الامتحان وعلقت كشونا رسمية بها على لوحات في بداخل الكليات ... وإذا بالحزب الحكم يغضب لرسوب فريق من اتصاره ودعاه ، وهم ما شغلوا من الدرس والتحصيل إلا بالأمل الحزبي المجيد ! وإذا رأى الحزب استحقاق تزييف النتائج الرسمية بعد إعلانها عمد إلى البرلمان — وله فيه الأغلبية المطلقة — فاستصدر قانونا « شرعيا » يهبط بنسبة درجات النجاح في امتحانات الجامعة من ٦٠٪ إلى ٥٠٪ على أن يصرى ذلك القانون بأثر رجعي على نتائج الامتحانات التي أعلنتها الجامعة قبل شهر وبعض شهر ... وظهرت الصحف — فداة صدور القانون — وقد امتلأت أعمدتها بحشد أكثر من أسماء الطلاب الذين قضت الجامعة بزمويهم وقضت الأغلبية البرلمانية الموقرة للحزب الحكم بنقض قرار الجامعة ، ونقلتهم بقوة القانون من صف الراسبين إلى صف الناجحين » . . .

ولا شك أن ذلك كان له آثاره الوخيمة على الطلبة سواء المخطوطين منهم — وهم الذين كانوا يصلون في حزب الوفد —

ويعتصمون برعايته — من حيث انصرافهم عن جادة طريق العلم والمعرفة ، أو البتسين منهم للذين كفتوا خارج معسكر الحزب من حيث بث الحد في نفوسهم ، وتصور حالتهم بنت الشاطىء فتقول « وخاب رجلى في الجامعة بعد عامي الأول معها ، فقد غضبت لهذا العنوان الصارخ على حرمة الامتحان الجامعي ، وانكرت شرعية الحق الذي اغتصبه البرلمان — ونكرت في أن انسحب نهائيا من هذا السياق بعد أن عيئت الحزبية بالجامعة ... الخ . »

وسينشأ عن ذلك حينها تنازم الأمور بين الوفد والقصر كما سنرى صراع حاد بين الطلبة وبعضهم ، إذ أن المتفكرين من سياسة الوفد منهم منجدهم يتجمعون وينظمون صفوفهم كما فعل طلبة الوفد ، ويقف الفريقان موقف المفاطرة والخصومة . فلا شك أن الوفد — وفي وزارته تلك بالذات — هو المسئول الأول عن اقحام الطلبة في غمار السياسة الحزبية ، مما أدى الى اضعاف تكوينهم للوطنى والأخلاقي والطبي . ثم « ان الأحزاب الأخرى كانت تلتقه من جراء محاولة الوفد احتكار الطلبة ، وكانت تهدد بالشرع في انشاء جمعيات وفروق مماثلة وهذا سيكون علامة على بداية التفكك والأزمات » . وقبل أن نسرع في توضيح تلك الأزمات لا بد أن نحاول استكمال عرض لخطأ الوزارة .

### المأخذ الأخرى :

الى جانب اسلوبى الارهاب وعدم المساواة المستندان من تاليف التماس الزعماء والاستثناءات نجد أن الوزارة تصدت للمصحف المعارضة — لا بالمظاهرات والفرق فحسب كما اشرنا — بل ارمقتها بالتحقيقات والمصايرة . كما اعتقلت النيابة عددا كبيرا من الصحفيين في جنح صحفية ، ومن المآخذ على تلك الوزارة أنها قررت اعادة العمل بالمرسوم بالقانون الخاص بحفظ النظام بمساعدة التعليم ، وهو مرسوم سبق صدوره في غيبة البرلمان

( ١٩٣٠ ) واعترض عليه الوفد حينذاك . وعطل الرافعي إعادة الوزارة له بانها رأت التذمر من سيئتها قد استفاد حتى سرى الى صفوف طلبة الجامعة فقررت اعادة هذا المرسوم . . كذلك يأخذ البعض على تلك الوزارة انها لم تمن العناية الواجبة بالتهوؤس بالجيش وانها لم تعمل عملا جديا في انشاء مصانع للأسلحة والذخائر وتسليح الجيش وانشاء الأسطول وتعزيز قوة الدفاع الوطني . . الخ . الا أننا نجد في هذا المآخذ بعض التجنى على حكمة الوفد .

ناتج بالإضافة الى أن المعاهدة كانت مازالت حديثة النويج والتنفيذ بالنسبة لتهلية حكومة الوفد بعد ذلك ( ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ ) يجب ألا نغفل العوامل المعلقة التي اشترطنا اليها آتفا والتي لم تتج للحكومة التقوؤ لهذه المسائل تماما . ومع ذلك ففي عهد هذه الحكومة نجد أن الفريق امينكس باشا المفتش العلم البريطاني للجيش المصري — والذي كان بمثابة السردار — يعزل العمل ( يناير ١٩٣٧ ) ولم تمد الحكومة مدة خدمته ، وترتب على ذلك أن تسلم المصريون قيادة الجيش المصري لأول مرة منذ عام ١٨٨٢ بتعيين اللواء محمود شكري باشا رئيسا لأركان الحرب الجيش كما اشترنا في نتائج المعاهدة . وكذلك انشأت الوزارة مدرسة المهندسين العسكريين في مسطرد ، ومدرسة أركان الحرب ، ومدرسة ضباط الصف ، ومدرسة الطيران ، ومدرسة الصناعات الميكانيكية للجيش .

ولسنا الآن بصدد اصلاحات الوفد في هذه الحكومة ، إنما نحدد أخطاءها أولا ، ويجب أن نشير الى أن الحكومة رقم اثنا سمرت في الحكم — ولا سيما في عام ١٩٣٧ — والأخطاء تلاطمها من كل جانب لكنها ظلت أيضا بإصلاحات جوهرية كما سنرى . . ولعل أخطاءها رجعت في بعض الأحيان الى انصافها بأن المؤامرات تحاك حولها ، وإن القصر لم يصبح خلصا للهم

الدستورى ، والى شعورها بأن على ماهر يلعب لعبة خطيرة أو أنه استطاع أن يوجه الملك الحديث الممن إلى خط السياسة الذى يريد أن يسير فيه ، وتوجست خيفة من حركته .. إلا أن كسل تلك المواقل — وهى حقيقية — لا تبرر لنا أخطاء الحكومة التى سرفنا بعضها منها ، وذلك لأن تلك العوالم كانت من صنع الحكومة نفسها أو بالتحقة قد هيات الفرصة لإيجاد نتيجة رغبتها الملحة فى الحكم وما ترتب على ذلك من التخبُّط ، ثم النوايا الطيبة التى كانت تهدف بها إلى إيجاد السلام مع القصر فإن النوايا الحسنة إذا أسوء استعمالها كانت بمثابة أدوات حفر لقبر صاحبها ، ثم تناولها الذى أشرنا إليه بزوال الملك مؤاد من المسرح ، واعتقادنا أن الجو قد طاب لها بعد أن عقدت معاهدة ١٩٣٦ .

والآن وقد انتهينا من بحث أخطاء الحكومة تعود لنستكمل أنوار الصراع بينها وبين القصر ولنرى كيف اتخذ الصراع شكل أزمات دستورية متعاقبة ومعقدة أدت فى النهاية إلى اقللة الوزارة .

نجد أن أمسك على ماهر بعجلة القيادة فى القصر ( فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ ) أصبح وجهها لوجه مع الحكومة التى كانت تعترض فى تعيينه كما فكرنا ، ورغم أن هذا التعيين كان يعتبر بؤرة ارتكاز فى القصر لخصوم الحكومة الوفدية ، فلما نجد أنها — أى الوزارة — لم تعمل على إصلاح أخطائها فى الحكم التى أشرنا إليها ، بل استمرت فى سياسة المحسوبية الحزبية والعائلية ، كما استعمل خطر القمصان الزرقاء ، وامتد تيار السخط إلى صفوف الشباب ، وظهرت فى الجامعة حركة نضرم واستياء من تصرفات الحكومة وخاصة بعد فصل النقراشى من الوزارة والوفد .. ويجب أن نكرر الاشارة هنا إلى أنه من بين أسباب فصل النقراشى من الوزارة ثم من الوفد وكذلك فصل محمود غالى من الوزارة أنها كانتا يعارضان فى التصرفات التى تمس سمعة الحكم ، فعلاوضا فى الاستثناءات

والمخسوبيات ، وكان أخرجهما من الوزارة على النحو السدى  
تصنيفاته ثم فصل التقراشى من الوفد بعد ذلك ، كفن بمعناها ان  
الوفد ماضى فى سلوكة طريقا غير نزيه ، ولا شك ان النحاس كان  
معروفا من قبل بالنزاهة ، ولكن يبدو ان تفسيره ولحواله قد تكبر  
مع الزمن وخاصة بعد زواجه وعقد معاهدة ١٩٣٦ ، فاحد يصاحل  
فيما تقتضيه النزاهة والاستقامة .

وقد ذكرى لنا مصدر عيش الاحداث انه فى زيارة له مع  
بعض شباب الوفد لمنزل النحاس فى علم ١٩٣٧ ، خرج من هذه  
الزيارة باقطباع شاركة فيه عدد من زملائه وهو ان النحاس قد  
تغير ، ذلك لانهم راوا باعينهم مظاهر الترف فى الرياش والالتى تم  
تذكروا الايام التى كنوا يرون فيها النحاس فى منزله يجلس على  
« كنبه » وحوله عدة كراسى ..

وخلاصة القول ان اخطاء الحكومة اثرت تيارات الضغط  
ضدها فامسح نطق المعارضة ولا سيما حين انضمت اليها جمعية  
« مصر الفتاة » ، فبدأت لواج المظاهرات والاضطرابات والتجمعات  
ضد الوزارة تتحقق فى المحيط الجامعى وكلية الأزهر بخد اواخر  
اكتوبر ١٩٣٧ ، ولم تكن المظاهرات وقفا على المعارضة وحدها ،  
فكما سارت المظاهرات الاولى والتي تهتف ضد الوزارة ، نجد ان  
مظاهرات اخرى خرجت فى الشوارع تهتف للوزارة ، وقد كانت  
هذه المظاهرات وقوامها الطلبة نتيجة رد الفعل لسياسة الوفد فى  
القحام الطلبة فى السجاسة الحزبية ، وقد رأى مدير الجامعة حينذاك  
( احمد لطفى السيد باشا ) ان يتقضى تفادى تفاقم الاضطراب فى محيطها ،  
فأصدرت ادارة الجامعة قرارا بتعطيل الدراسة فى كلياتها استيوجا  
( من ٢٥ اكتوبر ) ، ولكن الوزارة لم توافق على هذا القرار ..  
وفى ذلك التوتر اطلق لخد اعضاء مصر الفتاة الرسملى على  
النحاس ( فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ ) ووجه هذا الحادث باستياء شبيه

، مختلف الأوساط ، إلا أنه من ناحية أخرى كان سببا في إيمان حكومة في اهتمام خصوصها في الاشتراك في هذا الحادث بما عطلت كثير من الشبيل واسيئت معاملتهم في المسجون ، الأمر الذي زاد حركة التمرد والاستياء . وقد سيطر هذا الجو المليء بالاضطراب على اجتماع البرلمان الذي عقد في نوفمبر ، ولم تتوقف المظاهرات ، على يوم الثلاثاء ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ قادت مظاهرة كبيرة أمام قصر نابليون كان قوامها جموع من طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين لوزارة ، وهتفوا بحياة الملك الذي أطل عليهم من شرفة القصر حياء لهم . وكلفت هذه المظاهرة ردا على مظاهرة قام بها أنصار لومند ونداءوا فيها « الفلاح أو الثورة » . . . ولعل هذا النداء ذكرنا بشيبيه في عام ١٩٢٤ حينما نالت الجماهير « سعد أو ثورة » إلا أن النداء الأخير لم يكن في توقيتته الصحيح بالاضافة إلى اختلاف الظروف والملابسات .

هذا هو الجو العام الذي كان كتيلا بوقوع الأزمات بين الحكومة من ناحية والقصر من فيه من ناحية أخرى .

### الأزمات الدستورية :

كان تعيين على ماهر نزيها بظك الأزمات ، فانه على امتداد الشهرين التاليين الباقين من عمر الوزارة اتخذت الأمور شكل الأزمات المتعددة ، فبينما حاول الملك ومستشاره على ماهر تقييد الإجراءات الحكومية بدموى المحافظة على دستور ١٩٢٣ ، كان المجلس من الناحية الأخرى يحاول تحييد الحق الملكي ، فقد برزت إلى السطح من جديد المشاكل الدستورية بينهما . وهي تلك المشاكل التي كانت قد سويت أو اعتقد أنها سويت وارسيت تواعدها في إدارة الوفد الأولى ( وزارة سعد ١٩٢٤ ) . . . وكلفت المشكلة لأولى خلسة بحق التعيين في مجلس الشيوخ فقد كان أحد القاعد

بمجلس الشيوخ شافرا لمدة شهرين وأراد النحاس تعيين لصند الوغديين ( حسن نافع ) باعترض القصر ورشح عبد العزيز فهمي باشا . فتنازل النحاس عن ترشيح نافع ورشح مكانه « فخرى عبد النور » ولم يقبل تعيين عبد العزيز فهمي ، متمسكا بقتراحه وحجته الدستورية أن الوزارة هي التي تتحمل مسئولية التعيين ، وأن حق صاحب العرش ينحصر دستوريا في المشورة وليس الأمر الواجب التنفيذ . بينما تمسك القصر برأيه ، وحجته الدستورية أن الحكمة في تعيين الشيوخ . لكمال الكليات في المجلس من العناصر التي لم يأت بها الانتخاب ، وأن الوزارة إذا لرائت تعيين أنصارها بصرف النظر عن الكليات تكون قد خالفت الدستور ، وواجب الملك أن يحيه ... الخ ، وتثبيت كل طريق برليه ، وطال الشد والجذب بينهما في مسائل أخرى : فقد أرسلت الوزارة عدة مراسيم أخرى رفضت المراسم توقيما : كمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي للميزانية ألحقت الوزارة في طلبه . وكانت حجة على ماهر في عدم التوقيع أن الوزارة تعدها وترسلها إلى القصر يستون أن تأخذ رأيه مقبلا ، وردت الحكومة بطلبها تتخذ هذه المراسيم في دائرة سلطاتها الدستورية ، وقال على ماهر أنه لا يقر هذه النظرية ولا يرى الأخذ بها .

واضح تماما أن على ماهر كان يؤدي دوره ويحاول أن يتخذ من الحكومة ليعطى للملك ، ينقص من سلطاتها ليزيد في سلطاته ، فكان هذا داعيا لشل حركة الوزارة وازدياد استيائها وتفرها ، فذهب النحاس إلى الاسكندرية في أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر ١٩٣٧ وأظهر تفره واستيائه للملك نتيجة لتصرفاته تلك ، وأن هذا يعتبر تهديدا للحريات الوطنية . ويبدو أن القصر - أو على ما هو - أو هما معا رأيا القاء القفار في وجه حكومة النحاس بهدف تصعيد الخلاف ، فطالب القصر بحل جماعات القمصان الملونة ، كما أثار مسائل دستورية أخرى كان تكون هي المرجع النهائي في

تعيين كبار الموظفين ، وإحالة الموظفين المعينين بمرسوم الى المجالس ، والرتب والنياشين ، وتقديم مشروعات القوانين الى البرلمان ، وان ينفرد الملك بتعيين كبار موظفي القصر ... الخ .

وكان من الطبيعي أن ترفض الحكومة لأنه اذا كان على ماهر عنيذا علن مصطفى النحاس — شهادة كل المصادر الحية — كان أكثر عنادا ، بل كان العناد صفة يلززة فيه ، وون ثم زابت الأمور تعقيدا .. ويبدو أن على ماهر أراد بحركة خبيرى أن يخرج الحكومة ، فطالب المغير — حين استجوبت طلبات الخلاف — أن يلجأ الى التحكيم : أى أن يحتكم البيوان والوزارة الى هيئة محايدة ، غرضت الوزارة هذا الاقتراح .. وأصبح من الواضح أن ثغرات الخلاف بين القصر والنحاس قد صارت صعبة الميز . فتهافتت الأذان في منتصف ديسمبر بان النحاس على وشك أن يطرد من الحكم ، ويرعى ما فصلت المخابرات لحل الأزمة بين مكرم عبيد وصبرى أبو عام عن الوزارة من ناحية وعلى ماهر عن القصر من ناحية أخرى الا أنها لم تسفر عن نتيجة .

وبقيت للورقة الأخيرة ، ولا تستطيع أن تجزم هل لعب الوفد بها حقيقة أم اعتقد أنها ورقة خفرة فتجنبها ؟ أعنى تدخل السفارة البريطانية . فقد أتيح في بعض نواثر القاهرة أن السفارة — وكلكت صلتها قوية بالنحاس — تدخلت للتوقيع ولتضييق دائرة الخلاف ، وأن السفير ( اللورد كيلن ) بذل مصاعبه لبقاء وزارة النحاس في الحكم والتساهل من الجانبين ، وهذا يتوفا الى سؤال جوهرى مطرح نفسه : هل كان تدخل السفارة البريطانية — لو كان حقيقة قد حدث — يعنى بالضرورة أنه كان استجابة لرغبة وطنية أبدت كما يحاول البعض تصويره ؟ أم أن الأمر لا يعدو مجرد وساطة خير حاولت بها السفارة — فى خيث ودهاء — أن تعجم عود



الطرفين من ناحية وأن تؤكد أن الأمر لمزال بيدها رغم عقد المعاهدة من ناحية أخرى ؟ على أي حال هذا اعتقاد من جانبنا ، إلا أننا نقدر إلى اعتبارين : الأول أن السفير البريطاني كلن قد زار كلا من المجلس والملك في النصف الثاني من ديسمبر ١٩٢٧ ، ويبدو أن هاتين الزيارتين كانتا سببا للاعتقاد الذي أشرنا إليه وهو أن الحكومة أو السفارة البريطانية مصممة على أن يبقى الوفد في الحكم ، لأنه الحزب الذي غلوض وعقد المعاهدة ، ولأن العلاقات بين رئيس الوزراء والسفير البريطاني كانت قوية مخطصة . الاعتبار الثاني : أن حكومة الوفد إذا عبت بيلنا رسميا فنت فيه أنها لجأت إلى السفارة طالبة منها التدخل في أزمة إختصاص السلطات . وهذا لم يقنع الكثيرين ، فتأكد محمد التليسي مثلا حدوث اتصالات من جانب الوفد .

على أي حال - سواء تدخلت السفارة أو لم تتدخل وسواء كان التدخل بناء على رغبة الوفد أو بدون إرادته - فإن المسباق كان على أشده : ويضلل لنا لأن كلا من المجلس وعلى ماهر كلن كمن يمتطي صهوة جواد يحاول به الوصول إلى نقطة النهاية كل منهما يحاول الفوز . وللأسف فلز جواد على ماهر رغم أنه كان جديدا على المسباق وميدانه - أعني قاروق - غفى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ أقال وزارة المجلس بخطاب أشر فيه إلى أن الشعب لم يمد يديها - وتستحق هذه الإقالة .

وتستحق هذه الإقالة وقفة لتأمل فيها وفي بواعثها ، فلا شك أننا نستطيع أن ندرك من المقادير والقرصيات التي سبقتها أن كل شيء كان معدا ومفلقا عليه . وأن الأزمة الدستورية التي أثرت في الأبلم الأخيرة من حكم الوزارة لم تكن إلا وسيلة لإيجاد سبب للإقالة . . ثم أن الإقالة نفسها أعقبت على الدستور ، نعم أنها

حق مقرر للملك ولكن ظروف استخدامه آياه لا تكون الا حيث يجد انصرافا من الشعب او البرلمان عن الوزارة — فهل انصرف الشعب عنها وكيف يدرك الملك ذلك دون اجراء انتخبات مثلا ؟ لقد تضمنت الاقالة للنص على ان الشعب لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم فعلى أى أساس قرر هذا النص ؟ هل كون رايه عن طريق المظاهرات والصحافة ؟ بصرف النظر عن ان هذه امارات قد تخطيء وقد تصيب لان الوسيلة الصحيحة لمعرفة اتجاهات الشعب وايمانه هي الانتخابات الحرة ، بصرف النظر عن هذا فلنأخذ رأينا كيف كانت المظاهرات تقوم الى جانب الحكومة كما قامت أخرى تعارضها ، وكذلك الصحافة فكما كان البلاغ يشن هجومه ويتبع اضطرار الوزارة كانت الى جواره صحافة الوفد .

نستخلص من ذلك ان الشعب لم يكن في حسيان القصر مطلقا ، بل ونستطيع ان نقول انه لم يكن في حسيان الوزارة هي الاخرى الى حد ما — والدليل على الحقيقة الاولى انه لم يعرف عن على ماهر انه كانت له اتجاهات شعبية حقيقية ، ثم ان اسناد الحكم لمحمد محمود — الذي خلف النحاس — في حد ذاته يؤكد ان الشعب لم يطف بخيال على ماهر او فاروق مطلقا . . اما الدليل على الحقيقة الثانية فيمكن في عدم تحرك الشعب حينما اقيمت الوزارة وطردت من الحكم . ونفس هذا الموقف سيتكرر حينما تطرد حكومة الوفد من الحكم مرتين ( في ٨ اكتوبر ١٩٤٤ ، ٢٧ يناير ١٩٥٢ ) وتفصيل هذه السلبية يحتاج ليحسب لنا بصده الآن .

ونعود الى الاقالة لنفكر انها الاقالة الاولى لفاروق ولم يمض على توليته سلطانه الدستورية سوى خمسة شهور ، وهي اقالة نعتبرها بداية لانفساد الحياة السياسية في مصر . كيف فعل ذلك واتخذ اول خطوة في نفس الطريق الذي عرفه ومار فيه اسوه مؤاد . . هذا الطريق الومر ؟ بل كيف استطاع ان يمارع الوفد

وهو مزال ذلك الطفل أو الصبي للتلل ذو النبعة عشر علسا  
( ١٨ ) هلالية ٤١ .

قبل أن نجيب نذكر أن حدينا جرى بينه وبين محمد  
النابعي قال فيه فاروق قبل توليته سلطته الدستورية : « أنه  
لا يعرف شيئا عن أحوال البلد ، ولم يدرس بعد سيستها  
واحزابها ، وأن أمامه خمس سنوات سيقضيها في الدراسة  
والبحث .. وأنه لن يتدخل في شؤون الحكم الا بأقل قدر ممكن ..  
وأن في البلد أغلبية تحكم وسيتركها تحكم ، والشعب وحده هو  
الذي يغيرها اذا شاء » ، هذا هو رأى فاروق وهو منطقي  
ومعقول .. إذن ماذا حدث ولم تمض خمس سنوات بل  
خمس شهور فقط ؟ انه على ماهر المسئول الأول أمام التاريخ في  
تلك المهزلة ، وموظفى القصر « الطقم القديم » المسئول الثانى .  
واحزاب المعارضة المسئول الثالث . ونستطيع أن نحمل الوجد  
المسئولية الرابعة . ولا بد أن نحمل الشعب هو الآخر شظرا منها  
ان لم تكن كلها لانه ترك كل هؤلاء يعينون ويتسلطون واكتفى هو  
بان يشاهد ويستمتع بالمشاهدة .. لكن لماذا كان يستطيع ان يفعل  
وسط هذه الغوامل المتصلعة ولم يكن يملك من ابره شيئا ؟ .

هكذا تميزت وزارة الوجد ٣٦ / ١٩٣٧ بالصراع بينها وبين  
القصر فتتلعت الازمات بينها حتى أنت في النهاية الى اقالة النطس  
كما رأينا ، ويجب ألا ننفل دور العناصر الأخرى في تطوير هذا  
الصراع وتصميده .. الا انه ورغم هذا الجو المعاش الذى لحاط  
بالحكومة من كل جانب ، لم تهمل كلية المسائل الخارجية والداخلية .

### الاتجاهات الخارجية للحكومة :

يجب أن نشير في البداية الى أن الحكومة قد استغلت كثيرا  
من الجهد والوقت في سبيل إبرام المعاهدة ثم في اتفاقية مونتريه

كما اشرنا في الفصل الثاني ، اي ان ههما كان منسرفا بالدرجة الاولى منذ نفايتها في ١٠ مايو وحى ابريل ١٩٣٧ لهاتين المسلفتين اللتين تستطيع ان ننظر اليهما باعتبارهما يشكلان السياسة الخارجية للوزارة ( ٣٦ / ١٩٣٧ ) ومع ذلك فقد اخذت ولاسيما بعد عقد المعاهدة ترسم لنفسها مخططا للسياسة الخارجية ينحصر في مدة نقاط :

١ - الصداقة مع الدول الأوروبية ذات النظم البرلمانية وفي مقدمتها إنجلترا وفرنسا ، وعدم الاطغنان الى الدول ذات النظم الشمولية مثل ألمانيا وإيطاليا .

٢ - الاهتمام بالقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين .

٣ — التقارب بين مصر والدول الآسيوية وبخاصة الهند .

والواقع ان هذا المخطط وان كانت حكومة الوفد قد رسمته لنفسها الا ان الاتفاق قد طوحت بها فلم تستطع تنفيذه وكان ملال رهناء بالمستقبل اذ سيتضح بحاله في موقف الوفد بعد ذلك من الحرب العالمية الثانية ، وسيوضح اكثر حينما يقول الوفد الحكم في ١٩٤٢ ويمثل هذا — كما سافرى — في انجيلزه الى جانب الحلفاء من ناحية ، ثم في اهتمامه بقضايا العرب ولا سيما استقلال سوريا ولبنان وسفيرة فلسطين من ناحية اخرى .. لكن الاهتمام في وزارة ٢٦ / ١٩٣٧ كان منصرفا الى وادى التبل كثير منه الى الدول العربية الاخرى والنول الاسيوية .. ولذلك كله نستطيع ان نقول ان سياسة الوفد حينئذ انحصرت في المسائل الداخلية ، تكفي عالجها الوفد ؟ .

## الاتجاهات الداخلية :

من المعروف لدينا أن حزب الوفد لم يضع لنفسه برنامجا ذا مبادئ محددة واضحة على المستوى الاجتماعى أو الاقتصادى ، وإذا كنا نبرر ذلك بأن الهدف الاسمى للوفد كان الاستقلال فانصرف لتحقيقه أولا ، فأننا لا نستطيع تبرير ذلك بعد إبرام المعاهدة وقد اعتقد أنه حتى الاستقلال فكان لازما أن يضع ذلك البرنامج الاجتماعى كحزب ولو كبديل لكفاحه فى سبيل الاستقلال يبرر وجوده بعد ١٩٣٦ .

ورغم هذا التصور الذى لازم حكومة الوفد إلا أنها تلمست ببعض الإصلاحات والقوانين ذات الاتجاهات الشعبية .

وفىها يتعلق بالعمال أصدرت قانونا (رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦) بتعويضهم عن إصابات العمل ، وقد أعطى هذا القانون لكل عامل يصاب أثناء العمل أو بسببه الحق فى الحصول على تعويض من صاحب العمل . كما ألزم كل صاحب عمل يستغل فيه أكثر من ٢٠ عمالا بوجود صندوق للأسماعيلات الطبية . كما أهتم بتنظيم شئون العمل والعمال ، فأصدر وزير التجارة والصناعة — بتكليف من مجلس الوزراء — قرارا بتشكيل لجنة تكون مهمتها بحث الأسباب العامة التى قد تؤدي إلى الإخلال بما يجب أن يتوافر بين العمال وأصحاب الأعمال من علاقة طيبة ، والسعى فى الوصول إلى اتفاقات من شأنها توطيد هذه العلاقات . إلا أنه يبدو من خلال القرار الآنف الذكر أن العمال كفوا — تحت وطأة الشعور بالظلم — قد قاموا بالاضطرابات فى أنحاء متفرقة من البلاد ، وكان باعث هذه الاضطرابات أن الحكومة عملت على توقف نشاط « الاتحاد العام لنقليات عمال القطار المصرى » . وقد عالجت الحكومة هذه الاضطرابات بأساليب لا تخلو من العنف ، فأطلق الرصاص على

العمال في مصنع السكر بالحوامدية وعلى عمال الترام  
بالاسكندرية .

.. والواقع لنا لا نستطيع تفسير هذا الموقف من حكومة الوفد  
لا سيما وأنها كانت قد وضعت خطة لاصلاح احوال الطبقات العاملة  
بالاشتراك مع مجلس حليم الذي صرح بمناسبة التطورات الخطيرة  
« التي لم يعدها إيلم انفرادة بالحركة في الاعوام الستة الماضية. »  
صرح قائلا : « ولوضع الأمور في نصابها ألت نظر الجميع الى  
اننى اشتركت مع الوفد المصرى في وضع خطة لاصلاح الطبقات  
العاملة في المؤتمر الوطنى المعروف ( مؤتمر ١٩٣٥ ) .. ولوجود  
الوفد المصرى الآن في الحكم أرى واجبا على انتظار تنفيذ هذا  
البرنامج ، حيث ان الحكم هو افضل اداة وأوفق فرصة للتنفيذ  
برنامجنا والاصلاحات ... واعتقد بل واثق ثقة تامة ان حكومة  
الوفد جادة في تنفيذه » وكان هذا التملّص بين موقف الحكومة التي  
تعتبر أكثر تمثيلا للشعب واضطرابات العمال داعيا لدهشة  
« الاجبيتيان جاؤيت » التي بعد ان تتحدث عن بتاعب العمال في  
مصر تقول « انه يبدو قريبا ان تقع قلاقل صناعية تنتهى بالضراب  
وهتف يضطربان البوليس الى استعمال السلاح على اثر تولى  
حكومة شعبية لكرتميللا لاجموع الشعب عنها في أية حكومة  
أخرى عرفتها مصر منذ ست سنين .. فان وجود هذه الوزارة  
المحبوبة في الحكم لا يعيقها شيء من وضع أى برنامج تشريعى تراه  
في مصلحة العمال .. » الا انه رغم تسلل هذه الجريدة نجددها  
تستدرك حقيقة هامة وهى انه من الطبيعى ان تقع اضطرابات  
العمال على اثر القاء مقاليد السلطة الى حكومة تعطف على العمال  
وعلى اجابة مطالبهم ، وهذه ظاهرة في كثير من البلدان الأخرى ..

على أى حال حاولت الحكومة قدر استطاعتها ارضاء طبقة  
العمال ، فبعد ان اثبتت قضية تشغيل النساء في صناعات خطيرة

ومؤقية ، أصدرت قرارا وزاريا في ٢٥ فبراير ١٩٣٧ يهرم تشييل  
 التسماء في صناعة الفحم الحيوانى . . وكذلك التى بصطفى النحاس  
 خطبا في ٣ أكتوبر ١٩٣٧ أورد فيه ما يشبه برنلج الوفد للعمال  
 فقال النحاس في خطابه : « وقد أولينا كل عنايتنا للطبقة العاملة  
 يحكم أنها تمثل دعاية أساسية في انقلابنا القومى ، وسنؤكد رعايتها  
 وتأييدها عن طريق التشريعات التى تمكن لهم العمل في ظروف  
 صحية وتادية رسالتهم الهامة في الحياة المصرية على اكمل وجه .  
 وانه يفضل جهود العمال ونشاطهم وإخلاصهم ستمثل بشروعاتنا  
 الاقتصادية المخططة الى أوج النجاح وتواصل تقدمها . ويفضح من  
 ذلك أنه من الخير لأصحاب الأعمال والمصلحة العامة أن يكون  
 العمال مطمئنين على أنفسهم وعلى ذويهم في اليوم وقى الغد . ولذلك  
 هاننا نسعيانا في أعداد مجموعة قوانين تقصد من ورائها الى تنظيم  
 العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال » .

تصلى القول أن الوفد كان يبدى اهتماما متزايدا بالمطالب  
 العمالية وذلك حتى لا تفصل جماهير العمال عنه في الوقت الذى  
 كانت الرأسمالية المصرية الكبيرة تعارض في انخال أى تحسين على  
 احوال العمال .

أما فيما يتعلق بالفلاح فننهم أن النحاس قد ذكر في كتاب  
 تشكيل وزارته الى الأوسياء على العرش « أن وزارته ستقدم الى  
 البرلمان ببرنامجها » وفي مقدمته الاهتمام بشئون الفلاح المضرى ،  
 الذى يجب أن يكون له النصيب الوافر في الخير الذى هو مصدره ،  
 كما كان الوفد قد بحث في مؤتمره عام ١٩٣٥ الذى اقترنا اليه حالة  
 الفلاح في أبحاث مستفيضة فحل أمراضه ووصف علاجه . . فهل  
 استطاع الوفد — وقد أصبح في الحكم — أن يضع هذا العلاج ؟ .

٠ لقد ألغت الحكومة ضريبة الخضر في القرى وبنا في حكمها من  
 المدن غير المفروضة فيها عوليد الأملاك المبنية ، وذلك ابتداء من  
 أول مايو ١٩٣٦ ، وقد كلفت هذه الضريبة عبثاً ثقيلاً ينوء به كاهل  
 الفلاح . كما كان من أول ما عرفت به حكومة الوفد إلغاء نظام  
 المسخرة ، الذي كان يدعو إلى تسخير طبقة معينة من الفقراء للعمل  
 بلا مقابل . ، كما ألغت ضريبة القطن وكلفت عبثاً على كاهل صغار  
 الفلاحين ، وبذلك وفرت عليهم مبلغ لا يستهان بها . . وحاولت  
 الحكومة بصفة عامة تخفيف الضرائب عن صغار الفلاحين فألغت  
 الضريبة العقارية عن صغار الملاك الزراعيين الذين لا يتجاوز  
 ما ينفقه كل منهم خمسين قرشاً ، كما خفضت تلك الضريبة لبقية  
 طبقات صغار الفلاحين بنسب مختلفة . كما عززت حكومة الوفد  
 المراكب الاجتماعية وكثرت منها وأحققتها بالموظفين الأكفاء ومن الخدمات  
 الرئيسية التي حرصت عليها الحكومة تكوين هيئات محلية في القرى  
 تسمى « جمعيات الإصلاح الريفي » كما عملت على تغذية التلاميذ  
 في التعليم الإلزامي والريفي المنتشر في القرى ، ولقمت المجموعات  
 الصحية والوحدات الاجتماعية والمدارس الريفية . . كما وضعت  
 حداً أدنى لأجور العمال الزراعيين .

ولم تنس الحكومة مطلب الرأسمالية المحلية وكبار المزارعين  
 فقامت بتبسيط المتأخرات على المولين ( حتى ديسمبر ١٩٣٥ ) على  
 القساط سنوية خمسة . كما قررت تنقّل الحكومة لمخني البنوك  
 العقارية الذين حلت محلهم من أرباحها من هذا الطول ، وتخفيض  
 سعر الفائدة والتأجل عن ٢٠٪ من أصل الدين . وفي نفس الاتجاه  
 الشعبي قرر مجلس الوزراء استمرار العمل بقرار رفع نسب  
 المجتبية في المدارس ، وسوف نلاحظ أن الوفد في وزارته اللاحقة  
 سيمثل على نشر تلك المجتبية في المدارس والجمعيات . كما أصدرت  
 الحكومة قانوناً يُلغى الشامل عن الجرائم السياسية التي ارتكبت



منذ ١٩ يونيو ١٩٣٠ الى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، مدا القتل الحمى .  
 وقامت بالغاء قانون حماية المواطنين الذى كان يمتع رفيع الدعوى  
 عليهم بمباشرة ايام محاكم الجنج من المدعين بالحق الدنى . . كما  
 قامت الحكومة ( فى فبراير ١٩٣٧ ) بالافراج عن المحكوم عليهم من  
 المجلس العسكرية البريطانية لبلن ثورة ١٩١٩ . . وفى عهدا لفرج  
 بن الضبط السودانى على عيد اللطيف ( اكتوبر ١٩٣٧ ) ، وكذلك  
 ماد جزء من الجيش المصرى الى السودان بعد ان ظل مبعدا عنه  
 منذ اواخر عام ١٩٢٤ على اثر مقتل المردان وتنفيذ لاتفاقية مونتريه  
 احتفل فى ١٥ اكتوبر ١٩٣٧ ببدء فترة الانتقال للنظام القضائى  
 المخطط . .

هذه هي الخطوط العامة لاتجاهات حكومة الوفد على  
 الصعيدين الخارجى والداخلى وما قلمت به من اعمال خلال ما يؤيد  
 عن عام ونصف ، ولا شك انها اعمال لا تتناسب مطلقا مع مكان  
 منتظرا من تلك الحكومة التى اتى بها الشعب وهو يعلق عليها  
 آماله ، ولكن لعل ما يفسر هذا التناقض ولا يبرر انشغالها بالمسألة  
 الخارجية والمفاوضات والمعاهدة واتفاقية مونتريه فترة ليست  
 قصيرة كما فكرنا ، وكذلك ملامته فى مسيلها من المؤامرات التى  
 كانت تحاك حولها من داخل القصر وخارجه كما راينا ، بالاضافة  
 الى ذلك كله ما عانته من أزمة الخلافت بين صفوفها مما ادى الى  
 الانشقاق الاول ، ثم لاحرا تضبطها بين هذا وذاك . . ولذلك غلته  
 من الممكن تمييز هذه الوزارة بشئين : معاهدة ١٩٣٦ والغاء  
 الامتيازات الاجنبية ثم الصراع مع القصر . .



## الفصل السادس

### الوفد في المعارضة

١ - ( ١٩٣٨ - ١٩٤٢ ) :

دارت الدائرة على حكومة الوفد ( ٣٦ / ١٩٣٧ ) كما دارت  
- وستدور - عليها وعلى غيرها من حكومات الاطية ، اذ كان  
الامر في يقلها واتلتها - بالرغم من وجود اغلبية برلمانية تسندها  
- بيد الانجليز اولا ثم القصر ثانيا . . فان خطتها كانت واضحة  
لا تكاد تتغير ، وهي الاستمالة بالوفد لتحقيق اهداف معينة يريها  
اليها : كإسقاء صلة الشرمية للاستعمار عن طريق عقد معاهدة ،  
كما حدث في عام ١٩٣٦ ، لوتهدئة ثائرة الشعب لما لاحت بوأمرها ،  
او المعاونة في دفع خطر خارجي يهدد مركز الاستعمار نفعية كما حدث  
في فبراير عام ١٩٤٢ . . . وهكذا ، فلذا ما تجز الوفد هذه المهمة  
تسرعن ما يجد نفسه خارج مقاعد الحكم . . ومن الاتصاف أن  
تترو هذه الحقيقة التاريخية بحقيقة أخرى وهي أن الوفد كان  
بطريقته الخاصة يحاول هو الآخر أن يفتز هذه الفرصة ويحاول  
تسريهه - وبما تسمح له ظروف تكوينه وتقلبات السياسة ومزامرات  
القصر وأحزاب الاقلية يحاول أن يرضي جماهيره في المساعدة  
العريضة وتحقيق ولو بعض أمائها فيه وإذا ما مضى الوفد في تحقيق  
هذا الأمل معتقدا أن الأمور دانت له جاعته الاطلحة على غير انتظار

أحيانا ، وهو متوقعها أحيانا أخرى . فان الاستعمار والقصر لا يكادان يلمحان خطورة الحركة الوطنية وتصاعد المطالب الثورية للشعب حتى يفزعان الى انصارهما المعتدلين من أحزاب الأقلية او الشخصيات المستقلة وتكوين حكومت توقف الد الثورى من ناحية وتحقق سيطرتها ومكسبها من ناحية أخرى .

ولذلك سيجدان دائما — من تلك الأحزاب وبعض العناصر المستقلة — عقب اقالات حكومت الوفد الثلاثة في ديسمبر ١٩٣٧ ، أكتوبر ١٩٤٠ ، يناير ١٩٥٢ — سيجدان منها مطية يمشيان بها في طريق محطوف بالكاره . . . هذا بينما يضطر الوفد الى أن يقبع في مقاعد المعارضة منشغلا بتقوية نفسه وتديم صفوه أحيانا أو المشاركة بإبداء الراى ازاء بعض الأحداث أحيانا أخرى ، وذلك حتى تلقيه الفرصة مرة أخرى للقفز الى كرسي الحكم — إيا كانت هذه الفرصة . . .

وقد مارس الوفد دور المعارضة — على امتداد القسرة التاريخية التي تتناولها تلك الدراسة — في ثلاث فترات :

الأولى : وهي التي تبدأ عقب اقالة حكومته في نهاية ديسمبر ١٩٣٧ وتنتهي بحلث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

الثانية : تبدأ منذ اقالته في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وتنتهي بمجيئه الى الحكم في ١٢ يناير ١٩٥٠ .

الثالثة : والأخيرة — بالنسبة له وللنظام كله — وهي التي كانت عقب حريق القاهرة الى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وهي — كما نرى — فترات تشكل لفترة طويلة ( مجموعها ١٠ شهور — ١٠ سنوات ) بالنسبة الى مجموع الفترات التي تولى فيها الحكم في

تلك الفترة ( ٣ أشهر و ٦ سنين ) ، ولذلك غنستطيع أن نعتبر أن الوفد كان جهازاً معارضة أكثر منه أداة حكم ..

ونحاول الآن أن نتعرف كيف مارس هذا الجهاز دوره في المعارضة ... وبلدٍ ذي بدا غود لن نلغظ النظر إلى عبدة ملاحظت : أن الحرب العالمية الثانية وموقف مصر منها ، ثم نتائجها قد شكلت سياسة الوفد في أواخر الثلاثينيات وأوائل — وأواخر — الأربعينيات عندما كان الوفد في المعارضة .. الملاحظة الثانية : لا نستطيع أن نقرر أن الوفد كان — دائماً — أكثر وطنية في المعارضة منه في الحكم كما رأى بعض المؤرخين ، تلك لأنه فضلاً عن أن وطنية الوفد كانت تتعرض لارتفاعات وانخفاضات ونفوجات وثقوبات سواء وهو في الحكم أو في المعارضة ، فإن مقياس الوطنية كان غير ثابت قريب تصرف القوم عليه للوقت وهو في المعارضة كان بعيداً كل البعد عن الوطنية — في رأينا — كواقفه من النقراش أبان مرض قضية مصر أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٧ كما سقوى ، ودي تصرف آخر القوم عليه وهو في الحكم وكان فيه وطنياً متقوفاً على نفسه كالفائه لمعادمة ١٩٣٦ في عام ١٩٥١ مثلاً .

#### الوفد ووزارة محمد محمود :

ونتناول الآن الفترة الأولى التي مارس فيها الوفد المعارضة .. وقد مر بنا كيف أقيمت وزارة الوفد في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، ضمن نفس اليوم تكلت وزارة محمد محمود عن الأعرار الدستوريين وبعض العناصر المستقلة والحزب الوطني . تكلت الاقلاية — لا شك — اعتماداً على الدستور ، فرغم أنها حق مقرر للملك إلا أن ظروف استخدامه أياه لا يجب أن تكون الا حيث يجد انصراماً من البرلمان القائم حينئذٍ والشعب ، ولم يكن الأمر كذلك حينما اتى وزارة الوفد .. فقد كان البرلمان القائم وغنياً ، وتكلفت هذه هي

المشكلة الأولى التي جابهها محمد محمود ، فتربد بين مواجهة هذا البرلمان وبين حل مجلس النواب دون أن يتقدم إليه ، ثم استصدر مرسومين الأول بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، والثاني بحل مجلس النواب وتحديد ١٢ أبريل ١٩٣٨ موعد اجتماع المجلس الجديد . . ثم أعلنت الوزارة الاستعدادات لإجراء الانتخابات ، وكانت الأغلبية الوفدية تطالب بتأليف وزارة محفدة للإشراف على تلك الانتخابات ، إلا أن الوزارة مضت في إجراءاتها دون أن تستمع لذلك . . وأجريت الانتخابات بصورة منافية لكل قواعد الحرية ، فقد اجتمعت جميع المصادر الحية والمصلحة على أن الوزارة تتخذ وتعرضت أشخاص الناجحين لرضا وزورت ما شاء لها التزوير .

وإن من المقرر أن يسقط فيها جميع الوفديين ولا سيما رئيس الوفد وأعضاؤه ، ولكن عدد ممكن من النواب الوفديين المصلحين ، وإن الوفد متوقفا هذه الإجراءات من وزارة محمد محمود ولذلك فقد اجتمعت الهيئة الوفدية واقترحت مقاطعة الوفد لتلك الانتخابات ، إلا أن الأمر — كما يذكر سراج الدين — استقر في النهاية وبالأغلبية الأصوات على وجوب دخول المعركة بها كانت نتيجةها .

وكانت النتيجة أن الوفد لم يحصل إلا على ١٢ مقعدا فقط ، هذا بينما نجد أن جزيى الأحرار الدستوريين والسعديين قد حصلوا على ١٩٢ مقعدا ، وهنا لا بد أن نتساءل : هل فقد الوفد رصيده عند الشعب بهذه السرعة ؟ وإذا كان قد فقدته فهل يعنى ذلك أنه انتقل إلى معسكر الحكومة واتصلارها ؟ لقد حاول محمد حسين حيكل في مذكراته أن يدخل في روعنا ذلك فلتأخذ من النتيجة التي أسفرت عنها الانتخابات في كل من نقابة المحامين ، ومجلس النواب ليلا وحجة قائما على انصراف الرأي العام عن الوفد . فقد ذكر لنا أنه حينما وصلت نتيجة الانتخابات في نقابة المحامين إلى الوزراء

معلنة انتصار محمد على علوية على مكرم صبيد (كلن لزال سكرتيرا للوفد) بمنصب النقيب فرحوا بها ، لانها حجة مقنعة على انصراف الراى العلم من الوفد . . . ولقدع الاستاذ فتحي رضوان يجليه هيكل ويفتد لنا ما زعمه — وفتحي رضوان لم يكن وغديا في يوما ما — فيقول « ولقد شهدت هذه الانتخبات بنفسى ، رليت كيف وقف رجال الشرطة على ابواب محكمة الاستئناف ليمنعوا دخول المحلين الوغديين اليها حتى لا يشاركوا في الانتخبات ، وكانت الوزارة هى التى اصحرت بطبيعة الحال الاوامر لرجال الادارة ليمنعوا ما فعلوا . . . »

وستطرد فتحي رضوان ليخبرنا بان هيكل يعلم كل ذلك ، « فلم يكن ثمة داع للسرور بهذه النتيجة ، الا ان يكون سبب هذا السرور هو نجاح الحكومة في اقضاء الوغديين عن نقابة المحلين . » ثم لو فرضنا جدلا ان النتيجة كانت سليمة لا غبار عليها لمن انتخبات المحلين لمحت هى الابهاء الصالحة من انحاء تملر الراى العلم . . . على اى حال لعلها احدى سقطات الحربية التى اتت بهيكل الى انخاف هذا الموقف .

اما فيما يتعلق بانتخبات مجلس النواب فنجد هيكل اكثر جراءة في محاولته حينما يفكر « انه لمبذلت الوزارة ثمهد للانتخبات لم يقف الشعب فى جانب الوفد ورئيسه لآته — اى الشعب — اعتبرهما ظالمين . . . » ثم يقول « وهذا هو السر فى ان الوفد لم يجد مرشحين يتقدمون باسمه الى دائرة انتخابية . . . الخ » . والظلم الذى ارتكبه الوفد ورئيسه والذى من اجله لم يقف الشعب الى جوارهما فى الانتخابات هو — فى اعتقاد هيكل — انتهاز ما نرضه شبلب الملك ومباشرة سلطاه الدستورية فى التمسك بحقوق دستورية لم يكونا يتمسكان بها فى عهد والده غواد . . . يشير هيكل الى تلك الازملت الدستورية التى حدثت بين وزارة الوفد والقصر

( والتي تناولناها بالتفصيل في حكومة الوفد ٣٦ / ١٩٢٧ ) ...  
والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : هل كان مطلوباً من حكومة الوفد  
أن تتساهل في حقوقها الدستورية لمجرد تلبية الملك ، أو لأنها  
لم تكن تتمسك بها في عهد مؤاد ؟ أى منطق غريب للدكتور هيكل ؟  
على أى حال يبدو أنه كان غير راض عما يقرره ومن ثم راح  
يتساهل عن جر هذه للظاهرة التي أعجزت الوفد عن وجود مرشحين  
لعدد كبير من الدوائر والتي أدت إلى أن أصبحت هذه الدوائر  
منسوية نهائياً للوزارة واتصارها .

ويؤكد أن يضع يدنا على التفسير الصحيح لهذه الظاهرة رغم  
محاولته — بعد ذلك — أن يستعذه . . . فبعد أن يتسائل : ما سر  
هذه الظاهرة ؟ يقول : « لعله التعديل الذي حدث في الدوائر  
الانتخابية لجارى عندها عدد السكان الذي زاد عن قبل » . إلا أنه  
يصعب عليه تقرير مثل هذه الحقيقة فيستترك ثقلاً « لكن هذا  
التعديل لا يمكن بحال أن ينتج كل هذا الأثر ، لو أن الوفد بقي له  
من السلطان على الناخبين ما كان له من قبل حينئذ يقولون :  
لو رشح الوفد حجراً لوجب انتخابه ، فيستمع إليهم الناس وتكون  
لهم الأغلبية الساحقة ، أما أن ينصرف الناس عنهم ٠٠٠ ، فهذا أمر  
له دلالة بن غير شك سببه وعلته . وينتهي بنا هيكل إلى أن  
السبب يكمن في تلك الحالة المعنوية التي أدت إلى تقوية الشعور  
في نفس الشعب بأن عودة الوفد إلى الحكم لا مصلحة للأمة فيها ،  
مخلفة أن تتطلب المصالح العاجلة على المصالح الترموية في هذا  
الطريق الحقيق من حياة البلاد . أما تعديل الدوائر الانتخابية —  
الذي يجاهل هيكل أثره — فقد أدخلت الوزارة كثيراً من التعديلات  
كانت في معظمها صائرة لرعاية رغبات مرشحينها ، ووجلت الفرصة  
— من الوجهة الشكلية — سائحة لها في التمداد الجديد للسكان .  
ولا شك أن هذا التعديل كان له أثره ، هذا بالإضافة إلى ما أشرنا



اليه - وفقا لما جاء في جميع المصادر والمراجع - من الترويض الحثيف الذي حدث في الانتخابات والذي كان دليلا ينقض ما ذكره هيكل . والواقع انه ناقض نفسه فبعد ان ساق لنا دلائله على ضعف الوفد وانكماشه ، اذا به يذكر ان رئيس الوزارة اتخذ جميع الاحتياطات لما كان يسمعه من رجال وزارة الداخلية ومن بعض المقربين اليه من « ان الوفد لا ترال تخشى توفه في الانتخابات ، وانه يستطيع ان يثير يوم الانتخابات من الفئرات ما لم يقدر عليه عادة تصبته عن الحكم » . وان الوزارة ظلت دائما تبعد في التفكير في الاحتياط للمعاملات الانتخابية ، وانها اخفت في تنظيم حملتها لتفليها حقها ... الخ .

فهل يتفق هذا التوقع لخطر الوفد والامعان في التفكير في الاحتياط له مع ما ذكره هيكل ؟

على اى حال نخلص من هذا الى الاعتقاد بان الراى العام لم يكن قد تحول هذا التحول السريع فاقصر عن الوفد في تلك الفترة القصيرة ، بل انه اذا كان قد حدث تحول في تصورنا بانه كان لصالح الوفد الى حد ما ، اذ لحص الراى العام بان القصر يعود لمغنياته القديم فيطرد الوفد الاثير لديه . حقيقة ان حكومة الوفد : ارتكبت كثيرا من الأخطاء التي اثرتنا فيها ، لكن الاتالة والمصورة التي تبنت بها وملاسلها اعللت ذكرى سيئة وامرة غير محببة الى نفوس الجماهير ، ومن ثم غفرت - او تنسيت - أخطاء الوفد وحكومته وهذه ملاحظة تلفت نظر الباحث عقب كل اقالة لحكومة الوفد من الحكم ، فان الشعب بالحسنة الطبيعي للفكرى كان يترك معنى هذه الاتالة ، فكان يعود للتجمع مرة اخرى الى صفوف الوفد باعتباره مثلا له وخط الدفاع ضد حكتورية القصر واحزاب الاتالية هذا بالاضافة الى ان حزب الوفد قد اعلن بعد ذلك وطلى الر

هزيمته في الانتخابات ان اقالة حكومته كانت ضد رغبة الشعب  
ولحت بسقط انجلترا ،

ومن ناحية أخرى لا نعتقد انه اذا كان الراى العام قد اتصرف  
حقيقة عن الوعد فمعنى ذلك ان اتصرافه كان الى معسكر الاحرار  
المستوريين والسعديين . فبالنسبة للاحرار وهم الذين كانوا قد  
حصلوا في انتخابات ١٩٣٦ على ستة مقاعد فكيف يغوزون في تلك  
الانتخابات بأكثر من مائة مقعد ؟ ان الحزب ما زال كما هو لم يأت  
بجديد في هاتين المقتين ، اشترك كما اشترك الوفد في توقيع  
المعاهدة كما راينا ، وكانت معارضته لحكومة الوفد في معظمها كيدية  
وغير سليمة . ثم ان توليهم الحكم عقب اقالة وزارة الوفد دون سبب  
واضح لا شك انه اضعب مركزهم الشعبي فوق ضعفه . . أما  
بالنسبة للسعديين فنجد ان حزبهم كان مزال حديث التكوين ولم  
يخذ له برئاسا محمدا من مشكلات البلاد الداخلية او رايه في  
الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى وميلمة الضرائب . . الخ ،  
ثم ان تاليفه عقب اقالة وزارة الوفد اضفى عليه ظلا لم يكن محببا  
للسعب ، وبدا ان الأمر كله اتفق على اضعبك الوفد لمصلحة  
القصر وحده . . هذا بالاضافة الى ان السعديين — باعتبارهم  
ومدنيين منذ وقت قصير — ساهموا في أعمال الوزارة الوفدية  
وقرارائها ، حقيقة انهم اثاروا قيل — وبعد — خروجهم من صفوف  
الوند بعض الفبار في وجه الوند وحكومته كما راينا ، الا ان ذلك  
لم يكن كافيا لاتصراف الناس اليهم بهذه الدرجة التى بسدت في  
الانتخابات . .

ان المحصلة النهائية لهذا العرض هي ان الانتخابات التى  
أجرأها محمد محمود كانت مزورة الى أبعد حدود التزوير وثابت  
في ذلك كل انتخابات سابقة ولاحقة . — باستثناء انتخابات اسماعيل  
صطفى في عام ١٩٣٠ — وبهنا ابراز هذه الحقيقة ، لان البرلمان

الذى قام على أسسها ظل منعقدا طوال أربع أعوام واعتدت عليه حكومت أربعة ، وكان الوفد طوال هذه الأعوام هو الحزب الوحيد في معمد المعارضة .. وان البلش لبحار وباسف آراء هذه الظاهرة الكثيفة من البرلمانات التى كانت تأتى نتيجة انتخبلت مودة وغير سليمة تمكث — هى والحكومات القائمة عليها — فترات طويلة ، فى حين أن التى كانت تجيء تعبيرا عن ارادة الشعب — ولو بعض الإرادة — كانت سرعان ما تتهاوى مع الوفد .. !

واذا ذكرنا أن الوفد ظل فى المعارضة طوال هذه الفترة ( ١٩٢٨ — ١٩٤٢ ) فإن ذلك من قبيل الجاز والشكل فقط ، فإن مجلس النواب — وهو الحصن الأول لممارسة المعارضة — كان شبه خلو من الوفد ، فلا شك أن سيحلت لثى عشر نائبا وفديا وسط هدير مائتين وأربع وستين نائبا وحكومة انتلافية من جميع احزاب الاقلية كانت بعيدة عن المظهر السليم لنور المعارضة ، حقيقة أن الوفد لجا الى أجهزته الأخرى كالصحافة والاجتماعات والمؤتمرات والمذكرات والتقبيلت كما سئرى الا أن كل تلك الوسائل — الى جانب البرلمان — تبقى ثلثوية .. هذا فضلا عن أنه حتى الاثنى عشر نائبا وفديا الذين نجحوا والذي كان لنجاح كل منهم ظروف خاصة وفرت له هذا النجاح — لم يكن من بينهم رئيس الوفد أو سكرتيره أو لحد أعضائه ، وقد كان النائبان محمود سليمان غنام وعبد الحميد عبد الحق أبرز النواب الوفديين فى معارضة الحكومة كما سئرى . وكان يوسف الجندى فى مجلس الشيوخ .

على أى حال املان محمد محمود فبدا له أن الأبور قد استقرت نتيجة الانتخابات — كما يذكر هيكى — ومن ثم شرعت وزارته فى التشهير بالوفد ووزارته السابقة ، والوفد من جالبه أخذ هو الآخر يكبل هجومه ضد الحكومة .. فلوزارة من جانبها استصدرت عدة قوانين وقرارات الهدف منها التشهير بالوفد لولا ، ثم اسلاح ما

للسفينة حكومته ثانيا . مثال ذلك العفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في عهد حكومة الوفد ، وحل فرق القمصان الزرقاء التي انشأها الوفد وقد لشرنا اليها . وحصر الاستثناءات التي تمت في عهدنا تمهيدا لاثباتها . الا انها - فيما يتعلق بحصر الاستثناءات الوحيدة - انتهت الى تأكيد حقيقة تنمخ جميع الأحزاب المصرية وحكوماتها فقد تبين من الحصر ان الاستثناءات سلاح لجأت اليه كل الوزارات بما فيها وزارة الوفد ووزارة محمد محمود نفسها .

وبهنا إبراز هذه الحقيقة المؤسفة - ليس بالنسبة الى حكومات الوفد فقط - بل لجميع الأحزاب والحكومات حيثئذ نحق الاستثناء والفصل بالنسبة للموظفين كان حقا مقررنا لرئيس الوزراء منذ عشرات السنين ، والموظفين جميعا كانوا حريصين غلية الحرص على التمسك بنظرية الحق المكتسب ، وانتقل هذا الاعتقاد الى الوزراء منذ عشرات السنين ، والموظفون جميعا كانوا حريصين غلية الحرص على التمسك بنظرية الحق المكتسب ، وانتقل هذا الاعتقاد الى الوزراء أنفسهم .

هذه أمثلة لما اتخذته الحكومة من قرارات كان الهدف منها تنظيم نظائر الوفد ، وليس معنى ذلك أن الحكومة تفرغت لهذا الهدف فقط ، بل قلتم ببعض الأعمال الأخرى لكننا لن نضاولها بالتفصيل اللهم الا بالقدر الذي يوضح دور الوفد ازاءها ومعارضته لها . . .

نقد هاجم الوفد وصحافته الوزارة لعدم اشتراك مصر في المحادثات الانجليزية الإيطالية بشأن قضية الحدود بين مصر وليبيا ، اذ وجد الوفد في هذا التجاهل اعتداء على سيادة مصر . ورغم تأكيد وزارة محمد محمود بأن المفاوضات لن تمس السيادة المصرية بأي شكل فان مصطفى النحاس اتهم محمد محمود بالضعف على اعتبار انه سمح لمصالح مصر بأن تكون موضوعا للمساومة بين انجلترا وإيطاليا وراء ظهر مصر . وكان الوفد بذلك مخالفا لمسياسة حكومته

التي وقعت المعاهدة كما رأى استغلنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ولا سيما أنه وأصل الهجوم على السياسة الانتهازية وبخاصة في كل ما يتعلق بتطبيق المعاهدة .

وكلفت صحيفة الوفد - ولا سيما المصري - نقاشا بالمرصاد لقرارات الحكومة ومشروعاتها ، كما كانت تثير كثيرا من الاشاعات والتشبهات حول أعضاء الوزارة ، فتغير المصري - مثلا - إلى هوائية - ماهر للسباق - ( المصري ١٩٢٨/٧/٦ ) ، وكانت الحكومة تدرك أن الوفد مثقال - بالرغم من تفحيته عن مجلس النواب - له الصوت القوي ، ولذلك نجد أن محمد محمود يرحب بالاشتراك السعديين في الحكم رغبة في عدم معارضة لصالح الوفد ، أي أن محمد محمود كان يحس بوطأة معارضة الوفد فأراد أن يتجنب زيفتها فاشرك السعديين في الحكم ، ويحاول هيكلا أن يفسر هذا الاشتراك الذي أثار دهشته - « لأنه كان يؤثر أن يضطلع بالحكم حزب واحد » - بأن اتجه السياسة المصرية قبل أن تستند الوزارة إلى محمد محمود كان أسنادهما للدكتور ماهر هو السائد حينئذ ، كما أن أغلبية الأحرار الدستوريين بالنسبة للسعديين في مجلس النواب - كان لا يتجاوز بضعة أصوات - ويدحض هذا التفسير - أو التبرير - ما أورده الرافعي من أن محمد محمود اضطر إلى اشتراك السعديين معه والتضحية ببعض أعضاء حزبه « لأنه رأى في وجود السعديين خراج الحكم ما يضعف وزارته ويجعلها هدفا لمعارضة واسعة في مجلس النواب » . وهذا هو التفسير الأقرب إلى الصواب في تصورنا فإن محمد محمود كان يحس بضعف مركزه أمام الوفد ، وكان يدرك تزييف إرادة الناخبين ، وأن حكومته لا تستند إلى أي كتلة شعبية . فكان يحاول بفتى الجهود تجميع كل الكتل حوله بدرا لخطورة الوفد .

على أي حال اشترك السعديون في الحكم واصبحت الوزارة  
انتلافية من جميع الأحزاب المعادية للوند . وكانت للسياسة العامة  
للحكومة تأييد بريطانيًا تليدًا تلمأ ضد الخطر اللاتسوتي الذي انتشر  
حينئذ في أوروبا ، ولذلك فقد تقدمت بقتراح لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ،  
كما قررت تخفيض عدد الجيش المصري حتى لا يكون خطراً على  
بريطانيا في حالة نشوب الحرب . . ومن الإتصاف للسعديين أن  
تقرر أن اشتركهم في وزارة محمد محمود قد بعث فيها روحاً من  
النشاط ، منهم كثراً أكثر اقتلجا في الحكم من الأحرار الدستوريين ،  
وأكثر اضطلاماً بالأعمال الانتشائية في مختلف النواحي كالترقيم  
والقانون والصحة والمالية وغيرها .

مضت وزارة محمد محمود في تصرف سياستها وقد اتسمت  
بطابع اللطفة والاضطراب وكثرة التعديل والتغيير في الوزارة ،  
والوند لا يفتأ يهاجمها ، ثم سرعان ما أدركت أن الأمر ليس في  
يدها وأن التصر مازال يمارس سلطته ، ويبدو أن على ماهر —  
وكان ما يزال رئيساً للليوان — كان يهدد الأمر لنفسه ، وكانت  
صحف الوند مازالت تنشر الرأي العام ضد الوزارة وتحلول أن  
توجهه أن إيلها أصبحت معدومة في الحكم وأن الوند سيمود إلى  
الحكم ، ومن ناحية أخرى كتبت جريدة المصري تحول أن تؤكد  
للرأي العام وجود خلافات داخل الوزارة بين معسكر الأحرار  
الدستوريين وبين « الوزراء المهلمرة » كما كتبت تطلق عليهم نسبة  
إلى رئيسهم أحمد ماهر وأن هذا الخلاف يشتد بين زعيم الأحرار  
ورئيس الحكومة من ناحية وبين ماهر والقرشي من ناحية أخرى  
... الخ . كما تعقب المصري المحسوبية والاستثناءات التي كتبت  
تنم في الوزارة ، منتقراً — مثلاً — حركة الترتيف في السلك  
الدبلوماسي وتنشر إلى الاستثناءات فيها وعلاقتها أصحابها ورئيس  
الحكومة والوزراء . وكان مجلس الشيوخ قد عرض لكرنته — وهي  
مازالت وفدية — إقرار ميزانية الدولة ، الأمر الذي أثار خلافاً بين

المجلس ومحمد محمود تقدم استقالته في ٢٣ يوليو ١٩٣٩ إلا أنه استردها عقب وساطات بنزلت لديه ، وفي وسط هذا الجو المضطرب نشرت جريدة المصري أن لقاء قد حدث بين علي ماهر وبين المجلس رئيس الوفد ورغم أنها لم تنشر إلى ما دار في هذا اللقاء ، إلا أن صحافة الوفد انتهزت الفرصة والمحت إلى أن المقابلة قد تكررت وأن حديثاً جرى بينها قد يودى بالوزارة ويعيد الوفد إلى الحكم . ويبدو أن هذا اللقاء قد أثار دهشة هيكل — عضو الوزارة — فتساءل : ما معناه وما المقصود منه ؟ « أن الانتقابات التي أجرتها الوزارة لم يرض عليها بضعة أشهر وكلفت بمعركتها قلقة على أساس الخلاف الذي نشأ بين الوزارة الوفدية والقصر على الحقوق الدستورية ... وكان علي ماهر رئيساً للديوان يوم صدور أمر الاعتقال ، فهل انقلبت الموازين خلال هذه الأشهر ؟ كلن هيكل على حق في تساؤله وزيته أيضاً ، فلن علي ماهر — علي ما يبدو — كان يجس النبض مع المجلس تهديداً لمجيئه إلى الحكم . فقد كان يدرك التغيرات الحطة بالوزارة والجو العالي العام وتأثيراته على السراى ، فبينما كلن محمد محمود متصرفاً بكل اهتمامه إلى تأييد بريطانيا كما اشرفنا ، كانت السراى تحاول أن تعبى الشعور ضد بريطانيا ، كما كانت تلبل في تقوية الجيش وتأييد المحور لها ، وسيرى هذا الاتجاه في سياسة القصر مع نشوب الحرب العالمية الثانية وتطورها ، ولذلك فقد قام الخلاف بين القصر وحكومة محمد محمود وأدى إلى سقوطها ..

### وزارة علي ماهر والوفد :

عهد الملك إلى رئيس ديوانه علي ماهر بتأليف الوزارة الجديدة ، فالفها في ١٨ أغسطس ١٩٣٩ من أميدقائه الشخصيين والسامين وبعض المبطلين دون أن يشترك فيها الإجراء الدستوريين . في الواقع لم يكن في استطاعة علي ماهر أن يقبل

الى رئاسة الوزارة مباشرة عقب اقالة النحاس والا لكانت المسألة مكشوفة بعد ذلك في الصراع الذي دار بينها لذلك ترك محمد محمود يتولى رئاسة الوزارة . ولكن الى حين . . وكان منن الطبيب ان يلقى على ماهر معارضة شديدة من الوفد المصري لحوزة الذي قلم به في التهديد لاتقالة حكومته كما رأينا ، بالاضافة الى ان اختيار على ماهر — بصرف النظر عن علاقته بالقصر — كان يعنى تدعيمه لتنفوذ الحوزة في سياسة مصر . ثم انه كان لا يناسب الى حزب ما وليس له في البرلمان حزب ، فكان يعتمد على عطفه فلروق . .

وقد صاحب تلك الوزارة الجديدة اكتمار الجو العالمى ، واستحوذ الطق على النفوس في العالم كله عقب الأزمة التي اجتاحت أوروبا بسبب موقف هتلر من داتنرج وبولندا ، اذ سرعان ما تدهور الموقف واملئت الحرب العالمية الثانية في اواقل سبتمبر ١٩٣٦ . . ويحسن بنا قبل ان نتناول موقف الوفد من الوزارة والحرب وتطوراتها ان نستعرض آثار اعلان الحرب في سياسة الوزارة واجتاحت الأطراف الأخرى . .

لما كتبت انجلترا قد اعلنت الحرب على ألمانيا واصبحت طرف نزاع كان لا ملص من وضع معاهدة ١٩٣٦ موضع التنفيذ ، اذ نصت المادة السابعة منها على ان مساعدة مصر « تقتصر في ان تقدم لبريطانيا داخل حدود الاراضي المصرية جميع التسهيلات التي يوسعها بما في ذلك استخدام الموانئ والطارات وطرق المواصلات » . كما نصت على ان « تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما في ذلك اعلان الاحكام العرفية والرقابة على الاتباء لجعل مناعيتها لبريطانيا فعالة ١٠٠٠ » فلم يسمح الحكومة الا ان تبادر — كما طلبت السفارة البريطانية — باعلان



الإحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف والمكتبات  
والرسائل ... الخ .

وقد وافق البرلمان بمجلسيه على تلك الاجراءات ، ثم اقترنت  
بقطع العلاقات السياسية بين مصر والمانيا ، كما اصدر الحكم  
العسكري قرارا بمنع التعامل التجاري مع رعييا المانيا ، كما  
قبض على هؤلاء الرعييا ومودرت اموالهم ..

في الواقع ان اخلاص مصر كدولة خليفة لبريطانيا لم يكن  
وضع الشك - كما يذكر جان ليجول - فقد نشرت الصحف  
الاجنبية مقالات مسبهة عن اخلاص البلاد في تنفيذ تعهداتها ، فقد  
جاء في الاجيشان جازيت مثلا - ان بريطانيا لن تنس موقف مصر ،  
وستفكر دائما بالامتنان هذه المعاونة الطيبة التي قدمتها في سخاء  
وكرم ، كما منحت صفه لنهن هذا الموقف السليم من مصر رغم  
ضخامة الدمية النفوية والفاحشية .

كان الشعور السائد في مصر حينئذ يتلخص في كون التحالف  
البريطاني ضرورة اكرهت عليها البلاد ، الا ان ذلك لا يحول دون  
تنفيذ المعاهدة من جانبها ، فقد صرح على ماهر المتوب القايم  
مثلا « نتجه مصر حكومة وشعبا الى بريطانيا بقلبها في هذا الفصل  
القاسي من اجل العدالة والحرية ، وسنقدم مصر لطيفتها كل  
عون تنفيذاً لتعهداتها ، وسنعارض كل محاولة للقوة الفاحشة ،  
لقد ناضلنا طويلا للحصول على استقلالنا ومولنا على استعدادات  
للضحية ابقاء عليه » .. ولقد اصبحت جريدة المصري عن هذا  
الشعور المصري فتالت « المصريون في هذه اللحظة الراهية يتحدون  
كرجل واحد يسألون الله نصر العدالة والحق والديمقراطية وتأمين  
مصر .. » .

هكذا كان واضحا تلمها اتجاه حكومة على ماهر الى جانب  
بريطانيا في الفترة الأولى من وزارته ، فكيف تطورت الأمور حتى  
أصبح على ماهر شخصاً غير مرغوب فيه منها بأنه « محسوري  
الهوى » وبالتالي يجب استقالته كما سنرى في يونيو ١٩٤٠ ،  
في الواقع ان المتتبع لتطورات التغيرات السياسية الثلاثية عين  
ظروف الحرب وملاسلها يخرج بعدة حقائق منها : ان على ماهر  
لم تكن له سياسة معينة إزاء الحرب العالمية الثانية ، وهو ليس  
كما صوره بعض الكتاب الاجتنب ومن هنا نصحهم من المؤرخين  
المصريين المعاصرين من أنه ذو ميول محورية ... الخ والا بماذا  
نفسر مواقفه المتعددة في صلح بريطانيا ؟ ان على ماهر كان يريد  
اعلان الحرب ضد ألمانيا — شأنه في ذلك شأن شقيقه أحمد ماهر —  
وذلك طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ .. واذا كان أحمد ماهر قد ثبت على  
موقفه المحدد في هذه القضية لدرجة ان صار مبدا أساسيا لحزبه  
بعد ذلك كما سنرى ، بل لدرجة أنه ذهب شخصية لهذا الموقف ( قبل  
في فبراير ١٩٤٥ ) نجد ان على ماهر مزعزع العقيدة ، نحننا اعتقد  
ان النصر حليف بريطانيا وفرنسا — في اول شهور الحرب — نجده  
يريد اعلان الحرب ضد ألمانيا كما أشرنا ، وان عدل عن هذا  
الرأي — بعد ذلك — مكتفيا بتقديم المساعدات والتسهيلات السائلة  
للحزب لبريطانيا . ثم نجده حينها تتوالى انتصارات المحور وسقوط  
دول أوروبا تحت سنانك جحافل هتلر وتحطيم خط دفاع فرنسا  
« ماجينو » وانهيارها ثم استسلامها في منتصف يونيو ١٩٤٠ ،  
حينذاك نجد على ماهر ينتقل بولائه وأخلاصه الى دول المحور ..  
أي ان على ماهر لم يكن محوريا منذ دخوله الوزارة فكانت سياسته  
إزاء الحرب وممسكراتها كسياسته الداخلية إزاء الأحزاب وزعمائها  
أي سياسة متغيرة .. لكن الاتساق يقتضى من الباحث ان يقرر  
انه اذا كان في سياسته الداخلية إزاء الأحزاب ما يبعث على التهور  
منه — وهو بالفعل كذلك — فانه في تلك السياسة التي اتخذها إزاء

المعسكرين المتحاربين كان مصرىا مخلصا يطلب الأمان لبلاده فعرض على الوقوف الى جانب المعسكر المنتصر ، ولم يكن على باهر غسبجا مقودا فى تلك المسيلة ، ولا يجانى الحقيقة اذا اعتبرنا انه كان يمثل فى ذلك مشاعر الشعب المصرى واحاسيه حينئذ ، لكن ما هى سياسة الوفد ازاء كل هذه التطورات ؟

### سياسة الوفد ازاء الحرب :

ان الوفد ما هو الا جماعات وقطاعات من الشعب حينئذ شكلن من الطبيعي ان يمثل اخلاجه وسيوله ، ولذلك سنجد ان الوفد — هو الآخر — ينتقل بميزان الولاء من معسكر الى آخر ، فلم يكن حزبا مثليا بالمعنى المعروف ، لكن ولاده كان الى جانب معسكر الديمقراطية اكثر منه الى جانب معسكر النازية والفاشية كما سنرى فى حداثه ، ٤ فبراير ١٩٤٢ مثلا ، ولكن نصف الحقيقة مقرر انه لم يكن ولدا فى اختياره الى ألمانيا احيانا بقدر ما كان مجرد خروج من دائرة بريطانيا باعتبار انها هى التى تمثل الاستعمار وهى التى تحتل البلاد ولولا هذا الاحتلال لما انجذرت فى تيار الحرب وفيرانها .

تمخذ البداية نحس بلزعاج الوفد نتيجة تدعيم نفوذ المحور وانتشار القوى الفاشستية فى مصر فنجده يسارع بمحاولة تقوية نفسه وتدعيم موقفه — ونلاحظ ان الوفد كان دائما ينتهز فرصة وجوده فى المعارضة ويقوم بمثل تلك المحاولات — فقد حاول الوفد فى عام ١٩٣٨ ان يعقد مؤتمرا ، لكنه لم يتخض من نتائج هلمة ثم حيفا تطورت الاحداث من نشوب الحرب وعلان الاحكام العرفية ، كل هذا منح الوفد فرصة الهجوم — كعادته — على الاحزاب المعادية له من ناحية وانجلترا من ناحية اخرى ، فقد ظهرت موجة منتظمة من المقالات العلانية لانجلترا فى الصحف الوفدية بالشكل

الذى شجع دولتى المحور . ثم حينما جرت مناقشة فى مجلس النواب ( فى أوائل يونيو ١٩٣٨ ) حول تنقلت الجيش أكد النواب الوفديون أن السفير البريطانى ورئيس البعثة العسكرية البريطانية سيسطران على مصر سيطرة لا تقل عن سيطرة المهتم والمقتضى العلم قبل توقيع المعاهدة ، واتكر محمد محمود علنا فى مؤتمر صحفى هذه التهمة التى اثارها الوفد ، الا أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن الصحف الناطقتين باسم الوفد قد خففتا بعد ذلك من لهجة العداء نحو بريطانيا وكفنا عن انتقاد المعاهدة . بل أكثر هذه الصحف من الانسلاخ الى الإعجاب بالطفاء لأنهم يمثلون — فى رأيها — المعسكر الديمقراطى . وهنا لا بد أن نطرح سؤالاً : هل كان الوفد — حقيقة — يؤيد الطفء تحت تأثير التشايع المعقائدى ؟ فى الواقع أننا نستبعد هذا لعدة اعتبارات :

أولاً : لأن بريطانيا لم تكن نصيرة للديمقراطية دائماً فى مستعمراتها .

ثانياً : لأن الوفد لم يكن حزباً عقائدياً كما ذكرنا ..

ثالثاً : لأن أسلوب الوفد كلف يتغير حسب تغير الموازين . وحتى لا تنهم بالنجوى نسلرغ فنقول أن مبدنه فى هذا التغير كان لا شك ينبع من رغبة وطنية كما يتصورها ، وكما سنرى .

فقد أوضح الوفد موقفه حينما وضع مقكرة قدمها النحاس فى أول أبريل ١٩٤٠ الى السفير البريطانى ليطبقها الى الحكومة البريطانية ، وقد تضمنت المطالب الآتية : أولاً : أن تصدر الحكومة البريطانية وعداً بسحب القوات الأجنبية من الأراضى المصرية عقب نهاية الحرب لتحل محلها القوات المصرية ، وأن تبقى

المخالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها .

ثانيا : ان يكون لمصر الحق في الاشتراك في مباحثات الصلح .

ثالثا : ان تدخل بريطانيا في مفاوضات مع مصر للاعتراف نهائيا بسيادة مصر على السودان . رابعا : المطالبة بإلغاء الأحكام العربية .. خلبا : رفع القيود المفروضة على تصدير القطن ..

ويجب ان نتوقف قليلا امام هذه المذكرة من حيث يواضعها وهل كانت تمثل اتجاه الوفد وسيلسته ازاء بريطانيا لم كان القصد منها مجرد الدعاية السياسية ؟ لقد اغتبط المؤرخون والباحثون المعاصرون آراء تقييم تلك المذكرة فبينما رآها البعض « تعبيرا عن نوع من البقطة السياسية من جانب الوفد بكل تأكيد » ، وان توقيتها يزيد في أهميتها اذ انها جاءت في وقت كانت بريطانيا قد بدأت تترك فيه خطورة الموقف العام بالنسبة لها في مصر . « ، رآها البعض مجرد حركة للاستهلاك المحلى » وانها ربما لا تهمل الجانب البريطاني بأن الوقت قد حان لاجراء التغيير .. وقد أخذ عليها البعض الآخر مطالبتها بالابتناء على التحالف لأن هذا معناه اعتراف بضرورة الربط بين السياسة الخارجية لكل من البلدين مما قد يفسح المجال لتفسيرات أخرى قد يكون منها الدفاع المشترك لتنظيم هذا التحرك .. وقد رجح البعض أن هذه المذكرة مناورة سياسية باعتبار أن الوفد كان خارج الحكم حينئذ ، وحينها تولى الحكم في فبراير ١٩٤٢ لم يطالب الانحياز بشيء ، وعصب البعض لتقديرها الى السفير البريطاني لأن هذا معناه ان تلجأ أية هيئة سياسية الى السفير الذى يمثل دولة الاحتلال .

ومهما يكن الرأى فى تلك المذكرة والدافع اليها فانها لا شك كانت الصدمة الاولى للخروج من دائرة معاهدة ١٩٣٦ ، ومن ؟

من الحزب الذى رأينا كيف مهد لها وشارك في صنعها ووقع عليها (٧ أعضاء وفديين) ثم نق الطبول لها ، ها هو الوفد أول الخارجين على المعاهدة ، حقيقة أنه — عندما تولى الحكم — امتدح التحالف وألغى فيه كما رأينا ، إلا أن هذا لا يغير من الواقع شيئا وهو أن حزب الوفد لم يكن حزبا عقائديا .. ثم أن الآثار التى برزت على تلك المذكرة توجى بقيمتها السياسية إذ بينما نجد أنها أحدثت تأثيرا كبيرا في أنحاء البلاد وتحوّلت بالاعتباط والرضاء من جانب الراى العام ، باعتبارها انتصارا كبيرا لقضية الجلاء وتعلق البلاد به ، نجد أنها — من الناحية الأخرى — قد أثارت الاستياء والتنمر لدى الحكومة القائمة والجانب البريطانى ، ولا شك أن نشر المذكرة أظهر الوفد بظهر الدافع عن أملى مصر القومية .

ويبدو أن الدافع الأول وراء تقديم هذه المذكرة أن الوفد كان يريد أن يسمع للجماهير صوته فالبرلمان — ولا سيما مجلس النواب — كان عديم الجدوى بالنسبة له — والمصحافة تخضع للرقابة الصارمة ، بالإضافة الى أن على ماهر — كما يذكر جان لوجول — كان يتجاهل مركز الوفد بحجة أنه ليس مشتركا في الحكم .

على أى حال هاجم على ماهر هذه المذكرة واتهمها بأنها خرق لعمود البلاد وشرعها .. أما بريطانيا — فرغم اتهامها حينئذ في الحرب ورغبتها في كسب رضاء الشعوب — فقد كانت اجابة حكومتها تتم من السخط والحقد ، إذ أرسل اللورد هالفيلكس وزير خارجيتها الرد . ولاهمية هذا الرد من حيث أنه يوضح مدى تأثير المذكرة نجد رأينا أن نتيجه .. وقد جاء فيه ما ترجمته :

١ — « ليلغوا التماس بلائنا في الحال أن الحركة التى تلم بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية

شعورا اليما للعاية ، ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد كمحلولة بمقصودة اللعب دور في السياسة الداخلية ، في حين أن بريطانيا مشتبكة في صراع ليس لثره على مصر مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا نفسها .

٢ — اما فيما يختص بالمسائل التي اثارها النحاس باشا فمن البديهي أنها تؤدي الى :

( أ ) اعلاء النظر في المعاهدة المصرية البريطانية .

( ب ) تدخل من جانبنا في السياسة الداخلية المصرية .

( ج ) الطعن فيها . نستخدمة من وسائل الضغط الاقتصادي في الحرب ضد ألمانيا .

٣ — لما كانت نتيجة الحرب ذات اثر فعال بالنسبة لمصر ، ومن الجلى بلا شك للنحاس باشا أنه لو انتصر العنبر لم يبق الا قليل احتمال في مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية . فان الحكومة البريطانية موثقة بأن المسؤولين عن ميسر الشعب المصري ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسؤوليات التي تجابههم في ساعة خطيرة من تاريخ العالم .

٤ — اننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المطروح ، قتل للنحاس باشا — وانا أحد الموقعين على المعاهدة — يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيها للمعاهدة من صفة قطعية ورسية ، وأنه ليسعدنى أن اتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهد طاقته لتخفيف اثر هذه الحركة التي لم تترن بالسداد .

واضح من هذا الرد استياء الحكومة البريطانية من مذكرة الوفد ، ومحاولة تبرير تلك الاجراءات التي اتخذت من جانب حكومة مصر عقب اعلان الحرب والتي اُثرت اليها المذكرة ، الا أن هذا يؤثر تسلسلا يطرح نفسه : هل نستطيع أن نستشف منه ولا سيما مما جاء في الفقرة الثالثة محاولة للتفاهم مع النحاس واشعاره بأن الوقت سيجيء كي يتولى الحكم ويمارس مسؤوليته تجاه أحداث الحرب ؟ رغم أننا لا نستطيع أن نقطع الشك باليقين الا أن الأحداث التي توالى بعد ذلك والتي انصحت فيها بريطانيا — بجلاء — عن رغبته في تولية الوفد الحكم تؤكد هذا الشك فلن تلك المذكرة قد لفتت نظر بريطانيا الى وجود الوفد كحقيقة لا يمكن تجاهلها لا سيما وأنه قد سار على سبيل معارضة كل الاجراءات الخاصة بالحرب ورفض كل اقتراح يتضمن اشتراك مصر اشتراكا مباشرا فيها ، ومن ثم يمكن أن نعتبر أن هذه المذكرة كانت الاسس الاول في تغيير وجهة نظر حكومة بريطانيا والحلحها بعد ذلك في تولية الوفد الحكم لدرجة التهديد بالعنف كما سنرى في حادثة ١٠ فبراير ١٩٤٢ .. الا أن الانصاف يقتضى أن نذكر أن الوفد لم يصمت إزاء الرد البريطانى السالف الذكر بل أجاب عليه برسالة ايد فيها مذكرته السابقة .

ولكن نستطيع أن نمضى في لقاء الضوء على دور الوفد ايسل هذه الفترة الطويلة في تاريخ مصر والحرب العالمية وكيف أدركت بريطانيا أهمية وجوده — الوفد — في الحكم ، يجدر بنا أن نلمس معالم الطريق آنذاك على النحو التالى .. حكومة على ماهر مازالت في الحكم .. ايطاليا تدخل الحرب الى جانب ألمانيا في ١٠ يونيو ١٩٤٠ ثم تتكلم العلاقات بين على ماهر والانجليز .. ويصبح وجود الوفد في الحكم أمرا ضروريا لبريطانيا ... ولا بد من لقاء نظرة — ولو سريعة — على مجريات الأمور في حكومة على ماهر وكيف



انتهى الأمر بها الى ما انتهت اليه ليصبح جواد الرفد هو المرتقب في  
النز بالسباق .

تركنا على ما هو وهو يتمتع برضاء التجليز على نحو ما  
عاشا جد من الأمور كي يفتلب هذا الرضاء الى عداء مستحكم ؟ وقد  
لما اشرنا اليه آنفا ان « ترمومتر » الولاء عند على ماهر كلن يتذبذب  
بين المسعود والهبوط تبعا لارتفاع وانخفاض درجة حرارة الحرب  
الدائرة حينذاك على حدود مصر الغربية بين الحلفاء والمحور ..  
نريد ان نؤكد هذا مرة ثالثة فلم يكن على ماهر — شكله في ذلك شأن  
معظم الساسة المصريين حينئذ ان لم يكن جميعهم — عقليا يلتزم  
بمذهب نكرى او ايدولوجى معين ، وهذه قضية تحتاج الى تطيل  
في جذور الارض والبيئة وظروف الاستعمار و .... الخ امنا  
بصنعه الآن ..

كان ميزان الحرب يميل حينئذ لصالح المحور لبال معه على  
ماهر كما سنرى ، لكن بالاضافة الى ذلك كانت هناك عدة ظواهر  
اكتت بكثير من الضباب بينه وبين انظفرا تقذرت الرؤية الواضحة  
بينهما ون ثم تدهورت العلاقات وهذه الظواهر هى :

اولا : كان من بين الوزراء الذين شكل منهم على ماهر وزارته :  
اللواء محمد صالح حرب — واللواء عبد الرحمن عزام ، وقد عرفت  
عنهما انهما كانا يتناثران لوقف بريطانيا وفرنسا الاستصارى في  
الهند والمغرب ولا سيما مؤازرة بريطانيا للصهيونية في فلسطين ،  
فكان وجودهما — حرب وعزام — يشكل لحد الاسباب لعدم ارتياح  
بريطانيا الثام عن وزارة على ماهر رغم التزامها بتصميم المعاهدة  
كما اشرنا .

ثانيا : كان تعيين الفريق عزيز المصرى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى ( فى أغسطس ١٩٣٩ ) — عللا آخر فى استياء الانجليز لما كانوا يعرّفونه من اتجاهاته وميوله نحو الألمان واعجله بنفوقهم منذ الحزب العالمية الأولى . ثم ازداد استيائهم لمواقفه أثناء بعض الأحداث ، الأمر الذى أدى فى النهاية الى استخدامهم جميع وسائل الضغط لطرده من منصبه حتى اقبل فى فبراير ١٩٤٠ .

ثالثا : الزيارة الرسمية التى قلم بها على ماهر وصالح حرب ووزير الأشغال للسودان فى فبراير ١٩٤٠ وكانت الزيارة الأولى التى يقوم بها رئيس وزارة مصرى فى العهد الحديث . وكانت لها آثار طيبة فى السودان . فقد لقى على ماهر وصالح حرب بعدة تصريحات اعتبرت بريطانيا مثيرة للرأى العلم هناك وقى مصر . وربما كانت موافقة وزيرى الدفاع والأشغال تستهدف تمثيل مصالح مصر العسكرية ورعاية مصالحها فى مياه النيل .

كل هذه الظواهر كان لها أثرها فى تليد الضيوع بين على ماهر والانجليز ، فاذا أضفنا حساسية موقف بريطانيا فى تلك الفترة الحرجة من وقائع الحرب العالمية الثانية ودخول هتلر بباريس فى منتصف يونيو ١٩٤٠ ، واستعداد على ماهر النفس واسلوبه المكيفلى من وجهة نظر التاريخ ، ثم دخول إيطاليا الحرب فى نفس الشهر الى جانب ألمانيا على التحو الذى مستنولوه — بايجاز — بعد قليل ، كل ذلك كان له أثره فى ازدياد التليد وتكثُر العلاقات بين على ماهر وبريطانيا .

ثم كان اعلان إيطاليا الحرب ضد فرنسا وانجلترا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ وما استتبعه من التطورات بمثابة القضاء المبرم على أى أمل فى إصلاح العلاقات بينها . . اذ يبدو أن بريطانيا كانت ترى فى

اعلان ايطاليا الحرب مبرراً لأن تسرع مصر في اعلان الحرب على  
 الطليان .. ثم حينما رفض مجلس الوزراء ومجلس النواب الزام  
 مصر باعلان الحرب طلب السفير البريطاني عدة مطالب عاجلة  
 بشأن السفارة الإيطالية والاطليين لم ينفذها على ماهر جميعها ،  
 بحجة انها لا تتفق والتقليد الدبلوماسية وقواعد العرف الدولي ..  
 أصبح واضحاً أن التعاون بين حكومة على ماهر وبريطانيا صار  
 مستحيلاً ولا سيما أن الأخيرة كتبت تمر بترك الفترة الحرجة ومن لم  
 اعتقدت — خطأ أو صواباً — أن على ماهر يعمل على استقلال  
 موقفها السوء آنذاك وهو — أن لم يكن متعاوناً مع المحور — فعلى  
 الأقل ليس متحمساً لقضية الطغاة .

تصارى القول أن بريطانيا أخفت تشكك في وجود اتصالات  
 بين على ماهر والمحور ، وأن كان هذا التشكك قد بلغ فيه لدرجة  
 أنه أصبح اعتقاداً اتخذت منه بريطانيا تكاة أو حجة لعدم الاعتراف  
 بمصر في قضية الطغاة لئلا ينظر للقضية المصرية في مجلس  
 الأمن عام ١٩٤٧ حينما أشارت إلى « قبول القصر المحورية » .

ولعل من المناسب — في هذه النقطة — ولا يستكمال الصورة  
 أن نلم — بإيجاز — بموقف القصر الذي لم تنس بريطانيا في عام  
 ١٩٤٧ أنه كان « محوري الميول » . فقد أشاع بعض المؤرخين  
 الإنجليز والكتاب الأجانب عن وجود علاقة بين فاروق والمحور  
 واعتمدوا في ذلك على بعض الدلائل والشواهد .. ويصرف النظر  
 عن تلك الدلائل ومما إذا كانت مجرد تبرير تصرفات بريطانيا بعد  
 ذلك أو أن هناك ظلاً من الحقيقة فيها كما رأى بعض المؤرخين  
 المصريين المعاصرين فإن السؤال الذي يطرح نفسه : هل كان  
 انبعاث فاروق لاقامة تلك العلاقة عن حكمة سياسية بمجريات  
 الشؤون الدولية ، أم كان انبعاثه عن هوى في نفسه ستؤكدده  
 الأحداث التالية ... ؟

حقيقة أن على ما هر كلن اثرا لديه وها هو على وشك الرحيل  
 بـرغبة بريطانيا وحدها ، كما أنه من الثابت — شلته في ذلك شأن  
 وزيره الأول — أنه انطلق بدوره يسفر من بريطانيا في مجالسه  
 الخاصة ، ويحيط نفسه ببعض الأمراء الشبان المتحمسين لألمانيا  
 النازية ، كما كان خدمه الخصوصيون من الإيطاليين ، وكان لهم  
 تأثيرهم الشخصي عليه . . . ومن الثابت أيضا — كحقيقة موضوعية  
 لا تقبل الجدل — أن الشعب المصري آنذاك كلن يشعر — وهو  
 شعور طبعى في رأينا — بالشملة في الهزيمة التي تحيق بالجيش  
 البريطانية القريبة من حدود بلاده والتي تعطلها أيضا ، في الوقت  
 الذى يتطلع فيه باعجاب الى اتصالات المحور ويستمع الى  
 دعايتهم ، ولسنا الآن بصدد تطويل هذا الشعور وهل كلن انبعاثه  
 من ادراك سليم أم كلن من غير وعى سياسى ، فلن مشاعر  
 الشجب وانتفاضت جماهريها يقف التطويل أزعاجا صليما ، متسللا  
 . . . ولكى نرضى أنفسنا نقول أن هذا الشعور لم يكن صائرا من  
 الحب في المنتصرين بقدر ما كلن كراهية وبغضا للمهزومين .

ونعود الى موقف فاروق لنؤكد أن « محوريته » المشكوك  
 فيها لم تكن نابعة عن رغبة في مجازاة مشاعر الشعب ، أو من  
 تأثير حاشيته وخدمة الإيطاليين أو بعض الأمراء النازيين ، أو حتى  
 مشاركة لموقف حكومته المشككة على الاقتلاع من جنورها . أن  
 تصورنا — وهو قائم على ادراك لعنينة وتكرار فاروق — أنه كلن  
 راقبا ومطلعا للسلطة المطلقة التي كلن يربتها له رجال حاشيته  
 والتي كلنت تجد منها قوة الاحتلال ، فلتتهز فرصة هزيمتها وأراد  
 أن يجرب السير في « الطريق الوعر » — صائرا في ذلك عن تفكير  
 صميمانى — فأتخذ بعض المواقف المعاكسة للإنجليز لمجرد اظهار  
 سيطرته من ناحية ، والتيل من قدر بريطانيا كما سيتضح في قطع  
 العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية في يناير ١٩٤٢ مثلا .

وفي وسط هذه التغيرات لا بد ان نتساءل : أين كلن يقف الوفد وما هي اتجاهاته في تلك الفترة ؟ ولكي نجيب على هذا التساؤل يحسن بنا أن ننتهي أولا من وزارة علي ماهر . . فرغم أنها علمت بقطع العلاقات مع إيطاليا في ١٢ يونيو ١٩٤٠ كما علمت في سبتمبر ١٩٣٩ بالنسبة لآلمانيا ، ورغم اقرار مجلس البرلمان لسياستها من حيث تجنب مصر ويلات الحرب مع الوفاء بتمهدهاتها في حدود معاهدة ١٩٣٦ وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا كما ذكرنا واعتقال معظم رعاياها ، رغم كل ذلك فقد تآزمت العلاقات وأصبح علي ماهر شخصيا غير مرغوب فيه بحجة أنه يقم المعتبث والعراقيل أمام السلطات العسكرية البريطانية ، فوجهت الحكومة البريطانية — عن طريق السفارة — الى الملك تليفا بملبة ائذار ( في ١٩ يونيو ) بأنه لا ميبيل للتعاون بينها وبين حكومة علي ماهر وأن : « *Ali Maher Must Go* » وكلن هذا أول تدخل مكشوف على سيادة مصر المستقلة منه عقد معاهدة ١٩٣٦ . ثم توجه السير البريطاني لمقبله فاروق وأبلغه نفس ائذار ثم نصحه بقبلم وزارة ومندية أو على الأقل وزارة يرضى عنها الوفد ويؤيدها . وعقب هذا التبليخ استدعى الملك زعماء الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الشيوخ والنواب الحاليين والمسابقين ( آنك ) وبعض الشخصيات السياسية وعقدوا اجتماعا للتشاور حول ائذار . . ثم انتهى هذا الاجتماع بقرار بالوافقة على استقالة وزارة علي ماهر .

ويحسن أن نذك قليلا أمام هذا ائذار وملاسلته وما اعتبه من اجتماعات ثم ما أسفرت عنه تلك الاجتماعات ، إذ نود أن نلفت النظر من خلال هذه الوقفة الى حقيقة تالمة — ولو أنها عسبة — وهي أن حانت ٤ فبراير ١٩٤٢ الذي سفتاوله في موضعه لم يكن جديدا بل يكاد أن يكون صورة لما حدث في علم ١٩٤٠ وأن اختلف الاسلوب لاختلاف درجة حرارة الحرب ، وبالتالي فإن

الباحث يجد نفسه مندفعاً إزاء ما أثّره حادث ٤ فبراير من الطنطنة والاهمية المفتلة مع أنه صورة مصورة لصانث يونين ١٩٤٠ ٠٠ نفس المظاهر : انذار بريطاني يتم عن رغبة في التغيير وتعليم وزارة وندية او يرضى عنها الوفد والملك يستدعى الزعماء وكبار رجال السياسة ، ويكاد أن يكونوا هم الذين سيتداولون ويتشاورون عقب انذار ٤ فبراير كما مسنرى ، والاجراءات التي اتبعت في الاجتماع هي هي ، والنتائج هي هي فوجورها : وضع الأمر بين يدي الملك « ليصرفه بحكمته » أي الإذعان للتسلط البريطاني ، والبحث في شكل الوزارة الجديدة : قوية او انتلائية أو ... الخ والنخاس يرفضها كلها يلتوابعها طلباً وزارة محليدة تجرى الإنتخابات ... وينتهون على غير اتفاق .. وان كلاهما — تبليغ يونيو وانذار فبراير — تدخل مكنوباً واعتداء على سيادة مصر الداخلية وخرقاً لمعاهدة ١٩٣٦ ..

تمثيلية مكررة نضعها من الآن في الحميمان ، ويبدو أن تولية النحاس للحكم فداة ٤ فبراير هي التي خلقت تلك الهالة من الاهتمام التي كان مصدرها — كما تصور — احزاب الاعليّة وزعمائها وصحافتها ، والا لماذا لم تثر نفس الهالة حول الانذار الاول وهو حادث في ثانيا التاريخ المصري المعاصر ؟ هذه وجهة نظر نضعها من الآن كتاعدة للحادث « الجلل » الذي سنأتى اليه في فبراير ١٩٤٢ . ثم نعود لنذكر ان على ماهر حضر اجتماع زعماء الاحزاب وقرض عليهم ما قامت به وزارته من محاولة انجلترا في حدود المعاهدة وما تلقته من خطابات الشكر على تلك المعاونة ولكن الحاضرين — وفي مقدمتهم أحمد ماهر — راوا ان الافضل ان تستقيل الوزارة بعد عقدان الفتنة بينها وبين حكومة بريطانيا ، ثم التى على ماهر في البرلمان تصريحاً طعن فيه طعناً جارحاً على موقف انجلترا من مصر ثم قدم استقالة وزارته في ٢٣ يونيو ١٩٤٠ . فقبلها الملك .. واتجهت الانظار الى الوفد .

ويبدو من خلال الأحداث أن بريطانيا أصبحت تعتقد أن وجود الوفد في الحكم أمر حيوي وضروري لقضية الطفاء ولهزيمة الفاشية ولا سيما حينما تازمت العلاقات بينها وبين على ماهر بالشكل الذي أشرنا إليه ، ولذلك كلن الدافع الأساسي وراء التبليغ الآنف الذكر هو - في تصورنا - رغبة في استناد رئاسة الوزارة إلى رجل يتمتع بثقتها الكاملة التي جانب أنه يحوز رضا أغلبية الشعب المصري . في استناد رئاسة الوزارة إلى رجل يتمتع بثقتها الكاملة التي جانب أنه يحوز رضا أغلبية الشعب المصري . وستناقش نوافع تلك الرغبة عندها نتناول حادث ٤ فبراير . وليس معنى ذلك تجاهل أهمية الخلافات التي نشأت بين بريطانيا وعسيلي ماهر وأثرها في تقديم استقالته .

ولا يد أن هناك مؤالا يطرح نفسه : كيف تتفق الرقبة البريطانية في استناد الوزارة لرعيم يحوز ثقتها وتطمئن إليه - وهو النحاسي - مع ما نسبت الاكسرة اليه من تقديم مذكرة أبريل ١٩٤٠ وما جاء فيها من المطالب التي أثرت استياء بريطانيا بل واعتبرها على ماهر نفسه خرقا للتقاليد الدستورية ١ . لأول وهلة وبالقنطرة السطحية نراه تناقضا ، لكننا إذا تعمقنا الأمر أدركنا أن المفكرة نفسها كانت تعبيراً عن قوة الوفد ، والامتياز حينئذ في فترة حرجية يحتاجون للحزب القوي إلى جوارهم بصرف النظر عن تداعياته ومطالبه كم كنيون بتجاهلها .

على أي حال نصحت بريطانيا القمر - عن طريق السفير ملير لامبسون - بقيام وزارة وطنية أو - على الأقل - وزارة يرضى عنها الوفد ويؤيدها . فأوفد الملك عبد الوهاب طلعت إلى مصطفى النحاس - في كتر عشا - وعرض ظروف الموقف عليه فأبلغه نص برقية هاليفاكس ونصيحة لامبسون ثم قال له أن الملك يستشيريه فيما يجب أن يفعله . - ولأهمية هذا اللقاء وما دار فيه

وما سيترتب عليه حينئذ يستدعى الملك النحاس لمشاورته فى أحداث  
 فبراير ١٩٤٢ مما سياتى توضيحه ، لأهميته تقف عنده قليلا .  
 فهناك روايتان عما دار فيه . فبينما يذكر الراجعى أن عبد الوهاب  
 طلعت عرض على النحاس تأليف وزارة قومية برئاسة ، وأن  
 النحاس اعترف بحجة فشل الوزارات الائتلافية ... الخ . نجد  
 هناك رواية نفهم منها أنه قد حدث اتفاق بينهما فى أمر تشكيل  
 الوزارة الجديدة ، وأنه بينما كان النحاس يتأهب للعودة الى  
 القاهرة ليرجع أعضاء الوفد ويعرض الأمر عليهم لاستصدار قرار  
 برأى الوفد ، إذ بالأمر الملكى يصدر الى حسن مبرى بتشكيل  
 الوزارة الجديدة ، وتبين أن الملك كان يعبث ، وكانت مفاجأة  
 للوفد .

ونحن نميل الى الأخذ بالرواية الثانية لأنه كان قد سبق هذه  
 الولادة اجتماع للزعماء للتشاور فى توحيد الصفوف وتأليف وزارة  
 قومية ، وقد أسمر النحاس فى هذا الاجتماع على رفضه الاشتراك  
 فى الوزارة القومية ولو كان رئيسا لها . . أى أننا لا نستطيع أن  
 نفسر العرض الذى تم فى كفر عشتا — وفقا لرواية الراجعى —  
 رغم المحاولتين اللتين سبقتا فى اجتماعى ٢٢ ، ٢٤ يونيو ، إذ كيف  
 يعرض على النحاس تأليف وزارة قومية وقد رفضها مرتين متتاليتين ؟  
 إذا كان هذا قد حدث فعلى تصورتنا أنه كان مجرد عبث من  
 فاروق يريد به اظهار النحاس — أمام الامتياز — بأنه غير متعاون  
 وغير متجلوب معهم .

لكن هناك ظاهرة تلفت نظر الباحث نسجها من الآن وهى  
 تواجد النحاس فى القاهرة حتى صباح ٢٥ يونيو بدليل اشتراكه  
 فى اجتماعى ٢٢ ، ٢٤ يونيو ، ثم سفره المفاجئ الى كفر عشتا  
 وولادة عبد الوهاب طلعت اليه هناك ، ونحن نعتقد — والمصادر  
 لم تدرج حتى تمت مع أنها كانت فى يوم ٢٥ أو ٢٦ يونيو . لأنه لم



اليوم التالي ٢٧ قبلت استقالة على ماهر ، وهدد الى حسن صبرى بتكليف الوزارة الجديدة .

واهمية هذه الظاهرة في أنها ستتكرر — بنفس الظروف الملائمت — في أيام ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ فبراير ١٩٤٢ . أنها مجسود ملاحظة نضجها ، ثم نضى لتتساعل لماذا اخضر حسن صبرى لورثاسة الوزارة ولم يؤخذ بنصيحة — او رغبة — بريطانيا في اسناد الحكم الى وزارة وطنية او يؤيدها الوفد ؟ وهل نستطيع ان نقول انه لو لم تغفل هذه النصيحة في يونيو ١٩٤٠ لتجنب السراي والوفد ما حدث في ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ؟ .

رغم ان حسن صبرى كان صديقا للانجليز ، لم يكن عدوا للوفد ، الا ان تعيينه — على ما يبدو — كان منلجاة اقضيت الفحلوس والسفير البريطاني مما ؟ اما غضب النحاس فلمله يرجع الى شعوبه بان فاروق كان يعيث معه حين ارسل له طلعت في كثر عشما وسيكون لذلك اثره في أزمة ٤ فبراير . وغضب السفير طبعه لتجاهل نصيحته من جانب القصر ، وتشير الدلائل الى ان القصر كان مترددا — بالاضافة الى انه كان علينا — في تنفيذ رغبة السفير وقدره يرجع الى عدة عوامل : أولا : تازم العلاقات الشخصية والسياسية بينه وبين الوفد منذ اقالة حكومته في ١٩٣٧ على النحو الذي سلف .

ثانيا : ربما كان الملك يعتقد ان السناد مع الانجليز — ومما لتفكيره الصبباني كما اشرنا — يكسبه جماهير الشعب من الوفد .

ثالثا : اعتقاده ان هذا الوقت يزيد في تقربه من المحور — الذي كان مزال منتصرا — وهذا من شأنه ضمان المستقبل .

ويؤكد أحمد حسنين أثر العمل الأول ويبرره بأنه « لا كان الوفد هو القوة الشعبية الوحيدة في البلاد ، وهو أحق بالحكم من جميع الأحزاب الأخرى لأنه يتمتع بثقة الناخبين ، ولأنه قوة يمكن استغلالها في استخلاص حقوق البلاد من الإنجليز » لذلك فقد كان يفعل — أي حسنين — « على تسوية جميع الخلافات بين الملك والنحاس وإزالة أساليب سوء التفاهم التي خلفها عيلم ١٩٢٧ وما تلاه » ويستطرد حسنين بأن هذه خطوة رآها لا بد منها قبل عودة الوفد إلى الحكم ، وأنه لذلك رفض نصيحة بليلز لا يسيرون لأن العمل بها معناه عودة الوفد لبرادة الإنجليز ، وهو يريد أن يعود بالطريق السليم أو بموافقة صاحب العرش .

وقبل أن نفقد هذا التبرير نود أن نشير إلى اعتراف صريح من حسنين بأن محاولة كفر عثما كانت منورة للتمويه والتضليل بقوله للبرهان من عين السفير البريطاني : « وأنه هو الذي طلب من الملك إيفاد طائفة للنحاس في كمر عثما كي يلفت نظر السفارة إلى كتمانها ويصرفها عما يجزبه في القاهرة . » ويؤكد حسنين أيضا عامل التضاد فيذكر أن حسن منبري اختار « لكسر حدة التحدي » فقد كان اغتيال نصيحة السفير « تحديا منا لا شك فيه » . ولذلك اختار منبري لصداقته للسفير والإنجليز .

« وأضح من هذه التبريرات أنها تعطينا عدة دلائل منها : أولا مخالطة حسنين ، لقائه من الجانب أنه لم يعمل هو — ولا أي رئيس ديوان طوال النظام الملكي — على إصلاح العلاقات بين القصر والوفد . والاترب إلى العقل والمنطق أن جميع موظفي المراسم كانوا على هوى سيدهم ، والا لمذا ظلت العلاقات سيئة بين الوفد والقصر حتى فرضت بريطانيا الأول على الثاني ؟ . أننا نكاد نلمح من هذا التبرير أصبح الاتهام تشير من الآن إلى حسنين في مسؤوليته — ولو غير المباشرة — عما سيحدث في ٤ إبرير ١٩٤٢ . »

ثانياً : انه من الممكن ان تعتبر ان اغتيال نصيحة بريطانيا — عن عمد وتريص — كان تحدياً لا مبرر له من جانب فاروق وحسين .  
 وفي تصورنا ان هذا الاغتيال المتعمد كان لحد المواليد التي مهدت للتدخل البريطاني السافر في ٤ فبراير ان لم يكن احبها غيوالتلي نستطيع ان نقرر — من الآن — ان هذا التدخل كان من الممكن الا يحدث — على الاكل بالصورة التي تم بها — لو قتلت الوفد الحكم في يونيو ١٩٤٠ . ومن ثم نحن نحمل فاروق وحسين — ايام التاريخ — المسؤولية في خطأ سياستهما المشتركة التي ستؤدي الى ما ستؤدي اليه من العواقب في تاريخ مصر المعاصر ..

### وزارة حسن صبرى والوفد :

نعود الى وزارة حسن صبرى ، وقد تألفت من جميع الاحزاب المعادية للوفد الذي بقى — كقلعة — يؤدي بمفرده دور المعارضة وكان شأن حسن صبرى كشأن على ماهر من حيث ان كليهما ولي الحكم دون استناد الى حزب أو برلمان يمثل الشعب تهيلاً صحيحاً ، والواقع ان وجود مثل هؤلاء الشخصيات واستعدادهم في كل وقت كي يلعبوا ادوارهم حتى على الحياة الدستورية واضعف الفرصة امام الشعب كي ينهوا ويؤدي دوره ..

على اى حال حاول حسن صبرى ان يتقرب من الوفد ويوثق صلاته به ، وفي تصورنا ان حسن كان يدرك اتجاه الرياح وأنه اضل كرسى الحكم ولم يكن له ومن ثم كان تقربه من الوفد ، ولعل ذلك كان بتوجيه من حسين الذى اختاره او على الاكل شارك في اختياره ، والذى يبدو ان حسن صبرى اراد ان يكلفه فتقدم الى الملك يلتمس منه تعيينه — اى حسين — رئيساً للديوان بحجة ان المنصب شاق منذ علم ، ١ ومادام حسين يقوم فعلاً بأعمال رئيس الديوان فيستحسن تعيينه رسمياً فيه . وعين في ٢٧ يوليو

١٩٤٠ . والسؤال الآن : أين كان يقف الوفد حينئذ وما هي سياسته ؟ يبدو أنه كان من جانبه يعضد سياسة الحكومة التي تهافت على التمسك بشروط المعاهدة ، إلا أنه كان ينادى بالإصرار على حفظ حقوق مصر الدستورية التي تملها الاعتبارات القومية الخالصة ، كما دأبت صحفته على التفكير بوجوب تجنب مصر ويلات الحرب ، ومن ناحية أخرى نجد أن الوفد أخذ نفسه بخطة المعارضة ، فلا تظلم صحيفة أحيانا من بث الشكوى من سوء الحالة الناتجة عن الحرب ، كما كان في مجتمعاته للخاصة غير راض من بعض التصرفات ، لدرجة أن مجلة روز اليوسف التي كانت لا تفتأ تهاجم الوفد - منذ خروجها من حظيرته - قد خنت حصومتها له في تلك الفترة ، بل لا تكاد نجد حرجا واحدا يسمى إليه أو إلى الوفديين ، هذا ويجب أن نضع في اعتبارنا أن صحيفة الوفد حينئذ - وطوال فترة الحرب - شأنها في ذلك شأن الصحافة المصرية كلها ومخابر الرأي العام - كانت تخضع للرقابة والرقيب ، من الحكومة كانت قد فرضت الرقابة على المطبوعات - ومن بينها الصحف - وأسلمت قيادها إلى الانجليز الذين عينوا رجالهم رقباء على الصحف - ولذلك نجد صحيفة الوفد خالية من الآراء السياسية والاتجاهات في كثير من الأحيان ، ولعل هذا قد أدى إلى أن يعتقد بعض المؤرخين أن الوفديين كانوا متوارين ومتنعين عن إعلان رأيهم في مسألة اشتراك مصر في الحرب التي كانت قد برزت إلى السطح مرة ثانية ويعتف في أغسطس ١٩٤٠ . ولعله من المناسب أن نقتل هذه المسألة بشيء من الإيجاز وموقف جميع الأطراف منها لنحاول أن نستجلي بعد ذلك موقف الوفد وأين كان اتجاهه . .

رغم أن مجيء وزارة حسن صبرى لم يغير شيئا من موقف مصر إزاء الحرب ، واستمرت في سياستها تحوز على رضا بريطانيا ، واستمرت لمدة شهر - أو ستة أسابيع - شعر فيها المصريون بالتهنؤ المريع من خطر الهجوم إلا أن القلوب وجفت

مرة أخرى في أغسطس ١٩٤٠ اذ بدأت المنوشات والمعارك تشتد على حدود مصر الغربية بين القوات البريطانية من ناحية والقوات الإيطالية من ناحية أخرى . وبدأ في الاتفاق أن إيطاليا تستعد للزحف على مصر رغم استمرار الصحافة والاذاعة الإيطالية في التأكيد بأن إيطاليا لا تقصد أي اعتداء على سيادة مصر « إلا أنها لن تسمح لنفسها بأن تهلكها القوات البريطانية التي تعمل من القواعد المصرية » ومن ثم ظهرت فكرة وجوب إعلان مصر للحرب على إيطاليا في حالة اجتيازها الحدود المصرية . وكانت سياسة الدولة تقضي منذ بداية الحرب كما رأينا بعدم اشتراك الجيش المصري في القتال إلا إذا امتدى المحور على مرافق البلاد الوطنية أو عدها . وأكدت حكومة حسن صبري هذه السياسة فصرت أن تقدم المزايا لا يقر منها شيئاً . ومن ثم تارجح الرأي العام المصري في ظل بين كلا الاتجاهين : تجنب الحرب بأي ثمن ، أو الإصرار على مقاومة العدوان وإعلان الحرب . فالتقسيم المصريون والأحزاب والزعماء السياسيون لواء هذين الاتجاهين .

فبينما نجد أن أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية - وكان رئيساً لمجلس النواب حينئذ - يعمل لواء فكرة إعلان مصر الحرب ضد المحور بل ويتخذ منها مبنياً أساسياً لحزبه يعتقد للوزراء السعديون الموجودين حينئذ في وزارة حسن صبري بل ويستقيلون منها لمرفضها إعلان الحرب كما سنرى ، بل ومينذهب أحمد ماهر ضحية لهذه الفكرة أبان تقلده رئاسة الوزارة ، نجد من ناحية أخرى أن معظم السياسيين المصريين كانوا يعارضونها ، بالإضافة إلى أن مجلس النواب - حينما طرحت عليه تلك المسألة - أصدر بعد المناقشة قراراً يعلن فيه ثقته بالحكومة وتأييده للقرار السابق الصالح من المجلس في ١٢ يونيو ١٩٤٠ . قصصلى القول أن السعديين وحدهم برعاية أحمد ماهر كانوا هم الذين يتلون بقدرة دخول مصر في الحرب لردع العدوان الإيطالي عليها ، بينما وقفت جميع الأحزاب

الأخرى — ما عدا الوفد — أى الأحرار الدستوريون والحزب الوطنى والمستقلون تضادى بعدم اشتراك مصر فى الحرب باستثناء بعض النواب مثل حسن الجداوى نقاب السويس حيثنذ .

فان كان اتجاه الوفد اذن ؟ .

فى تصورنا أنه كان يرتب الموقف ويستطلع تنبؤات الامق السيلسى ، فلا نستطيع أن نجزم بأنه كان الى جانب الحلفاء تماما والا لئلاى بفكرة اعلان الحرب الى جانبهم والتي انفرد بها أحمد ماهر وحزبه ، كذلك لا يمكن القول بأنه كان محورى الميول والعواطف تماما بدليل النصيحة البريطانية السالفة الذكر ثم تعاونه بعد ذلك مع بريطانيا ابلان توليته الحكم على اثر الرغبة البريطانية المحسومة وانذارها فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ان الاحتمال الاقرب الى المرجحان — فى رأينا — هو ان الوفد كان موزع الفكر مشقت الراى ، يميل عقلا وتفكرا ناحية بريطانيا والحلفاء ، ثم ينعطف قلبا صوب المحور ... ورغم ان هذا التصور اجتهد من جانبنا الا أنه يقوم على عدة دلائل وقرائن منها : أولا : أن الوفد — كما فكرنا وسفكر دائما — لم يكن حزبا عقائديا — شأنه فى ذلك شأن جميع الأحزاب المصرية والحزاب الدول المحطة آنذاك — ولكى تكون منصفين يجب أن نفسر هذه اللامعقدية بأنها كانت إحدى سمات العصر وما كان يوجب به من وسقل الاستعمار والحروب والصراعات وعدم وضوح الرؤية حيثنذ ، أى أن الوفد — بعدم عقائتيته — وبمفهومه ان يعتقد أنه يكسب أرضا من مختلف الاتجاهات ، ولعل المعقدية لم تبرز فى الوفد الا عقب انتهاء الحرب اللثنية ، وكان يبرزها على استحياء وبدرجسة مخففة لا تكاد تبين .. ثانيا : ان الوفد كان يدرك بشاعر الشعب ، وهى التى كانت تفيض حيثنذ بالتملطف والاعجاب نحو المحور وانصرانته ، لا حبا فيه لكن كراهية للانجليز خصوم مصر وحدا

عليهم ، أى لم يكن ولاء لايولوجية النازية والعنصرية كما حاول بعض المؤرخين والكتّاب الاجانب تصويره ، ولكنه منطق « أعداء أعدائنا اسدياق لنا » . ونريد أن نؤكد هذا الاتجاه من الآن — بصرف النظر عن موابه أو خطئه — وهو أن الشعب كان بين حيثئذ — ويعتد — بالتماطف والاعجاب بقتضرات الالمان ، فى نفس الوقت الذى كان يملأ حقدًا وحرارة وكراهية للانجليز ، وهذا الاتجاه متفق عليه من جميع المصادر والمراجع الحية والعلية والصلبة المصرية والاجنبية ، ورغم اننا لسنا بصدد تفصيل هذا الاتجاه وتناول جميع الطوائف والطبقات التى كتفت تنادى به وتعبّر عنه ، الا اننا نؤكد انه حقيقة تاريخية واضحة نريد ان نتطرق منها الى حقيقة اكثر وضوحا فى تصورنا وهى أن الوفد فى تلبية لرغبة بريطانيا المسلحة فى ٤ فبراير واعتلائه الحكم على أسسها لم يكن يعبر عليها عن رقبة الشعب المصرى — حقيقة أن الشعب قد رحب بقومه لكن ذلك كان لانتظار طال له ولعب فريق فيه ، بصرف النظر من قضية الديمقراطية وانتصارها أو انهزامها فانها لم تكن تعنيه فى قليل أو كثير — ولذلك نرفض من الآن الرأى القائل بأن تولية النحاس الحكم على اثر الانذار البريطانى كانت المرة الوحيدة التى أجبرت فيها بريطانيا — تحت وطأة الحرب العالمية الثانية — على تلبية رغبة الجماهير حقيقة أن الجماهير كانت دائما تريد الوفد لكنها فى ذلك الوقت كتفت تمنى هزيمة بريطانيا ، ولم تكن مهواة حيثئذ لكى للعمالون معها ونصرتها لكن ذلك ليس بمعناه اننا ننكر أن مجيء الوفد صاعد هوى فى نفس الجماهير ، أى انها كانت تريد فقط بصرف النظر عن إنجلترا وقضية الديمقراطية وحلفائها ... الخ . ثلثا : الاصلح بغموض رأى الوفد والتحقظ لديه مما جعل بعض المؤرخين يعتقد أنه كان مبتعنا من ابداء رايه واعلانه آراء تلك المسألة آنذاك ، وسيوضح لنا بعد قليل كيف كان اتجاه الوفد مترددا .

وعلى أى حال فقد مضت وزارة حسن صبرى تتعاون تعاوننا  
 تلمح مع إنجلترا ، وقد استقرت في مهادها السياسة التي وضعها  
 على ماهر والتي أطلق عليها « تجنب مصر ويلات الحرب » ،  
 إلا أنها لم تعمر طويلا ، حيث توفي حسن صبرى في ١٤/١١/١٩٤٠  
 ثم اختير حسين صرى لرئاسة الوزارة الجديدة .

### الوفد ووزارة حسين صرى :

يبدو أن اختيار حسين صرى وملايساته كان منلورة أخرى  
 الهدف منها إبعاد الوفد عن الحكم للمرة الثانية ، ففي نفس اليوم  
 الذي توفي فيه حسن صبرى صدر مرسوم ملكي يعهد إلى  
 عبد الحميد سليمان القيام بأعمال رئيس الوزارة ، واعتقدت  
 السفارة البريطانية أن أمر اختيار للرئيس الجديد للوزارة قد يطول  
 بضعة أيام ، إلا أن السفير والوفد فوجئا باختيار حسين صرى  
 رئيسا للوزارة في اليوم التالي « أى ١٥ نوفمبر » . وكان أطراف  
 هذه المنلورة أو المؤامرة محمد محمود ، أحمد حسنين ، أى نفس  
 الأشخاص الذين اشتركوا في اختيار حسن صبرى وتجاهلوا  
 النسيحة البريطانية بتولية وزارة وفدية أو يرضى عنها الوفد كما  
 أشرنا . ونقفا هنا مرة ثانية لتشير بأصبع الاتهام إلى سياسة  
 أحمد حسنين التي تعجل بها حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ . ألم يكن  
 من الأصوب حينئذ — وقبل قولات الأوان — أن يلجا حسنين إلى  
 الطريق السليم ويشير باختيار النحاس زعيم الأغلبية الشعبية ؟  
 لا سيما وأنه أغفله في يونيو ١٩٤٠ ، ثم أنه وجد صعوبة — كما  
 اعترف هو للتابعي — في اقناع الملك بحسين صرى . لكن ما هو  
 التقرير الذي ساقه حسنين لهذا الاختيار ؟ لقد رأى في اختيار رجل  
 مستقل غير حزبي مثل حسين صرى تحقيقا لحدة خصومة الوفد  
 للسراى ، ثم أن حسين صرى — شأنه شأن حسن صبرى —  
 مقبول عند الإنجليز وبالتالي لن يثير اختياره انذارا من جانبهم



بوجوب تسليم وزارة وطنية ، أى نقادى الاصطدام بالانجليز ، هذا بالإضافة الى زعم حسين المصالح الفكر وهو يمهّد لعودة الوفد الى الحكم « بعد ان يقدم الترضية والضمانات الكافية على عدم تكرار ما فعله إزاء الملك فى علم ١٩٣٧ » ، وأن حسين سرى هو الذى سينفذ لحسين هذه السياسة . ومواء لكان حسين مخلصاً فى تنفيذ سياسة التمهيد لعودة الوفد الى الحكم — وهو ما يؤكده محمد التابعى — أو كان مناوراً متأمرًا ضد حزب الوفد وهو ما نفضده نحن ، فأنه كان يسهم فى تطور الأحداث الى ما تطورت اليه فى ١٩٤٢ . وبالتالى نستطيع أن نحصله — للمرة الثانية — مسئولية هذه الأحداث باعتباره الرجل الأول فى القصر آنذاك ، وأن فاروق كان بالنسبة ليه « لعبة » يحركها كيف يشاء ومتى يشاء .

ومها يكن الأمر فقد ألف حسين سرى وزارته من الأحرار الدستوريين والمستقلين ، ثم اشرك فيها السعديين بعد ذلك . وكانت سياستها — كما أعلن حسين سرى — هى نفس سياسة الوزارة السابقة أى التعاون القلم مع انجلترا .

وقد تعرضت هذه الوزارة لعدة أزمات أدت الى استقالتها ومهدت لأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ . وقبل أن نتناول تلك الأزمات يجدر بنا أن نلقى بعض الضوء على موقف الوفد وأين كان فى تلك الفترة . وهو موقف نقف إزاءه حزينين للوهلة الأولى إلا أننا سرعان ما نتذكر أن الوفد لم يكن عقلانياً متذهب الحيرة وتراء موقفاً طبيعياً من الوفد يمشى الى حد ما مع مذكرته التى قدمها فى أبريل ١٩٤٠ السالف الذكر .

فى صيف عام ١٩٤١ التقى النحلى خطيباً عثياً ضد وزارة حسين سرى وسياستها فى خدمة الانجليز ، كما شن فيه حملة شعواء على انجلترا وقال فيها « ان انجلترا تزعم أنها تحارب من أجل الديمقراطية والحريات ، بينما هى تحارب الديمقراطية

وتضغطه الحريقت في مصر ... الخ » ، وكان هذا الخطاب على اثر لقاء تم بين النحاس وغاروق لتصفية الأكار التي كتلت عند خلفتها اقلية وزارة الوفد في ديسمبر ١٩٢٧ .

ورغم اننا نشك في اللقاء النحاس لهذا الخطاب وفي لقاءه بغاروق بالصورة التي اوردها محمد النحاسي - وهو شك يستند على المناورات السابقة والاحداث التالية في اوائل فبراير ١٩٤٢ - رغم ذلك فاننا لا نستبعد ذلك كله فقد كتلت مذكرة أبريل ١٩٤٠ تحمل ضمنا لهذا المعنى ، بالإضافة الى أنه كان متفقا مع احساس المصريين آنذاك ، وكذلك بتشبيها مع ما أشرنا اليه من حيث عدم تحمس الوفد تماما لقضية الحلفاء . لا سيما وان سير الحرب كان حينئذ في صالح الحور . فقد تغير الموقف حين قامت ألمانيا بتزوير الاتحاد السوفيتي في مايو ١٩٤١ ، وهو الخرو الذي يعتبره بعض المؤرخين المقدمات المباشرة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

فقد كان واضحا ان هزيمة الاتحاد السوفيتي ستؤدي الى اضطراب موقف بريطانيا في الشرق الأوسط ، التي كانت هي الأخرى تعاني من الهزائم في الصحراء الغربية . . وبينما كان الموقف الخارجى على هذه الصورة الثقيلة كتلت وزارة حسين سرى تستهدف لمعيد بن المشكل والازمات السياسية والاقتصادية ، والتي برزت بشكل واضح في اواخر يناير وأوائل فبراير ١٩٤٢ ولأن تلك الأزمات كتلت بمثابة مقدمات لحادث ٤ فبراير ، فيحسن أن نلقى عليها بعض الضوء على النحو التالي .

**مقدمات حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :**

**فعلى الصعيد الاقتصادي :**

١ - كتلت مصر مكبلة بالقيود في تصريف محصول القطن .  
فكانت بريطانيا تتحكم في تحديد سعره مدعية انها تجلب مصر بشراء

كل المحصول رغم الصعوبات التي تلاقيها في نقله . ومن ثم حرمت البلاد من الأرباح التي كان من الممكن أن تحققها لو كتلت غير مربطة بمجلة الاستعمار البريطاني ، وكان موقف بريطانيا من تلك المسألة سببا في استياء الملك الزراعيين كبلرهم وصفارهم .

٢ — الأزمة التموينية أدت الى اضطراب الحالة المعيشية بين السود الأعظم في الجماهير . ولا سيما أزمة الخبز ، فحينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية كالخضراوات واللحوم والسكر اتيل الجمهور على استهلاك الخبز لتنظيم ميزانيته الخاصة وخاصة ذوى الدخول الثابتة وهي غلبة الشعب المصري ، ولما كانت ثمة عجزا طرا على محصول القمح والذرة في موسم ٤١ / ١٩٤٢ فقد واجهت البلاد أزمة حادة في غذائها الأساسي لم تجلبها من قبل ، وقد ضاعف من حدة هذه الأزمة صعوبة الاستيراد من الخارج بالقرص الكافي لسد النقص بين الإنتاج والاستهلاك ، وكثرة استهلاك الجيوش البريطانية ، وقد اشتدت أزمة الخبز في الأسبوع الأخير من يناير ١٩٤٢ ، لدرجة أن البعض استنفض عنه بالبطاطس والكرونة ، « وصل الناس في بعض أحياء القاهرة يهجمون على المخبز للحصول على الخبز » ويتخطفون الرغيف من حابليه في الشوارع والطرق » .

أما على الصعيد السياسي فقد عانت الوزارة أزمات عدة أدت الى ضعفها ثم انهيارها . فرغم أنها كتلت تعتمد على تلميذ حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين فنرى أن ما نشبت الخلافات بينها من ناحية وبينها وبين رئيس الوزارة حسين سرى من ناحية أخرى . هذا بالإضافة الى أن الوفد كان ما لقي يشن حملاته على سياسة الوزارة ويركزها حول الأزميتين السلفيتين الذكر .. الى جانب ذلك كتلت المدن المصرية تتعرض آنذاك ( صيف ١٩٤١ ) لأعتد الغلات ولا سيما مدينة الاسكندرية التي

عانت الكثير من الخسائر . الأمر الذي اثر المناقشات في مجلس النواب ومطالبة النواب الوفديين بالاتصال بالمحور أو التفاهم مع الانجليز لابعاد الاسطول البريطاني عن البناء حتى يمكن اعلان الاسكندرية مدينة مفتوحة ، وكذلك هاجم الشيوخ الوفديون في مجلس الشيوخ سياسة الوزارة ازاء تلك الازمة .

كل هذه الازمات كانت كهيئة يتصدع وزارة حسين سرى ، إلا أن هناك لزمان سياسيان كانتا السبب المباشر في انهيارها والاطلحة بها . الازمة الاولى انسدت العلاقات بينها وبين القصر ، وذلك على اثر قرار الحكومة ( يناير ١٩٤٢ ) يقطع العلاقات مع حكومة فيشي الفرنسية الموالية للمحور . فقد أدى ذلك الى اثاره غضب الملك مما اضطر صليب سلمى (وزير الخارجية ) الى تقديم استقالته .

اما الازمة الاخيرة — وهى التى تعتبرها السبب المباشر للتدخل البريطانى — فقد نتجت عن قيام مظاهرات صاخبة في اول فبراير ١٩٤٢ تعالت فيها نداءات المظاهرات بسقوط بريطانيا و « الى الامام يا روميل » ، تقدم يا روميل » و « حذاء فاروق فوق رأسك يا جورج » ، وقد اختلفت الآراء ازاء مصير هذه المظاهرات ، فبينما اعتقد البعض أنها مدبرة ولن عملاء الانجليز قد اشتركوا في توجيهها لكن يمكنهم ان يتخذوا منها ذريعة للتدخل السفار الذى حدث بعد ذلك ، كما جاء في شهادة النحاس في قضية اغتيال امين عثمان ، وانها مؤامرة كل الهدف منها وقوع الفرقة بين القصر والشعب ، حيث كان الشعور السائد حينئذ هو تكمل هذه القوى ضد الانجليز ، فكان لا بد من تدبير الانساد هذا التكتل ، نجد أن البعض يعتقد أنها كانت بتحريض بعض رجال القصر ، على اسلمس اتجاهات فاروق نحو المحور . وهناك اتجاه آخر يعتقد بعدم وجود تدبير وان هذه المظاهرات كانت تعبيرا عن

الاستياء العام الذي جمع مختلف طبقات الشعب على النحو الذي  
أشرنا إليه ، والليل على ذلك أنه من بين الهتافات التي رددتها  
تلك المظاهرات المطالبة بالخبز ، ثم أنها تتماشى مع ما كان يشعر  
به المصريون من الإعجاب نحو انتصارات الألمان ولا سيما في هذه  
الفترة التي اكتسح فيها روميل جحافل قوات الطفء في الصحراء  
الغربية .

على أي حال كانت هذه المظاهرات في أول فبراير ١٩٤٢  
بمثلة الأسفين الأخير لوزارة حسين سرى فقد اضطرت أصعب  
الانجليز وطلبوا الى حسين سرى القضاء عليها ، فلم يستجب لأنه  
لم يكن قادرا على كبح جماحها ، ومن ثم أثر تقديم استقالته في  
اليوم الثاني من فبراير ١٩٤٢ . . وسرعان ما مهدت الأحداث  
للتدخل البريطاني بفرض حكومة الوفد في ٤ فبراير كما هو  
معروف .

### حدث ٤ فبراير ١٩٤٢

قبل أن نتناول هذا الحادث من زاوية مسئولية الوفد فيه  
وقبوله الحكم على أساسه يلزم علينا أن نشير الى أن هذا الحادث  
اكتسب أهمية خاصة لا يستحقها بالفعل في التاريخ المصري المعاصر  
فهو صورة مكررة لما حدث في أزمة ١٩٤٠ كما أشرنا مع اختلاف في  
بعض الأسلوب . وليس معنى ذلك أننا نقلل من شأنه وأهميته فهو  
لا شك يعتبر من الأيام الحالكة السود في تاريخ مصر ، بل وفي  
تاريخ انجلترا في مصر . وهو من تلك الأيام التي تركت بصماتها  
بعمق وأصبحت تشكل معالم بارزة في تطور المجتمع المصري وتاريخه  
والتي - مازالت - تتسم بالغموض ويقف المؤرخون أزاها عاجزين  
عن تفسيرها أحيانا مختلفين في هذا التفسير أحيانا أخرى ، ومنها  
- على سبيل المثال - مذبحة الاسكندرية في ١٦ يونيو ١٨٨٢ ،

وحقبة القتل الكبير ، ويوم دشواى فى ١٩٠٦ ، ومقتل السردار لى سىك فى ١٩٢٤ و ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، إلا أنه ورغم علم وضوح الرؤية تماما مما أدى الى عجز المؤرخين فى التفسير واختلافهم فيه ، فإن المنطق يجعلنا نشير باستمرار الى أن الاستعمار البريطانى كان المسؤول الأول بمؤامراته ودسائسه عن وقوع هذه الأحداث .

ونحن الآن بصدد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى ترتب عليه مجيء الوفد الى الحكم والذى أثار كثيرا من الغبار على موقف الوفد وزعيمه النحاس مما ساعد على تدهور سمعة الوفد وقيادته للحركة الوطنية . وقبل أن نتعرض لتقييم هذا الحادث ومسئولية الوفد ازاله يلزم علينا أن نشير الى عدة ملاحظات هامة وحيوية :

أولا : إن تلك الأزمات الأربعة ( ١٩٣٨ - ١٩٤٢ ) التى انصهرت منذ اقالة حكومة الوفد والتي تعاقبت عليها أربع حكومات وعلى النحو الذى تناولناه لم تكن خالصة للشعب ، اذ قام نظام الحكم فيها على أساس غير سليم .

ثانيا : كان وضعا غير طبيعى استبعاد حزب الوفد الذى يمثل الأغلبية الشعبية من الحكم ، لذلك فكان طبيعيا أن يتحرق شوقا الى الحكم .

ثالثا : اتجاه الانجليز خلال الحرب العالمية الى تولية الوفد الحكم أو اشتراكه فيه ، وقد رأينا كيف أنهم عبروا عن هذا الاتجاه أبان الأزمة بينهم وبين على ماهر ، ثم حينما ألف حسن مبرى وزارته صرح اللورد هاليكس بقوله « وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان فى الامكان اشتراك الوفد فى الحكومة الجديدة » .

وايضا : أن القصر - اترض بذاته - كان يتجاهل - عن عمد - رغبة  
بريطانيا - وقد رأينا الدور الهام الذي لعبه أحمد حسنين  
في هذا التجاهل .

خلاصا : أن ميزان الحرب كان في تلك الآونة يميل لصالح  
المحور .

سادسا : أن الوفد - بصرف النظر عن مذكرة أبريل ١٩٤٠ وخطاب  
النحاس في رأس البر عام ١٩٤١ - كان - رغم غشوش موقفه  
أحيانا - متحازا الى حد ما في جانب بريطانيا ، وإن كنا  
لا نستطيع أن نوافق على أنه كان صريحا في عدائه لانتصارات  
المحور كما رأى بعض المؤرخين ، وذلك تأسيسا على ما أشرنا  
اليه واكدناه من أن معظم أفراد الشعب كان يميل ناحية  
المحور والوفد كان هو الممثل لتلك الأغلبية بلا جدال .

على أي حال تضع هذه الاعتبارات في أذهاننا ثم تمضي مع  
الأحداث لتتابع تطوراتها - بإيجاز - يومى ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ .  
كان واضحا أن الأمور تخرجت وقد بلغت الحالة الداخلية درجة  
سيئة ، وقد اضطربت الحكومة لها فقامت استقالتها كما أشرنا  
وكانت إنجلترا قد عرفت نيا هذه الاستقالة في اليوم الأول من  
فبراير وذلك حينما أبلغ حسين سرى رئيس الديوان اعتزله  
تقديمها في اليوم التالي . . واتصل السفير البريطاني برئيس  
الديوان وأبلغه بذلك ، ما أخبره أن الحكومة البريطانية تحرس على  
أن تعرف من سبق عليه الاختيار في تأليف الوزارة الجديدة قبل  
تأليفها . .

ويبدو واضحا أن بريطانيا أرادت أن تتجنبه ما حدث في تعيين  
كل من حسن صبرى وحسين سرى ومفاجأتها بالأمر الواقع على

النحو الذى سلف ، ومن ثم أرادت أن تحتلط للأمر ، الا أن حسنين أكد للسفير البريطانى أن الرجل الذى سيعهد اليه بتأليف الوزارة سيكون صديقا لانجلترا ، فاصر السفير على أن حكومته ترى فى ظروف الحرب القائمة ومن غير أن تهتم بالتدخل فى شئون مصر الداخلية أن من حقها أن تعرف سلفا من سيعهد اليه بتأليف الوزارة قبل أن يكلف رسميا . .

مازال حسنين على موقفه ، وقعت الوزارة استعالتها فى ٢ فبراير كما ذكرنا ، فالتقى السفير بالملك وأنهى اليه صراحة رغبة الحكومة البريطانية ازاء الظروف الحرجة فى تشكيل وزارة وفدية ترضى عنها غالبية الشعب وتقبض على زمام الموقف الداخلى . ومن ثم تطلب دعوة مصطفى النحاس الذى تؤيده أغلبية رأى العام . واستدعى الملك النحاس - فى ٣ فبراير - وعرض عليه تأليف وزارة قومية برئاسته ، فاعتذر النحاس مستندا الى سياسته التقليدية وهى علم الاشتراك فى الحكم مع رجال الانقلاب . . وهذا الموقف يطرح عدة تساؤلات : لماذا كان فاروق وحسнин يناوران - للمرة الثالثة - لعلم تولية الوفد الحكم وصران على موقفهما منذ عام ١٩٣٩ ؟ هلا لأن القصر كان يتوجس خيفة من صعوبة الاطاحة بالوفد فى حالة اقتراب قوات المحور من القاهرة كما رأى البعض ؟ أم كإحدى ذلك للعداء التقليدى بينهما من ناحية ، والرغبة فى الاستمرار فى العناد من ناحية أخرى بصرف النظر عن اقتراب المحور أو بعده ؟

على أى حال نحن نرجح الاحتمال الثانى لأنه يتماشى مع الحوادث والسوابق الماضية ولأنه إذا ما اقتربت قوات المحور المنتصرة فلن يكون هناك صعوبة فى الاطاحة بحكومة الوفد خاصة إذا ما طلب منها الملك ذلك وهو المعروف بقبوله المجهورية .



ونهما كان من أمر السامع وراء عدم دعوة الوفد للحكم فإن  
 القصر كان في تصورنا يهيم، لاضطال البارود والموقف حينئذ - مع  
 الأسف - كان لا يحتمل هذا التصب إذ كان علينا بالاحتمالات  
 والاتجاهات ، وكان من الطبيعي أن تعلم السفارة البريطانية بما  
 جرى بين الملك والنحاس في المقابلة سالفة الذكر ، وعلى أثرها قابل  
 السفير رئيس الديوان ( حسنين ) وطلب منه أن يرفع إلى الملك  
 نصيحته بتكليف النحاس بتأليف وزارة وقضية ، فأجابته حسنين  
 بأن المسألة موضع بحث بين الملك وزعماء الأحزاب ، وكان الملك قد  
 استدعى زعماء وممثلي الأحزاب في ٣ فبراير ليستشيرهم في  
 الموقف ، وفي هذا الاجتماع وافق الزعماء على فكرة تأليف وزارة  
 ائتلافية برئاسة النحاس ، ولا شك أنهم كانوا يستجيبون لرغبة  
 الملك وحسين في عدم انفراد الوفد بالحكم، ورفض النحاس - في  
 مقابلته السالفة الذكر - تأليف هذه الوزارة الائتلافية .

كان واضحا أن حسنين مازال مصرا على موقفه وتلبية رغبة  
 الملك في قيام وزارة ائتلافية لا وقضية رغم أنه كان من الواضح أن  
 مايلز لامبسون مفوض من جانب حكومته - هذه المرة - لأرغام القصر  
 على تشكيل وزارة وقضية وقد عبر عن ذلك « وولتر سمارت » فقال  
 أن السفير كان لديه تأييد كامل من جانب حكومته التي طلبت منه  
 أن « يلوح باستخدام القوة أمام فاروق ( Show of Force ) هذا  
 بالإضافة إلى موقف أوليفر ليتلتون العدائي نحو فاروق وأثر ذلك  
 في تشديد السفير .

كل هذا كان داعيا لتطور الأحداث على النحو التالي : فلعلم  
 صباح ٤ فبراير طلب السفير البريطاني مقابلة رئيس الديوان وسلمه  
 أنفرا هذا نصه : « إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن  
 النحاس ناشأ قد دعي لتأليف وزارة - فإن جلالة الملك فاروق يجب

أن يتحمل تبعه ما يحدث من نتائج ، فاستدعى فاروق الزعماء السياسيين واجتمعوا حوالى الساعة الرابعة مساء ، ورأس الملك الاجتماع ، ثم القى رئيس الديوان بياناً شاملاً حول تطورات الموقف والمشاورات السابقة . . وتحطت فاروق فقال : اننى مستعد فيما يتعلق بشخصى أن أضحي بكل شيء فلا شيء يعنينى غير مصلحة مصر واستقلالها ، ولا شك أن فاروق كان هازلاً فيما قال بدليل ما حدث بعد ذلك إذ كان يعتبر الأمر مجرد مقفه يضاف الى المشاهد السابقة . ويبدو أن أحد حسنين كان مازال عند اصراره وبالتالي فهو المسئول عن تقدير فاروق الخاطى للموقف ، على أى حال تخاذر فاروق قاعة الاجتماع ثم أخذ المجتمعون يتشاورون فيماذا يكون الرد على الانذار وكانت الفكرة مسيطرة أن تؤلف وزارة قومية برئاسة النحاس ولكنه رفض الفكرة وأكد أنه لم يكن يعلم بما حدث وأنه يحترض على اتمام اسمه فى الانذار البريطانى وأنه انقاداً للموقف يقبل تأليف الوزارة اذا طلب الملك منه ذلك ، ثم حذر المجتمعين بأنه يتحسس علامات الخطر فى صيغة الانذار وتوالت اقتراحات كثيرة رفضها النحاس وامتنعوا عن المناقشات أكثر من ساعتين ثم انتهت بوضع صيغة احتجاج على الانذار ووقع المجتمعون عليه جميعاً ونصه : ان فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساساً بمصاهمة الصداقة، ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة ، ثم حمل رئيس الديوان نص الاحتجاج الى السفير البريطانى الذى أجاب بأنه لا يعتبر هذا رداً وأنه سيوافي الزعماء برأيه فى الساعة التاسعة، وقد أبلغكم اننى لا احضر وقد أبلغكم بلباً آخر ، وعاد حسنين بهذا الرد الى اجتماع آخر . وقبيل الساعة التاسعة حضر السفير ومعه الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر تصحبهما عدد من الدبابات والعربات المصفحة ورايكلت أمام القصر وأحاطت به من جميع الجهات بشكل تهديدى ، ثم توجه السفير وستون وعدد من الضباط

البريطانيين المسلحين بالسلمعات الى غرفة الملك واجتمعوا به بحضور احمد حسني وكان السفير يحمل ورقة بالتنازل عن العرش ، فاختل احمد حسني بالملك ونصح به بقبول الانذار ودعوة النحاس لتأليف وزارة وقديرة .

وبعد ان انتهت المقابلة على هذا النحو السافر عاد السفير ومن معه الى دار السفارة ، ثم استدعى رئيس الديوان الزعماء الى الاجتماع مرة ثانية ، ثم حضر الملك وقال لهم : « اعتبروا ما بينكم من الحديت وما قررتموه اليوم كان لم يكن » . واكلفك يانحاس باشا بتشكيل الوزارة واطلب اليك ان يكون حكيم قوميا لا حزبيا ... الخ » فاعتذر النحاس وطلب اعفائه من هذه المهمة فاصر الملك على تأليفه الوزارة . . وعندئذ قال احمد ماهر انك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية فقال النحاس لمست انا الذي يستند الى اسنة الرماح وانا تؤلف الوزارة بأمر الملك ثم قال انه لم يرى دبابات ولا حراب فقال اسماعيل صدقي « انك جئت متأخرا يا باشا بعد انصراف الدبابات حتى لا تراها اما نحن جميعا فقد رأيناها ... الخ » . ثم تدخل الملك في النقاش وأشار عليهم بضبط النفس مكررا امره الى النحاس بتأليف الوزارة . وانتهى الاجتماع .

هذا هو حادث ٤ فبراير - بايجاز - فما هي مسئولية الوفد الزاعم ؟

### مسئولية الوفد في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :

لقد تناول كثير من المؤرخين المعاصرين والساسة والكتاب والباحثين هذا الحادث بكثير من الآراء والاجتهادات وقد كانت في معظمها يشوبها الكثير من التحيز والنوازع الحزبية وكلها كانت

ضد حزب الوفد ، مما أدى الى تراكم التراب عليه حتى كاد أن يغطي  
العالم الحقيقية للحادث ، وقد ساعد على ذلك تجاهل الجانبين  
المصري والبريطاني للحادث فلم يصفوا أية بيانات رسمية حوله  
سواء إبان حدوثه أو بعد وقوعه . . ثم أن الوفد - وهو المتهم الأول -  
ظل عقب الحادث - وطوال فترة الحرب واعتلائه الحكم حتى اقالة  
حكومته في أكتوبر ١٩٤٤ يتجنب الخوض في تفاصيل هذا الحادث  
وتبرير موقفه ، ولعل ذلك كان راجعا الى الرقابة المفروضة علي  
الصحافة والاجتماعات إبان الحرب العالمية الثانية . ولذلك نجد أن  
جميع الصحف خالية من الوقائع التي حدثت في هذا اليوم . .

كل تلك العوامل أدت الى ازدياد التقه الموجه للوفد من ناحية ،  
والى غموض الحادث من ناحية أخرى وهو غموض أدى بالذكور  
هيككل الى أن يجترق في مذكراته بأنه رغم انقضاء عشر سنوات على  
ذلك اليوم المشؤم ، فلم يستطع أن يجلو كل أسرار . رغم ما بذله  
من محاولات لهذا الغرض . . هذا رغم أن هيككل كان أحد الزعماء  
الذين استدعوا للقصر للاجتماعات السياسية التي تمت في ٣ ، ٤  
فبراير ، وقد تابع الأحداث عن كثب كما أشرنا . لكن على أي  
حال حاول بعض المؤرخين في الفترة الأخيرة تفسير موقف الوفد  
وتبريره وإزالة الغموض عن ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ولنحاول الآن أن نتناول موقف الوفد على ضوء بعض الوثائق  
والمصادر الحية بالإضافة الى مصادرنا التقليدية السالفة الذكر . .

وبإدعى ذي يده نود أن نؤكد عدة اعتبارات هامة : أولا : غلبة  
الانجليز المذبة في اشراف الوفد في الحكم ان لم يكن اسناده اليه  
متفردا ، وهو مالا حظناه منذ استقالة علي ماهر في يونيو ١٩٤٠ .  
ولم تكن هذه الرغبة بخافية على الوفد منذ أول محاولة كما كانت

تعلمها السراى وأحزاب الاقلية ، والاختلاف كان يدور حول هل تقوم وزارة ائتلافية برئاسة النحاس كما ترغبه السراى أم وزارة وفدية بشفة كنا يصير النحاس . وهذا الاعتبار يطرح سؤالين : أولا : لماذا كان اصرار النحاس على تأليف الوزارة وفدية لصا ودما ؟ وهو الأمر الذى اثار نقد بعض المؤرخين والمسامنة واعتبره انانية وعقبة فى سبيل توحيد الصفوف ، اذ ان الظروف حينئذ كانت جليقة بان يتنازل الوفد عن امانيته هذه . لقد سر الوفد هذا الاصرار فى احد بياناته فقال : « ان النحاس ياتنا حينما رفضنا تأليف وزارة ائتلافية لم يكن يرفضها لأول مرة ، بل هو فكرته منذ عام ١٩٣٠ ، وكان قبل تأليف وزارته الأخيرة ( ١٩٤٤/٤٦ ) قد بسطها ورددها فى عدة مناسبات ، وكانت حجتة فى رفضها فى فبراير تدور حول ثلاثة أمور :

١ - أنه لا يستطيع التعاون مع من اوصلوا البلاد الى ما وصلنا اليه ، ( اى لحزب الاقلية والمستقلين ) .

٢ - أن التجارب السابقة دلت على عدم صلاحية الوزارة الائتلافية ، وأنه سبق للوفد أن لدغ منها ، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » .

٣ - أن أهم مسيئة فى الوزارة يمكن الاعتماد عليها لأداء الخدمات هي أن تكون منسجية ... » .

ورغم هذا التفسير المنطقي فلا يحول ذلك دون أن تذكر أن النحاس كان - تمت ضبط الحزب - يرفضها وزارة ائتلافية لأنها تحول دون تولي أكبر عدد من أنصاره الوفديين فى مناصب الوزارة وما يليها ، اذ كان النحاس يردد فى قلق « أن رجالنا قد تميت » ،

ألا أنه من السهل الرد على هذا بأنه من واجب أي زعيم حزب أن يسعى لرجال حزبه المشاركة في الحكم . . . والسؤال الثاني المطروح : لماذا رغب الانجليز في اسناد الحكم الى الوفد أو اشراكه فيه عند علم ١٩٤٠ ورغم ما إشرنا اليه من مذكرة أبريل ١٩٤٠ ، خطية راس البر في ١٩٤١ ؟؟ .

لقد رأينا كيف كان الملك مشكوكا في ولائه لا نحيازه الى جانب المحور ، وحزبي الأحرار الدستوريين والسعديين وبعض المستقلين يتعاونون مع الملك . نعم ان الحزب السعدى كان ينادى بفكرة اعلان الحرب الى جانب بريطانيا ، لكنه لم يستطع أن يجذب الراى العام الى تأييده . ثم ان الأحرار الدستوريين كانوا مترددين فى موقفهم ، أما الوفد فنستطيع أن نعتبره - رغم علم اعلانه الحرب رسميا فى جانب بريطانيا ورغم مطالبه الوطنية منها - أقرب الى التعاون مع الحلفاء ، ثم انه كان صريحا فى علاقته للقصر . وكانت بريطانيا تدرك ذلك كله ، ولهم من ذلك جميعا ادراكها بأن الوفد يحوز على ثقة الجماهير من ورائه وبالتالي يستطيع أن يفرض ارادته على القصر ويحول دون سخط الجماهير التى بدأ بشكل واضح فى يناير ١٩٤٢ ولا سيما وموقف بريطانيا وحلفائها كان حرجا فى تطورات الحرب ، لهذه الاعتبارات رأت بريطانيا أن الارتباط بالوفد يعنى الارتباط بالشعب المصرى ككل . وكانوا على ثقة بأن وصول الوفد الى الحكم - رغم كل شئ - سيدعم قضية الحلفاء وسيقضى على النشاط المعادى لبريطانيا . . فلا شك أن مكانة الوفد فى صفوف الشعب ثم قدرته على أن يلعب الدور الحاسم فى تقرير التوازن بين القوى السياسية المتصارعة حيثئذ . كان حقيقة لا تستطيع بريطانيا أن تتجاهلها ولا سيما حين وقعت مؤامرات القصر ، فبالتالى الانتظار بهدوء أن يعزل صبرها ، واضطربت الأمور فى داخل البلاد وعلى حدودها ، فكان لابد من حسم الأمور بتقديم الانتذار السالف الذكر باستدعائه

وزارة وفدية . لقد كانت هذه المرة الأولى التي يتدخل فيها الانجليز لصالح حزب الوفد ، ولم يكن ذلك معناه أنه أصبح عميلا بريطانيا ، أو أن بريطانيا كانت ترضى المصريين والوفد على حسابها . بل لأنها تحت وطأة ظروف الحرب العالمية الثانية - خصوصا في أواخر عام ١٩٤١ - كانت في حاجة ماسة الى حزب الأغلبية في الحكم .

وبالإضافة الى ذلك هناك عدة اعتبارات أخرى دفعت بالوفد الى موقفه في ٤ فبراير وهي :

أولا : وجود الصلة التاريخية بين القصر والوفد ، ثم احتياز القصر الى جانب المحور ، أدى الى التقيض بين صفوف الوفد ( أى أن الوفد - في رأينا - لم يكن مخلصا تماما للديمقراطية يقدر كراهيته للقصر ومن يقف الى جانبه ) .

ثانيا : كان النحاس على ما يبدو فاقد الأمل في حالة انتصار المحور - وبسبب علاقته بـ أى النحاس - بالقصر وعلاقه القصر بالمحور - فالنحاس هو الصانع الأول لمعاهدة ١٩٣٦ ، ولم يحاول الاستجابة لأغراض التآمر مع المحور .

ثالثا : كان النحاس يجد صعوبة أقل من خصومه في الاشتراك مع الحلفاء في أهدافهم في الحرب ، ومن ناحية أخرى كان الوفد يلتقى مع الديمقراطية ، فقد خاض الممارك للقطر على المستور وحرية الانتخابات ، وبالتالي فإن بقاء المستور هزيمة المحور .. ورغم وجهة هذه الاعتبارات الا أن السؤال الذى طرحه هو : هل كانت قيادة الوفد تضع في حسابها تلك الاعتبارات ، أى هل كانت في قبولها الحكم تحت رغبة بريطانيا متعاطفة معها يحكم منحيه

الديمقراطية كما رأى البعض أم أن الأمر لا يبدو أنه من قبيل  
التبريرات فقط والوفد كان يريد الحكم بأى وسيلة بصرف النظر  
عن مصدره وأيدولوجيته ؟؟

حقيقة أن قيادة الوفد آكلت تعاطفها مع الديمقراطية ، لكن  
ذلك التعاطف برز عقب اسناد الحكم اليه وطوال توليته له ونستطيع  
أن نلاحظ هذا التعاطف — من خلال صحفه وبياناته وقراراته أثناء  
توليته الوزارة — ففي ٦ فبراير ١٩٤٢ — عقب توليته الحكم مباشرة  
— نشرت جريدة الوفد المصرى مقالا جاء فيه : « أن بريطانيا العظمى  
بوصفها حليفة مصر قد حاربت أكثر من عامين تلك الدول التي  
استمرت مدة طويلة في الماضي توجه الحملات الى النظام الديمقراطى  
فى جميع أنحاء العالم ، والتي حاولت أن تفرض بالقوة نظام  
الديكتاتورية الفاشية على الأمم المتحدة المستقلة فى أوروبا — وقد  
نجحت قوات الامبراطورية البريطانية فى انقاذ مائة الفضائع التي  
أوجدتها الاحتلال الألماني الإيطالى فى كثير من البلدان الأخرى ... »  
« الخ » . كما أوضح أحد بيانات الوفد فى تلك الفترة مثل هذا  
المضمون ، إذ تحدث فيه عن سياسته ولخصها كالآتى :

١ - عزم مصر الأكيد على التعاون مع الديمقراطيات .

٢ - العالم أمام كلمتين فنحن قد انتهينا من اختيار الكتلة  
الديمقراطية .

٣ - اتخاذ كل سبيل لبلوغ أهدافنا : الجلاء  
والوحدة ... الخ » .

واضح تماما تعاطف الوفد وتماحه مع الديمقراطية عقب توليته  
الحكم ، لكن قبل ذلك أين كان هذا التعاطف ؟ لانكاد نثبينه بل



رأيتاه على النقيض في مذكرة ١٩٤٠ وخطبة ١٩٤١ ، كيف نفسر هذا ؟ يرى بعض المؤرخين أن قيادة الوفد لم تستطع أن تخوض في شجار هذا الصراع حتى لا تستدرج الى معركة تنهم فيها القصر بالتعاون مع المحور ، ورغم تأكيد مصادرها الحية - وقد كانت تشكل قيادة الوفد - لهذا المضمون ألا أننا لا نميل الى الانخداع به للاعتبارات التي أشرنا اليها ولاعتقدنا أن الوفد لم يكن هذا الحزب الفاشي . وإذا سلمنا بوجود نوع باحت من التعاون ازاء بريطانيا قبل تولية الوفد الحكم ففي تصوراتنا أنه لم يكن نابعاً عن اعتقاد في بريطانيا والديمقراطية بقدر ما كان صادر عن كراهية وعداء للقصر وبالتالي للمعسكر الذي ينحاز اليه وهو المحور . وربما ساعد على هذا دخول الاتحاد السوفيتي في الحرب الى جانب الحلفاء ، ومن ثم تنتهي الى أن ما حدث في ٤ فبراير كآت تعبيرا عن دخول الصراع بين الوفد والقصر في إطار الصراع العالمي بين اللقاء والمحور . وبالتالي فإن قبول الوفد للحكم سواء أكان لمجرد الرغبة فيه بعد حرمان طویل حنة ولتتبع مركزه أمام القصر ، أم لأنه كان متطابقاً مع الديمقراطية يترغب في التعاون معها والمشاركة في انتصارها - كان هذا القبول مساهماً من ناحيته في انتصار الديمقراطية وحزبية الفاشية العالمية ، وهذا هو المضمون الحقيقي لموقف الوفد في ٤ فبراير .

وتبقى بعد ذلك قضية قبول الوفد للحكم بانذار بريطاني مسلح وفي ظل تهديد العرش ، وهي قضية تناولها كثير من المؤرخين والسياسة وخصوصاً الوفد بكثير من التجاهل والتبجح على موقف الوفد . فقد ظهر من المناقشة التي جرت في ٤ فبراير رغبة رجال الانقلاب وحرصهم على تأليف وزارة ائتلافية وهم يزعمون أنهم كانوا يريدون من هذا ظهور فكرة رفض الانذار البريطاني ، وهذا الزعم في ذاته - كما يذكر بيان الوفد - غير صحيح ، فقد كان الانذار تأليف وزارة يرأسها النحاس أو يرضى عنها ، فسواء ألق النحاس

الوزارة وفدية او ائتلافية او ألفها غيره يرضاه ولو كانت وزارة  
محايدة فإن مثل هذه الوزارة كانت تؤلف على كل حال في ظل  
الانذار البريطاني . . . ويمضى بيان الوفد في توصيح الأمر فيقول  
« . . . ولستنا وحدنا الذي نقول بهذا ولكن كما ورد في كلام محمود  
حسن اذ قال لهم أن أي وزارة تستبر في ظل الانذار البريطاني . .  
فالقول بأن النحاس ألف وزارته على أسنة الرياح لأنه رفض تأليفه  
وزارة ائتلافية قول غير جدي . وهؤلاء الذين يعبرون النحاس  
باشا بهذا التعبير في حين أنهم كانوا يطالبونه بتأليف أي وزارة  
ائتلافية. لا يمكن أن تنتظر إليهم الأمة على سبيل الجد . . الخ  
البيان » .

ويؤيد فؤاد سراج الدين هذا الدفع القانوني والمنطقي فيقول  
« أن جميع رجال السياسة الذين دعوا الى القصر في ٤ فبراير  
وحضروا الاجتماعات مع الملك كانوا موافقين بالإجماع على قبوله  
الانذار البريطاني وعلى منحهم الوزارة التي كانت قائمة في الحكم  
وعلى تشكيل النحاس الوزارة الجديدة وكل ما طلبوه بل  
واشترطوه لهذه الموافقة أن تكون وزارة النحاس الجديدة ائتلافية  
تضم أحزاب الاقلية . . وطبعاً رفض النحاس هذه الفكرة لفشلها  
كما اشرنا . . وإذا كان من الجائز إعادة هذه التجربة مرة أخرى  
في أوقات السلم العادية فكان من الخطر اعادتها في وقت الحرب » .  
ويستطرد فؤاد سراج الدين فيذكر « أن الأثر في نظر هؤلاء الساسة  
كان مجرد اشتراكهم في الحكم مع النحاس . فإن وافق كان الانذار  
البريطاني أمراً مقبولاً لديهم وكان النحاس رجلاً وطنياً وكانت  
مقاسمات الوطن معنونة . أما اذا رفض النحاس باشا اشتراكهم معه  
في الحكم - وقد حدث - فهو اذا رجل خائن مساعد الانجليز على  
المساس بالبلاد ومقاسماتها بل وكان متآمراً معهم على كل ما حدث .  
ثم أنه من الحقائق المسلم بها - مازال فؤاد مستطرداً في توضيح

وجهة نظره - أن النحاس في هذه الاجتماعات أبدى موافقته على رفض الإنذار البريطاني ، ... كما أن الملك في الاجتماع التالي عندما أحس بخطورة الأمر ووضح لديه أن الانجليز جاسافون في انذارهم أخذ يرجو النحاس باشا في قبول تشكيل الوزارة ، وكلما اعتذر النحاس ألح الملك على مسح من الزعماء السياسيين .

يبقى لدينا بعد ذلك القضية الثالثة والأخيرة وهي مسئولية الوفد في اتصاله بالانجليز والقول بأنه تأمر مهم ليل لفرضه على القصر تصير المحور ... الخ ، ولقد استهدفت هذه المسألة لطوفان من الاحتمالات والاجتهادات والافتراءات وكلها - وهذا طبيعي - كانت صادرة عن أحزاب الأقلية وصحفها وكتابها ، وقد ألقى بعض المؤرخين بدلوعهم في هذا الطوفان وذهبوا به مذاهب شتى .. فهل جرت اتصالات حقيقة بين النحاس والانجليز ؟ وإذا كان قد حدث فكيف تمت وأين ومتى ؟ هناك مصادر أقامت اتهامها للوقد على أساس من القرائن المادية في تصورها ، بينما اكتفت مصادر أخرى بالاستنتاج والاجتهاد ، ونحاول الآن أن نستعرض بعضا من هذه ونلك قبل أن نتناول وجهة نظر الوقد . هناك رواية تتلخص في أن حفا أقيم في ديسمبر ١٩٤١ وضم النحاس باشا وأمين عثمان وبعض رؤساء السفارة البريطانية في مصر ومنهم المستر سمارت الذي ابتدره النحاس بالحديث عن خيرات مصر واستطاعتها تموين جيوش الحايقة الموجودة بمصر والتي ستفقد ، ثم ألح الى أن الوزارتين الحاضرة والسابقة ( أي وزارتتا حسن عسبري وحسين سرى ) يضمنان بالتعاون التام خشية الرأي العام . وأن سمارت سأل النحاس هل يستطيع هو - إذا تولى الحكم - أن يبور الشعب المصري وجيوش الحليفة وحفظ الأمن والنظام في هذه الفترة الدقيقة .. حينما أجابه النحاس : نعم قال سمارت « صنتقابل ، ولا شأن لك بالوسيلة عن قريب » . وتبقى الرواية فتذكر أن النحاس سافر

- عقب هذا الحفل - من الاسكندرية الى القاهرة ، ثم سافر بعدها  
 الى الأقصر ، ثم نزل في قنسا وهو يعلم بأنه سيستدعى لاستدعى  
 تشكيل الوزارة اليه بموجب الضغط الانجليزى . وقد استدعى  
 من هناك فعلا - كما سنرى - لاستشارته مع الزعماء فى قصر  
 عابدين . . وهذه الرواية - فى تصورنا - لا تقف على ساق من  
 الحقيقة لعدة اعتبارات : اولها أنها تذكر توقيتها فى ديسمبر  
 ١٩٤١ ، والانذار البريطانى كما نعتقد أنه كان ونيد أحداث الأيام  
 الأولى من فبراير ١٩٤٢ أى ليس مبيتا ومديرا من قبل كما حاولت  
 الرواية أن تقول وكما رأى بعض الكتاب . ثانيا : من الملفت للنظر  
 أن مكرم لم يكن متواجدا فى هذا الحفل . وإذا كان موجودا وعلم  
 بهذا الحديث أو علم به - بالضرورة - عقب ذلك لكان مكرم أول من  
 نشر هذه الرواية وعلمها وهاجم بها النحاس ابان خلافهما ثم  
 انشقاقهما وهو أمر لم يحدث . ثالثا : أن مثل هذا الحديث الخطير  
 لم جرى لكان - وفقا للتحفظ البريطانى ودبلوماسيته - فى تكتم  
 وجنر شديدين من المستحيل معها أن يصل نبأه الى خصوم الوفد  
 أمثال الدكتور محبوب ثابت . الا أن رفضنا لهذه الرواية لا يمنع  
 من أن نستبقي فى ذاكرتنا اسم أمين عثمان لفترة قصيرة فقد طالى  
 الحفل حول اتهامه بأنه كان واسطة الاتصال بين النحاس والانجليز  
 كما سنفصل ذلك فى موضعه . ومن بين القرائن التى ساقها خصوم  
 الوفد ما ذكرته جريدة « الكتلة » فى نوفمبر ١٩٤٥ حول اتهام  
 النحاس باشتراكه فى تدبير الحادث . فذكرت ان زكى ميخائيل  
 وشاوة . كان قد رأى النحاس فى الأقصر فى يناير ١٩٤٢ يقابل  
 بعض كبار الانجليز . كما ذكر مكرم عبيد فى نفس الجريدة أن  
 النحاس كان يأسوان فى نفس الوقت الذى كان يزور فيه الجنرال  
 ستون أسوان وأنه حدث اتصال بينهما . ويلاحظ على هذه الرواية  
 ولا سيما ما ذكره مكرم أولا : أن النحاس كان فى الأقصر وأسوان  
 فى يناير ١٩٤٢ وهو أمر ينفيه رجال الوفد . ثانيا : اذا كان

النحاس قد التقى يستون في أسوان قايين كان مكرم وكان لا يزال  
 المساعد الأمين وسكرتير الوفد ؟ ثم لماذا لم يذكر لنا تفاصيل هذا  
 اللقاء في كتابه « الأسود » وهو الذي لاحظنا خلوه من تناول حادث  
 ٤ فبراير ؟ هل يرجع ذلك الى أن مدبري الحادث رسوا خطة لإبعاد  
 نفوذ مكرم وتأثيره على النحاس في هذه الآونة لاحتلال عنصر جديد  
 محله كما رأى البيض ؟ .

على أي حال كانت هذه بعض القرائن التي اعتمدت عليها  
 بعض المصادر في تأكيد قيام اتصالات بين النحاس والانجليز ،  
 وفيما يتعلق بالمصادر التي اعتمدت على الاستنتاج والاحتمالات فهي  
 كثيرة ومدار رأيها هو أن الحكومة البريطانية لم تكن لتفرض تعيين  
 النحاس بالذات الا وهي متفقة معه من قبل وخصوصا بعد أن علمت  
 منه أن الملك يتجه لتأليف وزارة قومية وأنه - أي النحاس - لا يقبل  
 الا وزارة وقديية . وأن بريطانيا كما كانت لتعرض لرفض النحاس  
 مباشرة للوزارة بعد أن تكون قد وجهت انذارها الى الملك من أجله ،  
 والحكومة البريطانية حريصة - كما هو معروف - على تحقيق وسائل  
 النجاح لسياستها . كان هذا هو منطق معظم الساسة والكتاب  
 خصوم الوفد مثل اسماعيل صدقي ، أحمد ماهر ، حلمي عيسى ،  
 محمود حسن ، محمد حسين هيكل ، عباس العقاد ، جلال الدين  
 الحامصي ، محبوب ثابت ومكرم عبيد . . . الخ ، وهو منطق  
 معقول حقا لكن يلاحظه أن الانجليز كانوا يرغبون في حكومة وقديية  
 منذ صيف ١٩٤٠ ، والوفد والنحاس من جانبهما كانا يرجحان بتلك  
 الرغبة ، أي أن الجانبين كانا متفاهمين - ولو من بعيد - قبل أحداث  
 فبراير ١٩٤٢ وبالتالي لم يكن هناك خوف من الرقض وعرقلة  
 السياسة البريطانية ، ولم يقلع لنا أي من هؤلاء الساسة وأحزابهم  
 وصفهم وكتابهم دليلا ماديا على أدانة الوفد ومصطفى النحاس في  
 الاتصال المزعوم .

. ثم نأتى الى الوفد نفسه ومن الأمانة التاريخية أن ندعه -  
باعتباره مثهما - ليعبر عن وجهة نظره ثم نخصصها . ولدينا أولا :  
بيان أصدره الوفد المصرى وألقاء النحاس فى ٢٣ نوفمبر ١٩٤٥  
وثانيا : رواية لفؤاد سراج الدين .

وفيما يتعلق بالبيان - وهو الذى ابتدأ به النحاس مجال  
الغوص فى الحاث - فقد أوضح فى بدايته أن المسئولية تقع على  
الذين زيفوا ارادة الأمة فى انتخابات ١٩٣٨ ثم تولوا عقابيد الأمور  
شبه ارادة الشعب ، مما أدى الى تفاقم الأمور وفساد التقدير فى  
السياسة الخارجية وشئون الحرب . الخ . ثم تناول مسألة  
اتهامه بالاتصالات فقال « لم يكن لى أية صلة بما كان او دخل فيه  
بل كنت أستجيم فى أسوان فتوالى على اللعوات من أهل الصعيد  
الكرام لزارة مدتهم الكبرى فلييتها ونظمت رحلة بحرية تبدأ من  
الأقصر فى صباح يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ قاصدا الى قنا ثم الى  
غيزا حسب البرنامج الموضوع ، وفى مساء يوم الرحلة وصلنا الى  
قنا فخفف أهلها لاستقبالنا وعلى رأسهم مكرم عبيد باشا وبعد زيارة  
المدينة قصدنا الى منزل أسكنر عبيد بك لتستريح فيه ، وهناك  
اتصل بى تليفونيا سعادة اسماعيل تيمور باشا الأمين الأول بلالة  
الملك وفاجاني بأن جلالتة يطلبنى للتشرف بمقابلته فى الساعة  
الرابعة من مساء اليوم التالى وكنت خالى الفهن بما يعزى فأجبت  
بأن هناك استحالة مادية لأنى فى رحلة بعيدة ويصعب على الوصول  
فى الموعد المضروب فصد وقال أن جميع الترتيبات مستخذة لامكان  
وصولى فى الحيد وقد تبين بالفعل أن القطار المادى ينتظر فى قنا  
فسافرت فيه وأبلغت أهل أمى عائد اليهم بالقطار الذى يروح  
القاهرة فى الساعة الثامنة مساء اليوم التالى واتفقنا على أن تبحر  
الباخرة بهم الى جرجا حيث ينتظرون الى أن أعود ، وسافر معى  
مكرم باشا الى القاهرة . الخ .

واضح أن النحاس ينفي عن نفسه قيام اتصالات بينه وبين  
الانجليز وأن الأحداث قد فاجأته وكذلك نجده في شهادته في قضية  
مقتل أمين عثمان ينفي بشدة حدوث أى اتصال أو معرفة مسبقة  
بالانذار البريطاني قائلا : أنه كان بالصعيد حين استدعاه القصر  
من هناك وأنه نسي مفاتيح منزله ولم يكن معه بطاقة المردنجوت  
فاستعار بطاقة « الخ » .

ويذكر فؤاد سراج الدين بهذا الخيط ليذكر لنا ملابسات  
رحلة الصعيد وقد كان أحد الرفاق فيها ، فيقول : شاعت الظروف  
لأن أعاصير حادث ٤ فبراير منذ بدايته بل قبلها ، فقد كنت مع  
الرئيس السابق مصطفى النحاس وبعض رجال الوفد في زيارة  
بعض بلاد الصعيد ... وغادروا الأقصر متجهين الى قنا لتقضى فيها  
ليلة ونزور فيها مكرم باشا وبعض الوفديين في دورهم على أن  
غادروها في اليوم التالي الى مكان آخر ... وعندما وصلنا الى قنا ،  
وإثناء حفل شاي أقيم في منزل أحد أقرباء مكرم باشا ، وكنا بعد  
الغروب حضر أحد أصحاب النار وحضر الى النحاس باشا بأن  
مدين قنا موجود بالصالحون ، ويرجو مقابلة النحاس باشا لأمور هام  
وعاجل ، فقام وقمنا معه ( أنا ومكرم ) الى الصالحون حيث وجدنا  
المدير الذى أبلغ النحاس رسالة من القصر الملكى - أبلغت اليه  
طليقوتيا - مضعونها أن الملك يرجو النحاس العودة فورا الى القاهرة  
لتقايته لأمور عامة وخطيرة ... فاعتذر النحاس باشا للمدير عن  
تلبية هذا الطلب قائلا أنه مرتبط بمدة مواعيد وارتباطات ، وأنه  
لا يستطيع العودة الى القاهرة كما يطلب منه ، ويستعطر قواه  
سراج الدين فيذكر : أن المدير ألح السالحا كبيرا وقال للنحاس باشا  
أن معلوماته من القاهرة أن الحالة فيها خطيرة ... وما جد من الظروف  
يستدعى سفره ، وأن القصر يلح فى ذلك الجواب شديد ، ولكن  
النحاس ظل على رأيه ... فطلب من المدير أن يتركنا قليلا على

أن نتصل به - في المديرية - بعد قليل لنخبره بالرأى النهائي  
 للنحاس باشا ، وخرجت أودعه الى باب الصالون وطلبت اليه - دون  
 أن يسمع النحاس - أن يوقف القطار الذى سيغادر قنا ليلا الى  
 القاهرة حتى اتصل به حيث يجمل الا يكون النحاس باشا جاهزا  
 للسفر قبل موعد قيام القطار . فوعدهنى المدير بذلك ، واتجهت  
 ومعى مكرم باشا الى النحاس باشا نلح عليه فى السفر الى مصر  
 حيث أننا فى حالة حرب وللقوف خطير وسنعنا عن مظاهرات قامت  
 فى القاهرة . فقال النحاس باشا أنه لا يريد ان يكن الملك من  
 تكرار تمثيلية « كفر عشا » ليعيث به مرة أخرى ، فقلنا له قد  
 يكون هذا ضحيما إلا أن الظروف المرجية التى يواجهها الملك هذه  
 المرة لاಿದೆ اضطرته الى استشارة النحاس باشا فى الموقف ، وقد  
 تتهج منه العودة خيرا للبلاد وقد لا تنتج ، ولكن فى كل الأحوال  
 ينبغي أن يلجى النحاس باشا هذه الدعوة فى هذه الظروف  
 المرجية التى تجتازها البلاد . ويستطرد فواد فيقول « وبرغم  
 الجهود الكبيرة التى بذلناها فيه والصحيح للمدينة التى قلعناها لم  
 ننتطع ان نغير رأيه وأصر على الرفض . فأسررت الى مكرم باشا  
 بفكرة وهى الاستمانة بزينة هاتم لعلها تستطيع اقناعه ، ووافقتنى  
 مكرم ، واقترحتنا على الباشا العودة الى « الصحبية » للراحة بعد هذا  
 العناء الطويل فوافق . وبعدها الى الصحبية نحن الثلاثة ، وشرحتنا  
 لزينة هاتم الامر فوافقتنا على وجهة نظرنا ، وأخذت تحاول اقناع  
 زوجها ، وأعدنا عليه الكرة ، وكانت الساعة قد تجاوزت التسعة  
 فنظر فى ساعته وقال : على كل حال لقد قام القطار للمسافر الى  
 القاهرة ولم يعد هناك سبيل لاجابة طلبه الملك . فقلت له انه  
 القطار لا زال فى المحطة فى انتظاره ، وشرحت له ما اتفقت عليه مع  
 المدير فلما فاز به وجهى واستغرب كيف فعل هذا دون استشارته  
 كبا استبعد أن يكون المدير قد أخر القطار طوال هذه المدة كلها .  
 فقلت له ما علينا الا ان نبحث باحد رسلنا فان كان القطار قد سار



« انتهى الأمر ، وإن كان لا يزال في انتظار فنيشالز ، وقبل أن يجيب  
بنعم أو لا أرسلت سكرتيره بسيارة إلى المحطة فناد وقال أن القطار  
ما زال منتظرا والمدير كذلك ، فاسقط في يده ولم يجد معرا من  
السفر » . « وطلب أن يسافر مكرم فقط معه ، وأن تبقى نعي  
- ما زال فؤاد مستطردا - على أن نستأنف الرحلة كما هو مقرر  
إلى نجح حامدي حيث تصل الذهبية بعد الظهر على أن يسود هو سأي  
النحاس - من القاهرة في ظهر اليوم التالي وينضم إلينا في الرحلة -  
وفظلا سافر هو ومكرم إلى القاهرة واستأنفنا الرحلة إلى نجح  
حامدي . « وفي المساء اتصلنا به تليفونيا بمنزل صهره أحمد  
حسين ، فاخبرنا أنه لم يستطع العودة لأن الحالة خطيرة جدا ، وأنه  
اضطر أن يبقى يوما آخر ( ٤ فبراير ) في القاهرة ، وطلب منا أن  
نستأنف الرحلة إلى جرجة حيث يرجو أن يصل إلينا بها ، وملا  
سافرتنا صباح اليوم التالي إلى جرجة حيث وصلناها قبل الغروب ،  
وتوجهنا إلى منزل فخرى عبد النور حيث استقبلنا ابنه ، وبنا  
تسمح بعض المعلومات بما جرى بالقاهرة في هذين اليومي ( ٣ ، ٤  
فبراير ) واتصلنا بالباشا من منزل فخرى عبد النور فقال أنه لن  
يرجع إلينا ، وأن الأمور تطورت إلى تكليفه بتشكيل الوزارة وطلب منا  
أن نعود إلى القاهرة بالقطار في اليوم التالي » . « وفلا علمنا في  
اليوم التالي ( ٥ فبراير ) إلى القاهرة وعرقنا كل تفصيلات الموقف  
والمحادث الخطيرة التي جرت والتوا أجزت النحاس باشا على  
قبول الوزارة وقال لنا أنه اعتذر للملك مرارا أثناء الاجتماعات  
عن قبول الوزارة ولكن الملك ألح بشدة بل استنجد به وبوطنيته  
اتقادا لموقفه » . »

ونستطيع أن نستخلص من هذه الرواية - الطويلة والهامة  
مما - أن صحت - ونحن نستند في صحتها - عدة دلائل قضى لنا  
الطريق وتؤكد بها لا يدع مجالا للشك بعد ذلك ، بأن النحاس لم

تكن لديه أى فكرة عما جرى فى القاهرة قبل وقوعه . وبالتالى لم يكن هناك أى اتفاق أو شبه تفاهم من الجانب البريطانى على ما حدث لا مباشرة ولا بالواسطة . وذلك اعتمادا على الشواهد الآتية :

١ - لو كان هناك شبه اتصال بين النحاس والانجليز لما كان هناك أى محل لترتيب هذه الرحلة النيلية . وقد يقال انها من باب « خذ الرمال فى العيون » . ولكن وقائع الرحلة على النحو الذى سلف يقضى على هذا الزعم .

٢ - هنا افترضنا وجود اتصال بين النحاس والانجليز لرفض النحاس فى تصورنا - أى نماء موجه اليه من الملك لمقابلته طالما أنه واثق من تكليفه بتأليف الوزارة بخطاب يأتبه وهو فى أى مكان -

٣ - لو حدث حقيقة اتصال لكان مكرم عبده أول المارفين له والترتيب له بوصفه اليد اليمنى للنحاس فى ذلك الوقت حينئذ . يقال - كما أسلفناه - أن مكرم كان مبعوضا حيثئذ عن النحاس بتدبير خفية تأثروا عليه ، ولكننا نراه فى الرحلة مازال هو مكرم القوة الهائلة فى الوقت ، مسافر وأقسام وعاد مع النحاس فلو كان يعلم شيئا لضمته حملة التشهير التى وجهها الى النحاس شخصيا كما ذكرنا آنفا .

٤ - نلاحظ المعارضة الشديدة التى قابل بها النحاس طلبه للملك على لسان مشير قنا ، ولم يكن ذلك مجرد تمثيلية وتمرر ومراوغة من النحاس كما زعم البعض ، بل كانت معارضته - كما رأينا - أن تضع وقافه والمسير أمام الأمر الواقع ، ولولا الاحتياط الذكى الذى رتبته فؤاد مع المدير لكان القطار قد غادر قنا فى موعده

وتعذر على النحاس السفر إلى القاهرة في هذا اليوم . فلو أنه كان عالما مقدما بما سيقع ومتفقا عليه مع الانجليز لكان قد يادر إلى الموافقة على السفر لا سيما وهو مسلم أنه إذا فاتته القطار الذي سيغادر قنا بعد قليل فلن يتسنى له السفر في ذلك اليوم .

٥ - تؤكد فؤاد سراج الدين عصية النحاس وقت السفر بدليل أنه نسي أن يأخذ معه مفاتيح منزله مما اضطره إلى الإقامة في منزل صهره « أحمد بك حسين » وإلى استمارة بدلة الرندجوت الخاصة بالأستاذ الحسيني زعلوك ليرتديها في مقابلته مع الملك حسب المعتاد .

٦ - لو كان الأمر مرتباً بين النحاس والانجليز لما ترك أسرته ورفاقه في الصعيد ، بل نجده أصراً على استمراهم في الرحلة ، على أمل كبير منه - كما يذكر فؤاد سراج الدين - بأنه سيصلحهم في اليوم التالي .

ورغم كل هذه الدلائل والقرائن المادية التي ترجيح عدم معرفة النحاس باتجاه الانجليز في توجيه الانذار إبان وجوده بالصعيد ، يبقى الشك لدينا قائماً في أمين عثمان ودوره الذي لعبه عقب عودة النحاس إلى القاهرة ، فتؤكد المصادر أنه - أي أمين عثمان - كان المصري الوحيد الذي كان على علم سابق بما سينتوي الانجليز عمله ، وأنهم استشاروه فأنشروا عليهم بما يفعلوه ، وكان سفيراً بينهم وبين الوفد إذ كان موضع قفتها مما ، وأنه التقى بالنحاس أكثر من مرة بعد عودته من الصعيد ، وأنه هو الذي أباحه تصميم الانجليز على تكليفه بالوزارة .

والواقع أن لدينا عدة قرائن تؤكد أن أمين عثمان لعب دوره في هذه الأحداث ...

أولاً : تاريخ أمين عثمان السياسي والشخصي والمدعي حتى اغتياله في عام ١٩٤٦ . اذ كان صديقاً « جديداً » للانجليز ومن كبار رجال المجتمع الفكتوري القديم كما كان وسيطاً بين النحاس – كستنسار له – وبين السفارة ، واشتهر بنظرية « الزواج الكاثوليكي » بين مصر وبريطانيا الذي لا انفصام بينهما ، وكان يطلق عليه لورد ويلسون تسمية المفاوض لحساب السفارة البريطانية وقت الازمات السياسية » .

ثانياً : هناك رواية تتلخص في أن أمين عثمان التقى بمحمود محمود – أبان وزارة علي ماهر واشتد الأزمه بينها وبين الانجليز – وانخره أنه باستطاعته أن يصبح النحاس باشا رئيساً للوزارة ويخشي أن هذا يضايقه – أي يضايق محمد محمود – ثم قال « فإن رأيت أن أحول بين النحاس باشا وبين الوزارة فعلت ، ولكنني أريد أن « أكل عيش » ، وليس عندي إيراد بعد أن أخرجت من وظيفتي » . وتمضي الرواية فتذكر أن محمد محمود طلب من أمين عثمان مقابلته في موعد آخر ، ثم اتصل – فور انصراف أمين من عنده – بأحمد حسين وطالبه بالحضور فوراً إلى منزله ، وحينما حضر حسين تصحى محمد محمود بتكليف حسن صبرى بتأليف الوزارة « قبل مفاجاته بضغط الانجليز » كما طلب منه « أن يعي » لأمين عثمان مصدراً للمعيش « لأنه – أي محمد محمود – فهم أن أمين يتلاعب » .

والواقع أن الباحث لا يستطيع أن يقبل هذه الرواية كلها كما لا يمكنه أن يطرأها كلها بصفاء ، فهي على أي حال تتير الشك حول سلوك أمين عثمان ، ويبدو أنه كان انجليزياً أكثر منه مصرياً وكان جل همه أن يشغل منصبا كبيرا وقد رأى أن الوفد – الذي ينتمي إليه بدافع المصلحة – مبعداً عن الحكم ثم أنه حزب ملء رجال كثيرين لهم تاريخ وماض ورفاق للنحاس وكبار في السن

وهم أحق بمناصب الوزارة ، وبالتالي فقد انتابه اليأس وأراد أن يجرب ورقه مع زعماء الأقلية لمل وعسى يكون خيره في ركا بهم ، ثم حينما أدرك بحكم علاقاته الوطنية الشخصية مع مايلز لامبسون ورجال السفارة البريطانية - وهي علاقة ليست محل شك - اتجاه الرياح البريطانية ألق بشراعه عائدا صوب مرأ الأمان ، أي الوفاء ، ولم يضيع وقتا فصار يسعد ويسعد حتى نجح في محاولاته .

ثالثا : مما يؤكد دور أمين عثمان أن النحاس - في تصورنا - أراد أن يكافئه على مجهوده ، أو أن ذلك كان بإيماز من السفارة البريطانية ، فاختره النحاس وزيرا للمالية في يونيو ١٩٤٣ -

رابعا : استطعنا أن نلتقط عبارة وردت بحساس من الدكتور محمد صلاح الدين ، فهو يعد أن دافع بشدة عن النحاس وأنه « من المحتم لا يعرف شيئا عن الاتصالات » استطرد فقال « وأما أمين عثمان فربما أجرى بعض الاتصالات » .

خامسا : حاول الأستاذ محمود سليمان عثمان أن يدافع عن أمين عثمان ، فجاء دفاعه - في تصورنا - باعنا للشك إذ قال « .. ولعل ما أوجب هنا القيل والقال عن الاتصال بالانجليز يرجع الى وجود أمين عثمان بالقرب من النحاس ، إذ ظن أنه هو صاحب هذه الاتصالات » واستطاع كمنصف لأمين عثمان ألا أرميه بعدم الوطنية ، وإنما كان يرغب لبلاذه الخير ولكن عن طريق التفاهم مع السلطات البريطانية ، وما كان في ذلك من عيب ، ولكنه له أسلوبه الخاص وسميلته غير المألوفة ، وكنت أنا من الحاملين عليها قبل الاختلاط به الى أن كنت قريبا منه وعرفت حسن نواياه ... الخ » .

وننتهي من هذه القرائن والدلائل الى ترجيح أن أمين عثمان لعب دوراً في التمهيد لحدث ٤ فبراير وتوجيه الانفجار البريطاني واستناد الحكم الى النحاس ٠٠ ومع ذلك فإن الباحث يقف حائراً إزاء تأكيد بعض المصادر المصيبة بأن النحاس لم يكن يعلم شيئاً بالمرّة عن أى اتصالات أجريت ، فيذكر غنام مثلاً : لقد أففى اليما النحاس في الجلسات الخاصة على اثر هذا الحادث بتفاصيله وظروفه وملايساته ، واستطيع أن أبزم بل وأن أقسم أن النحاس باشا لم يصدر في موقفه من ٤ فبراير عن اتصال بينه وبين الانجليز اياً كان نوع هذا الاتصال ، وإنما كان بمحض رأيه ووطنيته في انقاذ البلاد من خطر يتهددها - ولو اعتقدت أن تصرفه هذا ناشئ عن هذا الاتصال لما أيدته ولا عثرت ذلك شبه خيانة منه ، وهو ما لا أتصوره بأي حال من الاحوال » .

ويستطرد غنام فيثير أمامنا قضية هامة ٠٠٠ اذ يقول :

« ٠٠٠ ولو أراد النحاس أن يتخلص من الملك - وكان عقبة كاداء في سبيل الدستور وسلامة الحكم ، وكان يكره الوفد ولا يطبق ذكر اسمه ، كما كان الوفد يحصل له كراهية معروفة - لو أراد النحاس التخلص منه وارضاء شهوته الشخصية لامتنع عن تحويل الحكم حتى يطاح بالملك الى حيث يشاء الانجليز ، ولكنه غلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية » .

ان ما ذكره غنام يطرح قضية على جانب كبير من الأهمية : لماذا لم ينتهز الوفد فرصة الازمة والانفجار البريطاني للملك - وهو الهامد والكاره للوفد بعد ابيه - ويصر على تنازل فاروق عن العرش ؟ وهذا السؤال يجردنا الى سؤال أعم وأكثر أهمية وموضوعية لمن يتصدى لدراسة تاريخ حزب الوفد وهو : مادام الوفد كان

يسرف فساد فاروق وعانى الكثير منه ، ولماذا لم يعمل على تحسينه  
والقاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري ؟ ورغم أن المكان  
الصحيح للسؤال الثاني فالجواب عليه هو في عام ١٩٥٢ لما  
تصور ، إلا أننا آثرنا أن نقرنه بالسؤال الأول الهائل في فبراير  
١٩٤٢ لوضحة الموضوع ، ولنحاول الآن تناول هذه القضية بوجه  
عام \*

أما فيما يتعلق بأزمة عام ١٩٤٢ ولماذا لم ينتهزها الوفد  
ويعمل على تنازل فاروق عن العرش ؟ فقد رأى البعض أن مرجع  
ذلك أن الوفد - رغم كفاحه الطويل للحد من سلطة الملك - كانت  
ثورته محدودة بمعنى أنها لم تمتد إلى حد إعلان النظام الجمهوري ،  
إذ كان الوفد منذ نشأته يعتبر الملكية أمرا مسلما به .. هذا  
بالإضافة إلى تآزر العناصر المحيطة بالقصر والمادية للوفد واتحادها  
وتعاونها في الدفاع عن النظام الملكي ، حيث كانوا يعتبرون الملك  
رمزا للسيادة المصرية ، ثم أن التدخل البريطاني كان بالنسبة لهم  
أصالة موجبة لمصر كلها ..

لكن يبدو أن الأحداث دفعت الوفد في العام التالي ١٩٤٣  
إلى التفكير في تنفيذ ما أحجم عنه في عام ١٩٤٢ .. ذلك أنه حينما  
توترت العلاقات بين حكومة الوفد والملك على أثر حادث ٤ فبراير  
الذي كان له أثر سوء بطبيعة الحال في نفس الملك ما كان له صدى  
في المعاملات المادية المألوفة بينهما فصد إلى عرقلة المشاريع  
الوفدية وإلى الإقلال من شأنها ... كل هذا دفع الحكومة إلى  
اتخاذ إجراء حاسم .. فعلى المجلس مجلس الوزراء إلى انعقاد في  
منزله واستعرض ملوك الملك الشخصي والسياسي وعمله على إهتزاز  
المستور ، ثم استقر الرأي على عزل الملك ، واتخذ المجلس قرارا  
بنقله وقلع عليه جميع الوزراء ثم اتفق على أن يبقى سرا لحين تحين

الفرص المناسبة لإعلانه . وقد ترك لرئيس الحكومة اختيار المسئلة التي يخله فيها .

ورغم أنها نشك في هذه الرواية ولعلم وجود ما يثبتها فإنها تطرح سؤالاً يلح في الإجابة عنه : ما عصر هذا القرار - إذا افترضنا صحته - ولماذا لم يوضع موضوع التنفيذ وما هي الموانع التي حالت دون ذلك ؟؟

نفس مصادر الوفد ذلك بعدة أسباب هي : أولاً : تسرب مئة القرار إلى إنجلترا . . فقد ذهب أمين عثمان ( وزير المالية آنذاك ) إلى النحاس باشا عقب صدور هذا القرار بمدة أيام وأنهى إليه أن مستر تشرشل رئيس حكومة بريطانيا قد سره هذا الموقف من حكومة الوفد لأن السفارة البريطانية قد أخطرته به . فما كاد النحاس يسمح بذلك حتى غضب غضباً شديداً وقال : « إذن لن ننفذ هذا القرار مادام قد تسرب خبره إلى الإنجليز ، لأنه سيقال عندئذ أنه موافق به من الحكومة البريطانية » .

ثانياً : كان معلوما حينئذ أن الجيش سيكون عائقاً لتنفيذ القرار المذكور عقب ما أثاره حادث ٤ فبراير في نفوس الضباط من التعاطف مع الملك ، فقد ذكر نجيب الهلالي لحمود عثمان أنه قد تألفت فرق ثلاثية من هؤلاء الضباط لاغتيال أعضاء الوزارة الوفدية بسبب الحادث المذكور . وبلغ الأمر أنه - أي الهلالي - حدد لفرقة الفرقة التي مستقتل هنا وذلك مبيناً أسماهم . ولعل ذلك - كما يذكر عثمان - كان سبباً في احتمال عدم إمكان تنفيذ القرار . . . وكان المقروض - كما يذكر سراج الدين - أن ينلى النحاس ببيان في البرلمان يشرح فيه الأمر بتفاصيله ومؤامرات الملك ضد الوزارة ، ثم يعلن القرار ويحصل من البرلمان على الموافقة عليه . « ولم يجب



عن أذهاننا ونحن نتخذه ما قد تتعرض له أشخاصنا من خطر  
ولكننا غلبنا المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار ، ،

على أى حال وسواء أكانت هذه الرواية صادقة أم مبالغ فيها  
فإن الوفد على ما يبدو كان مترددا ولم يحاول إيجاد الفرصة لتحقيق  
ذلك ، لكنه إذا كان يعتقد أن ذلك لم يتيسر له فى عامى ١٩٤٢ ،  
١٩٤٣ لاعتقاده أن جنود النظام الملكى مازالت راسخة وأن هناك  
من العقبات ما يحول دون اقتلاعها فهل استمر على هذا الاعتقاد  
فى عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ وقد أصبحت الجنود طائفة فى الهواء ؟  
ثم إذا كان غير اعتقاده وفكر فى اقتلاعها آنذاك فما هى الموافقة  
التي عاقته عن تحقيق ذلك ؟

لا جدال فى أن الوفد قاسى الكثير من فاروق وقد تلقى العديد  
من لطائفه ، فقد طوج به من الحكم ثلاث مرات باقالات مهيبة قاسية ،  
ثم وهو فى الحكم كان يمتحن من مؤامرات الملك وحاشيته ، ثم وصل  
الأمر بفاروق الى تدبير جرائم للنيل من مصطفى النحاس ورجال  
الوفد ، وكان كلما فشل تدبير يلجأ لارتكاب جريمة أخرى ، ثم  
لا جباله أيضا فى أن فاروق انحدر فى أواخر عهده الى حد يسد  
« لم يكن مستساغا معه بقاءه على عرش مصر » على حد تعبير أحد  
قادة الوفد وسكرتيره العام . وكان هو نفسه - أى فاروق - فى  
أخريات ملته حكمة يحس فى داخلية نفسه بقرب تركه لهذا العرش  
راضيا أو مكرها ، ورغم تواجد هذا الشعور فى نفسه لم يعمل  
اطلاقا على اصلاح حاله وتدارك موقفه الذى كان يتدهور يوما بعد  
يوم .

فلماذا لم يعمل الوفد - بحكم أنه يمثل الاغلبية للمسيحيين  
النصرى - على تنحية فاروق عن العرش لا سيما فى أوائل الخمسينات

وقد تصاعد له النورى وسمعت هتافات فى الجامعة والشوارع  
يسقط الملك والملكية والمناداة بالجمهورية ؟ لماذا تقاعس الوفد ؟

هناك عدة مبررات يقدمها لنا الوفد لنستعرضها الآن ثم  
نحاول أن نقيّمها ..

ويحسن بنا أن نرجع قليلا الى الوراء . الى عام ١٩٢٦ عندما  
بولى فاروق عرش مصر ، وكان ذلك اiban وجود الوفد فى الحكم  
كما رأينا .. فقد توفى فؤاد وفاروق لا يزال صبيّا صغيرا يتلقى  
العلم فى انجلترا آنذاك ثم عاد بعد قليل الى مصر ليعتلى عرشها  
على النحو الذى اشرنا اليه .. ورحب الشعب بفاروق واستبشر  
بقومه خيرا وكان يعطف عليه كثيرا لصغر سنه ولوفاة والده .  
وهذه حقيقة لا جدال فيها .. ولأن الوفد كان يحس بنفس  
احساس الشعب حينئذ فقد شارك فى التصادف والاستبشار  
واعتقد مصطفى النحاس أن الدنيا دانت له وقد استراح من فؤاد  
والملك الجديد صبي صغير ، ولذلك رغبته كيف رفض كل المحاولات  
لتأجيل اعتقال هذا الملك الجديد للعرش وابقاء مجلس الوصاية ..

لكنه تقاد لم يطل بالوفد فسرعان ما أتت الرياح بما لا تشتهي  
سفنه ، وناب طنه من أول رحلة وخسر الجولة الأولى فاقبل من  
الحكم فى أواخر عام ١٩٢٧ كما أسلفنا القول .

ويبدو أن الوفد كان مازال - رغم هذا - متفائلا فقد اعتقد  
أن المسئول الأول عن هبوب تلك الرياح والعواصف وخلق الأزمات  
بينه وبين الملك هم الرجال المحيطون به الذين سيطروا عليه نظرا  
لصغر سنه وقلة خبرته ... هنا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد  
اعتقد الكثيرون من رجال الوفد - ومنهم فؤاد سراج الدين كما يذكر

هو - أن هناك عاملا نفسيا يسيطر على شعور فاروق في قرارة نفسه مما يسبب له ادتيكات نفسية تلحقه الى الخطأ من حيث لا يرى والى الشذوذ في كثير من تصرفاته ، وهذا المثل النفساني هو حرمانه من ولى عهد ، وكان يرى في الأمير محمد على « ولى العهد » أنذاك شبيها مخيفا يترصد له باستمرار ، مما أثر كثيرا على علاقته الخاصة به .

ومن ثم - والشعور بالتناؤل مازال قائما - اعتمد قادة الوفد آله - أى فاروق - اذا رزق بولى عهد فسوف تهدأ نفسه وتتغير نظرتة الى الحكم ويصبح حريصا على بقائه فى العرش ، ان لم يكن من أجل نفسه فمن أجل ولى عهد . ولا شك أن الوفد - في تصورنا - كان عاطفى النزعة رومانسى المشاعر ، ولا علامة عليه فهو يمثل الشعب المصرى ميليل أحلام الشرق وتخيلاته .

كان الوفد خياليا فاعتقد أن فاروق لو أنجب ولدا للعهد - ولعل الوفد كان يضرع الى السماء أن تهبه هذا الولي - لكان كهيلا بأن ييسره عن الخطايا والتصرفات الشاذة التى أثارت الشعب والوفد ضده . واستجاب السماء لضرعات الوفد فأنجب فاروق ولى العهد المنتظر فى يناير عام ١٩٥٢ أى فى أحضان حكومة الوفد الأخيرة . وما هى أمنية الوفد تحققت فما هى مشاعر ؟

يصور فؤاد سراج الدين تلك المشاعر بقوله « لقد فرحت عندما رزقه الله بولى عهد ، ولكن فرحتى مع الأسف لم تدم طويلا ، فذا اكتشفت بعد ميلاد ولى العهد بأيام قليلة أن فاروق لم يتغير فيه شيء » ويستطرد فؤاد ليقدم لنا دليلا على ذلك فيقول « عندما استقبل الملك الوزارة فى حفل غناء ، وبعد أن قدم له النحاس باشا تهنئة الوزارة وتمنياتها الطيبة لولى العهد الجديد

وللبلاذ قال فاروق - وهو يضحك - ضحكة هستيرية - ما مساء  
 أن ولي العهد سوف يكبر غدا ولن يكون الوفد ورجالهم موجودون  
 حينئذ !! واعتقب ذلك بتهمة هستيرية مما دلت على ما يعتدل في  
 قرارة نفسه وعلى الأمانى التى يرجوها لولى عهد وبالنسبة لأوضاع  
 المطلوب الذى يعتزم أن ينشئ ابنه عليه فى المستقبل ' ' . إن  
 الباحث لا يملك نفسه - أمام هذا المشهد - ألا أن يقف ويتأمل  
 قليلا ثم يلوك أى عناية من السماء ترفقت بالشعب المصرى  
 فتحققت - بإحدى رجال ثورة يوليو ١٩٥٢ - إزاحة هذا الكابوس  
 من على صدره الذى كاد أن يزهى انفاسه . ثم لتتابع مسيرتنا  
 مع الوفد ، فلابد أنه هو الآخر احتز لهذا المشهد المعنى فى التحدى  
 والاستهتار فيقول سراج الدين : لقد أصيبت بخيبة أمل شديدة  
 اطاحت بكل ما كنت أرقبه من تغيير فى سلوك فاروق عقب ميلاد  
 لى عهد . . . ويبدو أن الوفد أخذ يسترجع حساباته وتفاوتاته  
 وليضعها فى مكانها الصحيح فانه إذا كان قد ألقى اللوم الى حد  
 كبير على الرجال المحيطين بفاروق فى بداية حكمه باعتبار أنهم  
 شجعوه واستخدموه فى أحداث هذه الهزات الدستورية والاقدام  
 على الانقلابات فى الحكم ( ١٩٣٨ - ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ - ١٩٥٢ ) ،  
 وكذلك على أحزاب الأقلية التى كانت الاداة المسخرة والمنفذة  
 لأغراضه وشهواته فى السيطرة والظفر ، فانه بجانب ذلك كان  
 جزءا كبيرا من المسئولية فى كل ما أقدم عليه فاروق من تصرفات  
 عامة أو خاصة ( وهى تصرفات لا يمكن حصرها والبحت ليس  
 يصلحها ) يعود اليه هو شخصيا وإلى طبيعته الشاذة وخصوصا  
 عن الفترة الأخيرة من حكمه والتى يمكن تلخيصها بالفترة من  
 ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

وضح الوفد هذا فى حسابته ونظم أوراقه وأدرك - أخيرا -  
 أن عنده الأول وعدو الشعب هو الملك . ثم تولى الوفد الحكم فى

عام ١٩٥٠ ورئاسة الملك والملكية والأسرة المالكة كلها تزكم أنوف الشعب وتصلم مشاعره واحساساته ، وانتظر الشعب من حربه الكثير .. ومع الأسف نراه يطأ الراس ويهبل اليد ، ويضر الوفد ذلك - أو يبرره - كما سنرى بأنه قبل ذلك لا لشيء إلا لأنه كان عازماً على خوض معركة الإناء مباحة ١٩٣٦ والوقوف في وجه بريطانيا وكان مشفقاً من تأمر فاروق عليه وهو يولى وجهه شطر انجلترا .. ورغم هذا التهاون الذى تناوله المؤرخون والكتاب وطلباشون بكثير من النقد للوفد الذى كان رجوعه الى الحكم أولى بأن يكون داعياً لقوته وداعياً لفاروق بأن يستسلم له راضياً بحكم الشعب واختياره ، تقول رغم هذه المهادنة التى اسطنعها الوفد فى الفترة الأولى من وزارته الأخيرة - وإيا كان تفسيرها - فلم يتخل فاروق طوال عهد هذه الوزارة ( ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ) - باعتراف قزاد سراج الدين وزملائه - عن التصرفات العامة والخاصة وهى التى سنتناول بعضها بالتفصيل فى دراستنا عن الوزارة الأخيرة للوفد ، وكان الشعب والحكومة - باعتراف نفس المصدر - غير راضيين عن هذه التصرفات وكارهن لها .. والسؤال الآن الذى يطرح نفسه : لماذا لم يضرب الوفد ضربته فى الفترة الأخيرة وقد كان الشعب مهياً تماماً لتضخم الموقف .. لماذا لم يقم الوفد بالإطاحة بفاروق عن العرش وهو الذى طأنا أطاح به ومبسط به فى عام ١٩٥٢ ؟ ذلك وقد كانت الحرية التى وفرتها حكومة الوفد للشعب فى أبهى شعوره ضد فاروق فى عام ١٩٥١ والتى ظهرت فى أجل صورة فى مظاهرات الجامعة فلمروفة والتى حثف فيها بسقوط فاروق « وما هو أشد من السقوط - على حد تعبير قزاد سراج الدين » - الحرية التى اعترف بها معظم المؤرخين والكتاب والباحثين ، نقوله لماذا قعد الوفد عن انتهاز هذه الفرصة السانحة وهى فرصة نادرة فى تاريخ الشعوب !! •

هل كان الوفد مازال عديم الثورية ويعتبر الملكية أمرا مسلما به ، أم ان الثورية كانت لا تموزه ولكنه عجز عن الوسيلة التي يحقق بها الاطاحة بالملكية و اعلان الجمهورية ؟

ونود قبل عرض وجهة نظر الوفد أن نشير الى عدة تقارير سرية رفها عباس حليم وزهير صبرى الى فاروق هي أوائل الخصمينات و ابان تولية حكومة الوفد ، فقد أشارت هذه التقارير الى « الجانب الخطير في سياسة حكومة الوفد وكيف أنها أضمرت نيرانا بعيدة المدى بين الشعب والملك والتي كانت تخبئتها تأليب الجماهير على الملكية » ... كما أشارت تلك التقارير الى أن هناك مؤامرة وأيد خفية تعيث بالولاء بين العرش والشعب » .. وتمضى التقارير لتؤكد هذا الاتهام فتقول « ان الوفد هو الهيئة الوحيدة في البلاد التي احتضنت الآراء والأفكار الثورية المتطرفة والهدامة المعادية للملكية المصرية ، وأنها تهيء كافة الظروف لأصحاب هذه المبادئ للقيام بالجمولة الخاطفة التي تنتهى الى النظام الجمهورى الشيوعى » ، ويستطرد التقرير فيشير الى « أن الوفد أثبت أنه حكما في الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٤٩ اذ انطوى تحت لوائه كافة الهيئات الماركسية والتروتسكية ، وجماعات المخربين الهلبيين توغلت في صفوفه واحتلت مراكز الصدارة في كافة لجانه تنشر دعوة جريئة أطلق عليها : « استخلاص حقوق الجماهير المفقودة » وذلك بتصفية العلاقات بين الشعب الذي يمثلها الملك وحلفاءه من الاستعمار وأحزاب الاقليات البرجوازية والرأسماليين والملك ، وأن هذه العناصر الهدامة قالت ودعت في الصحف التي تنطق بلسان الوفد « ان الملكية في مصر أو في أى بقعة من بقاع العالم هي نوع من الرأسمالية المقتنة التي تقف دائما عقبة في تحرير الشعوب وتقمعها وخاصة الشعب المصرى ... الخ » وقد ساق التقرير المرفوع في ١٢/٢/١٩٢٥ والمنشور في المصرى في

١٩٥٢/٨/٢٦ الأداة على ذلك وتطور العقلية والتفكير الوفدى بالشواهد الآتية :

**أولا :** الحملة المتتوية في صحف الوفد على عائلة الملك  
• شقيقاته ووالدته والأمراء والتبلاء •

**ثانيا :** مهاجمة الأمير محمد على محجوما لاذعا ليس المقصود منه الموضوع الذى طرقة الأمير ، أو بالنسبة لحق الأمراء فى التكلم أو عدم التكلم وفقا لمبادئ الدستور أو حفظا لمستولية الحكومة أمام البرلمان • بل كان المقصود منه مهاجمة الأمير - كما يقول التقرير - اظهارا لقوة الوفد فى التحرش بالأميرة المالكة وبالتالي لتخريض الشعب على السخرية بالنظام الملكى والحصول على تأييد الثوار والمتطرفين بطريقة دائمة •

**ثالثا :** مهاجمة الحاشية الملكية ...

**رابعا :** مهاجمة قيادة الجيش المصرى ووضع مسئولية الهزيمة فى حرب فلسطين على كاهلها وبالتالي بإشراك الملك فى المسئولية باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ولم يكن الهدف من هذا الهجوم - كما يذكر التقرير - الإغراق عن الجيش أو البكاء من أجل فلسطين ، بل كان القصد زعزعة تقاليده الولاء والثقة بين الجيش وقائده الأعلى وخلق روح التردد فى القوات المسلحة •

**خامسا :** الوقوف فى طريق تعيين الفريق محمد حوزة فى أى منصب عسكري فى الجيوش ... الخ •

ونكتفى بهذا القدر من التقارير والأقلام التي سبقتها ، لنترقب أمام الدليلين الآخرين أذ فيها تتركز وجهة نظر الوفد وحولها يدور دفاعه عن نفسه في النكوص عن الاطاحة بالملكية وإعلان النظام الجمهوري الذي كانت الأرض مهددة له . .

فما هي وجهة نظر الوفد ؟

يؤكد سراج الدين أن « فاروق كان مسيطرا تماما على الجيش - باستثناء عدد قليل جدا من ضباطه الذين عرفوا فيما يد بالضباط الأحرار والذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان عددهم لا يبلغ المائة ضابطا » - وأن الوفد كان يدرك سخط الشعب على تصرفات الملك ويرغب في الاطاحة به . ولكن السند القوي الذي كان يستند فاروق من الجيش كان - كما يذكر سراج الدين - كميلا بالتضامن على أي محاولة يقوم بها الشعب من تلقاء نفسه أو بناء على توجيه من الوفد ليطع الملك » - ويستطرد سراج الدين يقول « . . . ولا يجازي منصف واحد أنه لو بذلت أي محاولة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من جانب الوفد أو من جانب الشعب ضد الملك لكان الجيش بأمره الأول المتصدين لهذه الحركة والمدافعين عن عرش فاروق » . وبصرف النظر عن التجني الواضح في وجهة نظر الوفد التي يعبر عنها مكرتيريه الصام ويأسه من قوة الشعب ، فأنه لا نستطيع أن نتجاهل أن سياسة القصر في السيطرة على الجيش وضباطه كانت سياسة قديمة ترجع إلى عهد الملك فؤاد ، ففي كل وقت - سواء في عهد فؤاد أو فاروق - وعندما كانت تقتد الأزمات بين القصر والشعب وثور الشعب ضد حكومات القصر المسخرة من جانبه للتنكيل به وبالوفد كان الجيش هو الأداة التي تتصدى لهذه الثورات الشعبية سواء في القاهرة أو في غيرها من المدن . .



ويعمم فؤاد سراج الدين مثلاً بارزاً - في رأيه - يؤيد هذه الحقيقة وهو ما حدث في أثناء وجود حكومة الوفد الأخيرة في الحكم ، ولدى نادى ضباط الجيش ، وكيف استقبل الضباط كل من حيدر القانده تقسيرا معفوا لوجهة نظر الوفد ، فليس معنى استقبال فاتر لوزير حرييته تم استقبال حار لحيدر في إحدى المناسبات ، ليس معناه أبداً أن الجيش كان يقف إلى جانب الملك وأنه كان مستعداً لصده أى محاولة للإطاحة به ويعرشته - ثم أن هذه المظاهرة لحيدر كانت مدبرة من ملاح المهتمين بالجيش وعدد معين من الضباط . . . ويبدو أنه كان هناك صراع خفى بين حكومة الوفد والملك للسيطرة على الجيش ، لكن هل كانت حكومة الوفد تبغي من وراء هذا الصراع أن تخلص لها قيادة الجيش وبالتالي تستطيع أن تتخلص من فاروق وعرشه ؟؟ لا نستطيع أن نتعامل لنؤكد هذا لكن هذا لا يستعنا من ترجيح حلف الوفد من هذا الصراع وهو محاولته « كوفدته » الجيش عن طريق التمسك في انتخابات نادى الضباط وبطريقة خبيثة على حد تعبير عباس حليم مع أنه تقاريره السالفة الذكر . . . ويبدو من ناحية أخرى أن الوفد كان لياسه أحياناً من جذب ضباط الجيش يحاول جاهداً أن يضمن ولاء ضباطه البوليسية ، فبالاضافة إلى قسطنط في انتخابات ناديتهم ، كان فؤاد سراج الدين كوزير للداخلية يحاول تحسين حالهم ونيل حقوقهم في المناسبات المختلفة من إنشاء رتب جديدة أو انعامات ملكية بعكس ما كان يقع للجيش من تحسين كادر ضباطه واغداق الرتب والنياشين عليهم في كل مناسبة . . . وننتهي من هذا العرض لتتساءل : ما هو الطريق الذي كان مطلوباً من الوفد أن يسلكه لتنجية فاروق عن العرش ؟ الطريق الدستوري أو طريق الثورة ؟

أما عن الطريق الدستوري فهذا كان مستحيلاً بحكم خصوص الدستور \*

ولم يكن هناك سوى الطريق الثوري وكان ذلك بالنسبة  
للشعب أو الوفد أمرا مستحيلا أيضا - وفقا لوجهة نظر الوفد -  
للاعتبارات السابقة ، ولولا أن هيا الله لصر ثورة ٢٣ يوليو وسارت  
مجموعة الجيش وراء ضباطه الأحرار الذين قاموا بهذه الثورة ،  
لولا ذلك لاستمر فاروق على العرش رغم كراهية الشعب له ومقاومة  
حزب الوفد لحكمه .

هذه وجهة نظر الوفد عرضناها للأمانة التاريخية وربما يجد  
فيها البعض - ومن خلال رؤية سطحية - منطقا معقولا ولكنها من  
خلال رؤية باحث متعمق مبرهان ما تتكشف عن نظرة تبريرية  
ومغالطة اذ لا شك أن قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ونجاحها اعتمد  
أساسا على تأييد الشعب لها ولهفته وانتظاره الطويل لها ، ثم من  
هم الذين قاموا بتلك الثورة اليس من أبناء الشعب أنفسهم  
بأحاسيسه ؟ هذا بالإضافة الى ما هو ثابت من حيث قيام بعض  
الثورات والتحرك في بعض المناطق في أوائل الخمسينات كما حدث  
في « يهوت » و « كفور نجم » وغيرها .

## الفصل السابع

### الوفد في الحكم

( ب ) وزارة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ :

رأينا كيف عرضت إنجلترا إرادتها تحت التهديد المسلح في ٤ فبراير ١٩٤٢ وكيف رضخت السراى لتلك الإرادة فألقت بمقاليده الأمور لزعيم الوفد طالبة منه تأليف وزارة وفدية وفقا لرغبة بريطانيا تحت وطأة ظروف الحرب العالمية الثانية التي كانت تدور رحاها بالقرب من الحدود المصرية -

ولا جدال في أن هذا الحادث قد ألقى بالوفد في خضم تجربة طويفة ومريرة خرج منها - بعد ما يزيد على عامين ونصف ورغم سلامته مثقنا - بجراح لا تقل أثرا عن جراحاته التي ألحق بها في نهاية تجربته السابقة ( وزارة ١٩٣٧/٣٦ ) أن لم تزد عليها ، إلا أنه انصافا للتاريخ - وقد أصبح الوفد وزعيه في ذمته - لا بد أن نسلط فنذكر أنه إلى جانب تلك الجراح فاز الوفد ببعض المكاسب التي تجلت في بعض أعماله واتجاهاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سواء على الصعيد الخارجي ولا سيما العربي أو الصعيد الداخلي .

وقبل أن نتناول هذه وتلك ينبغي علينا أن نشير إلى أن الوفد جلس على كرسي الحكم - أو اجلس عليه - في عام ١٩٤٢ والصورة

حزب الوفد ج ٢ - ١٢٩

مختلفة تماماً عنها عندما جلس عليه في الوزارة السابقة . .  
 فبينما رأينا أن كل الظروف كانت مهيأة له وداعية للتنازل بل  
 ولخضاع النفس في عام ١٩٣٦ من حيث أن القصب هو الذي اعتلى  
 به كرسى الحكم ، ثم لتخلصه اذ ذلك من عنوه الأكبر فؤاد وأمامه  
 ملك طفل جاهل ، والبسلاذ يسودها جو ائتلاف وتقوى فيها جهة  
 وطنية ، ثم ان الأقبى كان ينهى حينئذ - رغم محاباته المكفهرة -  
 بأن التجاح سيكون حليف للمفاوضات المزعم اجراؤها مع بريطانيا  
 وبالتالي حل المشكلة المزمعة معها . . . بينما كانت الظروف هكذا  
 في ١٩٣٦ نجحنا على العكس تماماً في فبراير ١٩٤٢ داعية إلى  
 التشاؤم والاكتماب ، اذ يجد الوفد نفسه آتيا إلى الحكم بارادة  
 - مهما قيل في تبريرها - ليست هي ارادة الشعب ، ويجد فاروق  
 قد شرب عن الطوق بل وأصبحت أنيابه وأظافره الخاصة . والبلاد  
 تعاني بالاضافة إلى ما تعانيه من ويلات الحرب وأوارها الذي يكاد  
 يحرقها ولا تستطيع أن تجد لنفسها ملأذا ، بالاضافة إلى كل ذلك  
 تعاني من انقسامات الساسة وآرائهم حول الحرب : البعض يناهى  
 بمؤازرة الحلفاء بل وإعلان الحرب في صفوف ( احمد ماهر وحزبه )  
 والبعض الآخر يجاهر - صراحة أو تلميحا - بالموقف في جانب  
 المحور ( السراى وعلى ماهر وعزيز المصرى . . الخ ) ، وبعض  
 ثالث يجد أن الحياد وتجنب مصر ويلات الحرب هو الطريق الآمن  
 والأكثر سلامة ، وبعض آخر عائم على موج الأحداث لا رأى له . .  
 ثم وأهم من ذلك كله أن العلاقات مع بريطانيا كانت تتعرض  
 لاهتزازات تكاد تطيح بالمعاهدة بل انطاحت بها فعلا . .

هذه هي الصورة ، وتلك هي التيارات التي وجد الوفد نفسه  
 محاطا بها من كل جانب ، فكيف نا ترى مستضى سفينته وسط  
 تلك الأنواء والعواصف ؟؟ هذا هو موضوع بحثنا الآن . .

وميل أن تمضي فيه لابد أن نصير - بادئ ذي بدء - إلى عدة اعتبارات منها : أن الوفد لابد كان يدرك أن وصوله إلى الحكم تم بإرادة الانجليز أو سفيرهم في مصر ، وأنه يضع في اعتباره أن هذا الوصول تم رغم إرادة فاروق وبالتالي فسيزداد العداء بينهما حدة وضراوة كما اشترنا وكما مسترى وأنه إذا كانت وزارات الأقلية والوزارات الإدارية التي توالى على الحكم عقب إقالة حكومته والتي عاصرت تطورات الحرب ، وزارات : محمد محمود ، علي ماهر ، حسن صبرى ، حسين سرى ، قد حاولت قدر طاقاتها وباتجاهاتها الخاصة أن تعالج الموقف ، فإن الوفد كان يدرك ، أنه مطلوب من وزارته معالجة الموقف بما يتناسب مع كل تلك المسئوليات وما ينتظره الشعب منه . ثم لا ننسى أنه أراد أن يحقق حسن ظن الانجليز به .

فعلى أثر ما حدث في قصر عابدين مساء ٤ فبراير وما استتبعه من تكليف النحاس بتشكيل وزارة وفدية كما طلب الانجليز انصرف اهتمام النحاس وأهوصاره إلى محاولة إزالة آثار الانذار الكريه وملابساته ، فاجتمعوا وقرروا أن يتبادلوا مع السفارة البريطانية وسائل تذكر فيها السفارة أن انجلترا لا تتدخل في شئون مصر الداخلية ، وإنما تسحب الانذار وبذلك يشرع النحاس في تأليب وزارته ، ويشير النحاس إلى ذلك فيقول : انى لم أخط خطوة واحدة في تشكيل الوزارة الا بعد أن محوت أثر الانذار البريطانى فقد توجهت في الحال إلى السفارة البريطانية وقابلت السفير وكان معه المستر ليتلتون وزير الدولة محتجا على التدخل البريطانى غير المشروع في شئوننا الداخلية وعلى اقحام اسمى في الانذار فأجابنى السفير بأنه لم يتدخل لتعيين شخص يعينه ولم يكن ليفعل ذلك . ولكن دولته في حرب حياة أو موت وهى حريصة على استقرار الأمور في مصر حتى لا تظعن في ظهرها وقد لوحظ أن كثيرا من العناصر الضارة تعمل على تسييم العلاقات بين البلدين فلم يكن يد من الرجوع إلى الشعب المصرى وهذا ما رمى إليه

الانذار • ويستطرد النحاس في بيانه فيقول « لم اكتف بهذا التفسير وأصررت على أن تتبادل كتابين يحويان أثران الانذار البريطاني ، موافق السفير على ذلك وفي اليوم التالي اجتمعت لجنة من الجانبين في منزل أحمد بك حسين التي نُزلت فيه وحضرها من الجانب المصري مكرم عبيد باشا وعن الجانب البريطاني السير والترسمارت واتستر بيزلي ووضسوا بموافقتي صيغة الكتابين اللذين وافقني السفير في الليلة السابقة على تبادلها وقد سجلنا فيهما أن المعاهدة البريطانية المصرية ومركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة لا يسمحان للحليفة بالتدخل في شئونها الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارات أو تغييرها : وتم تبادل خطابين بين النحاس ولاهيسون في ٥ فبراير ، وفي اليوم التالي صدر المرسوم الملكي بتأليف وزارة النحاس •• وقد استقبلتها الجماهير بمظاهرات مسخبة مؤيدة كانت مثل تساؤلات بعض المؤرخين والساسة - اذ راولا فيها تناقضا للمظاهرات التي قامت قبل تأليف الوزارة مباشرة والتي كانت تدبر عن ميلها للألمان هل كانت تعني ضعف الوعي لدى الجماهير ؟ أم دليلا على قدرة الوفد في توحيه المظاهرات •• الخ ؟ وهي في رأينا ليست راجعة الى ضعف الوعي أو قدرة الوفد بقدر رجوعها الى بقايا ايمان من الجماهير بحزب الوفد وزعيمه وبما يأتي على أيديهما ولا سيما اذا وضعت في اعتبارنا أن الشعب كان بعيدا عن الأحداث يجعل ما يدور حوله »

### السياسة الداخلية :

• أمسكت حكومة الوفد بزمam الحكم وكان مطلوبا منها - وبسرعة وفي المقدمة - أن تجد حلا للمشاكل الاقتصادية الناتجة عن آثار الحرب ، فقد كانت الجماهير الشعبية تعاني الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة ، ولذلك فقد أخذت تزار بالشكوى

من قلة مواد التموين على النحو الذى أشرنا اليه وكان تمهيدا للتدخل الانجليزى ، ومن ناحية أخرى كان الفلاحون يشكون من هبوط فى أسعار القطن بسبب تقييد تصديره ، كما كان العمال - نتيجة تزايدهم ونشاط الصناعات ووضوح أهميتهم - آخذين فى المطالبة بتكوين النقابات لهم وتحميد حد أدنى للأجور وعلاوات دورية ، والتعويض فى حالة توقفهم عن العمل ، ومنع الأجازات مع دفع أجرها ، ومنع علاوات الغلاء مع ربطها بحركة الأسعار ، وفرض العلاج المجانى ، والاشتراك فى نظام إدارة المصانع ٠٠٠ الخ وكان هناك صراع خفى بين الرأسماليين والعمال كان مكاسى للصراع العالمى الدائر حينئذ ، فكيف عالجت حكومة الوفد تلك الصعوبات والمضاكل الاقتصادية المتراكمة والتي كان لها اثرها فى استقالة حسين سري والأزمة السياسية التى أدت الى اعتلاء الوفد الحكم ٩٩ .

وفى الواقع ان الحكومة لم تغفل من حسابها أنها آتت بالحرب الانجليزية فى ٤ فبراير ولذلك سنجدها تحاول استرداد شعبيتها وتحسين مركزها ولا سيما بين الطبقات الفقيرة والأحياء الوطنية . ومن ثم تعالج الموقف بتنشيط التجارة الحرة فى الداخل وذلك بالقضاء على القيود التى فرضتها الحكومات السابقة من حيث فرض العقوبات على المصدرين ، كما أصدرت التشريعات الخاصة برفع الأجور وتعادل أرباح العمال الزراعيين وعمال الحكومة . وفى الوقت الذى أرضت فيه كبار الملاك برفع سعر الحبوب ٥٠٪ حرصت على بقاء سعر الخبز على ما هو عليه على أن تتحمل الحكومة فرق السعر بدلا المستهلك ، كما أصدرت أمرا عسكريا برفع نسب خلط دقيق القمح ٠٠ وفى التآريخ نفسه ( ١٢ فبراير ١٩٤٢ ) أصدرت قرارا بحرية تداول القمح والذرة ودقيقهما ، وتشجيعا للتجار والمزارعين على تسليم القمح والذرة للحكومة ورفضت أسعارها الى حد كبير .

وكانت مسألة توفير الخبز المشاغل الأول للحكومة فسمت قوانين أخرى من أجل توفيره . فأصدرت في ٢ مايو ١٩٤٢ أمرا عسكريا يحظر نقل القمح خارج حدود المديرية الموجود فيها قبل الحصول على ترخيص سابق من وزارة التموين . وقد نظمت سوق القمح بحيث أمكن تدبير الكميات اللازمة منه لسكان المدن . وأصبح في استطاعة الحكومة الهيمنة على عرض القمح وطلبه بما يحقق المصلحة العامة . ففي سبتمبر ١٩٤٢ أصدرت أمرا عسكريا يقضي بتعديد مساحات القمح والشمع بما لا يقل عن ٥٠٪ من الزمام المزروع في شمال اللواتا . ٦٠٪ في بقية مناطق القطر . وقد أدى ذلك الى زيادة المساحة المزروعة قمحا وشمعا . فبينما كانت المساحة المزروعة قمحا عام ١٩٣٨/٣٧ تبلغ ١٤١٦٣٠٢ فلتا زادت عام ١٩٤٢/١٩٤٣ الى ١٩١٧٤٢٢ فلتا أما المساحة المزروعة شمعاً فقد زادت خلال نفس الفترة من ٢٦٣١٧١ فلتا الى ٤١٨٩٤٧ فلتا . ولم يقتصر الأمر على القمح والشمع بل عملت الحكومة على زيادة المساحات المزروعة بالحبوب الأخرى كالذرة العويجة والشامية والأرز .

وقد كان لكل هذه القرارات وغيرها - أثر ملموس في تحسن الأحوال تدريجيا ولا سيما بفضل ما اتخذته الحكومة من إجراءات هدفها تشديد الرقابة على المخابز والمخابز . - فتحسن لون الخبز وازدادت كمياته .

كان هنا فيما يتعلق بأزمة الخبز فماذا عن المواد الأخرى ؟ بالنسبة للكروستين مثلا أصدرت أمرا عسكريا بانخفاض استهلاكه لنظام البطاقات . وقد أنشئت اللجان في أنحاء البلاد لتوزيع البطاقات والكوبونات على المستهلكين . وكذلك بالنسبة للسكر . فتيسرا لحصول الجمهور عليه أصدر النحاس باشا أمرا عسكريا



( بى ٢١ مايو ١٩٤٢ ) بالاستيلاء على جميع ما تنتجه شركة السكر وما تحتجزه ، على أن يوزع طبقا للشروط والأوضاع التى تقررها وزارة المالية . أما الأرز فقد أصدرت الحكومة بشأنه أمرا عسكريا بالاستيلاء على الكميات الناتجة منه من موسم ١٩٤٢ ( وقد حددتها قرار وزارة الزراعة الصادر فى ٢٨/١٠/١٩٤٢ ) ، كما نظمت وزارة التموين عملية تسليم المقادير المقرر الاستيلاء عليها طبقا للأمر السابق الذكر .

وكذلك اهتمت الحكومة بتنظيم استهلاك الأقمشة الشعبية على أساس نظام البطاقات ، وتخصيص تاجر أقمشة معين لتموين عدد محدد من العائلات أسوة بما اتخذته فى السكر والزيت والشاي . هذا فيما يتعلق بما أدته الحكومة فى سبيل التغلب على النقص فى المواد التموينية الشعبية .

أما القطن - وقد كان يمثل مشكلة اقتصادية أمام الحكومة - فإن بريطانيا طوال مدة الحرب كانت تتحكم فيه فى تحديد سعره منظره بآنها تجامل مصر بشراء المحصول كله رغم أنها تواجه صعوبات فى نقله ، ومن ثم لم تستطيع مصر أن تتصرف بحرية فى بيع محصول قطنها ، فكيف تغلبت حكومة الوفد على هذه المشكلة ؟ لقد أدركت أن القطن يمثل المحصول الرئيسى والأساسى فى حياة البلاد الاقتصادية وتعتمد عليه حياة الفلاح ، فكان محل اهتمامها ، وقد تمثل ذلك الاهتمام فى ناحيتين . أولا : عملت الحكومة على تحديد المساحة التى تزرع قطننا بنسبة ٣٧٪ فى المنطقة الشمالية من القلتا ، ونسبة ١٥٪ فى بقية جهات القطر ، ومنعت زراعته اطلاقا فى بعض المناطق . ثانيا : عملت الحكومة على زيادة السعر تخفيفا عن كامل الفلاحين وانعاشا للاقتصاد القومى ، وكان هذا

الموضوع محل اهتمام البرلمان المصري القائم حينئذ ، وكان للوفد فيه شبه اجماع . ووعلت الحكومة باعلان سياستها القطنية قبل فنى الدورة البرلمانية ، واستطاعت ان تحقق زيادة فى اسعار القطن متجاهلة انجلترا التى اضطرت الى شرائه من الاسواق بالاسعار الجديدة .

## العمال :

اما العمال فلا شك ان حكومة الوفد فى ٤٢ - ١٩٤٤ قد حققت آمالهم وهويتهم كثيرا عن الالمم التى كانوا يقاسونها ، فاصدرت مجموعة من التشريعات العمالية والاجتماعية ، كان أبرزها قانون الاعتراف بالنقابات ، وقانون التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل ، وقانون عقد العمل المفرد ، وقانون مكافحة الجهل ومحو الامية بين صفوف الشعب ، كما صدر الامر العسكري الخاص بصرف اعانة غلاء المعيشة لعمال الشركات الصناعية فى ٩ ديسمبر عام ١٩٤٢ . وقبل ان نعرض لتلك التشريعات بشئ من التفصيل يود الباحث ان يشير الى ثمة محاولة لبعض الباحثين لاغماط الوفد حقه بصدد هذه التشريعات التى كانت بمثابة فتح جديد لافاق العمال وتطلعاتهم التى طال عليها الزمن . . . لقد مى هؤلاء الباحثون - ولهم اتجاهاتهم الخاصة - حقيقة هامة وهى أنهم يكتبون فى وسط هدير أسواج الانتصارات العمالية التى قدمت ثورة يوليو ١٩٥٢ وما تقدمه الثورات الاشتراكية الأخرى ، ولعلنا سنبين بعلمهم لا يتصورون كيف كانت ظروف الحكم والسياسة والاستعمار فى مصر فى الأربعينات ، ان نظرة فاحصة ومتأملة تجعلنا نحمد لحكومة الوفد اصدار مثل تلك التشريعات . . حقيقة أن بعضها لم يكن وافيا ولكن يكفى أنها كانت بمثابة الأساس - والأساس المتين - لاقامة بناء جديد .

اما القانون ( رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ) الخاص بالاعتراف  
 بالنقابات ( صدر في ٦ سبتمبر ) فقد كان أول قانون يستترف بوجود  
 العامل المصري ويجمعه في تكوين نقابة . ولذلك يعتبر صلبه  
 مكسبا كبيرا للحركة العمالية رغم أنه حرم على العمال تكوين اتحاد  
 عام يوحد صفوفهم ، كما أنه استبعد العمال الزراعيين من التنظيم  
 النقابي . كما استبعد عمال الحكومة ومستخدميها . إلا أن العمال  
 بهذا القانون قد ازداد نشاطهم في حركة تكوين النقابات ، ففي عام  
 ١٩٤٤ بلغ عدد النقابات ٢١٠ نقابة وعدد أعضائها ١٠٢٨٧٦ ،  
 ولذلك لا يوافق الباحث المنصف على ما رآه البعض من أن هذا  
 القانون كان مخيبا لآمال العمال . حقيقة قد يكون أخضع النقابات  
 لرقابة البوليس وفرض عليها ضرورة إبلاغه عن الاجتماعات التي  
 تزمع النقابة عقدها قبل موعدها بوقت كاف ، كما أخضعها للخل  
 الإداري إذا رأت السلطات أنها انحرفت عن الغرض الذي أقيمت  
 من أجله . . . الخ ، لكن كل هذا لا ينقص من قدر القانون وفائدته  
 ولا سيما إذا وضعنا في اعتبارنا أن كل تلك الإجراءات وضعتها  
 الحكومة للتأمين ضد الشيوعية مثلا ، أو خوفا من قيام اضطرابات  
 لا تحمد عقباهما والبلاد في ظل أشياخ حرب طاحنة ولا يستبعد معها  
 أن تتدخل قوات احتلتها التي كانت في مركز حرج وحساس في  
 تلك الآونة . . . ثم يجب أن تضع في اعتبارنا أن بعض قادة الوفد  
 كانوا يؤمنون بمصالحهم القطاعية والرأسمالية التي كانت تتنافى  
 وإطلاق العنان للعمال ونقاباتهم ولا سيما نقابات الفلاحين، إذ كانوا  
 يفتشون مطالبتهما لهم بتحسين أحوال العمال الزراعيين ماديا  
 واجتماعيا . ثم لا يجب أن نتجاهل مجلس الشيوخ وقد كان معقلا  
 من معاقل المصالح الرأسمالية في مصر فقد عارض بشدة ونجح في  
 إقصاء عمال الزراعة عن دائرة القانون ، كما أن بعض أعضاء المشيوخ  
 طالب بحرمات الخمس الخصوصيين وغيرهم من حقوق تاليف  
 النقابات . لكن الحكومة خوفا على ضياع حق الخدم في تأليف

مقاييس لهم اقترحت أن يعترف لهم كغيرهم بهذا الحق على ألا تتدخل نقاباتهم في العلاقة بين الخادم ومحتومه . وفُسرَت هذه الفقرة بأنه لا يجوز لتلك النقابات ( نقابات الحشم والطهارة والسائقين الخصوصيين وغيرهم ) التدخل بينهما ، كما لا يجوز لها تقرير الاضراب . وانما اذا قررته وجب حلها . . . على أي حال كان الاعتراف القانوني بالنقابات مكسبا ضخما وكبيرا كسبه العمال ففتح أمامهم الطريق وسما أمام تطور ثوري وحقيقي للتنظيم النقابي للعمال المصريين .

وكان القانون الثاني ، او الدعامة الثانية في التشريعات العمالية ، هو القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الاجباري على العمال ضد حوادث العمل . وقد ألزم أصحاب الأعمال الصناعية بالتأمين على عمالهم ضد حوادث العمل ، كما نص القانون على عدم جواز تحميل العمال أي نصيب في نفقات التأمين كلها أو بعضها بآية طريقة كانت ، كما جعل القانون من حق وزير الشؤون الاجتماعية إعفاء بعض أصحاب الأعمال من أحكامه اذا توافرت فيهم شروط معينة .

وكانت الدعامة الثالثة ، قانون عقد العمل الفردي ( رقم ٤١ في ١٠ مايو لسنة ١٩٤٤ ) ، وهو القانون الذي ينظم علاقة العمال برأسمال المال أو أصحاب العمل . وقد أخرج منه بعض فئات العمال اذ حين عرض المشروع في مجلس الشيوخ أدخلت عليه بعض التعديلات ( وقد تناولت ١٦ مادة ) وهي في مجموعها أخرجت بعض فئات العمال من القانون . فمثلا مادة ٢ : لا يعتبر الأشخاص الذين يشتغلون في الزراعة داخلين في نطاق القانون ما لم يكونوا منخصصين لإدارة آلات غير الآلات التي تدار باليد . . . الخ لكن رغم التعديلات التي أدخلها الشيوخ على القانون وجعلته قاصرا على بعض فواحيه فقد دافع عنه في مجلس النواب . بعض النواب الوفديين

« نجلال حسين » الذي طالب بالموافقة عليه كما هو خوفا من تعطيله  
« لأنه انقاذ للعمال » ولأن التشريع المعروض هو الأول من نوعه .

وفي نفس هذه الجلسة أوضح فؤاد سراج الدين باعتباره وزير  
المشئون الاجتماعية ومقدم المشروع أن « التعديل الذي أدخله مجلس  
الشيوخ لا ينصب على عمال الزراعة عموما ، لأن المشروع الحالي  
لم يشملهم ، وإنما ينصب على العمال الذين يشتغلون بإدارة الآلات  
الزراعية التي لا تدار باليد » . ثم يستطرد فيقول « انه وعد  
فى مجلس الشيوخ ويكرر الوعد فى هذا المجلس أن عمال الزراعة  
بما فيهم الفئة السابقة سيكون أمرهم موضع عناية وبحث ودراسة  
من الحكومة » .

وقد أجاز القانون تنقيح العقد فى حالات خاصة ، كما حدد  
قواعد دفع الأجور ومكافأة العامل فى حالة قسح صاحب العمل  
للعقد من جانبه ، أو اذا عجز العامل عن تأدية عمله ، كما ألزم  
صاحب العمل باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من أخطار  
العمل ، كما نص القانون على حق العامل فى الحصول على إجازة  
سنوية ٠٠ كان هذا القانون - فى تصورتنا - خطوة أخرى فى تدعيم  
مكاسب العمال رغم بعض أوجه النقص فى بعض مواد ، إلا أنه  
كان أساسا لا أهيم عليه بعد ذلك . .

ويأتى بعد ذلك فى سلسلة التشريعات العمالية والاجتماعية  
« قانون مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية » بين صفوف الشعب  
( رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٤ ) . وكان القانون موضوعا على أساس أن  
تجنى الأمية كلية فى خلال خمس سنوات . وقد نصت المادة المباشرة  
منه « إلزام صاحب العمل ومن يملك مائتى فدان فأكثر بتحصيل

تفقت تعليم عماله الزراعيين ، فإذا لم تقم تلك الطائفة التي حددتها المادة بهذا الالتزام تتولى الحكومة هذه المهمة على أن تلزمهم بدفع ما تكلفته من النفقات بشرط ألا تتجاوز ٣٪ من قيمة الضريبة التي يدفعونها . • وقد قدم القانون إلى مجلس النواب فؤاد سراج الدين باعتباره وزيراً للشئون الاجتماعية وموقعا منه ، ومن ثم فقد أخذ ينافع عليه ويصد هجمات بعض النواب ضد المشروع فحيثما عارض جميل سراج الدين مثلاً في تعليم البنات في الريف لتعارضه مع التقاليد الفرقة ، دافع فؤاد سراج الدين بأن تعليم المرأة في الريف من أوجب الواجبات وأنه يجوز بقرار من وزير الشئون تطبيق أحكام القانون على الإناث اللائي تزيد سنهن على الثانية عشرة ولا تتجاوز ٢٥ سنة • ويطبق القانون على كل مصري من الذكور تزيد سنه عن ١٢ سنة ولا تتجاوز ٤٥ سنة ولم يكن ملماً بالقراءة والكتابة .

الواقع أن هذا المشروع يعتبر حجر الزاوية في التشريعات الاجتماعية ومع ذلك فقد تجاهله بعض الباحثين رغم تفنيدهاتهم الخاصة بالقوانين الأخرى • وإذا كان هناك ما يؤسف عليه فإن الباحث لا يملك إلا الأسف لعدم تنفيذ هذا القانون الذي كان كفيلاً بتأدية ما يهدف إليه من محو الأمية والجهالة ولا سيما في أعماق الريف وبين طبقات العمال في الشركات الصناعية والتجارية وأصحاب الأطنان .

لنستكمل ما قمته حكومة الوفد فذكر أنها أصدرت قانون خاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والؤسسات الاجتماعية ، وكذلك وضعت قانون للبلديات لتنظيم المجالس البلدية والقروية ، ثم لا يجب أن ننفل ما قمته الحكومة في سبيل التعليم من حيث تيسيره لكل ولحجب فقرات التعليم الابتدائي بالمجان ، كما قررت تغذية التلاميذ ،

واحتسب بالتعليم الحر ، واعداد المعلمين وارسال البعثات واصلاح نظام الامتحانات وتيسير للتعليم الجامعي للفقراء وهذا يقتضى التوسيع فيه حتى يتسع لكل من يريد ويكون صالحا له ، وانشاء الأقسام الداخلية بالجامعات ٠٠ الخ وجاء بتقرير مفصل عن اصلاح التعليم فى مصر ، وضحه تجيب الهلال وزير المعارف وقدمه الى مجلس الوزراء والبرلمان ٠٠

ومن الأعمال الناصحة لهذه الحكومة أنها وضعت قانونا لتنظيم هيئات البوليس ، وهو أول قانون يصدر فى مصر ينظم أحوال رجال الشرطة من ضباط وصف ضباط وجنود وتحقيق الضمانات لهم . وقد رفع مستوى الجنود بدفعة خاصة بما يشبه الطفرة من حيث زيادة مرتباتهم . وكذلك أنشأت « ديوان المحاسبة » فى عام ١٩٤٢ ، وقد عهد اليه بالإشراف على تصحيح الإيرادات وانفاق أموال الدولة فى الأغراض المخصصة لها . ولم تنس الحكومة رجال القضاء فوضعت قانونا لاستقلال القضاء كفل للقاضى مبدءا علم العزل ، كما وضعت قانونا بتخفيض الضريبة عن صغار الملاك الزراعيين . وذلك باعفاء من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيافه خسين قرشا من هذه الضريبة أعفاء كاملا ، وزيادة نسب التخفيض ما عدا هؤلاء من صغار الملاك ، وهم الذين لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيافهم عشرة جنيهات فى السنة ٠٠ ولم تهمل الحكومة شأن الريف فأنشأت فروع المجموعات الصحية وأصدرت قانون تحسين الصحة القروية . وقد دخل القانون فى دور التنفيذ فى عهد هذه الوزارة . كما وضعت قانونا جديدا للتعاون يكفل لمنشآت العون والمساعدة ، وجعلت الحكومة جمعيات التعاون واسطة لإيصال مواد التموين الى أعضائها فساعد ذلك على انتشارها ٠٠ وتعود مرة أخرى الى التعليم لندكر أن الحكومة أنشأت فى الاسكندرية جامعة فاروق الأول

( جامعة الاسكندرية ) بكمياتها السبع . كما زادت في الاعتمادات المالية المقررة لجامعة فؤاد الأول ( جامعة القاهرة الآن ) لتسكينها من معالجة مشكلات القبول . كما أنشأت مدرستين عاليتين أحدهما للزراعة والأخرى للتجارة ، وتوسعت الوزارة في التعليم الفني وخاصة الصناعي ، وأنشأت مدرسة ثانوية بالخرطوم .

وعلى الجملة اتجهت الحكومة بوجه خاص لمساعدة الطبقات الفقيرة والمحطة الدخل ، فضاعفت للعمال والموظفين علاوة الغلاء المعمول بها في سبتمبر ١٩٤٢ وذلك اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٤٢ . كما قررت رفع أجور العمال بحيث لا يقل أجر العامل اليومي مضافاً إليه علاوة الغلاء عن خمسة وسبعين مليماً بدلاً من خمسين مليماً .

وفي حقل الصحة العامة قامت الحكومة بمجهود كبير في مكافحة وباء الملاريا الذي ظهر وتفشى في مديرتي أسوان وقنا عام ١٩٤٢ ، فأنشأت منطقة حصار في أسيوط لمنع تصرب بعوضة « الجامبيا » شمالاً . كما اتخذت الإجراءات الصحية لتطهير جميع وسائل النقل من أسيوط إلى الشمال بطريق النهر أو السكك الحديدية أو الطائرات .

#### المؤتمر الوطني نوفمبر ١٩٤٣ :

عقد الوفد مؤتمراً علماً في ١٤ ، ١٥ ، ١٦ نوفمبر عام ١٩٤٣ وكان بمثابة استعراض لسجل الوفد ونشاطه في ربع قرن ( ١٩١٨ - ١٩٤٣ ) وكان هذا المؤتمر هو الثاني ( الأول عام ١٩٣٥ ) وقد تناول فيه جميع الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية ... الخ ، اذ اقيمت فيه أبحاث علمية من رئيس الوفد وأعضائه والوزراء وبعض الشيوخ والنواب الوفديين وأعضاء لجنة السيدات الوفديات ولاهمية هذا المؤتمر ينبغي علينا أن نتناوله ببعض من التفصيل .



فقد تناول أحمد نجيب الهملاي وزير المعارف شئون التعليم فأوضح أن المنهج الذي تعوم عليه السياسة التعليمية لحكومة الوفد هو أن العلم حق لكل فرد من أفراد الشعب وأن على الدولة أن تيسر أسبابه لكل راغب فيه ٠٠٠ الخ ٠ كما تناول مؤاد سراج الدين وزير الشئون الاجتماعية في بحثه القوانين والتشريعات الاجتماعية التي أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال والتي أشرنا إليها ، ثم أشار إلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بوجوب استئصال اللغة العربية في علاقات الأفراد والهيئات الحكومية ومصالحها كما أشار إلى الأمر العسكري ( رقم ٢٣٢ ) الذي يقضى باتشاء لجان للتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال تكون قراراتها ملزمة لطرفي النزاع إذا ما اعتمدها وزير الشئون كما عرض لما قرره الوزارة من منح إعانة غلاء المعيشة لعمال ومستخدمي التجارة والصناعة وأنشاء صندوق في الوزارة لإعانتهم في حالات العجز والشيخوخة والمرض ، وأنشاء المطاعم العمالية في المصانع وتشجيع النقابات على مساعدة أعضائها وأنشاء مساكن للعمال وفنادق رياضية كما تناول مشكلة البطالة وسياسة الحكومة أنفاسها ٠ أما عثمان محرم فقد تناول مشروعات وزارته الرئيسية ( الأشغال ) والتي تضمنها برنامج العمل الذي أعلنه في المؤتمر الوفدي السابق ( ١٩٣٥ ) كما عرض لمشروع الانتفاع بالقوى الكهربائية الكامنة في مساقط الماء بالنيل وفروعه وأشار إلى تعطيل خصوم الوفد لهذا المشروع معددا الفوائد التي كانت ستجنيها البلاد لو نفذ هذا المشروع في حينه ٠٠٠ الخ ٠ وتناول صبرى أبو علم ( وزير العدل ومكرّم عام الوفد آنذاك ) القضاء والتشريع ٠ أما محمود سليمان غنّاسم ( وزير التجارة والصناعة ) فقد تناول في بحثه الصناعة في حاضرها ومستقبلها بعد الحرب وجهاد الوفد في خلال الربع قرن الماضي للنهوض بها وتحريرها من القيود مشيراً إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية وإصدار التعريفة الجمركية لحماية الصناعات وآثارها كما تناول الصناعات

المختلفة كصناعة السماد والفحم والمنايا بالثروة الصناعية ونشر  
 الصناعات الريفية الصغيرة وإنشاء الغرف الصناعية وصناعة  
 الأسماك والصناعات الزراعية ومنتجات الألبان ، أما أمين عثمان  
 ( وزير المالية ) فقد تناول السياسة العامة للشئون المالية في عهد  
 حكومات الوفد وعنايتها بـ تعزيز رقابة البرلمان فيما يختص بتنفيذ  
 الميزانية ( إنشاء ديوان المحاسبة ) وأشار في هذا الصدد إلى إلغاء  
 الامتيازات الأجنبية كبضرة من مفاخر الوفد وإلى مشروع تحويل  
 الدين العام من دين دولي إلى دين داخلي، ثم أوضح سياسة الوفد في  
 تدبيره للإيرادات اللازمة لمقابلة المصروفات العامة وكيف أنه لم  
 يدخر وسعا في تنمية الإيرادات الحالية واستنباط إيرادات جديدة ،  
 وأشار في هذا الصدد إلى أربعة مبادئ رئيسية هي : أولا : تحقيق  
 المساواة والعدالة الاجتماعية في فرض الضرائب بتوزيع عبئها  
 ، توزيعا يراعى فيه مقلوب كل شخص ... الخ ، ثانيا : عدم  
 الإسراف في فرض ضرائب جديدة وذلك بقصرها على ما توجبه  
 ضرورات المصلحة العامة ، ثالثا : تعزيز الانتاج الأهلي بمختلف  
 أنواعه تنصية للثروة القومية مما يزيد حصيلة الضرائب ويزيد طاقة  
 الأهالي على دفعها .. رابعا : تنظيم جباية الضرائب ..... الخ .  
 ثم تحدث فهدى وهما ( وزير الوقاية ) عن الانتفاع بمعدات الوقاية  
 بعد الحرب كالمخاطي ، الخاصة العامة والوسائل التي اتخذتها  
 الوزارة لتجنيب آثار القنابل وغيرها ... الخ ، وألقى عبد الفتاح  
 الشلقاني ( النائب الوفدي ) بحثا عن الوفد والفلاح تناول فيه  
 ما قلته حكومتى الوفد في ١٩٣٦/١٩٣٧ ، ١٩٤٢/١٩٤٤ لإصلاح  
 القرية والنهوض بالنجومات الاجتماعية والصحية والتعليمية للفلاح ،  
 ثم أشار إلى أن سياسة الحكومة تقوم على أساس تحسين حال صغار  
 المزارعين بطريقة توزيع الأرض المستصلحة الحكومية والقابلة  
 للإصلاح ( ثلاثة ملايين من الأفدنة ) على صغار الفلاحين وإنشاء قرى

جديدة لاسكانهم فيها خالية من عيوب القرى القائمة آنذاك .  
كما تحدث عن نشر الثقافة الشعبية ومكافحة الأمية ، ثم تناول  
التشريعات والنظم الخاصة بعمال الزراعة . . . الخ . وتناول محمود  
أبو الفتح في بحثه أثر الصحافة في الحركة الوطنية ، وكيف كانت  
صحف الوفد في مقدمة الصحف التي عيّنت بمسألة المستور ،  
وكيف لاقت أبشع أساليب البطش والاضطهاد من خصوم الوفد ،  
ثم أشار الى أثر الوفد في الصحافة المصرية ورعايته لنقاية الصحافة  
وملحاً بكل أسباب اللون . . . الخ . وتحدث الدكتور مصطفى  
أبو علم عن قانون تحسين الصحة القروية وأثره على الصحة العامة ،  
وكيف أنه سيكفل تخطيط القرية طبقاً للقواعد الصحية من حيث  
تدبير المياه الصالحة للشرب ، والتخلص من البرك والمستنقعات  
وانشاء ملاعب للحوم وانشاء حمامات للرجال . . . الخ . وتناول  
الدكتور عبد الواحد الوكيل ( وزير الصحة ) الدستور الصحي  
للبلدية ، وألقى الدكتور عبد الخالق سليم بحثاً عن تعميم مياه الشرب  
النقية في القرى . كما تحدث ممرض الباز في خطابه عن خطة  
الإصلاح الاجتماعي في عهد وزارة الوفد وما أدته وزارة الشؤون  
الاجتماعية في هذا الصدد . . . الخ . وتحدث النائب عمر عمر عن  
« الحمامة وأثر الوفد في نهضتها » ، وأشار في هذا الصدد الى الضمت  
التي لاقتها نقابة المحامين وقانون المحامين على يد أحزاب الانقلابات  
الاستورية ، مقارنة بين هذا وما قلعه الوفد من أعمال لرفع الحمامة  
والوصول بها الى المكان اللائق بها . . . الخ . وألقى أحمد أبو الفضل  
الجزاوي خطاباً عن سياسة الوفد في التنظيم الإداري . كما ألقى  
عبد الحميد عبد الحق ( وزير الأوقاف ) خطاباً تناول فيه جهود  
وزارة الأوقاف حول الوقف الخيري ، والوقف الأملي . . . الخ .  
وتحدث أحد النواب الوفديين عن المشروعات الصحية في عهد حكومة  
الوفد وما اتخذته بشأن مكافحة الأوبئة التي تلازم الحروب والأمراض  
المتوطنة . . . الخ . وكان للمرأة نصيب في هذا المؤتمر فقد ألفت

جالية البحراوي بحثا عن جهاد المرأة في الحركة الوطنية استهلتته باستعادة ذكريات جهاد الوفد في الربع قرن ١٩٠٠ الخ وفي نهاية المؤتمر ألقى صبرى أبو علم خطابا يدور حول تقييم زعامة مصطفى النحاس ١٩٠٠ وفي النهاية قرر المؤتمر ما يأتي : أولا : رفع ولائه وتهنئته للملك بسلامته . ثانيا : اعلان ارتياحه وتأييده للحكومة الوفدية ويسجل لها جهودها وتنفيذها لجميع الوعود والمشروعات التي أعلنت في المؤتمر الوفدي السابق ( ١٩٣٥ ) . ثالثا : تأييده للبرنامج الذي أعدته الحكومة الوفدية بشأن المستقبل سواء على الصعيد السياسي ، أو ما يتعلق بالإصلاحات الداخلية ١٩٠٠ الخ . رابعا : اعلان المؤتمر إعطاطه وتأييده للسياسة التي انتهجها النحاس في توثيق عرى الصداقة والتعاون بين البلاد العربية ، وكذلك سياسته مع القوة الحليفة وباقي الدول الديمقراطية ١٩٠٠ الخ .

يتضح لنا من خلال هذا المؤتمر وما سبق الإشارة إليه من الاتجاهات العامة للتغلب على بعض المشاكل ، يتضح لنا منه الخطوط العامة لسياسة حكومة الوفد أو حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بحيث يمكن القول أنها في معالجتها قد اتبعت أول مظهر من مظاهر الاقتصاد الوجه في مصر بصفة عامة ١٩٠٠ وإذا كانت الحكومة قد وجهت عنايتها للتغلب أولا على تلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فانها لم تهمل شأن الناحية الدستورية فيما يتعلق بإجراء الانتخابات وقيام البرلمان . وكانت الوزارة قد استصدرت - عقب تأليفها - مرسوما بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة ، كما استصدرت مرسوما آخر في ٢٢ فبراير ١٩٤٢ خاصا بإسقاط بعض أعضاء الشيوخ وتعيين بطلهم معظمهم من الوفديين واستعدادا للانتخابات بذلك علة مسماع واجتماعات بين أحزاب الأقلية والحكومة للاتفاق على توزيع المقاعد النيابية ، إلا أن الاتفاق

لم يتم فاصل الاحرار الدستوريون والسعديون قرارا بمقاطعة الانتخابات ، فاسفرت - وكان من الطبيعي أن تسفر - عن أغلبية وفدية كبرى ، وكذلك أجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ في الدوائر التي خرج اعضاؤها بالفرعة في مارس عام ١٩٤١ ، وأسفرت أيضا عن نفس الأغلبية للوفد . وافتتح البرلمان في ٣٠ مارس ١٩٤٢ . وانتخب عبد السلام دهس جمعة ( نائب طنطا ) رئيسا لمجلس النواب ، وفي مايو ١٩٤٢ عين علي زكي العراشي رئيسا لمجلس الشيوخ خلفا لمحمد محمود خليل الذي انتهت مدته ، واجتمع البرلمان في ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ ، ثم في ٨ نوفمبر ١٩٤٣ . وهكذا مضت الحكومة في محاولة توطيد مركزها الدستوري الى جانب محاولتها اكتساب ولاء التطبيقات الضعيفة والتي تمثلت في التشريعات والقوانين السالفة الذكر ، وكان عليها - وهي تحاول تلك المحاولات - أن تواجه - تحت وطأة ظروف الحرب ودقتها - علاقاتها مع الانجليز وما تفرضه عليها من التزامات ، وعلاقاتها مع القصر وما يفرضه المداء التقليدي بينهما الى جانب وقوف احزاب الاقليات لها بالمرصاد .

وقبل أن نتناول تلك العلاقات يحسن بنا أن نتعرض ولو بشئ من الإيجاز - لسياسة الوزارة ازاء بعض القضايا العربية .

### الوفد والسياسة العربية :

يبدو أن الوفد قد تنبه للنقص الذي لازم سياسة حكوماته في الماضي من حيث التقاعس عن الوقوف الى جانب العرب في قضاياهم الوطنية ، ومن ثم أراد أن يعوض هذا النقص فاندفع يساند تلك القضايا والشعوب العربية - وانصافا للحقيقة التاريخية يجب ألا نحمل الوفد مسؤولية هذا النقص في الماضي ، اذ كيف كان يستطيع أن يتلافاه وهو نفسه يرى أن مصر ليس لها حول ولا قوة ،

والأول أن يحاول استكمال استقلال بلاده ثم يتجه بعد ذلك لقضايا العرب ، هذه هي طبيعة الأشياء : كيف يعطى من ليس في يده أن فاقد الشيء لا يعطيه ؟ . ولذلك لا نذهب مذهب بعض المؤرخين الذين أخذوا على الوفد أنه - قبل عام ١٩٣٦ - لم يحاول أن يلتحم بالحركات الوطنية في المنطقة العربية ... الخ .

ومن خلال نظرنا الأكثر واقعية نستطيع أن نتفهم مواقف الوفد تجاه مشاكل العرب قبل عام ١٩٣٦ ، فإن الوفد لم يكن إلا مثلاً لحصر ، ومصر لم تكن قد نضجت فيها جذور القومية العربية بعد ، بل انصرفت الحركة الضعيفة فيها إلى « حركة أمة مصرية وحكومة مصرية ظهرت أولاً في حركة عرابي ، ثم في حركة مصطفى كامل ، ثم في الحركة الوحدية بزعامة سعد » . وكان مصطفى كامل يقول : « إن مصر رغم كونها مسلمة فهي ليست عربية » إن انشودة الالتحام بالحركات الوطنية العربية لم تدر في خلد المصريين حينئذ ولم يكن من الممكن أن تدور بخيالهم ومرد ذلك سبب بسيط يكمن في رغبتهم في الإبقاء على عطف وتأييد الدول الغربية - وهي التي كانت تتسلط على العرب - لحصر في أزماتها مع الاحتلال البريطاني ، فإن مصر باستحالتها لمطف الرأي العام الدولي كانت تستطيع أن توازن به النفوذ البريطاني .

ومن ناحية أخرى ، لعل انعزال مصر عن الدول العربية يرجع إلى الحرب العالمية الأولى وتباين موقف كل من مصر والدول العربية إزاءها : فبينما كان الشعب المصري متعاطفاً مع الأتراك باعتباره الخلافة والناحية الدينية ، نجد أن الشعب العربي كان كلواها للخلافة التركية ومظالمها وولاتها ولذلك كان يؤيد الخلفاء ( ثورة الشريف حسين على سبيل المثال - -

نخلص من هذه الإشارة الموجزة لنبرر - بالمنطق - موقف الوفد قبل ١٩٣٦ . أما بعد عام ١٩٣٦ ولا سيما في تلك الوزارة فكان للوفد شأن آخر تجاه قضايا العرب ، ومميز بـتماما هذا الاتجاه في مشاورات الوحدة العربية وقيام جامعة الدول العربية كما سنرى . وقد حددنا عام ١٩٣٦ كفيصل بين الاتحامين حيث أنه عقب إبرام المعاهدة نستطيع أن نقول أن مصر أطمأنت الى وضعها الدولي كدولة ذات سيادة ، وبدأت تخرج تدريجيا عن عزلتها ، وليس معنى ذلك أننا ننكر قيام اتصالات بين مصر والبلاد العربية ومنذ عام ١٩٣٠ بالذات ، وكان لهذه الاتصالات أثر كبير في بداية اتجاه مصر نحو العالم العربي ، فكانت رحلات الأساتذة والمفكرين الأدباء والطلبة ذات أهمية كبرى في تدعيم الروابط الأخوية بين الشعب المصري والشعوب العربية ، أما الحكومة المصرية فلم تتجه نحو العروبة رسميا الا في الحرب العالمية الثانية وفي أثناء مشاورات الوحدة العربية . ويصل الدكتور محمد صلاح الدين ظهور هذا الاتجاه في تلك الفترة بالذات بأن الوفد أخذ يتجه الى السياسة الخارجية ( وكان المحاس باشا يرى أن السودان من صميم السياسة الداخلية ) ، فكان من الطبيعي وفقا لهذا الاتجاه أن ينصرف التفكير الى الجيران العرب للعوامل التي تربطنا بهم ، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية بالذات لأنه ظهرت خلالها تكتلات وتجمعات دولية في أوروبا وأمريكا الجنوبية في نوع من الروابط الاتحادية ، هذا بالإضافة الى بعض المواقف التي كانت تبني من بعض رجاله وقادته .

في أول خطبة ألقاها واصف باشا غالي عضو الوفد ووزير الخارجية في وزارة الوفد ١٩٣٦/٣٧ عقب المعاهدة مباشرة أيد فيها القضية الفلسطينية . كما كرر أحد أقطاب الحزب قوله « أن المصريين عرب » . وكذلك مكرم عبيد كان يقول « نحن عرب ، ويجب أن تذكر في هذا العصر دائما أننا عرب قد وحدث بيتنا الآلام

والآمال ، ووثقت روابطنا الكوارث والاشجان ، وصهرتسا المظالم  
وخطوب الزمان » .

ثم تأتي حكومة الوفد في عام ١٩٤٢ وهي راغبة في تحقيق  
أمل الوحدة العربية ، الا أننا يجب أن نضع في اعتبارنا أن بريطانيا  
ستساعد الوزارة الوفدية في خططها ، ومن ثم فإن وجود حكومة  
مصرية مخالقة لها سيترتب عليه نتائج هامة بالنسبة لمسألة الوحدة  
العربية . والواقع أن إبرام معاهدة ١٩٣٦ كان أساسا لمحاولة العمل  
المشترك بين الحكومتين المصرية والبريطانية في حل القضايا  
العربية ، ولا سيما حينما جاءت الوزارة الوفدية ، ذلك لأن الحكومة  
البريطانية كانت تدرك أن سياستها العربية اذا رسمت بالانساق  
والتفاهم مع « حكومة صديقة » فسوف تحوز رضى وقبولا أكثر من  
جانب العرب ، وخاصة اذا كانت هذه الحكومة تتمتع بثقة الدول  
العربية كلها ، كما تتمتع بتصيب وافر في مضممار التقلم والثروة  
والعدد كـ مصر ٠٠ ومن هذا المفهوم نستطيع أن نذكر أنه لأول مرة  
يتأثر في مصر - عام ١٩٤٢ - رئيس وزرائها النحاس ويعلم رغبة  
أكيدة في الاتصال بالدول العربية والمصري من أجل وحدتها . وقد  
حاول بعض الكتاب والمؤرخين أن يعزوا تلك الرغبة الى أنها كانت  
وليدة السياسة البريطانية او متمشية معها أو يابماز منها . والواقع  
أن هذه اجتهادات تحمل الكثير من التجنى على حكومة الوفد .  
كانت بريطانيا ترغب سقا في اقامة وحدة عربية ؟

هذه هي القضية وفي الاجابة عليها نستطيع أن نذكر كيف  
كانت هذه الاجتهادات خاطئة من أساسها . حقيقة أن ايدس - وزير  
خارجية بريطانيا - أصدر تصريحه المشهور في عام ١٩٤١ ، الامر  
الذى أثار النقد ضد حكومة النحاس باعتبار أنها فكرت في البرجة  
الجزرية عقب هذا التصريح ، والواقع - كما يذكر الدكتور محمد



صلاح الدين - يؤكد عكس هذا ، فان النحاس كان يعكر في تلك  
الوحدة قبل صدور هذا التصريح ، ثم انه انتهاز الفرصة ونفذ فكرته  
ليقوت على ايدى والسياسة البريطانية ما كانا يرميان اليه من وراء  
هذا التصريح . اذ كان المقصود به الترويج لفكرة « الهلال  
الخصيب » ، ومنع مصر من الدخول في مجال السياسة العربية ،  
ولذلك تدخل النحاس بسرعة لتصبح مصر هي الداعية للمباحثات  
وبذلك فوت على ايدى هدفه ، من وراء هذه الفكرة . . وقيل ان  
نتناول مباحثات الوحدة العربية يجعربنا أن نعرض لموقفه النحاس  
وحكومته ازاء بعض الدول العربية التي كان عليه ان يبذل المعونة  
لها كي تستكمل استقلالها وسيادتها كمسوريا ولبنان ، كان النحاس  
يدرك الجو الخائق والمظلم الذي تعيشان فيه ، كما أدرك في نفس  
الوقت أن الدعوة للوحدة العربية لا يمكن أن تلقى اهتماما فيهما  
الا من جانب حكومات وطنية متحررة لا « حكومات الموظفين » الحالية  
التي اقامها الفرنسيون ، وعن ثم بدأ النحاس يطالب السلطات  
الفرنسية في البلدين باجراء انتخابات وطنية حرة تنبثق عنها  
حكومات شرعية تعبر عن الراي العام الشعبي ، وعلق اعتراف مصر  
باستقلال البلدين على هذا الشرط . . هذا وقد سعى النحاس لدعوة  
زعما البلدين للتشاور معهم . ففي مايو ١٩٤٢ اتصل النحاس  
بواسطة القنصل المصري في سوريا ولبنان بجميل مردم وبشارة  
التجوري ورغب اليهما أن يذهب الى القاهرة للتداول بشأن استقلال  
البلدين . وسافرا في أوائل يوتية واجريا محادثات سرية مع  
النحاس بصدد إعادة الوضع الشرعي والحياة الدستورية الى  
البلدين . وطلب منهما عدم الوقوف مكتوفي الايدي امام المحاولات  
الفرنسية الاستعمارية ، وأوضح لهما أنه من جانبه لن يسكت على  
مسلوك الفرنسيين الغاشم . كما ألقى النحاس خطبته المشهورة التي  
أعلن فيها تهديده بقطع العلاقات مع فرنسا والاستيلاء على مدارسها

وممتلكاتها وأموالها في مصر ، وأنه سيميد النظر في قضية الحلفاء كلها . وكان لهذه الخطبة - كما يذكر الاستاذان محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج - دوى شديدة أدى الى تسليم فرنسا بمطالب سوريا ولبنان ، وهكذا نستطيع القول بأن النقاس باشا قد وضع الأساس الأول في استقلال البلدين .

ويذكر محمد النابسي في مذكراته أن عبد الجليل الراوى كان يفارن بين موقف حكومة الوفد السالف الذكر وتهديدها لمثل فرنسا في عام ١٩٤٣ ( البارون دي بنوا ) بأنها قد تراجع موقفها حيال قوات فرنسا الحرة ، وبين موقف حكومات أحمد ماهر وإسماعيل صدقي والنقراشي التي أعقبت حكومة الوفد ، وكيف أن موقفها كان متخاذلا في تأييد قضية استقلال سوريا ولبنان ، ولذلك كان العرب وخاصة العراقيون يعبئون على هذه الحكومات علم حماسها .

وكان لحكومة الوفد موقف آخر ازاء ليبيا في أروقة الأمم المتحدة ، إذ تآلفت لجنة خاصة للنظر في شئون ليبيا بعد الاستقلال ، وكانت مصر ممثلة في هذه اللجنة ، وكان مندوبها يرمى الى ايجاد دستور مركزي لا دستور اتحادى . . وبعد انتهاء عمل اللجنة طالب الوفد المصرى في الأمم المتحدة بثلاثة مطالب : ١ - تسليم القاعدة الأجنبية في ليبيا الى الحكومة الليبية وجلاء الجنود عنها . ٢ - بذل المساعدة الاقتصادية بواسطة الأمم المتحدة لليبيا . ٣ - اشراف الأمم المتحدة على أول انتخابات تجرى في ليبيا .

بعد هذه الاشارة الموجزة لموقف الحكومة ازاء بعض الدول العربية نأتى الى المساعي والمشاورات التى قامت بها في سبيل الوحدة العربية وقيام الجامعة العربية . وبإحدى ذى منه يحب أن

مشير الى أن تلك المساعي والمشاورات تنقسم الى قسمين : الأول ما كان عقب صدور تصريح ايدن الأول الذى أشرنا اليه ، ولم نتعد جهود حكومة الوفد ففيه نطاق الاستشارة أو المكاشفة والمداولة التى لم تتخذ صيغة رسمية عملية كما سنرى . أما القسم الثانى فكان على أثر صدور تصريح ايدن الثانى ، وقد اتخذت فيه المشاورات والاتصالات الطابع الرسمى ذلك لأن الظروف أصبحت موانية . . . وفيما يتعلق بالفترة الأولى بادر النحاس بالاتصال بالحكومات العربية والقادة الوطنيين فى بلاد المشرق العربى للتداول ، وأجرى عدة مشاورات ثنائية بينه وبين عدد من رؤساء الوزارات . . . وفى أواخر عام ١٩٤٢ أقيم مؤتمران عريضان فى مصر ، وقد خطب النحاس فى أحدهما وأشار الى الوشائج والروابط القومية التى تجمع العرب ، وذكر أنه بصفتة زعيم مصر ورئيس حكومتها ليفتأ يذكر بالخبر البلاد العربية بل البلاد الشرقية ، ويسل كل ما فى طاقته لخدمتها وتأكيد الصلات بين مصر وبينها . وفى الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٤٢ قام الأمير عبد الاله الوصى على عرش العراق يرافقه نوري السعيد بزيارة القاهرة ومقابلة النحاس . . . وبصرف النظر عما دار فى ذلك اللقاء وهل كان محوره مشروع الهلال الخصيب أم غيره ، فإن ما يمتينا هو إبراز مكانة النحاس وأهمية التعرف على آرائه فى تلك الفترة الأولى . أما الفترة الثانية فسيوضح تماما موقف الحكومة المصرية فى المبادرة فى بحث وسائل التقارب وابتكار الحلول الملائمة لتذليل الصعوبات التى تقف عقبة فى سبيله .

فى جلسة ٣٠ مارس ١٩٤٣ لمجلس الشيوخ - وعقب صدور التصريح الثانى - يقف محمد حبرى أبو علم وزير العدل ورجيب على سؤاين بالنيابة عن مصطفى النحاس ، ويوضح فى اجابته خط سير الحكومة الوفدية ، فيصرح بأن رئيس الحكومة « معنى من قديم

بأحسّوال الأمم العربية ، والمعاونة على تحقيق آمالها في الحرية  
 والاستقلال ، وخطا في ذلك خطوات واسعة صادتها التوفيق فاتجه  
 الحكم في بعض الأقطار العربية الاتجاه الشعبي الصحيح ،  
 كما صرح بأن التفكير مستمر منذ تصريح ايدن وأن الطريقة المثلى  
 للوصول الى أماني العرب هي أن تتناول الحكومات العربية الرسمية  
 هذا الموضوع ، و انتهيت من دراستي - كما يذكر النحاس على  
 لسان صبرى أبو علم - الى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر  
 باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فنبدا باستطلاع آراء  
 الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال كل على حدة ،  
 ثم تبدل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ، ثم تدعوهم بعد  
 ذلك الى مصر معا في اجتماع ودى لهذا الغرض ، حتى يبدأ المسعى  
 للوحدة العربية لوجهة متحدة بالفعل ، فاذا ما تم التفاهم أو كاد  
 وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برياسة رئيس الحكومة المصرية  
 لاكمال بحث الموضوع ... الخ ، واضع تماما من هذا البيان  
 المظهر الزعامي أو القيدى للنحاس وبالتالي لصر في السيرة الى  
 الوحدة العربية وجعل القاهرة مركزها الأساسى .. والواقع أننا  
 لا نجد في هذا غمضاة ، بل هو طبيعى تماما يستند الى عوامل  
 فعلية متعلقة بروابط القوى الاقليمية وقيادتها ببعضها من  
 ناحية ، وعلاقاتها كذلك مع الدول العظمى خارج حدود الوطن  
 العربى ، فلا شك أن المركز القيادى الذى كانت تحتله حكومة الوفد  
 كان راجعا الى الثقة التى كانت تحوزها وتكثفها لها معظم الدول  
 العربية فضلا عن بريطانيا ، ولقد حاول خصوم النحاس أن يشوهوا  
 موقفه هذا فربطوا بينه وبين أسلوب اعتلائه فضلا عن أنه لا يحمل  
 مسئولية ما حدث في ٤ فبراير - كما رأينا - فانه كان يصدر في  
 موقفه عن رغبة عربية وسياسة عربية أن الوقت للتفويض ، فان  
 النحاس على الرغم من أنه لم يكن أقدم المصريين ارتباطا بالشئون

العربية ومعرفة بالفكرة العمومية العربية ، الا أنه كان مهتما ومخلصا للقضايا كان لا يشوبه الطمع أو الرغبة في بسط النفوذ في أي قطر عربي . ثم ان المهمة التي أزمع النحاس القيام بها لم يكن طريقها مغروشا بالورود بل كانت مهمة دقيقة وصعبة ومعقدة ( ولا زالت بهذه الصفات كلها لمن يتصدى لها ) وتتطلب مهارات خاصة للتوفيق بين الاتجاهات المختلفة لزعماء العرب ورؤسائهم نتيجة تكسباتهم وظروف معاشهم واختلاف مصالحهم في المنطقة المراد لها الوحدة أو الاتحاد .

على أي حال مضى النحاس في طريقه فقام برحلة الى فلسطين في يونيو ١٩٤٣ تعرف فيها من خلال لقاءاته ببعض الرجال الوطنيين من فلسطين وسوريا واتجاهاتهم ودواشنة الطريقه المثلى لعودة عرب فلسطين الى مؤتمر الوحدة القادم ، كما تعرف على آمالهم وموقفهم ازاء الدعوات الاتحادية الجزئية القريبة منهم . وقد تلقى النحاس خلال زيارته لفلسطين دعوة أمير شرق الأردن لزيارة عمان . فاعتذر بصيق الوقت . هذا ولم يستطع الاجتماع بنوري السعيد الا في اواخر شهر يولية ١٩٤٣ ، اذ بدأت المشاورات الرسمية بينهما بخصوص الوحدة العربية واستغرقت من ٢٦ يوليو حتى ٥ أغسطس . ثم تلت ذلك مشاورات ثنائية بين النحاس وكل من رؤساء الوفود العربية حتى ١٠ فبراير ١٩٤٤ . ولأن البحث لا يتسع لتفاصيل تلك المشاورات وادوارها فاننا نكتفي بأن نذكر أن النحاس قام فيها بمجهود كبير وكان دوره دور الوسيط الذي يريد جمع شمل اخوانه العرب على مائدة الخير والتعاون ، وقد وضع تماما أنه ليس جديدا على المفاوضات والمباحثات السياسية ، بل كان باعه طويلا في كل تلك المناقشات .

• وكان النحاس في اثناء تلك المشاورات يتتبع الأحداث في الوطن العربي ويبادر باتخاذ موقف ازماعا . ولقد واجهته مشكلة

فلسطين بنوع خاص وشعر إزاحتها بالحيرة ، فهو من ناحية يصعب عليه . ويؤله إلا يلبي نداء عرب فلسطين بوجود ممثل فلسطين واشراكها في الوحدة ، ومن ناحية أخرى كان يخشى أن يؤدي تدخله في تلك المسألة لمصلحة العرب الى مناوأة الدول الكبرى العاطفة على الصهيونية وعرقلة مساعيه في سبيل الوحدة العربية . على أي حال انتهى النحاس من مشاوراته الثنائية وبقي اجتماع اللجنة التحضيرية التي تنظر في وضع الاتفاق بين الدول العربية والذي يتحقق به شكل أو آخر من أشكال الوحدة ، وتم وضع هذا الاتفاق وإبرامه في صيغة الشتياق ، ودعى النحاس كل الدول العربية التي كانت تتمتع بالاستقلال أو بقدر منه وطرح على زعمائها الأفكار الثلاثة الآتية : حكومة وحدة ، أو حكومة اتحادية فيدرالية ، أو حكومة كونفدرالية . وقد أوضح النحاس هذه الخطوات في خطاب ألقاه صبرى أبو علم بالنيابة عنه في ١٢ يولية ١٩٤٤ في مجلس الشيوخ . فبعد أن ذكر أن مشروع الوحدة العربية لا يزال موضع اهتمامه الكبير وأنه يبدل الجهود لتحقيقه ، أشار الى ما تم من مشاورات بشأنه مع حكومات البلاد العربية ، ثم ذكر أن الخطوة التالية هي عقد لجنة تحضيرية لتسجيل ما اتفقت عليه وجهات النظر . ثم التمهيد لعقد المؤتمر العربي العام . وبدأت جلسات اللجنة التحضيرية في ٢٥ سبتمبر برئاسة مصطفى النحاس . واستمرت الى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ وانتهت بالتوقيع على بروتوكول الاسكندرية . وتعتبر الجلسات المرحلة الثانية في محادثات الوحدة ، وقد اکتفى فيها النحاس بدور الوسيط أو القائد حيث ترك للإوفد أن تبدي اتجاهاتها السياسية المختلفة محاولا التوفيق بينها ، ثم قام بتلخيصها دون أن يبدو وجهة نظر مصر ، وكان لموقفه النحاس ما يبرره إذ كان يرى أن مصر يجب أن تتخذ دور الوسيط الموفق والجامع على الخير بعد أن عرف الاتجاهات المتباينة في مرحلة

المشاورات ٠٠ على أى حال سار مصطفى النحاس فى مشاوراته  
ثم فى اجتماعات اللجنة التحضيرية خطوات واضحة نحو الاتحاد  
العربى ، فبذل جهوده للتوفيق بين الآراء والاتجاهات المتضاربة  
والتلاطمة كما عمل على تقليل العقبات للوصول الى التفاهم ، فساعد  
كل ذلك على زيادة نفوذ هذا الزعيم فى داخل وخارج حدود مصر .  
ونستطيع أن نذكر مدى جهود النحاس فى مساعيه من أجل مسالتي  
سوريا ولبنان كما مر بنا . وكذلك مساعيه غير الرسمية ثم الرسمية  
فى ضمحمار وحدة الصف العربى حتى تجسست حركة التقارب  
العربى فى بروتوكول الاسكندرية .

ولا شك فى أن الملك كان لا يرتاح لقيادة النحاس محادثات  
الوحدة العربية لأنها تقوى نفوذه فى مصر وفى الدول العربية .  
هذا بالإضافة الى علم ارتياحه أصلا لوجود النحاس فى الحكم تحت  
ضبط القوة البريطانية ، ثم انه رأى فى انفصال مكرم عن الوفد  
وانشائه حزب الكتلة وشراء للكتاب الأسود واتهامه فيه للنحاس  
بأنه « التفت للوحدة العربية لينسى المصريون سجله وتهديمه مصر » .  
رأى الملك فى كل هذا أسبابا يستند إليها فأقال الحكومة فى اليوم  
التالى لتوقيع بروتوكول الاسكندرية أى فى ٨ أكتوبر عام ١٩٤٤ ٠٠  
ويبدو أن حكومة الوفد لم تكن مهتمة بالوحدة السياسية للدول  
العربية فحسب بل كان يصبوا الأمل فى الوحدة الاقتصادية بينها .  
حقيقة ليس بين أيدينا ما يثبت أن محادثات دارت بهذا الشأن  
لكننا نلمح ذلك من خلال بعض البحوث والمقالات التى نشرها محمود  
سليمان غنام ونادى فيها بالتعاون الاقتصادى بين العرب لأنه أول  
وأمم دعامة للوحدة العربية السياسية المنشودة وتناول بعض  
الوسائل التى تؤدى الى هذا الغرض ، وكانت الوزارة قد عهدت اليه  
- كوزير للتجارة - بأن يتقدم لها بمذكرة عن اقتراحاته فى توحيد  
النظم الاقتصادية بين مصر والبلاد العربية .

## السياسة الخارجية لحكومة الوفد ١٩٤٤/٤٢ :

الواقع أن حكومة الوفد في تلك الفترة كانت قد ابتدأت تأخذ اتجاهات جديدة ليس صوب الدول العربية فقط ، بل ودول العالم الخارجي ، فرغم أن التعاون بين الوفد والسلطات البريطانية كان دائما وواضعا تحت وطأة ظروف الحرب العالمية الثانية ، إلا أننا نلاحظ أن حكومته قد أقامت أول علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي بدرجة مفوضية في ١٩٤٣ - فقد قرر مجلس الوزراء في ٢٩ مايو ٣٠ يونيو ١٩٤٣ اعتراف مصر باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مع ما يستتبعه هذا الاعتراف من انشاء علاقات سياسية واقتصادية بين البلدين .

وقد أشار القرار الى أنه فضلا عما تقيمه مصر ماديا من توطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع روسيا فإن الحرب الحاضرة قد جعلت لروسيا - بفضل ما قلمته في سبيل انتصار الديمقراطية وما بذلته من مجهود جبار للوصول الى النصر - مركزا ممتازا ، وستكون لها كلمة مسجوعة في مؤتمر السلام - وإن مصر التي لا تدع فرصة تسمح لها بالمثل الجدي للوصول الى تحقيق كل آمانيها الا انتهزتها يهملها أن تبادر الى توطيد علاقاتها السياسية مع روسيا التي ستكون إحدى دعائم مؤتمر الصلح .

ثم قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٣ يوليو و ١٤ ، ١٩ ، ٢٧ سبتمبر ١٩٤٣ انشاء مفوضية مصرية في روسيا ، كما قرر انضمامها في كل من الصين والبرازيل وسوريا ولبنان على أن يقوم الوزير المفوض في كل من تلك البلاد بالأعمال التتصلية علاوة على الأعمال الدبلوماسية .



والواقع أن مسألة إقامة علاقات بين مصر وروسيا لم تكن وليدة أحداث الحرب العالمية الثانية ووجود الوفد في الحكم آنذاك ، بل كانت موضع اهتمام الوفد قبل نشوب الحرب وإبان وجوده في المعارضة . وكان محمود سليمان غنام النائب الوفدي إذ ذاك يمثل وجهة نظر الوفد في تلك المسألة ، فالمتتبع لمحاضر جلسات مجلس النواب يستطيع أن يدرك إصراره على الاعتراف بروسيا والقلمة علاقات معها ، فقد وجه سؤالاً - على صييل المثال - في ٢٨ مارس ١٩٣٦ إلى وزير الخارجية حينئذ عن أسباب عدم الاعتراف بروسيا مسائلاً « ما هو السبب في عدم اعتراف الحكومة المصرية بالحكومة الروسية إلى الآن ؟ وهل يرى الوزير أن في الاعتراف بها فتحاً لسوق جديد للقطن المصري ؟ » . « وحينما يجيبه الوزير بأن المسألة موضع بحث الحكومة ينهري غنام متحمساً مسائلاً « منذ زمن بعيد كلما وجهنا سؤالاً في هذا الشأن يقال لنا أن البحث جارٍ فأود أن أعرف بصفة قاطعة ما إذا كان يوجد مانع حقا من اعتراف الحكومة المصرية بحكومة السوفييت الروسية لا سيما وأنه لم يبق دولة في العالم لم تعترف بها غير مصر ، مع أننا في حاجة إلى الاعتراف بها » ويستطرد غنام فيقول « نحن نعلم أن روسيا قبلت عضواً في عصبة الأمم سنة ١٩٣٤ ، وكلنا رجاء في الاعتراف ولا أفهم معنى لهذا التأجيل في حين تسارع الحكومة المصرية إلى الاعتراف بحكومة فرانكو ... الخ » .

ورغم إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٤٣ فإنها لا تعني أن حكومة الوفد تخلت عن انحيازها التام إلى للمسكر الغربي . ذلك لأن هذا الانحياز كان قائماً على عدة عوامل : أولاً : وجود قوات الاحتلال في البلاد ولا سيما في ظروف الحرب البالغة الصعوبة . ثانياً : العقلية أو المبرمة القانونية المسيطرة على القيادات الوفدية والتي كانت ترى احترام التزاماتها إزاء معاهدة

التحالف والصداقة البرمة في عام ١٩٣٦ ٠٠ ثانيا : عدم اطمئنان الوفد الى النظم الشحولية انسانية حينئذ في دول مثل ألمانيا وإيطاليا وكان في نفس الوقت يطمئن الى الليبرالية البرلانية ومن ثم انصرف اهتمامه الى التعاون معها ٠٠ وقد كان هذا التعاون محل اتهامات بعض المؤرخين الذين رأوا أنه اول ما يؤخذ على الوفد والتحاس ، حيث أنه ساير الانجليز وعاونهم بشكل لا يتفق والواجبات الوطنية ، ولأنه لم يستخلص منهم حقوق البلاد في الوقت الذي كانت كل موارد البلاد رهن تصرفهم ابان الحرب ، فكانوا هم وحلفاءهم يعتمدون على موارد البلاد من مواد التموين وانتظام مواصلاتهم وتسهيل نقل جنودهم الى مواقع القتال ، واستتباب الأمن في هذه الفترة العصيبة ٠٠ الخ أى أنه كان من الواجب على النحاس أن ينتهز هذه الفرصة المواتية ويحصل على حقوق الاستقلال أو على الأقل يقيد انجلترا بتصرعات وعود واضحة في الجلاء تستند اليها مصر بعد الحرب ، كما كان واجبا عليه أن يعمل على تنفيذ مذكرته التي قدمها الى الحكومة البريطانية في أبريل عام ١٩٤٠ حين كان في المعارضة وقد طالب فيها بضرورة وعد بريطانيا بالجلاء عند نهاية الحرب . الا أنه نسبها أو تناصها وهو في الحكم ، الامر الذي أدى الى استفحال طغيان الانجليز في مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وزاد عنوانهم في السودان فامعنوا في فصله عن مصر وأنشأوا المجلس الاستشاري في شمال السودان عام ١٩٤٣ . وكان بمثابة فصل عملي للسودان عن مصر وفصل شمال السودان عن جنوبه .

حقيقة أن النحاس حصل من السفير البريطاني على وعد من الحكومة البريطانية بأنها ستبذل معاونتها ليتحقق لمصر التمثيل في جميع المفاوضات التي تمس مصالحها مباشرة . وأنها لن تدخل في أثناء هذه المفاوضات مناقشة أى شيء يمس مصالح مصر المباشرة

فون تبادل الراى مع الحكومة المصرية ، الا انه كان تصريحاً لا أهمية له ولا يحقق لمصر أهدافها القومية - ثم ان النحاس فى بياناته وخطبة كان لا يفتأ يذكر انلاقات الوطنية مصحبا معاهدة التحالف رغم ان الوفد - كما سبق ان اشرنا - كان قد انتقد هذه المعاهدة فى عام ١٩٢٨ ، بل وخطب النحاس بهاجم السياسة الانجليزية فى راس البور فى صيف عام ١٩٤١ - موقف يبلو متناقضا الا أن ظروف الحرب واضطراب ميزاتها كان يعمل على الحكومة مثل هذه المواقف والتصرفات المتناقضة ، ان الانصاف يقتضى أن نذكر ان الولاء لمصر كان هو المحور الذى تدور حوله مثل تلك التصرفات - فحينما انهارت مقاومة الانجليز فى الصحراء القربية وسقطت خطوط دفاعهم أمام تقسيم قوات المحور التى استولت على مرسى مطروح ، وبدأت جماهير الاسكندرية تسمع دوى المدافع ، وساد الذعر والرعب بينها وأصبح من الصعب التصور بأن شيئا ما سيقف للزحف الألماني ويحول دون دخولهم الاسكندرية ثم القاهرة ، حدث أن طلبت السلطات العسكرية البريطانية - وعلى رأسها الجنرال ستون - من الوزارة الوفدية نقل جميع سكان المنطقة القربية من مديرتى الجيزة والبحيرة والاسكندرية ذاتها الى شرق الدلتا ، كما طلبت اغراق القوى التى تقع غربى هاتين المديرتين - وقد جعلت الوزارة فى هذا ازعاجا كبيرا لهؤلاء السكان قد يؤدى بهم الى انهيار الروح المعنوية - ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل ان الانجليز كانوا يعتزمون الهاب النيران لاحراق آبار البترول الموجودة فى مصر اذا ما اضطروهم الألمان الى الانسحاب منها - ازاء هذا الموقف اجتمع مجلس الوزراء وتناول النحاس خطورة الحالة وتطورها السريع ووجوب النظر فى تأمين سلامة البلاد ، وتناقش الوزراء وقدموا جميع الاحتمالات ، ثم قرروا ارسال خطاب بتوقيع النحاس الى المارشال روميل ، بواسطة محافظ الاسكندرية - وقد رأى بعض

المؤرخين في ارسال هذا الخطاب دليلا على عدم عقائدية الوفد  
وصلايته ، رغم أنه - في رأينا - يتم عن بعد نظر وسياسة حسنة  
لا سيما وأن الشعور السائد حينئذ بين جماهير الشعب المصري  
كان لا يخلو من الإعجاب بالألمان وانتصاراتهم ، وبصرف النظر عما  
إذا كان هذا الشعور خاطئا أم صوابا ، فإنه كان دلالة على اتجاه  
ميزان الحرب ، ثم إن هذا الخطاب كان مجرد إجراء احتياطي لوثاقته  
الحكومة لمنع تغيير مدينة الاسكندرية بمن فيها من الأهالي في حالة  
ما إذا وصل جيش المحور إلى داخلها ، ولا يضي ذلك موقف التسليم  
« لأننا لم نكن صاعدين ، وإنما كنا بين المطرقة والسندان ،  
وكان لا بد لنا من رعاية مصالحنا ومغادرة الخطر عنا ، وما كان لنا  
من وسيلة غير ذلك والا تهلمت الاسكندرية بكاملها » .

على أي حال توقف الزحف الألماني الإيطالي في معركة العلمين  
في يوليو ١٩٤٢ ومال الميزان في صالح انجلترا التي اعترفت  
بما بذلته الحكومة الوفدية في تحقيق انتصارها . والواقع أن حكومة  
الوفد بذلت فعلا الكثير لخدمة قضية الطفء ، الأمر الذي كان مثار  
تقد من جانب المؤرخين والكتاب كما ذكرنا إلا أننا يجب أن نضع  
في اعتبارنا حقيقة هامة وهي أن حكومة الوفد لم تكن شاذة في ذلك  
حيث أن حكومات علي ماهر وحسن صبرى وحسين سرى التي تولت  
الحكم قبل حكومة الوفد ، ثم حكومة أحمد ماهر التي أعقبتها .  
كلها تعاونت مع انجلترا بشكل أو بآخر ، بل إن الدكتور ماهر  
أعلن الحرب ضد المحور وراح ضحية ذلك الاعلان ، ثم أنه يبدو أن  
حكومة الوفد وقد شعرت أنه لا فضل لأحد عليها في إعلانها كرمي  
الحكم سوى بريطانيا فأرادت أن ترد الجميل لها ، فكان انجيازها  
المستمر لتلبية رغباتها . هذا بالإضافة إلى أننا يجب أن نتعرف  
- بالمنطق - أنها كانت لا تستطيع أن تفعل سوى ذلك في مثل  
هذه الظروف والا طرح بها إلى حيث لا رجعة .

## الملاحقة :

لا شك أن حكومة الوفد ١٩٤٤/٤٢ قررت في عدة أخطاء منها ما كان يعتبر استمرارا لأخطاء ارتكبتها حكومتها في ١٩٣٧/٣٦ كالمحسوبة والاستثناءات مثلا أو فصل وزير وعضو في الوفد كما حدث لمكرم ، ومنها ما فرضته ظروف الحرب نفسها كاستغلال الأحكام العرفية في القبض والتشريد .

ويحسن أن نتناول بعض هذه الأخطاء بشيء من التفصيل .  
وبإحدى الأمر نود أن نشير إلى التيارات التي تطلعت من حول الحكومة كمن تستطيع أن ترسم صورة للجور الذي كان يحيط بها وكانت عارفة به أو غالة عنه . فقد كانت السراى ومن حولها من أنصار وطامعين وكانت الأحزاب غير الوفدية وأنصارها يحرضون بالوزارة النواثر حريصين على تسقط أخطائها ، وعلى كشف ما يجرى من اعتقالات تجيزها الأحكام العرفية أو لا تجيزها ، ومن استثناءات للموظفين ، ومن استيراد وتصدير واستغلال للنفوذ . . . الخ . لكن من ناحية أخرى نلاحظ أن جبهة المعارضة لم تكن تستطيع أن تذيب شيئا من تلك الأخطاء لكي يعرفها الرأي العام لأن الرقابة على الصحف كانت مقيدة لها ، وكذلك الاجتماعات العامة كانت محظورة . ويجب ألا ننسى عملا جوهريا كان له أثره في تشجيع المعارضة . فمنذ ٤ فبراير ظلت الصلة بين الملك من ناحية والنحاس والسفير البريطاني من ناحية أخرى صلة رسمية تشوبها مرارة لم تستطع الدبلوماسية ولا أطوار الحرب أن تتغلب عليها . فقد اعتبر الملك تصرف النحاس - بقبوله الحكم - خروج الدبلوماسية ولا أطوار الحرب أن تتغلب عليها . فقد اعتبر الملك تصرف النحاس - بقبوله الحكم - خروجاً على واجب الولاء للعرش أن لم يكن قد اعتبره أكثر

من ذلك ، ومن ثم متجدد الأزمات فتوالى بينهما بشكل متكرر ، فكان طبيعيا أن تفسر المعارضة بقوة متجددة .

والواقع أن الوزارة من جانبها أعطت المعارضة سلاحا لمحاربتها حينما تردت في بعض الأخطاء وأسرفت فيها ، حقيقة أن الخطأ من سمات البشر ولا بد لمن يعمل أن يخطئ ويصيب ، لكنها وهي الوزارة التي تستند إلى الدستور وسلطة الشعب كان من واجبه أن تقرر التقاليد الدستورية السليمة حتى لا تمكن السراي والمعارضة من السلاح الذي يقاتلون بها وأن تمكنهم من الحملة عليها وتكليب الشعب أو بعض طوائفه ضدها .

وكان أول أخطائها استنادها إلى الأحكام العرفية واتخاذها وسيلة للتنكيل بخصومها واعتقال بعضهم : فاعتقلت على ماهر في حرم مجلس الشيوخ عام ١٩٤٢ . وكما اعتقلت مكرم عبيد وبعض أنصاره عام ١٩٤٤ ، بالإضافة إلى بعض الضباط والمثقفين لمجرد الاشتباه في ولائهم للوفد . حقيقة أن الأحكام العرفية أعلنت في وزارة على ماهر تبعا لضرورات الحرب إلا أن النحاس نعى في خطاب ألقاه في ١٣ نوفمبر عام ١٩٤٠ هذا الاجراء منددا بأن وزارة على ماهر اتخذتها وسيلة لاضطهاد خصومها ، لكن النحاس وقع في نفس الخطأ بل وأسرف فيه رغم أنه ضمن مذكرته التي قدمها في أبريل عام ١٩٤٠ مطالبته بالقضاء على الأحكام العرفية ، كما عارض الأعضاء الوفديون بمجلس الشيوخ في إعلانها عندما عرض على البرلمان المرسوم بإعلانها . ورغم كل ذلك فأننا نجد أن النحاس يستغلها ثم يعمل على استمرارها ، وكما ذكرنا يمثل على ماهر وغيره ثم يحل البوليس الخاص ويقتل رئيسه ، وقد أثارت هذه الإجراءات بعض الكتاب والساسة كما اعتبرها بعض المؤرخين مأخذا على حكومة الوفد ، إلا أن الوفد يبرر ذلك بأن السلطات البريطانية كانت تهدد

بالتبض على على ماهر وكذلك على محمد طاهر باشا ، فرأى النحاس -  
- تحت هذا التهديد واعتقل أمثالهما عن طريق هذه السلطات -  
أن تحفظ للبلاد استقلالها وحريتها بأن يتولى هو اعتقالهما على يد  
سلطة مصرية حتى لا يمس استقلال البلاد في عهده ويكون مسئولاً  
عن المساس بهذا الاستقلال . إلا أنه ورغم هذا التبرير فأننا نعتقد  
أن الرغبة في الانتقام كانت من عوامل اعتقال على ماهر بالذات  
لسابق صراعه مع حكومة الوفد وأقالتها في نهاية عام ١٩٣٧  
كما رأينا .

وإذا كان الوفد يحاول تبرير خطأ استغلال الأحكام العرفية  
في الاعتقال والرقابة على الصحف والاجتماعات وغيرها ، فإنه  
لا يستطيع أن يبرر خطأ آخر وقع فيه : أعنى المحسوبية  
والاستثناءات ، وقد كان هذا الخطأ - كما أشرنا - امتداداً لما وقعت  
فيه حكومة الوفد السابقة ، بل امتداداً لخطأ وضعها سعد زغلول  
في وزارته عام ١٩٢٤ ، إلا أنه يبدو أن هذا الخطأ استغل وانتشر  
بصورة مزعجة كثيفة . والواقع أن الباحث ليحار إذا ما كان يأخذ  
النحاس في التعهد في تصريحاته في بداية تشكيله الوزارة كما  
حدث تماماً في الوزارة الماضية ١٩٣٧/٣٦ بأنه سيحكم حكماً قومياً  
خالصاً . ثم إذا وزارته تسير في الحكم سيرة حزبية صارخة .  
ففي بداية عهد هذه الوزارة ذكر النحاس في تصريح له للصحفيين  
« أن وزارته ولدية خالصة ولكنها ستحكم حكماً قومياً كمصريين  
لا كحزبيين وأننا لا نستطيع أن ننسى مزالق الأهواء الحزبية  
والنزوات السياسية إذا سيطرت على تصرف الحكم ، وأن مصر في  
أشد الحاجة إلى مواصلة العمل متحدة متأخرة لتحقيق آمالها والمحافظة  
على كرامتها » . ويسرى النحاس في حكمه وينسى هذه الوعود  
البراقة فيكافئ أنصاره ويضيق الدرجات الاستثنائية والترقيات

والملاوات عليهم ، ولا ينسى أقاربه وأصهاره فتركهم يستقلون النفوذ في شئون الاستيراد والتصدير والتموين فأثروا بطرق غير مشروعة . وربما يحاول الوفد أن يدفع الاتهام عن النحاس بأنه كان لا يعلم شيئا مما يدور حوله وأنه كان مشغولا بأمور السياسة والحكم العليا ، وهذا تبرير لا يقبله فاق من أحصى الحاكم أو الزعيم العادل ألا يقل هذه الأمور الأخرى ، ثم انه - لى النحاس - كان لابد علما بها ومشجعا عليها ، ينقم على كل من يتصدى لوقفها أو وضع حد لها ، وقد وضع ذلك في أقصائه للنقراشى وغالب وماهر أيان وزارة ١٩٣٧/٣٦ ثم في إبعاد مكرم من الوزارة والوفد ومجلس النواب على النحو الذي مر بنا . فانه كان من بين أسباب هذا الخلاف والإقصاء وقوفهم في طريق هذه التصرفات ، ويبدو أن السيدة حرم النحاس وأقاربها ( أحمد الوكيل وغيره ) أرادوا أن ينجسوا من الحكم أكبر قدر ممكن من الثروات ، إذ أجمعت المصادر على أن قرينة النحاس كانت تستبد بها شهوة الشراء لها ولأقاربها ، ولقد ذهب بعضهم إلى حد الجزم بأن زواج النحاس هو العامل التاريخي الكبير الذي كان له أكبر الأثر في تلك التصرفات والأحداث السياسية التي مرت بالبلاط . فانما لم تكن تنظر إلى مهمتها كزوجة لرئيس سياسي كبير على أنها مهمة وطنية تقتضيها أن تقف إلى جوار زوجها وتسنده وتدفعه لمواجهة الأخطار في مسيل بلاده ، بل كان جل اهتمامها منصرفا إلى المجوهرات والأحجار الكريمة الغالية ، وكانت تنظر إلى تاريخ زوجها الطويل في خدمة مصر ، ثم تنظر إلى رصيده في البنك فتراه لا يساوي شيئا .

ورغم كل هذا السيل من الاتهامات والروايات وما تضمنته كتاب مكرم الأسود فانه يبدو أن هناك بعض المبالغات والتشخيصات نجح مكرم وأعوانه والمعارضة وصحافتها ولا سيما دار أخبار اليوم وصاحبها مصطفى وعلى أمين نجحوا في تصويرها على أنها حقائق.



بل ذهب بعض الكتاب الى حد الجزم بأن قرينة النحاس كانت هي العامل الأول والهام فيما تطورت اليه نزاهة الحكم بصورة بشعة ، رغم كل هذا فإن المصادر الحية الوفدية تنفي هذه الاتهامات وتدفعها مدللة بما قررتة الاجراءات التي اتخذت ازاء زينب الوكيل عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وكيف أن اللجنة التي عهد اليها بالبحث في مصادر ثروتها و ثروة زوجها انتهت الى نتيجتين تم اعتمادهما وهما : أولا : أن النحاس لا يملك شيئا - ثانيا : اعتماد مصادر ثروة زوجته كلها ماعدا مبلغ ثلاثة آلاف جنيه التي قالت عنه انه رأس المال الذي تستغله في تربية المواشى بكفر عسما عند أخوالها .

على أى حال كانت سياسة هذه الوزارة سياسة حزبية صارخة وميدية لحما ودما ، بالإضامة الى قيام الأحكام العرفية الأمر الذي أدى الى احلاق يد السلطة التنفيذية في شئون التحريين وغيرها ، وهو ما تناوله مكرم في كتابه الأسود ، وكان من المآخذ على تلك الوزارة أنها قامت بفصل بعض الموظفين والعمد القير موالين لها . فاحالت بعض الموظفين الاداريين الى المعاش بعد أن اضطرتهم الى طلب التقاعد مع تسوية حالتهم ، كما أحالت الدكتور عبد الرزاق السنهوري وكيل وزارة المعارف الى المعاش .

مجمل القول أنه يبدو أن شعور الحكومة بالسلطة وتفردتها بها وقيام الأحكام العرفية مهد لها أسباب حكم تقرب الى الدكتاتورية منه الى النظام الديمقراطي السليم ، فاعتقلت كما رأينا بعض خصومها وفصلت البعض الآخر ، بينما أسرفت في مكافأة أنصارها من الموظفين والاقارب والأصهار . ولعل وجهة نظر تقول بأن حكومة الوفد لم تكن فريدة في ذلك وأن كل الحكومات سارت على تلك السياسة ، لكنها وجهة نظر غير مقبولة ، ذلك لأن حكومة الوفد لها اعتبار آخر ، لأنها الوزارة تستند الى المستور وسلطة الشعب

ومن واجبها أن تقرر التقاليد الدستورية السليمة حتى لا تخلق لها خصوما وحتى لا تجعل الناس أو بعضهم على الأقل يكفر بالدستور وحكم الشورى . حقا أن الحكم الدستوري أصلا له خصومه في مصر ولا يعلم السلطات التي تضيق به ، لكنه لم يكن مقبولا من الحكومة الدستورية أن تعطيهن السلاح الذي يقاثلونها به وأن تمكنهم من الصلة عليها وتاليف الشعب ضلعا ، ولا سيما أنها كانت تعرف أن انحياز الانحياز لها انحياز مؤقت ، وأنهم إذا كانوا قد فرضوها مرضا وأيدها فلم يكن ذلك احتراماً لأرادة الشعب واضعافا للسراى من أجل الشعب ، ولكنهم فعلوا ذلك من أجل في الحكم وزارة شعبية حتى تكفل لهم حماية ظهورهم وحتى يطعنوا الى أن الشعب لن يضربهم والحركة حامية . . رغم هذا فقد مضت الوزارة في التعرض لحرية خصومها . بل لم تتوان في فصل مكرم من الوزارة في مايو ١٩٤٢ ، ثم فصله هو ورأغب حنا من الوفد في يوليو ١٩٤٢ كما أوضحنا سلفا ، وكان اقضاء مكرم عام ١٩٤٢ - ومهما قيل عن تجني مكرم - بعد اقضاء النقراشى وزملائه عام ١٩٣٧ مظاهر متلاحقة لتتكيب الوفد الطريق السوى . حقيقة أن مكرم غالى في اتهاماته ولم يلتزم جادة الاعتدال في هجومه . كما ملأ كتابه الأسود من التفاهات والافتراءات . لكنه على أى حال وجد السلاح الذي يحارب به الوزارة وهي التي مكنته كما مكنت غيره من هذا السلاح .

ومن المآخذ على حكومة الوفد خضوعها للسياسة البريطانية فيما يتعلق بالسودان وذلك أن الحاكم العام أصدر في سبتمبر ١٩٤٣ قانونا بإنشاء المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وقد تبرمت الصحافة المصرية لاتخاذ هذه الخطوة دون استشارة الحكومة المصرية بحجة أنه كان يجب توجيه الدعوة لها لترسل ممثلا لها في

احفال الافتتاح . كما كان يجب أن يكون نائب رئيس المجلس  
مصريا . الا أن النحاس باشا أعلن بمناسبة العيد السنوى لتوقيع  
المعاهدة ( ٢٦ أغسطس ) أنه يعتبر أن مصر والسودان وطن واحد ،  
كما أشار الى أن المعاهدة قررت « رفاهية السودانيين » كهدف  
مبدئي لكنها لم تتحدث عن حقهم فى حكومة ذاتية .

وبالإضافة الى ذلك يجب أن نشير الى أنه من أولى المسائل  
التي شغلت اهتمام النحاس كانت المسألة السودانية ، ففي نوفمبر  
١٩٤٢ استلقى السير هيررت هدلستون حاكم السودان الصام  
لتقابلته وجرى محادثات بينهما حول بعض المسائل الملحة فى  
السودان . ولأهمية تلك المحادثة - وباعتبارها وثيقة تنشر لأول  
مرة - نورد بعض تفاصيلها .

فبعد أن أشار النحاس الى أنه يهمه كثيرا تنفيذ المعاهدة فى  
مختلف أحكامها تصا وروحا باعتباره هو الذى تولى المحادثات التي  
انتهت الى ابرامها وأن حكومة السودان تعتبر بمقتضاها وكالة  
عن الحكومتين المصرية والبريطانية فى إدارة شئون السودان فيجب  
أن يكون اتصالها بالحكومة المصرية اتصالا مباشرا دون أية واسطة ،  
ثم حذر من تجاهل ذلك فى المستقبل ، ثم تطرق النحاس الى عدة  
موضوعات شتى ، كما طلب النحاس من الحاكم العام أن يوافيه  
بطريقة تشكيل مجلس الحاكم العام فى ذلك الوقت ، كما أوضح  
أن الحاجة عامة الى أن تكون هناك أداة اتصال سريع بين الحكومتين  
المصرية والسودانية وقد وعد الحاكم العام النحاس يبحث هذه  
المسائل ودراستها وإبداء الرأى فى كل منها كما وعده بموافاته  
بطريقة تشكيل مجلس الحاكم العام ( انظر الملحق ) .

على أى حال كانت غفلة هي بعض المآخذ على حكومة الوفد ، ويجب ألا ننقل أثر الظروف السياسية والمعارك الحربية التي كانت تلوح على حدود مصر في تنكب الوزارة الطريق السليم ، بل نجد أن الحرب ذاتها كانت عاملاً هاماً في ارتكاب الوفد بعض الأخطاء . فإن الوفد كما ذكرنا قد وضع نصب عينيه منذ بداية تأليف الوزارة أن يؤكد التعاون والتضامن مع الحليفة بريطانيا خلال الأزمة الحربية ، وكان هذا سبباً في سيطرة بريطانيا وحلفائها على المواد التموينية والتجارة الخارجية والحاصلات الزراعية ، فأدى ذلك إلى غلاء الأسعار وشمع السلع ، وعانى الجمهور وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة ضيقاً شديداً من هذا الغلاء . ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا لا تدفع ثمن تموين جيوشها وجيوش حلفائها الأمريكان وغيرهم قدما بل كانت تدفعه عن طريق البنك الأهلي فنشأت الأزمات الاسترلينية التي كان لها دخل كبير في افتقار البلاد ثم كانت سبباً في التضخم النقدي وتفاقم الغلاء . وقد اشتد هذا التضخم في عهد وزارة الوفد فلم تفكر في أن تضع حداً لإصدار البنك الأهلي أوراق النقد بالكمية التي أرادتها بريطانيا . لكننا لا يجب أن نحمل حكومة الوفد وزر هذا التضخم الذي كان نتيجة من نتائج الحرب وأوزارها كما شاركت فيه حكومات ما قبل وزارة الوفد .

### الصراع بين الوفد والنصر :

كانت السراي ورجلها الأول لاذ ذاك أحمد حسين تتحين الفرص لرد الضربة التي وجهها اليهما النحاس بتوليته الحكم ضد إرادتها وبتأييد من السفارة البريطانية . ومن ثم نجد أن العلاقات بينها وبين حكومة الوفد اتخفت شكل عدة أزمات وصراعات لا تقبل صراحة عما حدث في عام ١٩٣٧ ، ولذا كانت السراي قد أقالت حكومة الوفد في نهاية عام ١٩٣٧ لأنها في وزارتنا تلك كانت أشد شوقاً ولهفة لاقالتها وبصورة أقسى وأمر .

ان الدور الذي قام به علي ماهر في عام ١٩٣٧ باعتباره الرجل الاول للسراي قام به احمد حسنين في اعوام ٤٢ ، ٤٣ ، ١٩٤٤ - فقد وضع حسنين نصب عينيه طوال حكم وزارة الوفد من فبراير ١٩٤٢ الى اكتوبر ١٩٤٤ ان يظهر الملك بظهر الرجل الوطني ، وأن يظهر الحكومة بظهر المتساهل في حقوق الوطن المعتمد على تأييد البريطانيين . فادار حملة دعائية واسعة لصالح الملك وجبله يتشبه المساجد . الخ ، وحينما وقع حادث التصاصين اتخذ منه فرصة لاستمرار الحلف على الملك الجريح ، كما جعل من يوم عودته الى القاهرة مظاهرة شعبية كبيرة . كانت كل هذه المظاهر يريد بها حسنين ان يضايق الحكومة ويسبب لها الاحراج فازدادت بران العداء بينها وبين السراي واتخذت شكل أزمات متعددة انتهت باقالة الوزارة ، وقد عقبته جريدة التيمس على تلك الاقالة بقولها : لقد انتهت الاختلافات الطويلة الأمد بين الملك فاروق ومصطفى النحاس باشا باقالته من الوزارة . فما هي هذه الاختلافات والأزمات ؟ .

بادئ ذي بدء يجب أن تشير الى العداء التقليدي بين الوفد والسراي والاستعداد الموروث في كل منهما له ، ثم رأينا كيف ازداد العداء في وزارة ١٩٣٧/٣٦ ، وازداد مرة أخرى وطفح كبل العداء بفرض النحاس رئيسا للوزارة رغم ارادة السراي . فكان من الطبيعي أن تطفو الأزمات فوق سطح تلك العلاقة المتوترة ، وسوف نعتمد في دراستنا لتلك الأزمات بالدرجة الأولى على سلسلة المقالات التي نشرها مصطفى أمين باخبار اليوم « ١١ نوفمبر ١٩٤٤ » الى « ٢٢ ديسمبر ١٩٤٥ » عقب اقالة حكومة الوفد وبم عنوان : « لماذا ساءت العلاقات بين القصر والوفد ؟ » .

لقد بدأت الأزمة الأولى في مارس ١٩٤٢ وكان ذلك حينما ألغت الوزارة مرسوم تعيين الشيوخ وأرادت تعيين شيوخ جدد

كما أشرنا في موضعه . فقد أراد القصر أن يفرض قائمة باسماء معينه لتعيينها أعضاء في مجلس الشيوخ بحجة وجود معارضة قرضها النحاس كلها في البناية ثم عاد وقبل بعضها .

وكانت مسألة الرتب والنياشين الأزمة الثانية ، اذ لم نكد ندعى الوزارة في الحكم بصحة أساليب حنى التمس النحاس الانعام على جميع وزرائه برتب ونيشين ، ورفض القصر واشتلت الأزمة بينهما . وبوالت الارمات وكانت مسألة الاستثناءات مثار خلافات كما حدث في وزارة ١٩٣٧/٣٦ ، فقد أعد مجلس الوزراء حركة ادارية بتعيين مديرين ووكلاء جدد وارسل بها مشروع مرسوم الى القصر فرفض توقيعه ، وكانت أزمة انتهت بقبول حل وسط اى تعيين بعض المطلوب تعيينهم دون البعض الآخر .

ونلاحظ ان المعارضة كانت تنتهز هذه الفرصة للصيد في الماء العكر ، ولاسيما صحافة أحياء اليوم وصاحبها فكانت تعمل على ازدياد لهيب نيران انطاد بين الحكومة والقصر ، فيكتب مصطفى أمين مقالا يحى فيه الملك بمناصفة ذكرى توليه سلطته الدستورية في ٢٩ يولييه ، ويحاول فيه أن يكيل المديح لفسادوق والثناء عليه فيضطر الزعيم الى عرض المقال على النحاس باعتباره الحاكم العسكري ، فيحذف النحاس عدة فقرات منه ان دلت على شيء فاننا نعدل أولا على تهالك شديد لارضاء نزوات الملك واشباع رغباته ، وثانيا على التمز والتمز في الوفد وحكومته وقادته . حذف النحاس كل فقرة وكل كلمة فيها اشادة للملك وذلك بشهاد صاحب المقال نفسه ، وهى شهادة تدل على موقف حازم وصريح من النحاس ازاء القصر وحواريه من أمثال مصطفى أمين .

وكان حادث التصاصين الذى أشرنا اليه مثار أزمة بين القصر والحكومة ، وكان للمعارضة دور كبير في تصعيد تلك الأزمة مجد .

انها تحاول ان تظهر الفزع والجرع ازاء الحادث وما أصاب الملك  
 وتصور مشاعر الناس وتساؤلهم : ماذا لم ينصب النحاس ورجال  
 وراثته للاطمئنان الى القصاصين ؟ وهل تراهم اذا ذهبوا يؤذن لهم  
 بالدخول الى غرفة الملك ؟ أم ان ما هو معروف من عدم رضا الملك  
 عنهم يحول دون أدائهم واجب النجاة اسوة بغيرهم من الناس ؟  
 هذا تصوير سريع لموقف المعارضة فكيف كان موقف النحاس  
 وحكومته ؟ كان من المنتظر - كما يذكر مصطفى أمين - ان يسرع  
 النحاس الى انقصاصين ليكون الى جوار مليكه ولكنه لم يسافر قوفاً ،  
 وينتشر مصطفى أمين العرصه فيعلق قائلا : لو كنت انا وامت مكان  
 النحاس لهرعنا الى جانب فرائض الملك ولتركنا كل شيء لنعطون على  
 الملك الشاب الذي يعتبر المصريون حياته حياة لهم ، ثم يقارن بين  
 موقف النحاس وموقف حسنين ، الذي اسرع الى انقصاصين بملايسه  
 العادية وامضى ليلة الى جوار غرفة الملك وبقي الى جانبه ٢٢ يوما  
 لم يفادر مكانه الا مرتين « - » واضح تماما دور المعارضة وصحتها  
 في اشغال نيران الحقد بين القصر والحكومة ، وكان النحاس من  
 جانبه لا يابه لكل هذا بل نجده حين عودة الملك من القصاصين الى  
 العاصمة لا يسرع لاستقباله ونعمته في هذا على رواية مصطفى أمين  
 الذي يقول « : وفي الردهة الداخلية في قصر عابدين وقف الإمبراء  
 والنبلاء وجميع الزعماء والكبراء ورؤساء الأحزاب ينتظرون الملك .. »  
 ولم يتخلف عن هذا المشهد العظيم سوى رجل واحد هو حضرة  
 صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، فان وفجته انتظر في  
 مكتبه حتى انتهى الاستقبال ثم ذهب الى قصر عابدين وتباعد اسمه في  
 سجل التشریفات ثم عاد الى داره « - » واذا نجينا جانبا ما استشهدقه  
 مصطفى أمين في مقالاته المسلسلة التي نشرها عقبقالة حكومة  
 الوفد من الكيد للوفد ومناصبه قاداته البهاء ، فسنجد انه من ناحية  
 أخرى يحاول ان يلق الطبول ويطلق البخور لقاروق وحسين .  
 فقد طفحت هذه المقالات بأمثال تلك المعاني الرخيصة المبتذلة التي

لا شك في أنها أسهمت في طغيان القصر وفساده : وفي مثل هذا الجو المشحون كان لابد أن تزكو نار التحديات والأزمات بين الحكومة والقصر ، وقد تجلّى هذا في مناسبة دولية هامة حيثما عقد أقطاب الحفلة مؤتمر القاهرة في نوفمبر ١٩٤٣ ، وحضره روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، تشرشل رئيس الوزراء البريطانية ، وشيانج كاي شيك زعيم جمهورية الصين الوطنية ، ومعهم عدد كبير من كبار القواد ورجال الحزب والسياسة ، فقد تجاهل الملك الحكومة بينما استندى الدكتور هيكل والدكتور أحمد ماهر وحافظ رمضان وبعض زعماء المعارضة الآخرين وذكر لهم هذا المؤتمر وأنها فرصة يجب عدم تضييعها في التبليغ بمطالب مصر القومية في مقابل معاونتها الحلفاء في الحزب ومن ثم يجب السعي لمقابلتهم . وكان يتوسط الملك لرجال المعارضة بمشاوواته معهم في هذا الأمر له مفزاه الواضح في تقدير عواطفه أزاء الحكومة إذ أنه كان من المحروض أن تقوم هي بهذا المسعى لأن هؤلاء الأقطاب سيوفها ، ثم أنها - كما يذكر هيكل - أقدر من المعارضة على الاتصال بهم والتحدث اليهم ، وبالإضافة إلى ذلك فهي بحكم مركزها مطالبة بتولية الأمر ، ثم إن من خصائص الملك الدستورية أن يلتفت نظر رئيس وزرائه ووزرائه إلى هذا الأمر ، فهم وكلاء الملك في ولاية السلطة التنفيذية .

على أي حال كان لهذا الموقف دلالة في أن حادث ٤ فبراير يبقى عميق الأثر في نفس الملك وازداد هذا الأثر تبعاً لازدياد الأزمات ، وقد سارع زعماء المعارضة فوضعوا مذكرة بمطالب مصر في أعقاب الحرب تتضمن جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها ، ورد السودان إليها ، وتطليها لمصر في مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة متمتعة بكامل سيادتها ، وقد منعت الحكومة نشر هذه المذكرة أو الإشارة إليها في الصحف . فبأخذ الرافعي على الوزارة هذا الإجراء لأنه لا يستقيم مع دعواها صون حرية النشر والكتابة ،



تم يقارن بينها وبين وزارة على ماهر التي لم تمنح نشر مذكرة الوفد في إبريل ١٩٤٠ ، إلا أن هذه المقارنة - في تصورا - بجانب الصواب ، فإن مذكرة المعارضة كانت تدل على وجود مؤامرة أو تدبير لاستقاط حكومة الوفد ، فإن هدفها كان إحراج الحكومة ثم كانت بإيعاز من فاروق كما رأينا . ثم أن الوفد حاول حين تولى الحكم تنفيذ بعض ما جاء في مذكرته كمسألة تصريفه القطن مثلا كما اشترنا ، بينما لم تعمق أحزاب المعارضة حينها وليت الحكم على تنفيذ ما جاء بمذكرتها ..

تعدلت الأزمات وتنوعت بين القصر والحكومة واتخذت شكل خلافات شخصية بينها ، ففي شهر رمضان عام ١٩٤٣ كان الملك يقيم سهرات في سراي في سراي عابدين يقرأ فيها القرآن الكريم من كبار القوتين كالعامة . وطلبه القصر من فؤاد سراج الدين - كوزير للشؤون الاجتماعية والمالية - التصريح للإذاعة بهذه السهرات ليلبا فرض التصريح وأصر على الرفض .

وقفة أخرى تخلص في أن الملك كان يؤدي صلاة الجمعة اليتيمة في أحد المساجد في أوائل عام ١٩٤٤ ، وحدث عنهما وصل موكبه إلى المسجد - وكان محمود غزالي مدير الأمن العام إذ ذاك في استعباله أمام الباب - فامر الملك إليه بحديث سارع غزالي على أمره إلى مرفعيه من ضباط البوليس وأهلهم أوامر الملك بإزالة اليفط ( اللافعات ) المكتوب عليها عبارات « يوش النحاس » أو « يعيش الملك ويحي النحاس » ، أو أي لافتة أخرى تحمل اسم النحاس من الطريق كله . وسارع ضباط البوليس بتنفيذ أمر المدير العام أو بالأحرى أمر الملك ، حتى أنه عنهما عاد من نفس الطريق كان مسرورا لتنفيذ أمره ورؤيته لللافتات معلقة على الأرض ، وحينما أبلغ فؤاد سراج الدين بما حدث تليفونيا ، أصدر في الحال أمرا

بإيقاف مدير الأمن العام تمهيدا لمحاكمته ، ولم يكذب يعلن في الصحف  
إمر هذا الإيقاف حتى تار الملك ثورة عارمة اد اعتبر الأمر بمثابة  
لطمة موجهة اليه ، وأخلت الاتصالات تأخذ مجراها لالغاء هذا الإيقاف  
حفظا لكرامة الملك لأنه هو الذي أمر بما فعل ، الا أن فؤاد سراج الدين  
أصر على موقفه وظل عزالى موقفا حتى اقالة الوزارة .

ويصرف النظر عن دلالة هاتين الأزميتين الأخيرتين من حيث  
مناسبة الحكومة العدا للقصير فاننا نود أن نسيق الأحداث لنلقى  
نظرة سريعة حول ما اتاره بعض المؤرخين والكتاب بصدد اتهامهم  
لوزارة الوفد الأخيرة ١٩٥٢/٥٠ بدعوى المهادنة مع القصر وأن  
رائها كان فؤاد سراج الدين ، وحتى نناقش هذا الاتهام علما  
نتعرض لتلك الوزارة في موضعه نكتفى الآن بأن نذكر أن فؤاد يسبب  
هاتين الحادثتين وغيرهما كان محل هجوم شديد من القصر وصحافته  
وأخلت تصرفاته حينئذ على أنها تصبغت ضد الملك وخلق المشاكل  
معه ، فقد أشار الى هذا مصطفى أمين في مقالاته السالفة الذكر فيذكر  
« أن فؤاد سراج الدين كان وزيرا شابا في حاجة الى رعاية الملك  
الشباب ، وكان وزيرا نشطا أثبت في كثير من تصرفاته أنه أكثر  
حيوية من نصف جملة من الوزراء ، ولولا موقفه في مسألة منع  
اذاعة القرآن من قصر عابدين ولولا قراره بإيقاف محمود عزالى بك  
مدير الأمن العام لأنه أطلع أمرا أسفده الملك ، لولا هاتين المسألتين  
وبعض مسائل أخرى لخرج فؤاد باشا متمتعا برضاء الملك على الرغم  
من قديميته الصارخة الخ » ولذلك فإن فؤاد سراج الدين يدفع الاتهام  
عن المستقبل فيقول « اذا كانت هذه منسيامتي وغفدتى في  
سنة ١٩٤٤/٤٣ وكنت حديث عهد بالوزارة وفي مستقبل العمر وفي  
حاجة ماسة الى كسب رضا الملك على وأنا في بداية حياتى السياسية  
فهل يحفل أن أمادئ القصر في سنة ١٩٥١/٥٠ وقد وصلت الى  
ما وصلت اليه في الوفد والسياسة من المكانة ؟ أظن أن هذا يتناقض  
مع المنطق والعقل + \* + »

.. على أي حال نرجو مناقشة الاتهام والدفاع أو التبرير مؤقتاً  
 حينما نتناول لوزارة ١٩٥٧/٥٠ ونمضي في توضيح بعض الأزمات  
 والصراعات بين الحكومة والقصر . وكانت الأزمة التالية مع  
 فؤاد سراج الدين أيضاً ، إذ أصدر امرا في مايو ١٩٤٤ وكان وزيرا  
 للداخلية بتعيين أحمد رمزي مديرا لإدارة الجوازات والجنسية  
 بالوزارة ، فطلب منه فاروق نقله لمن هذا المنصب الى أي منصب  
 آخر في الوزارة ، وجعل فؤاد أن يعرف الأسباب لذلك موضحاً أن  
 رمزي كلف لهذا المنصب ، فرفض الملك إبداء الأسباب وامتنع من  
 محاولة فؤاد وهو الوزير الصغير السن وقال بحدة « أنا قلت ليس  
 عندي أسباب ضد ، وأظن مسألة نقله من وظيفة لأخصى ليست  
 بالشئ المهم لهذه الدرجة ، ولو أن نانيا وفديا ترجاك في شأن نقل  
 موظف هل كان الأمر يستغرق كل هذا الجهد ؟ » فرد عليه فؤاد  
 بأنه مستعد أن يمنح من أي شخص نائبا وفديا أو غير نائب أي  
 مطلب لكن بعد بحثه والافتتاح به ، ثم قال « اذا كان جلالتك لا تريد  
 الآن ذكر مالدك بشأن أحمد رمزي فأرجو أن تأمر حسين باشا  
 ليخبرني به في أي وقت آخر » . فلم يجب الملك وامتنع وترك  
 فؤاد . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، فقد حدث عقب هذا  
 الحديث بنحو عشرة أيام أن أجرى فؤاد حركة ترقية بين موظفي  
 الوزارة ، وكان الموعول رمزي للترقية للدرجة الأولى فلم يتردد في  
 ترقية اليها ، فغضب الملك . تصححت الأزمات بين الحكومة  
 والقصر ، وكانت أحزاب المعارضة بالضرورة عاملا في تصعيد تلك  
 الأزمات كما ذكرنا ، بل وحاولت هي من جانبها أن تخلق أزمات  
 مع الحكومة ، فاصبح الجو مكفها مما أثار وقوع الواصف بين  
 الملك والحكومة ، وكان خلاف مكرم وفصله من الوزارة ثم من الوفد  
 عاملا هاما وخطيرا في اشتداد الخلاف بين الحكومة والقصر حيث  
 وجد الملك وحسين في قرصنة للكيد للوزارة ، فكان تشجيعهما  
 لمكرم على اخراج الكتاب الأسنود التي أثار ضجة ، بل تصيد القصر

الملك أن يرسل نسخة منه إلى النحاس بخطاب من رئيس الديوان  
الملك .

ويبدو أن النصر قد أراد أن يجعل من الكتاب الأسود فرصة  
ليهيء بها استقالة الوزارة ، فيذكر مصطفى أمين أن الرأي الذي  
صاد في أبريل ١٩٤٣ أن تستقيل وزارة النحاس وأن تؤلف وزارة  
محايدة ، وأن يجري تحقيق دقيق في التهم التي وجهت إلى النحاس  
وحكومته ، « فإن ثبتت براءتهم هادوا إلى الحكم مزودين بثقة الشعب  
وثقة الملك » ، وأن ثبتت أدانتهم تجري الانتخابات على هذا الأساس  
وللأمانة أن تصدر حكمها ٠٠ الف » .

ويبدو أن الظروف الدولية والمعارك الجارية قد وقفت حاجزا  
دون تحقيق رغبة الملك إذ تمخضت لتعق قافلة «حينئذ » يوجب  
التجاوز عن وبنى الأخلاق في أزمان الحرب » . فقدم حسنين  
استقالته من رئاسة الديوان في ١٤ أبريل ١٩٤٣ ، إلا أن الملك  
لم يقبلها ، واشتد الصراع حينما أدركت حكومة الوفد أن انقلابا  
كان يدير لها بيليل وأنها كانت موشكة على الإقالة ، وأن ورامها  
حسين رئيس الديوان ، ومن ثم أصبح العداء سافرا بين الحكومة  
وحسين ويأخذ طابعا شخصيا وكان مسرح الأزمة مجلس النواب  
أذ تكلم نائب وفلى بسؤال إلى وزير المعارف حول ديون  
على أحمد حسنين لأحدى المناسبات الصناعية ثمنا لبعض الآلات الذي  
صنعه له ولم يسدده ، ويجاب وزير المعارف أن في ذمة حسنين  
عليه جنه .

بلغ ٥٠٧٠٣٥ هـ ثمن آلات منزله الذي اشتره منذ عام ١٩٢٩ .

واضح تماما أن الصراع بين الحكومة والنصر اتخذ طابع  
الخلافات الشخصية وجبطلت إلى الدرك الأسفل رغبة في الانتقام

ولا نبالغ اذا قلنا ان معظم الازمات - وهي كثيرة لا يمكن تناولها هنا جميعها - كانت ذات صبغة شخصية بمسندة عن الأعداء والمبايدين الهامة ، وكان يحظر بالحكومة ان ترتفع فوق هذا المستوى لاسيما والبلاد كانت تحتاز أزمة على حدودها وهي داخل حدودها ، كان الموقف يتطلب الارتفاع فاذا بالحكومة والقصر يهبطان بصورة لاشك أنها كانت مدعاة للسخرية وانصراف الراى العام عنها ، ومن ناحية أخرى تمثل السلطات البريطانية كما حدث في أزمة ديون حسنين .

لاشك ان حكومة الوفد هبطت الى مجرد الرغبة في الانتقام والا اين كانت في عام ١٩٣٠ تم في ١٩٣٦/١٩٣٧ ؟ ان هذه الديون منذ عام ١٩٢٩ فلماذا سكبت حكومة الوفد عنها في وزارتيها السابقتين ؟

لاتفسير لموقفها سوى الرغبة في الانتقام من حسنين ولما روى ولاسيما بعد تشجيعهما للحرم ومعارفهما له في استصدار كتابه الأسود ، فقد أرادت الحكومة ان ترد بنفس الصاع وتكيل بنفس الكيل ، وكان كل هذا على حساب مصالح الوطن ولا تفسير له سوى الدبلوماسية والتنازل وغلبة الأهواء الشخصية ، وأدى هذا الى التسلل البريطاني .

على أي حال أنقضت بريطانيا حكومة الوفد من الاطاحة بها في أبريل ١٩٤٣ ، وستتفحصها مرة ثانية في أبريل عام ١٩٤٤ حينما لاح للقصر مرة أخرى ان الأمور مواتية لاقالة الوزارة ، وقد وضحت نية القصر في هذه الجولة من حيث رغبته في تأليف وزارة برئاسة أحمد حسنين الذي استشار السفير البريطاني في هذا الصدد لكي يتم تأليف وزارته دون تدخل او معارضة من الدوائر

البريطانية . واتصل للمقير بحكومته فلم توافق وأرسلت برقية مضبوطة لا تغير No Change والواقع أن مجرد التفكير في اقالة وزارة الوفد يطينا دلالة واضحة على مبلغ العداء والصراع بينها وبين القصر الذي لم - ولن - يصف قط لحكم الوفد ، فالتعبا الى المستقر البريطاني وأطمحه في شترة مصر الداخلية ، لكننا من ناحية اخرى مراد التجاذب وانحاما يتفق وتيارات السياسة المصرية والدولية القائمة حينئذ . ثم ان الواقع في مصر كان يفرطه . . . ولذا كان الوفد قد اغتبط لهذه البرقية ، اغتباطا عظيما ، كما يذكر الرافعي ، فلما لا نجد في هذا غرابة بل يتفق وما صارت اليه الأمور على النحو الذي صنف من حيث القسود والحبوب والازمة على الازمة بين القصر والحكومة . الا ان هذا التدخل كان لايعنى بحال صالح مصر والوقوف في جاشه حزب الأغلبية ، بل هو بعبارة اخرى ليس معناه ان القصر والانجليز كانا على طرفي نقيض ، اننا لا نستطيع ان نقول انه كان تناقض مؤقت او تناقض مصالح مرحون بالظروف الخاصة لمصالح انجلترا . وليس فيه ما يدل على رغبة أي منها في العمل لمصالح البلاد . كل ما في الأمر ان انجلترا كانت ترى في قبول القصر نحو المحور وإلصاقها إيطاليا الفاشستية خطرا على مصالحها والحرب قائمة . وقد ظلت انجلترا بهذه الرؤية حتى انقشع غمام مصر كة العلمين التي كانت نقطة تحول بالنسبة لها . واصبحت الحرب تسير في الصحراء الغربية لمصلحتها ، فخفضت حدة التوتر في الموقف داخل مصر . وكان واضحا لكل متروك لتيارات السياسة المصرية ان اعتماد الخطر عن مصر معناه تخل بريطانيا عن تأييد الحكومة القومية . وهنا فقط تركتها تواجه مصيرها المحتوم . فاذا كان الملك وحسين قد فضلا في اقالتها مرتين كما أوضحنا لا لشئ الا لان انجلترا كانت تقف بالمرصاد لهما ثم لعل القصر كان قد قطع من درس ٤ فبراير فلم ير أن يتركب خطأ يؤدي الى تكراره ، لكنها وقد أحس أن الأمور قد تحولت أصبح للملك مصمما على التخلص

من حكومته ورئيسها العنيد ، ووضحت الرغبة في هذا التحس  
مند سبتمبر ١٩٤٤ ، الا انه كان مضطرا أن يمك يمه حتى يعقد  
المؤتمر الاول لجامعة الدول العربية وريثما تختتم اللجنة التحضيرية  
أعمالها وتوقع على البروتوكول اذ أن النحاس كان يباشر مفاوضاتها  
التي استمرت ثمانية عشر شهر ، تمهل الملك حتى لايتهم بفرقة  
مساعي الوحدة العربية وبمجرد أن انتهت الاجتماعات الى وضع  
« بروتوكول الاسكندرية » وتم التوقيع عليه يوم السبت ٧ أكتوبر  
١٩٤٤ ، تلقى النحاس بيا اقالته من رئاسة الوزارة في ٨ أكتوبر  
١٩٤٤ . ويقال أن الملك قد عجل بالاقالة لأنه قد نمي اليه ان النحاس  
يعتزم تقديم استقالته ثم يتقدم الى الشعب ببرنامج يهاجم فيه  
بريطانيا والقصر بمنع ، يبادر الملك وسبق النحاس بعدة ساعات  
وارسل له خطاب الإقالة .





## الفصل الثامن

### الوفد في المعارضة

١٩٤٤ - ١٩٥٠

أبليت حكومة الوفد في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، وانتقل الوفد - مرة أخرى - إلى أريكة المعارضة ليظل متربعا عليها لمدة جلوزت الخمسة أعوام كان الحكم فيها خالصا لأحزاب الأقلية ( باستثناء وزارة حسين سري الائتلافية في أواخر عام ١٩٤٩ ) كما سترى .. وقد تميزت هذه الفترة في تاريخ الوفد ومعارسته للمعارضة بعدة سميات كان أبرزها : أولا : تدخل صفوف الحزب وكوادره بفعل التيارات الفكرية والمذاهب الاشتراكية الجديدة واصطراعا في أنحاء العالم كنتيجة حتمية من نتائج الحرب العالمية الثانية ، وهذا التدخل سيؤدي بدوره إلى ظهور اتجاهات جديدة في صفوف الحزب والتي أدت بدورها إلى نشوء ما اصطلح على تسميته بالتيار اليساري وبروز حدة التناقضات في الحزب .. على النحر الذي تناولناه في الفصل الثالث ( التنظيم الحزبي ) .. ثانيا : ازدياد حدة الصراع بين الوفد من ناحية والقصر وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى . وقد زادها وأضاف إليها وقودا جديدا حادث ٤ فبراير ١٩٤٣ وانشقاق مكرم وما أقامه من اللقط تم تأليفه لحزب جديد « الكتلة » انحاز بطبيعة الحال إلى المسكر المتأوى للوفد .. ثالثا : نستطيع أن نقول - بوجه عام - أن الوفد لازمته حالة من الركود في بداية هذه الفترة ( ١٩٤٥ - ١٩٤٨ ) وباعتراف

سكرتير الوفد نفسه (٥) ٠٠ وللك مباحوث قادة الحزب في اواخر تلك الفترة (١٩٤٨ - ١٩٥٠) النهوض بتشكيلات الحزب لنقله من حالة الركود هذه الى حالة حيوية ونشاط سوف تؤدي الى فوزه في انتخابات يناير ١٩٥٠ رغم حملة التشهير العنيفة والدعاية التي تعرض فيها الوفد وزعيمه ورجالهم منذ عام ١٩٤٥ حتى اجراء هذه الانتخابات ٠ كما يحاولون تعزيز مائيتهم بل خلقها - على حد تعبير سراج الدين - فقد وصلت مالية الوفد في عام ١٩٥٢ الى أكثر من ٩٠ ألف جنيه سلمت الى الحكومة بعد صدور قانون حل الأحزاب في يناير ١٩٥٢ ٠٠ ولابد أن نشير في هذا الصدد الى التغيير الذي حدث في منصب سكرتير عام الوفد، أعني اختيار سراج الدين لهذا المنصب في ١٩٤٨ خلقا لعبد السلام بسية ، فيبدو أنه كان له أثر فسيما أشرفنا إليه بالإضافة الى الجهود التي بذلها حتى أمكنه اقناع المستقلين بوجوب تغيير الحالة التي كانت قائمة من ١٩٤٥ - ١٩٤٩ ، وهي الفترة التي سنتناولها الآن والتي تولت الحكم فيها أحزاب الأقلية مستندة الى برلمان لا يمثل الأمة تمثيلا صحيحا ، وقد انتهت تلك الجهود الى خروج إبراهيم عبد الهادي من الحكم وتأييد حسين برقي لوزارته الائتلافية أولا ثم المحايدة ثانيا واجراء انتخابات ١٩٥٠ على النحو الذي سنتناوله بالتفصيل كل في موضعه ٠

#### الوفد ووزارة أحمد ماهر :

ولنعد الى اقالة النحاس لشهد أنه في نفس اللحظة أنشئت الوزارة الى الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية ، وقد انضمت من أحزاب الأقلية مجتمعة ( الهيئة السعدية ، والاحرار الدستوريون ، والكتلة ، والحزب الوطني ) ٠٠ وكان من الطبيعي - وفقا للظاهرة المؤسفة في تاريخ الحكومات والأحزاب السياسية على

(\*) لقاد سراج الدين : لقاء في ١٩/٧/١٩٦٨. ويذكر ان خزانة الوفد كانت

فارغة تماما عند اختياره سكرتيرا عاما للوفد ١٩٤٨ ٠

اختلافها في مصر - أن تتجه الحكومة الجديدة في طريق مضاد لاتجاه حكومة الوفد : فكان من أول أعمالها حل مجلس النواب ذي الأغلبية الوفدية القاطع آنذاك - كما فعل محمد محمود في ١٩٢٨ - وبصرف النظر عن مجادة هذا التصرف - وهو ما كان ينطبق على كافة الحكومات والأحزاب في مصر - لروح المستور والحياة البرلمانية ، فإن الحل في حد ذاته كان تجربة قاسية موجهة للوفد إذ كان معظله - كما أشرنا - من الوفديين الذين انتخبوا في عهد حكومة المحاسن .

تباحث الوفد في موقفه إزاء الانتخابات الجديدة الزامع اجراءها وهل يشترك فيها أم يقاطعها ؟ أي نفس الموقف الذي احتلت إيان انتخابات محمد محمود كما أشرنا - - وبينما وجدناه قد خاض تجربة ١٩٢٨ الانتخابية ، فإنه قد تجتبه هذه المرة إذا استسقر رأيه - ~~بوجه التباحث~~ - على الامتناع عن دخولها ، وكانت سبجه في ذلك وجود الأحكام العرفية الحائلة دون حرية الانتخابات - - والواقع أن الباحت ليجد صعوبة في تعبير هذا الموقف السلبي من جانب الوفد ، فقد سبق لحكومته أن أجرت انتخابات (مارس ١٩٤٢) على ظل نفس الأحكام العرفية ، وهما كانت مخالفة من تزييف انتخاب يناير ١٩٤٥ فإنه كان يبدو به أن يتخوضها ، لكن يبدو أن تجربته المريرة في انتخابات ١٩٢٨ كانت مائلة إياهه تخفجه الى هذا الموقف السلبي ، وليس - كما زعم البعض - شغوة - إلى العودة - لأنه يخطئ ثقة غالبية الشعب بسبب مساوئ وأخطاء حكومته ( ١٩٤٢ - ١٩٤٤ ) ومن ثم أكر الأجسام عن الاشتراك في الانتخابات ~~تحت~~ أفضله المتوقع " .

حقيقة أن حكومته المبالغة الذكر ارتكبت كثيرا من الأخطاء التي سبقت الإشارة إليها ، وكانت مبعث استياء الكثيرين ، لكن القسبة - من ناحية أخرى - كان يترك بالحماسه - وبالمقارنة الذكية - أن أخطاء الوفد - مهما كانت - ليست قاتلة كخطايا

الأحزاب الأخرى ، ثم لا يجب أن تغفل عامل الاقالة في حد ذاته ، فإنه - كما اشرنا ونשמع دائما - كان كتومونة يسترد الوفد بها ما فقده من رمبيده في حفل حكمه . فقد كانت الجماهير تتناول بمباغتتها ووفق انتباهاتها - تلك الاقالة فتفسرها - بخيالها . ماشاء لها التفسير فتبطف على هذا الحزب المطرود دائما من الحكم .. وهي عاطفة تتفق تماما مع مشاعر المصريين وتفسيراتهم .. وربما قامت بعض مظاهر الاحتجاج بإقائه بحكومة الوفد وديمقراطية وزارة أحمد ماهر ، لكن هذا الاحتجاج أن حدث - ففي تصورنا - أنه كان نابعا عن الرغبة او الفريضة في حب التغيير أكثر منه دليلا على انصراف الجماهير عن الوفد ، وحتى اذا سلمنا بهذا الانصراف فليس معناه حيا في الأحزاب الأخرى وانحيازها اليها ..

على أي حال قاطع الوفد انتخابات ١٩٤٥ ، لكنه رغم مقاطعته لها لم يفزوا كلية بل راج يشكك فيها ويؤكد أن الحكومة ستعمل على ترسيخها .. ولم يكن الوفد متجنبيا ، فلم تكن هذه الانتخابات - شأنها شأن انتخابات ١٩٣٨ - فوق مستوى الشبهات ، فانها فضلا عن إجرائها وسيف الأحكام العرفية والرقابة على الصحف مسلط فوقها ، فإن الحكومة - بشهادة مصادر الأحزاب المشتركة فيها آنذاك - قد تدخلت لانتخاب مرشحيها ولاسيما مرشحي الهيئة السعيدية ، ولعل ما اسفرت عنه تلك الانتخابات يطيننا دليلا يؤكد هذا التسلل ، فلنلاحظ - مثلا - أن الهيئة السعيدية فازت بأكثر المقاعد ، ويبدو أن الفوز بأكثر المقاعد كان مرتبطا بلون رئيس الوزارة : ففي انتخابات محمد محمود فاز الأحرار الدستوريون بالتصويب الأول ، وفي انتخابات ١٩٤٥ كانت الهيئة السعيدية وعكسها ..

ومهما يكن من أمر الانتخابات ومقاطعة الوفد لها فقد أجريت ، وأخذت وزارة أحمد ماهر تستصدر مراسيم وقوانين كان الهدف

منها الانتقام من الوفد والوفدين والقضاء عليهم . فاستصدرت مرسوماً بإعلان مرسوم أصدرته حكومة الوفد بإلغاء تعيينات الشيوخ التي صدرت في وزارة حسين سرى ١٩٤١ ، كما أصدرت قانون بإلغاء الاستثناءات التي تمت في عهد وزارة النحاس ، فانها كانت قد أسرفت في تلك الاستثناءات والمحسوبيات كما أشرنا . كما تعقبت الوزارة أنصار الوفد من كبار الموظفين فأحالتهم إلى المعاش ، كما فصلت بعض متوسطى الوظائف الوفديين . . . ولاشك في أن تلك الحالة والفصل بدون محاكمة كان عملاً غير عادل ، لكن الانصاف يقتضي أن نقرر أن مثل هذه الإجراءات كانت تقيمها جميع الحكومات الحزبية بما فيها حكومة الوفد نفسها .

ولم يطل المقام بأحمد ماهر حيث اغتيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ بحجة أنه تسبب في إعلان مصر للحرب على ألمانيا . . . وكان من الواضح أن مصر لن تقصر شيئاً بإعلانها الحرب لأن ألمانيا كانت موشكة على التسليم والحرب العالمية قد أشرفت على نهايتها ، ولم يكن إعلان الحرب إلا إجراء شكلياً ، وعلى الرغم من كل هذا فقد انتهز الوفد - كما دأبه - هذه الفرصة فتزعم المعارضة وأثار التفوس ضد أحمد ماهر تحت ايداء بأنه يسعى للزج بالبلاد في الحرب كما عبرت عن عداوته بأصرار قوى عن وجوب موافقه الشعب على إعلان الحرب أنى يجب أن يسبقه إجراء انتخابات عامة ، كما نشر النحاس بياناً بجريئة البلاغ ، الناطقة بلسان الوفد وقتئذ وفي يوم اجتماع البرلمان لنظر هذه المسألة ، وقد اتهم فيه الوزارة بأنها تضر بمصالح البلاد والصق بها أبشع التهم . . . وكانت الحيلة الرئيسية التي تدرع بها الوفد هي أن البرلمان الحالي لا يمثل الأمة ولا بد من إجراء انتخابات صحيحة لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير . . . ولا بد أن نقف قليلاً أدناه موقف الوفد لتتأمله ثم لنقيمه . .

فسبوا. آكان ليسان النحاس ودعاية الوفد أثر في ارتكاب جريمة اغتيال أحمد ماهر بطريق غير مباشر كبيرا رأى البعض .  
أو ليس هناك أثر لها على الاطلاق ، فان الباحث لا يملك الا أن يستنكر هذا الموقف من الوفد والنحاس ، فقد كان واضحا كما ذكرنا أن الحرب العالمية موشكة على الانتهاء ، وبالتالي لم يكن إعلان الحرب الا مجرد إجراء شيسكلي يمتد كان الهدف منه اشتراك مصر في هيئة الأمم المتحدة ، ولم تكن مصر وحدها هي التي تفعل ذلك . ثم أنه كان من المستحيل عمليا إجراء الانتخابات - كما طلب الوفد - قبل أول مارس . وهو الموعد الذي حددته الدول الكبرى لاشتراك الدول التي تعلن الحرب في مؤتمر سيان فرانسيסקو . وبالإضافة الى ذلك كله كان أحمد ماهر قد استشار لجنة سياسية مؤلفة من الأحزاب كلها ، وكان قد دعا الوفد للاشتراك فيها فرفض . كل هذه العوامل كانت دعاية لأن يقبل الوفد حقيقة الموقف فيؤيد أحمد ماهر أو - بأقل الايمان - يلزم الصمت إزاءه ولاسيما أن اشتراك مصر في الأمم المتحدة كان دائما مطلباً رئيسياً وهاماً طالما نادى به النحاس والوفد ، ونحن هذا المطلب - كما ذكر أحمد ماهر في خطابه الشهير المقام في مجلس النواب - لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إعلان الحرب . . ولا نستطيع أن نقول الآن أن الأمم المتحدة أثبتت فشلها وضعفها أمام مطالب الدول الكبرى في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، فلم يكن هذا الفشل يدور في خطه المصريين في أوائل وأواسط الأربعينيات ، فقد رأينا كيف أن النحاس ظل يفاخر بالاحترام على وعد من السفير البريطاني باشتراك مصر في أي مبادئته تتعلق بها . وعاش في سبيل اشتراكها كعضو مؤسس في الأمم المتحدة التي تعنى على تسوية المشاكل العالمية . . ومع ذلك يحارب الوفد وينشر بياناً يهاجم فيه أحمد ماهر . . انهما في تصورها. سبلة من سبلة الوفد ، وإية من آفات الخلاف في الرأي .  
وقد تردى فيها هذا الحزب كغيره من الأحزاب المصرية . .

## الوفد ووزارة معهود فهمى النقراشى الأولى :-

- باقتيل أحمد ماهر وحلقه فى رئاسة الوزارة حديقه وزميل كفاحه معهود فهمى النقراشى - فإذا يأتسرى كان موقف الوفد فى معارضته لى ٩ ١١ - كانت وزارة النقراشى امتدادا لوزارة أحمد ماهر لذلك فقد انشغلت فى المحلل الأول بنفس المسألة التى تزعج ضجيتها ماهر وهى مسألة إعلان الحرب على ألمانيا وإليها بان ، وقد وافق مجلس النواب بالإجماع على قيام حالة الحرب ، أما فى مجلس الشيوخ - وكان الوفد ممثلا فيه تمثيلا قويا - فقد عترض فى ٤١ مقابل ٣٥ بالموافقة ، وكانت الحجة التى تنازع بها الشيوخ الوفديون هى أن مجلس النواب لا يمثل الشعب وهذا دليل آخر على أن آفة المناورات الحزبية كانت تتطلب حتى فى مثل هذه المسائل التفكير التى لها أساس بمستقبل البلاد - على أى حال صدر مرسوم فى ٢٦ فبراير ١٩٤٥ باعتبار المملكة المصرية - فى حالة حرب مع الرشح الألمانى وإمبراطورية اليابان ، ولعل الموقف الذى استحوذ على اهتمام الوفد ومعارضته وهجومه هو موقف حكومة النقراشى من القضية الوطنية - - فحينما أرادت هذه الحكومة

الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ قدمت مذكرة بذلك الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ - فردت الحكومة البريطانية بمذكرة تبين منها سوء مقاصد الانجليز ومراوغتهم وأصرارهم على ابقاء أسس المعاهدة كأساس للعلاقات بين إنجلترا ومصر رغم انتهاء الحرب وإعلان ميثاق الأطلسي والحريات الأربع ، والمبادئ الحديثة التى قررها ميثاق الأمم المتحدة - - وقد أثارت هذه المذكرة ثائرة الرأى العام وكانت تحريكه بيانات الوفد - كما مئى - فقام بعثة مظاهرات صاحبة فى القاهرة والمدن الأخرى -

ولنحاول الآن ان نتدارس موقف الوفد وقد بدأ بان أرسل  
مذكرة الى السفير البريطاني في ٣٠ يوليو ١٩٤٥ ضمنها مطالب مصر  
من حيث تعديل المعاهدة وجلاء القوات الاجنبية ٠٠ ولأنه كان قد  
قاطع انتخابات ١٩٤٥ كما اضربنا وبالتالي لم يكن ممثلا في مجلس  
النواب ، فاننا نستطيع من خلال نافذة البرلمان الأخرى ، أعني  
مجلس الشيوخ وقد كان ممثلا فيه تمثيلا كبيرا كما ذكرنا ، وكذلك  
من خلال بياناته التي كان يصدرها بين القينة والفينة ، نستطيع ان  
نعرف على اتجاهاه ومواقفه ٠٠ ففي مجلس الشيوخ - مثلا - وكان  
محمد صبري أبو علم (سكرتير الوفد آنذاك) يتزعم المعارضة فيه -  
فيقدم استجوابا الى النقراشي عما اتخذته الحكومة من اجراءات  
للمطالبه بجلاء القوات البريطانية عن مصر وتعديل معاهدة ١٩٣٦ .  
وحينما يطلب النقراشي ارجاء المناقشة في هذا الاستجواب الى دورة  
أخرى بحجة أنه يحتاج الى وقت للاستعداد له ينهرى له صبرى  
أبو علم مصرا على أن يظهر منه بجواب يفيد تحديد يوم لمناقشته  
ثم يقول « إن هذه الدورة يجب أن تمتد الى الوقت الذي يسمح  
بمناقشة هذا الموضوع حتى تتمكن البلاد من أن ترى شجاعا من  
النور يكشف لها عن آمالها وحقوقها ، ولست أعتقد ان الظلام الذي  
لازم حقوق البلاد الى اليوم يظل مفروضا حتى على شيوخ الأمة  
ونوابها ٠٠ ثم طرح أبو علم المسألة على المجلس لاتخاذ قرار  
بشأنها ، ويلوم الحكومة لأنها تتجاهل مناقشة تلك المسألة الحيوية  
في حين أنها تهتم بأبرام ميثاق « سان فرانسيسكو » ونظر المراسيم  
التي حلت محل الأوامر العسكرية التي اقتضتها ظروف الحرب  
٠٠ الخ . وفيما يتعلق بالميثاق طالب صبرى أبو علم الحكومة  
بعرضه على الأمة لتقول رأيها فيه باعتبار أنها ليست ممثلة في  
مجلس النواب ، والحكومة صورية لهذا المجلس وبالتالي ليس لها ان  
تتحدث أو تعقد مبرا باسم الشعب . وهذه هي النقطة التي كان  
الوفد يلجأ إليها دائما أثناء إبعاده عن الحكم ، وهي نفس النقطة



التي ستتصلم أذاًنا بصورة منفردة إبان عرض القضية المصرية أمام مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ كما سنرى في موضعه ٠٠ ثم نعود إلى أبو علم لتجده ما زال مستطرداً يربط بين الموضع في مصر وما يقضى به الميثاق ويتنادى بأنه كان الأخرى بالحكومة أن تبادر إلى مفاوضة انجلترا حتى يمكن التسوية ما بين الالتزامات المفروضة على مصر بقتضى الميثاق والالتزامات المفروضة عليها بقتضى خطتها ١٩٣٦ ٠ ولا يقل صبرى أبو علم مؤاخذه الحكومة على عدم تحركها في المسألة الوطنية إلا عجب أن تحركت الهيئة السياسية السالفة الذكر ٠ وكان تحركها - كما يذكر أبو علم - بعد أن تحرك الوفد المصرى ٠

هذه هي اتجاهات الوفد من خلال مجلس الشيوخ وواضح لدينا بآرها بنصر المناورات الحزبية والرغبة في إحراج الحكومة وإقصاد الجو السياسى أمامها ، وليس معنى هذا أننا ننكر انبثائها عن رغبة وطنية في حل القضية المصرية ، لكن الحل لا يأتي بمنزل هذه المهاترات والمناورات والصدع الحزبية ٠٠ ثم نأتى إلى بيانات الوفد لنجدها تسير في نفس الاتجاه وكان القضية والأهداف القومية لم تكن إلا بمثابة أحجار شطرنج تلعب بها الأنحراض الحزبية لامية الوصول إلى الحكم ٠٠ ومع ذلك وللأمانة التاريخية - نعرض لأحد تلك البيانات كنموذج نقيس عليه ٠٠ يبدأ البيان بالهجوم العنيف على حكومة النقراشى وموقفها من القضية ثم يشير إلى تجاهل الحكومة البريطانية لليهد الذى قطعته على نفسها لوزارة الوفد ( ٤٢ - ١٩٤٤ ) بالأا تدخل في أى مفاوضات تمس مصالح مصر مباشرة دون تباهل الرأي معها ، وذلك بينما اتفق وزراء خارجية الدول العظمى في موسكو على إجراءات عقد الصلح مع دول المحور وتوايها ٠ وقد لغفلت مصر في هذا الصدد اغفالا تاما حتى بالنسبة لبعث الصلح مع إيطاليا وهو يمثل مصالحتنا مباشرة ٠٠ ويمضى

البيان في هجومه للحكومة ، التي لا يشغلها الا أن تجمع شملها كلها تصدع وتلبي الأمة بين الجبن والحيث بالمسكنات لعلها تسكت عن حقها وتنتسى أهدافها ، والتي حينما أخرجت في آخر الأمر قمت في ٢٠ ديسمبر الماضي مذكرة تطلب فيها المفاوضات لتعديل المادة ١٠٠ ، ثم يتناول البيان هذه المذكرة فيعني عليها أنها تناولت مطالب البلاد في تردد واستكافة وشوهمتها في شطرها الخاص بالسودان مجاملة ومجازاة للانجليز ، فعالت مثل ما قالوه وكرروه في العهد الأخير عن مصالح السودانيين وعن اجراء الاستفتاء بينهم ، مع أن أحدا من المصريين لا يفضل مصالح مواطنينا السودانيين لأن مصر والسودان كما سبق أن ذكرت وذكرت - النحاس هو الذي يقول - أمة واحدة لأهلها مالنا وعليهم ما علينا ١٠٠ -

ويضي النحاس في البيان يحذر أبناء وادي النيل من هذه الفخاخ الاستعمارية المنصوبة لفصل مصر عن السودان وفصل شمال السودان عن جتزيه والتهم الجميع على حد سواء : ولا يغفل البيان خطايا آقاء عبد الحميد بدوى في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة وتصوره عن اعلان مطالب مصر - في رأى الوفد - وتسجيل حقوقها ، واجتهامه فقط - كما يسعى البيان - يشكر وزير الخارجية البريطانية ، وعرض سمارفه الفقهية ١٠٠ الخ ، ويقارن البيان بين هذا الخطاب وموقف ممثل سوريا ولبنان اللذين طالبا بانسحاب الجنود الأجنبية من بلادهما ١٠٠ ثم يتساءل النحاس قائلا : ماذا تنتظر الحكومة المصرية لمرض قضيتنا ؟ وهل تريد أن تلتزم بجمودها وتخلفها حتى يسبقنا غيرنا الى عرضها ؟ ونحن نسجل هذا التساؤل من الآن على النحاس والوفد اذ يتضح فيه رغبة الوفد في عرض القضية دوليا ، وهو الامر الذي يتناقض مع موقفه الذي منراه في علم ١٩٤٧ ، ثم تعود الى البيان الذي يرى أنه مادامت هذه الحكومة تقف هذا الموقف من حقوق البلاد فإنه لاينتظر من الانجليز أن

ثقت قتل واصابات

يكونوا أكثر غيرة منها ، ولا يستغرب منهم خطة الاسترقاق يدشنه  
التي كان آخر مظهرها لها تصريح وزير الدولة البريطاني سيا معالم  
المعوم بأن مذكرة الحكومة المصرية موضع البحث والدرس هذا  
المواطنين المختصين ، ثم ينهي البيان بأن يعلن التحاسي باسم  
الأمة أنا لانكار والاستنكار لا يكفيان والوقت يدور والخطر يحيط ،  
فلم يبقى سوى أن تنصب الأمة لحقوقها وتعلن الجهاد في سبيل  
حريةها واستقلالها . . . واني وزملائي كما نعهدنا الأمة دائما في  
الصف الأول من صفوف الجهاد لانالو جهدا او تصمية في العمل  
لتحقيق أمانها . :

واضح تماما أن الوفد - كعادته - كان يحاول أن يعبر  
الرأي العام ضد وزارة النراشي بالهجوم عليها واتهامها بأنها تعمل  
في الخفاء ، وكان في نفس الوقت يتلطف على أن تعلن الحكومة  
عططها التي اتخذتها أو التي في سبيل اتخاذها « لأنه من مصلحة  
مصر أن يطلع شعبها على ما هو جار ، فإن كنا قد وصلنا الى فترة  
المفاوضات بالفصل فلتقل لنا الحكومة ذلك » ، والواقع أن هذا  
الالحاح والتلطف المعوم من جانب الوفد على التدخل في مفاوضات  
أمر لا يستطيع الباحث تبريره وإن كان متمشيا مع سياسة الوفد  
منذ نشأته وحتى عام ١٩٥١ ، لكننا نعتقد أنه كان مجرد مناورة  
وفدية - حقيقة أن حكومة النراشي لم تتحرك الا على أثر البيان  
الذي أصدرته الهيئة السياسية الاستشارية كما ذكرنا ، لكن الوقت  
لم يمض بعد ، فتمن مازلنا في أكتوبر ١٩٤٥ ، ومن المعروف أن  
التهميد للمفاوضات في عهد أي حكومة حتى حكومات الوفد نفسها  
كان يستغرق فترة طويلة ، وأذن لم يكن هناك ما يستوجب هذا  
الالحاح والتهفة وكيل الاتهامات لحكومة النراشي بأنها متعاسمة

ومتباطنة وتعمل في الخفاء . . الخ ولم يكن هجوم الوفد مقصورا على الحكومة وحدها ، بل امتد الى مهاجمة بريطانيا وسياساتها فقد دأبت صحافته على تهديداتها بانها اذا لم تستجب للمطالب المصرية فان مصر ستطلب مساعدة الاتحاد السوفيتي في تحقيق هذا .

وعلى اى حال نجح الوفد في تحقيق هدفه بتعبئة الراى العام ضد الحكومة اذ اخذ يطالب بالجلء بدون قيد ولا شرط ، وبحق السودانين في تحرير مصرهم كما انتظمت عدة مظاهرات شعبية من الطلبة والعمال وافراد الطبقة الوسطى ، وقابلتها الحكومة باجراءات اتسمت بالعنف والقسوة مما ادى الى ضعف مركزها فقدمت استقالتها فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ .

#### الوفد ووزارة اسماعيل صدقى « فبراير - ديسمبر ١٩٤٦ »

يلو ان الملك اراد ان يصارع الوفد ويحذى الشعب فجاءها بهجومها الجديد وبطل انقلاب عام ١٩٣٠ اذ عهد الى اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة فى ١٧ فبراير ١٩٤٦ . - فهل ياترى منيستطيع الوفد ترويض هذا النمر والقضاء عليه ؟ هذا هو مجال بحثنا الآن .

كان اسماعيل صدقى مدركا من أين هبت الرياح فاقتلعت حكومة التفراتى ، وهى المظاهرات ، فاراد بذلك ان يعمل على استرضاء الراى العام فسمح فى البداية بقياس المظاهرات مع الاحتياط لحفظ الأمن والنظام . - الا انه دعم ذلك فقد هبت عليه اعاصير الوفد من كل سويف فاشعلت النار حوله فى كل مكان . وقد اطلقت الشرارة الأولى « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » التى كان شباب الوفد من العمال والطلبة قد قاموا بتأليفها مع ممثل للمنظمات الاشتراكية ، فتعظمت اضرابا عاما فى ٢١ فبراير باعتباره يوم الجلء ، وقامت المظاهرات فتمرضت لها القوات البريطانية

المسلحة وقوات البوليس المصرية مما أدى الى حوادث قتل واصابات كثيرة . . . وكان من الطبيعي أن ينتهز الوفد الفرصة فأخذ يشدد الهجوم على اسماعيل صدقي وحكومته . ولكي تتضح لتسا محال الصورة لابد أن تشير الى بعض أخطاء الحكومة التي استهدفت هذا الهجوم . وتتناول أولا الأخطاء التي تمس السياسة الداخلية . وهي تنحصر في أعضاء الطرف عن بعض تصرفات القصر ، وتقبيد الحريات بمنع الاجتماعات ومصادرة الصحف المعارضة . . الخ .

فعل سبيل المثال لم تترضى على تعيين كريم ثابت في منصب استشار الصحفي لديوان الملك ، كما لم تترضى على دعوة الملك ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها واستقبالها لهم في أشخاص بدون علم الوزارة وصدور قرارات في اجتماع عقده ولم يحضره وزير الخارجية ( احمد لطفي السيد ) . . وقد تعقبت صحف الوفد مثل هذه التصرفات بالهجوم . وكان صدقي يدافع عنها بأنه يحترم مفاوضة انجلترا ومن الخير أن يظل الجو صفوا لاتمكره ازمات بين القصر والوزارة . ونقف قليلا امام هذا التبرير فهو نفس التبرير الذي سيقدمه لنا الوفد في مهادنته مع السراى عام ١٩٥٠ ، واذا كان علر صدقي مفهوما باعتباره صنيعة السراى وهي سند الوحيد في الحكم ، فلا تستطيع أن تقبل تبرير الوفد باعتباره حزب الأغلبية الشعبية والذي تولى الحكم بإرادتها لا بإرادة السراى . . لقد هودن القصر - في الحالتي - . وكانه غير مطالب من جانبها بالمحافظة على صفاء الجو السياسى وكان من حق أن ينتهز مثل هذه الفرصة - سواء في ١٩٤٦ او ١٩٥٠ - لتحقيق أغراض لا يستطيع تحقيقها في الظروف العادية .

لكن ماذا عن موقف الوفد ازاء سياسة حكومة صدقي في معالجة المسألة الوطنية وتطوراتها ؟ . بدأ اسماعيل صدقي في التمهيد

المفاوضات مع الجانب البريطاني وتأسس الأحرار بما فيها الوفد  
 المشير له في وفد المفاوضات . فرفض الوفد الاشتراك فيه لأنه  
 اشترط « أن يكون له أغلبية المفاوضين ورياسة هيئة المفاوضات  
 وتعديل اساس المفاوضات » . « ما سببه من مجلس النواب بعد  
 رأى الوفد انه لا بأس من التمساعل فيها بالأرجاء الى ما بعد انتهاء  
 المفاوضات كيما كانت نتائج المفاوضات » . ويبدو أن مسألة  
 اشتراك الوفد في هيئة المفاوضات اتخذت وقتا في المناورات بين  
 صدقي والوفد من ناحية وبين أعضاء الوفد أنفسهم من ناحية أخرى  
 . . . غنى أحمد بيانات الوفد يشير الى اجتماع ضم زعيمه وبعض  
 أعضائه وقد أخذوا يتدارسون الموقف . فنلاحظ أن النحاس أخذ  
 يشرح الخطوات والاجراءات التي اتخذت من جانب صدقي والوفد .  
 الى ان يقول البيان أن حفي محمود باشا اتصل برغبته في  
 ٤ مارس ١٩٤٦ - أي النحاس - وأبلغه أن الرسالة التي حملها الى  
 رفعتة موقدا بها من صدقي باشا هي الكلمة الأخيرة لاصقب عليها . .  
 ثم قال النحاس : وعرضت على الوفد المداولة في هذه الأمور ترى  
 صحبي بالإجماع الصرار على الشروط الثلاثة ( وهي الشروط  
 للساقفة الذكر ) . . . ويمضي البيان فيذكر أن الوفد « أصدر قراره  
 التاريخي » « وبيان أمله ثمانية الوفد لرسائله الوطنية وبالح  
 حرصه على حقوق البلاد » ويبدو أن الوفد كان مازال يأمل في قبول  
 صدقي لشروطه اذ يقول « ومع ذلك فقد توخيت الأناة والهدوء  
 وتركنا الباب مفتوحا في البيان الذي أصدرناه ورأينا اذاعته بمجرد  
 انتهاء المناورات بأبلغناه اني الصحف في مساء الأربعاء بعد أن  
 أبلغناه في صباح ذلك اليوم الى صدقي باشا اذ كلفنا سعادة  
 فؤاد سراج الدين باشا بمقابلة دولته وإبلاغه قرارات الوفد فقام  
 بمهمته ولكنه لم يفر من صدقي باشا بجديده » . ويمتطرد النحاس  
 في البيان بقول « حرصنا بعد ذلك على اذاعة البيان حتى لا نترك الأمة  
 حلقا للمفاجآت والتأويلات وحتى لا نقسم المجال لخصومنا للتشويه

من موقفنا ، وحتى نطمئن الأمة الى أن الوفد كما عرفته في سائر  
مراحل الجهاد هو الامين على قضية البلاد الحريص على حقوقها  
وأمالها « ١٠ » ثم قال النحاس : لماذا كانت النتيجة ؟ أذاع  
صديقي باشا بياناً بالرد علينا حثاه بالظن على الوفد ورئيسه .  
أما ابلاغ الانجليز بتمديد أساسى للمفاوضة وتحريرها من قيود  
المذكرتين فقد أغفله صديقي باشا « ١١ » الخ البيان » .

وقبل ان نتناول البيان الذى أصدره الوفد والمتنار اليه من  
البيان السالف الذكر ، يحسن بنا ان نعب قليلا لنحاول تفسير  
موقف الوفد ورفضه الاشتراك فى هيئة المفاوضات وشروطه التى  
أطلأها « ١٠ » فى الواقع أن الباحث - ولأول وهله - لا يستطيع ان  
يبرر موقف الوفد ، حقيقة أنه كان يعتبر نفسه الممثل الوحيد  
للشعب - ونحن لاننكر ذلك - ثم انه وقف موقفاً مشابهاً من  
مفاوضات عدل عام ١٩٢١ ، وإذا كان قد فشل فى تحقيق شروطه  
فى ١٩٢١ فقد نجح فى أملائها وتحقيقها فى مفاوضات ١٩٢٦ من  
حيث الرئاسة وأغلبية المفاوضات ، وتأسيساً على هذا اعتبرنا أن  
الوفد هو المصانع الأول للمعاهدة ، كما أنه حقق نسيم بها ورغم  
ذلك لا بد أن نتساءل : ماذا كان يحول دون أن يشترك الوفد فى  
هيئة المفاوضات مع صديقى ، ثم يحاول - بما له من نفوذ ومسر  
جساميرى - أن يفرض إرادته من خلال تلك الهيئة ، فإذ فشل  
خرج منها وأعلن هذا للأمة ؟ ولو قبل ذلك لكان أدى دوره الجدير به .  
ثم ألم يكن من المحتمل أن يكون وجوده وتمثيله - ولو بمضامين  
فقط كما أراد صديقى - دافعا لصديقى وبقية الهيئة الى التشكك  
خولا من الإخراج أمام الوفد والشعب من ناحية ، ومن ناحية أخرى  
ربما كان وجوده يظم من الظاهر الجانب البريطانى وتخفف من  
تشدده وغلوئه ولاسيما أنه - أى الجانب البريطانى - كان لا بد  
بذلك أن الوفد وزعيمه هما صاحبا الفضل فى عقد المعاهدة وإقرارها

وقبولها في عام ١٩٣٦ ٥٠٠ تساؤلات كثيرة تدور في ذهن كلنا حول هذا الموقف والمواقف الشبيهة للوفد ونطرح امامنا قضية هامة وهي تتلخص في ان الوفد كان يعتبر نفسه هو المفاوض الذكي الوحيد والحكومة الصالحة الوحيدة ، والحزب الوحيد ...

وعلى أي حال لم يكن مستقنى بالرجل الذى ينحنى للوفد . فقد مضى في طريقه الوعر ، الب وفد المفاوضات وبدأ مفاوضاته مع بريطانيا في النصف الثاني من أبريل ١٩٤٦ ، وانحصرت في البداية منه من ناحية واللورد ستيجسجيت والسير رونالد كامبل من ناحية اخرى ، وتمثرت المفاوضات في هذه المرحلة حين وضع اصرار الجانب البريطانى على استبقائه قاعدة حرية في قناة السويس في وقت السلم والحرب في شكل دفاع مشترك ، الأمر الذى كاد ان يؤدي الى قطعها ، الا انها استمرت وانتقلت الى هيئتي المفاوضات الرسمية ولكن بدون جدوى ، اذ تبقي من المشروع الجديد الذى عرضه الجانب البريطانى أنه لا يختلف في جوهره عن معاهدة ١٩٣٦ ٥٠ وتوقفت المفاوضات ٥٠ ثم استؤنفت في يوليو ١٩٤٦ لتتوقف مرة ثانية في اواخر سبتمبر ٥٠ فتخرجت الأمور - كالمادة دائما عقب كل فشل ينتاب للمفاوضات - وتهدد مركز الوزارة بما اضطر اسماعيل صدقي الى تقديم استقالته في سبتمبر ١٩٤٦ . وكانت قد برزت فكرة لتوحيد الصفوف منذ فبراير ١٩٤٦ ، وحاول الشباب تحقيقها كما فعلوا في عام ١٩٣٥ ، الا أنها ولدت في مهدها ، ويبدو أن الملك - بإيحاء من مستشاريه - أراد أن ينتهز فرصة اضطراب الأحوال السياسية وتقديم صدقي لاستقالته - وربما كان مبعث هذا التفكير أن انجلترا كانت تتشدد ازاء مصر لاختلاف احزابها - فسواء اكان اضطراب الاتفاق السياسى او الرغبة في توحيد الصفوف ضد انجلترا ، ففقد رأى الملك تأليف وزارة ائتلافية تستترك فيها كل الاحزاب بما فيها الوفد ، برئاسة شريف صبرى الذى اتصل بالوفد ، كما اتصل بالاحزاب الأخرى



للتوفيق بينها ، ولكن لم يكده شريف صبرى يخطو الخطوة الأولى في ذلك حتى توجىء بالمدلول عن فكرة الوزارة الائتلافية ، واستئناف اسماعيل صدقي لرئاسة وزارته . ولعله من المستحسن أن نستأنف الاشارة السريعة الى بقية مراحل المفاوضات مع استئناف صدقي لوزارته قبل أن نتناول موقف الوفد من خلال بيانه السالف الذكر وصحافته ومقالات كتابه ، وذلك لاستكمال معالم الصورة .

ويبدو أن صدقي في هذه المرحلة عمل على تغيير خطته والاعتماد على نفسه وإعمال هيئة المفاوضات المصرية ، فقد سافر هو ووزير خارجيته الى لندن لمباحثة المستر بيغن وزير خارجية بريطانيا . وانتهت مباحثاتها الى مشروع معاهدة « صدقي - بيغن » في أكتوبر ١٩٤٦ ، ثم عاد صدقي الى مصر وعرض مشروعه على هيئة المفاوضات فرفضه سبعة من أعضائها وأصدروا بيانا بذلك الى الرأي العام في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ . فقام صدقي من جانبه بحل هذه الهيئة واكتفى بعرض المشروع على البرلمان ١ .

وتويت صفوف المعارضة الوفدية واشتدت في مهاجمة صدقي فالتجأ هو الآخر الى استعمال أسلوب القسوة والعنف في معاملة الصحف الوفدية بحجة مقاومة الشيوعية واعتقل الكثيرين من رجال الفكر والصحافة وكان لابد للوفد أن يطلع الرأي العام على موقفه من هذه التطورات وأن يحاول بكل طاقاته تقويض أركان حكومة صدقي . فتعقب بياناته وصحفته ومقالات كتابه سياسة هذه الحكومة واساليبها في معالجة المسائل الداخلية والخارجية .

ففي أحد تلك البيانات يذكر الوفد الجماهير بحقيقة صدقي باشا وذلك باستعراض تاريخه في الحركة الوطنية ثم يشير الى مؤامراته ذات الشطرين : تقييد الأمة وإهدار خرياتها . ثم محاولة فرض اتفاق يسجل الحماية عليها . ثم يتناول الشطر الأول فيقول

« هذا هو صدقي يخلق الصحف ويصادرها ويتعقب المحاسن وحاسنه  
الصحف الوفدية ومنع الاجتماعات الصامه لا يانسيه للوفديين  
وحسنهم بل لكل هيئة او جماعة ترفع صوتها بالنقد والاعتراض » . .  
ويستطرد البيان فلا يغفل مسألة اضطهاد صدقي للعمال والطلبة  
والقوانين الرجعية « الصدقية » لكبت الحريات وادعائه بمقاومة  
الشيوعية « هذا هو صدقي - كما يقول البيان وبخطاب النحاس في  
عيد الجهاد في ١٣ نوفمبر ١٩٤٦ - ينطق من سمج خياله خطرا  
شيوعيا يهول به ويشيع الخوف منه لأغراض في نفسه ويتخذ  
ذريعة لاضطهاد خصومه السياميين والأحرار والمفكرين . . » اما فيما  
يتعلق بالشطر الثاني وهو مسألة المفاوضات ومشروع المعاهدة .  
فبعد أن يقارن الوفديين النفراني وصدقي ويرى أنهما يختلفان في  
التكوين والمزاج « ولكنهما في الهدف والغاية قريبا رهان » ، ينبري  
للمقترحات في المشروع ويرى أن الجانب البريطاني « لم يتزحزح -  
حتى اليوم الأخير - عن الموقف الذي وقفه في اليوم الأول مع اقتتان  
في الصيغة والتغيير لا يمس الجوهر في قليل او كثير وهو فرص  
للحماية على مصر بل الشرق الأوسط كله واقتطاع السودان »  
ثم يتهم بيان الوفد وخطاب زعيمه - يتهمان صدقي بأنه جعل همه  
اقتناع زملائه المفاوضين المصريين بما يعرضه الانجليز وأنه « لاجرم  
أن تنتهي مفاوضاته بهذا المشروع المشؤم الذي وقع به مع وزير  
خارجيته والفى يراة « الآن » بكل الوسائل فرضه على مصر وعو  
اسوا ما تمخضت عنه المفاوضات المصرية البريطانية في مختلف  
العهود والمراحل منذ مفاوضات ملتر حتى الآن » . . ولا يترك  
الوفد - سواء في بيانه أو خطاب النحاس - تصوره هذا المشروع  
دون أن يفتنهما . . ففيا يتعلق بتخص الجلاء في أول سبتمبر  
١٩٤٩ ينهي الوفد عليه انه لم يحدد عند القوات وصفتها وتواريخ  
جلائها تدريجيا كما جاء في معاهدة ١٩٣٦ نفسها « ويتساءل  
النحاس قائلا « من يدري ماذا تأتي به الأيام في خلال هذا الزمن

أطويل فينتحل الانجليز كما عودونا شتى المعادير للبقاء وإرجاء  
 الجلاء ٢ أن الامر لا يعلو ان يكون وعدا جديدا بالجلاء يضاف الى  
 وعودهم السابقة التي تبعت على الستين ٠٠ ، أما فيما يختص  
 بالتحالف العسكري فقد اعتبره الوفد اقرا صريحا من جانب مصر  
 بأن تكون نقطة استراتيجية بريطانية لحماية مصالح الامبراطورية  
 المدعاة في الشرق الأوسط والأدنى ٠٠ وقارن الوفد بين هذه  
 الحالة والحالة الناشئة عن معاهدة ١٩٣٦ ثم خرج من المقارنة بمئة  
 نتائج منها : أولا : في المعاهدة كانت دعوى الانجليز مقصورة على  
 حق الاشتراك في الدفاع عن قناة السويس ، أما هذه النصوص  
 ويراد بها التسليم لهم بحق الاشتراك في الدفاع عن مصر كلها ،  
 وهذه هي - كما يذكر النحاس - الحماية بمعناها لا بالنسبة لمصر  
 فقط بل البلاد المتاخمة لها وبلاد الشرق الأوسط كلها ٠٠ ثانيا :  
 في المعاهدة كانت معونة مصر لانجلترا في الأحوال التي تقتضيها  
 محاصرة داخل حدود الاراضي المصرية ، وفي مشروع صدقي -  
 يمين يراد أن تكون مطلقة في داخل مصر وخارجها دفاعا عن  
 الامبراطورية البريطانية ٠٠ ثالثا : نصت المعاهدة على أن تستعين  
 مصر ببعثة عسكرية بريطانية لاستكمال تدريب الجيش المصري ،  
 وكان اختصاصها مقصورا على هذا الغرض الفنى ولم يكن لها أن  
 تتدخل في مسائل المواقف العسكرية ومدنيين ، ويراد الآن ٢ أى في  
 مشروع صدقي - يمين أن يستبدل بهذه البعثة لجنة مشتركة للدفاع  
 يتغلف اختصاصها في كل كبيرة وصغيرة من وسائل تنسيق الدفاع  
 في البر والبحر والجو ٠٠ الخ ٠ رابعا : كانت البعثة العسكرية  
 موقوفة بالمال التي تراه الحكومة المصرية نفسها ضرورية لاستكمال  
 تدريب الجيش المصري ، أما لجنة الدفاع المشتركة التي نص عليها  
 المشروع فتبقى ما بقي للاتفاق الجديد أى على الأقل لمدة عشرين عاما ٠  
 وبالخلاصة التي انتهى اليها الوفد أن هذه النصوص  
 المشتملة ٢ تسجل على مصر النتيجة التامة لانجلترا في سياستها

الخارجية كما تخولها السيطرة على شئونها الداخلية مدنية وعسكرية . وتجعل منها أداة ليمسك السلطان البريطاني على جيرانها وأشقائها في منطقة الشرق الأوسط كلها .

هذا هو موقف الوفد ولا جدال في أنه كان معبرا عن اتجاهات الرأي العام في رفضه لمشروع صدقي - بيغن ، لكن ما هي خطة الوفد ولماذا اذاد القضية الوطنية وكان لزاما عليه أن يعلنها باختياره ممثل الاغلبية الشعبية ؟ لقد أوضح النقاس - في خطابه السالف الذكر - خطة الوفد على النحو التالي :

أولا : قطع المفاوضات . .

ثانيا : سقوط معاهدة ١٩٣٦ . .

ثالثا : الالتجاء الى هيئة الأمم المتحدة . .

رابعا : الرجوع الى الأمة لاجراء انتخابات حرة . .

وانتهى النقاس في خطابه قائلا : اني باسم الوفد المصري الوكيل عن الشعب المصري في السعي الى الاستقلال التام لمصر والسودان أعلن ان مصر لن ترتبط باتفاق لا يحقق اهدافها ولو أقره هذا البرلمان ، ولا عبءة بانكسر المتكرين لهذا التوكيل ، فقد أكدته المرة بعد المرة جميع الانتخابات الحرة التي أجريت منذ قيام الحكم الدستوري الى الآن ، وبؤكده اليوم تهوب حزبى الاقلية من الرجوع الى حكم الناحيين بهذا الشكل الفاضح المفضوح ، لقد بع صوتنا من دعوتهم الى حومة الانتخابات ، ولا تعليل لهذا الهروب الا أنهم يعلمون حق العلم مكانتنا ومكانتهم في البلاد . . . الخ . .

وإذا كان الوفد قد نجح في تأليب الرأي العام واشتعال ثورته ضد حكومة صدقي فاننا نلاحظ أن صدقي من جانبه كان يستميت

في مقاومة الوفد فقد أطلق أبنائى دعايته تهاجم الوفد وزعيمه وتؤيد مشروع صدقي - يمين وتذكر الوفد بمساعدة ١٩٣٦ وراى زعماله فيها وتفاوتون هي الأخرى بين تصوصها ونصوص المشروع الجديد من وجهة نظرهما ، لكنه كان واضحا أن الوفد يكسب الأرض باستمرار رغم دعاية صدقي ، فانه بصرف النظر عن أن صدقي كان أحد المتفاوضين في معاهدة ١٩٣٦ فانه في عام ١٩٤٦ كان واضحا أن الظروف الدولية قد تغيرت عقب الحرب العالمية الثانية وقد حلت المواثيق الدولية والضمانات الصناعية محل المبالغيات الفردية وقد تحسنت مصر في سبيل نصرة الديمقراطية التنظيميات الكثيرة التي شهدت بها بريطانيا نفسها ، وبالتالي فقد كانت الجماهير - من خلف الوفد أو أمامه - تنادى بسقوط المعاهدة ، ويبدو أنه كان هناك شبه تألف بين الوفد والشيوعيين في معارضة مشروع صدقي - يمين من ناحية ، والهجوم ضد صدقي من ناحية أخرى \*

على أى حال لم يكن الإنحياز وحده هو الذى يصول ويجول في التعبير عن وجهة نظر الوفد ، إذ نجد أن بعض كتابه - كالدكتور طه حسين والدكتور محمد مندور - قد تعقبوا حكومة صدقي بالهجوم وال نقد العنيف .. ولا سيما مندور الذى ربط بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية ، فنتجده يركز هجومه حول المطالبة بتغيير النظام الاجتماعى القائم آنذاك .. ولعل مندور في كتاباته - كما سنرى - كان أكثر واقعية وعمقا - في تصورنا - من الزعماء الوفديين وخطبهم السياسية ، لكنه على أى حال كان ناقلا حرة من نوافذ الوفد ... يتناول مندور مشكلة توزيع الثروة في مصر فينص على اسماعيل صدقي أنه أعلن في خطاب تاليفه لوزارته أنه سيرفع مستوى الشعب بتسمية الانتاج .. ولكن دولته لم يشر أية إشارة الى مشكلة توزيع الثروة في مصر مع أن المسالم كله

يعرف أن مصر تعاني من قصاوت الثروة فيها تفاوتا بلغ حدا لا يطلق ٠٠ ٠ ٠٠ ويبد أن يوضح مندور أن سياسة الحكومة سياسة رأسمالية ، يقول : لو أن حكومة صدقي باشا كانت حكومة ديمقراطية حقا لأقدمت فوراً على تغيير نظامنا الحالي وفرض ضرائب تصاعدية جديدة تستطيع أن تحصل بها لا على ٥٠ مليوناً من الجنيهات بل على ١٠٠ مليون دون ارماع حقيقى لكبار الأثرياء الظالمين ٠٠٠ ويستطرد مندور ليربط بين القضية الوطنية والاجتماعية فيقول : « إذا كانت هناك نصيحة تستطيع أن تقدمها إلى صدقي باشا وأخوانه الرأسماليين فهي أن يسأروا الزمن ويسرفوا بأن الشعب إذ لم يبد يطبق الاستعمار الخارجى فهو من باب أولى لن يصبر على الاستعمار الداخلى الذى يمس قوته وحياته اليومية عن قرب » ثم يشير مندور إلى موقف الجماهير من المفاوضات والمشروع وتصريحات بيغن فيقول « نحن أبناء مصر لا نفهم ماذا يريدون من التحالف وبخاصة بعد أن عرفنا أنه ليس إلا وسيلة للحد من سيادتنا وتحميلنا بالتزامات نحو أنجلترا لا قبل لنا بها ٠٠٠ اننا نؤمن بأن زمن التحالف مع أنجلترا أو غيرها من الدول الكبرى قد انقضى باقضاء زمن الإستعمار وقد أصبحنا نعتقد أن هذا التحالف مراحق للاستعمار » .

وهكذا شعر الوفد جميع أسلحته للقضاء على مشروع صدقى وحكومته ، وقد أعطى صدقى نفسه سبيلنا اضيف إلى أسلحة الوفد حينما قام بعمل هيئة المفاوضات كما أشرنا ، فاجتمعت كلها لمهاجمة صدقى مما أدى إلى التجهته إلى الأسلوب الذى اشتهر به وهو العنف المصحوب بالنساء بحجة مقاومة الشيوعية فاعتقل الكثير من رجال الفكر والمصالحاة وغيرهم وقد جاوزوا المائتين ، وكان منهم بعض الوفديين وعناصر أخرى مثل محمد زكى عبد القادر الذى وصف لنا ظروف هذه التهمة وملابساتها وكيف كانت تمثيلية أشرف

صلى على أخراجها ٠٠ « يضور لنا هذا الجو السياسى المظلم  
ميقول « وقادنى ضابط البوليس الى سجن الاجانب ٠٠ وهناك  
عرفت بعض التفاصيل عن المهزلة ٠٠ رأيت فى السجن عشرات  
حالمهم مثل حالى ٠٠ مجسم عليهم البوليس والنيابة فى منتصف  
الليل وغتشوهم وقادوهم الى حيث أوجه الآن ٠٠٠ رأيت الدكتور  
محمد مندور والاستاذ سلامة موسى والدكتور محمد بلال والاستاذ  
أحمد كامل قطب المحامى ورئيس حزب الفلاح وكثيرين آخرين ٠٠٠  
وعلمت أن عدد المقبوض عليهم جاوز المائتين ٠٠ وأن هناك حملة  
مشابهة وقعت فى الاسكندرية وغيرها من المدن فى نفس الوقت  
وبنفس التهمة ٠٠ الخ » .

وقد اطلقت الصحف على هذه القضية تسمية « قضية  
التبوعية الكبرى » ، فهل كانت هذه القضية حقيقية أم مجرد  
تشيلية مصطنعة وإذا كانت كذلك فما هو حيف صدق منها ؟ لنندع  
ذكرى عبد القادر - باعتباره أحد المتهمين فيها - بيجيب على هذا  
التمباؤل فيقول « لقد استمر التحقيق فى هذه القضية شهورا  
وشهورا وأخرج عن كل المتهمين فيها بعد فترات قصيرة أو طويلة ،  
وفى مدى على لم يقم أحد ممن اتهم فيها الى المحاكمة ، ومعنى  
ذلك أن النيابة لم تجد أحدا يمكن أن يلدن ٠٠٠ لماذا إذن كانت  
نلك القضية ؟ قبل أن صدقى باشا أراد بها أن يخلم المفاوضات التى  
كان يجريها حينئذ مع انجلترا لتحقيق البصلا - وحملة مصر  
والسودان ٠٠ أراد أن يقول للانجليز أن فى مصر حركة شيوعية  
ضخمة فإذا لم يتسامحوا فإنها جديرة أن تاكل الأخضر واليابس » .

هنا تصورى سريع للجو الارهابى الذى فرضه الراسمال  
العتيد اسماعيل صدقى والذي داب عليه كلما لمسك بزمام الحكم  
والذى كان موجهها بصفة خاصة ضد الوفد وأصحاب الفكر التقدمى

البحرر أمثال محمد مندور الذي كان يقول « اننى لم يكن لى فى يوم من الأيام اتصال بالحزب الشيوعى ومنظماته » ، وكان صدقى قد اصبر تعليماته للصحف بالا تنشر أى تأييد لبيان الوفد وخطاب زعيمه السلاف الذكر متبها الوفد بأنه يتلقى مساعدة مادية من الاتحاد السوفيتى . . . وقد أنكرت جريدة « البلاغ » الوفدية علماء الاتهام لكنها انصرفت قائلة : « نحن نرغب فى صداقة روسيا والبلاد الشيوعية الأخرى ، وذلك لكى نحصل على تأييدهما حينما نعرض قضيتنا أمام مجلس الأمن » . . . وبلغ من اضطهاد صدقى وتسلطه للصحافة أن بعض الصحف الوفدية « كصوت الأمة » فكرت فى الاحتجاب بسبب منها من أداء واجبها القومى فى الظروف القاسية آنذاك .

ودعم كل هذه الاجراءات فقد استطاعت جماهير الشعب - ووراءها الوفد - القضاء على المحاولة الاستعمارية الرجعية لربط مصر بسجلة الدفاع المشترك مع بريطانيا ، فسقط مشروع صدقى - بينى ، وبالتالي ضعف مركز الوزارة ، فاضطر صدقى الى تقديم استقالته فى أوائل ديسمبر ١٩٤٦ .

وكان سقوط صدقى لا شك انتصارا للوفد الذى كان وراء قيام المظاهرات التى قامت آنذاك ، الا أنه كان يعنى انتصارا اكبر للشعب ، ويهم الباحث إبراز هذه الحقيقة لأن القوى الشعبية المختلفة كانت تمارس نشاطا سياسيا واسما فى هذه المرحلة الحظرة وكانت فابعة من الطلبة والنساء انفسهم دون نظر لأحزابهم التى ينتمون اليها . فقد كانت الوزارة وهيئة المفاوضات والبرلمان فى واد والشعب كله فى واد آخر ، لأن الوفد ظل خارج هذه التشكيلات كلها فلم يجد الشعب غيره يعتمد عليه . . . لقد كان التيار الحقيقى



في انقلاب الحرب يتجلى بصورة واضحة وإسبانية في جماهير الشعب وليس في أروقة الأحزاب وصالحواتها .. هذه حقيقة تاريخية هامة رضى بها الوفد او رفضها ..

على أي حال كان سقوط صبحي انطانا ببجولة أخرى كان على الوفد أن يخوضها . وقد تركزت حول القضية الوطنية وعرضها أمام مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ ، وكان فارس الحلبة في تلك الجولة - للمرة الثانية - محمود فهمي النقراشي . فقد عهد إليه بتأليف وزارته الثانية ( ديسمبر ٤٦ - ديسمبر ١٩٤٨ ) -

### الوفد ووزارة النقراشي الثانية :

كان واضحا لدى النقراشي أن مهمته قاسية وقد سبق له توليته للوزارة منذ بضعة أشهر وقد تركها على أثر الاضطرابات التي قامت حينئذ كما اشرفنا ، وكانت لا تزال ثمة مشكلة الجلاء والوحدة اللتان شغلتا جماهير الشعب عامة وطوائف الشباب خاصة ، فكان عليه أن يستأنف المفاوضات ليبحث هاتين المشكلتين دون ارتباط بالدفاع المشترك ، فلا شك أنه أدرك من المصير الإني آل إليه صلبقى أن الشعب يرفض هذا الدفاع ، إلا أنه ما كادت تبدأ المفاوضات بين الجانبين حتى أدرك النقراشي أن بريطانيا مصرة على موقفها .. فقرر مجلس الوزراء ( في ٢٥ يناير ١٩٤٧ ) عرض قضية مصر أمام مجلس الأمن .

ونقف هنا لنحاول أن نتيقن موقف الوفد واتجاهه إزاء تلك المسألة ..

وبإحدى ذى بدء لابد أن نشير إلى أن الشعب قد استقبل قرار الحكومة بعرض القضية أمام مجلس الأمن بالترحاب ، وأن النقراشي

حيثما سافر الى فيربورك ( سبتمبر ١٩٤٧ ) رئيسا للوفد المصري الذي تولى عرض القضية كان يعطى بتأييد عدد كبير من المصريين ، لكنه لم يكن تأييدا شاملا لوجود الوفد في الممارسة ومحاولات تشكيكه في جدوى هذا العرض من ناحية ، ولنظرة الجماهير الى وزارة النقراشي والنظام انفي اثبتت عنه والمقام منذ عام ١٩٤٥ باعتبارهما - الوزارة والنظام - قائمين على ارضاء القصر ومصالحه من ناحية اخرى . ومن خلال هذه الحقائق نستطيع ان نلمح تناقضا في موقف الوفد ، فقد مر بنا مداؤه السابق الذكر الذي اعلنه النحاس في خطابه - وقد نادى فيه بقطع المفاوضات وسقوط مهادنة ١٩٣٦ والالتجاء الى هيئة الامم المتحدة - وكان الوفد في هذا متجاوبا مع نهاتات الجماهير ، اذ كان ذلك يعنى بالنسبة لقيادة الوفد التقليدية اسلوبا للكفاح بالوسائل السلمية المشروعة وخروجا عن نطاق الثنائيه ، كما كان يعنى لدى التيارات الوطنية البعثية تقاؤلا بميزان القوى المالية في صالح حركات الشعب عقب الحرب ومجالا لشد الازر بالحركة الثورية العمالية ولتكشف حقيقة مواقف النظام الاستعماري العالمي كله . اذن ما هي بواعث التشكيك عند الوفد في عدم جدوى عرض النقراشي للقضية امام مجلس الامن ؟ هذا رغم ثباته وايمانه بوجوب اللجوء الى هذا الطريق ؟ لا تبرير عندنا سوى انه موقف آخر من مواقف الوفد المدينة في تاريخ مصر والتي كان يعتبر نفسه فيها الممثل الوحيد والوكيل الاصيل عن الامة . وسوف نرى - بعد قليل - كيف اندفع الوفد في هذا الموقف للرجعة بقبضة - لقد راح الوفد ينادي بأنه لا يثق بحكومة النقراشي وأنه يطالب بتشكيل وفد قومي يتولى عرض القضية ، كما اشترك مع « الكتلة » والتنظيمات الاشتراكية « في المطالبة بأنه يجب ان تولى عرض القضية وزارة شعبية - أي أن الوفد - وجعنى أدق قيادته - كانت تريد أن توحى للجماهير أنه هو الذي يجب أن يفاوض ويعرض القضية دوليا ومعنى

ذلك أن يسند الحكم اليه . . وليس هذا اجتهد من جانبنا فهو واضح من نفس البناء السالف الذكر فقد طالب فيه « بالرجوع إلى الأمة لأجراء انتخابات حرة » وهذا يعني بالتالي مجيء الوفد إلى الحكم . . ولا يستطيع الباحث أن يشتك في تقريع الوفد جراء هذا الموقف فقد كان هذا من حقه . ورغم اعترافنا بهذا الحق إلا أن الوقت نحى تصورنا . لم يكن مناصبا للمناداة بتحقيقه آنذاك ولا سيما بعد أن خرجت المسألة من النطاق المحلي إلى النطاق القومي وأصبحت على الجميع - أحزابا وهيئات وأفراد - أن يرتفعوا إلى مستوى الموقف ١١ ولما كان الوفد هو الذي يمتينا الآن فالسؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هو : هل ارتفع الوفد إلى مستوى الموقف ١٢ ؟

حقيقة أن حكومة النقراشي كانت لا تمثل الأمة في مجموعها ، ولكنها ما هي - وفق رغبة الأمة - في سبيل عرض قضيتها أمام الصالح أجمع ، وكان عايتها - أي الحكومة - أن ترفع شمسارها « بالاتحاد وجمع الكلمة وتوحيد الصفوف » وفي رأينا أنه لم يكن هناك وقت أنسب من هذا الوقت وتلك الفترة لرفع هذا الشعار ثم وجوب تعاون الجميع على تحقيقه . وقد وضع النقراشي بالفعل - هذا الشعار ووافقت عليه بعض الدوائر السياسية والأحزاب الأخرى كالحزب الوطني ومصر الفتاة هذا بالإضافة إلى حزبه الأقلية اللذين اشتركا في الحكومة القائمة . وقد نادوا بأنه يجب على الجميع الوقوف وراء الحكومة لاستنهاضون فقد يجرها أمام الهيئة الدولية ورغم هذا الإجماع في هذا الوقت العصيب يصدر الوفد بيانا - في ٤ فبراير ١٩٤٧ - يرفض فيه هذه الدعوة بحجة أن الحكومة لا تمثل الأمة كما يصرح النحاس بأن الوفد يشترط لتوحيد الصفوف حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . . ويبدو الطليعة الوفدية التقدمية وقد كان لها أثرها في

الحزب آنذاك أرادت تبرير موقف الوفد ازاء شعار الائتلاف فراح  
 « رابطة الشباب » المبرة عن اتجاه الطليعة الوفدية تدافع  
 عن هذا الموقف ، ومن ناحية أخرى استمرت بيانات الوفد  
 تهاجم سياسة الحكومة ففي ١١ يونيو ١٩٤٧ اذاع بياناً شهِر  
 فيه هجومًا شاملاً عليها ونص فيه انهاجه خمسة أشهر في  
 الماطلة ... الخ . لكن الانصاف يقتضي أن نذكر أنه لم يكن  
 الوفد وحده هو الذي يهاجم الحكومة ، بل شاركت بعض  
 الهيئات والمصنف في هذا الهجوم كالكتلة ، واللجنة العليا لشباب  
 الحزب الوطني ، والتنظيمات الاشتراكية ، واخذت بعض الصحف  
 كصحيفة « الجماهير » تهاجم تقاعس النقراش عن إلغاء معاهدة  
 ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ ، الخ ...

فصارى القول أن هيئات المعارضة الوطنية وأحزابها رغم  
 إيمانها بوجوب اللجوء الى مجلس الأمن كالوفد تماماً لم تكن تتفق  
 - مثله - في موقف الحكومة ، ونستطيع أن نعتبر هنا من قبيل  
 الانتصار للوفد واساليبها في جذب تيارات الرأي العام ، وهـ  
 أساليب - مهما كان الرأي فيها - إلا أنها كانت تنجح في  
 تحقيق ما يري أنها كانت ترمي منه المآرب ... ولستنا الآن بصدد  
 تحليل هذه الظاهرة الفريدة في تاريخ الوفد ولشبابها ...

ومهما كان الأمر فقد راحت تلك الهيئات تشارك الوفد في  
 مباحة بيان النقراش بقطع المفاوضات والاتجاه لمجلس الأمن ، وحين  
 الوفد ومن معه أن النقراش لم يعلن في البيان تحله عن مشرو  
 صلتي - بيقن ، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ ليُلهمه  
 الى مجلس الأمن « نظيف الثوب » ... وقد حاول بعض المؤرخين  
 تبرير عدم إعلان النقراش بطلان معاهدة ١٩٣٦ بأنه كان لا يؤيد  
 في جوهر العريضة إذ تضمنت الجلاء عن مصر والسودان ، وإ  
 مهما كانت صيغة العريضة أو طريقة عرضها فإنه كان لا يغير مـ

المصير الذي انتهت اليه القضية أمام مجلس الأمن .. الا أننا نرى في هذا التبرير محاولة للفتاح عن النقراشي إذ أنه من المعروف أن بريطانيا انتهزت هذا النقص فطالبت بشطب القضية المصرية متذوية بالمعاهدة واتفاقيتي ١٨٩٩ وما حولتها من الحقوق .. ونعني النحاس على النقراشي هذا الموقف فيقول له في خطابه : " لقد ذهبتم الى مجلس الأمن دون أن تسموا بمعاهدة ١٩٣٦ واتفاق ١٨٩٩ بسوء " ، فانتهاز منهجوب بريطانيا هذا الضعف فيكم فاشار أمام المجلس قيام المعاهدة واستيسك بذلك الى آخر لحظة ... الخ " .

على أي حال قدمت حكومة النقراشي عرضة دعوى مصر الى مجلس الأمن ( في ١١ يوليو ١٩٤٧ ) وطالبت فيها بإبطال القوات البريطانية عن مصر والسودان وانهاء النظام الإداري القائم في السودان .. وكان مازال هناك الفصل الثاني في موقف الوفد .. إذ بينما يتأهب المجلس لنظر القضية فوجئ بترقية من الوفد الى رئيس مجلس الأمن والسكترير العام للأمم المتحدة بتكر قوتها حق الحكومة وعرضتها في التعبير عن وجهة نظر الشعب متهما الحكومة بأنها تتصرف " وفقا لما تمليه مصالح سياسية رجعية وإقطاعية " وهي سياسة رفضها ولا يزال يرفضها بكل قوتها شعبي وادي النيل " .. كما أشار الى أن العرضة ليست لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب الشعب ، وأن المفاوضات التي جرت من قبل أحييت بالنموس " .

ولابد لنا أن نقف أمام هذا الفصل في موقف الوفد ، ولنجاول تقييمه ، فلا شك أنه - ومهما كانت بواعثه - موقفاً افرلق الى الوفد وكان داعياً للأسف ، ودليلاً على الانانية والهموار الحياة السياسية في مصر والوفد معا ، لقد كانت تلك البرقية - في تصورنا - ذروة الديماغوجية السياسية التي أصيبت بها الحياة السياسية المصرية ، ونحن نرفض أي تبرير أو تفسير يقدمه لنا

الوفند ومصادره حول هذا الموقف ، وهو مبرر لا يخرج عما جاء  
 هو نفس البرقية ، ولقد وجدنا أحد قادة الوفد يسئ أسفه  
 واستنكاره لهذا الموقف فيؤكد الدكتور محمد صلاح الدين  
 - وبخاصة - أن الوفد كان مخطئا كل الخطأ في موقفه هذا . . .  
 . . . حقيقة أن حكومة النقراشي كانت لا تمثل الأغلبية الشعبية  
 كما ذكرنا ، لكنها كانت حكومة مصرية تعرض قضية مصر أمام  
 العالم كله ، وكما كان يتنادى الوفد والهيئات كما أشرنا ، أي أن  
 المسألة لم تكن حكومة ومعارضة في هذا الوقت ، بل أصبحت  
 قضية الجميع مطروحة أمام هيئة دولية ، ربما قد يقال أن النقراشي  
 لم يوفق في عرض القضية وأن الأسلوب الذي اختاره في الدفاع  
 عنها كان صلبا مظهرًا ، لكنه من الثابت أن البرقية قد أرسلها  
 الوفد قبل نظر القضية ثم أنه - أي النقراشي - ذهب وهو يمثل  
 حكومة برلمانية ، وبالتالي لا غبار عليه من وجهة النظر الدولية ،  
 حقيقة كان يعرف أنه لا يمثل أغلبية الشعب وبالتالي قد يقال أن  
 واجبه كان - كأي مصري - ألا يقف في وجه الإرادة الشعبية ، وأنه  
 كان هناك زعيم معين يحوز تأييد الرأي العام فليس ثمة ما يحمل  
 آخر على الخروج عليه ، قد يقال كل هذا في معرض تبرير موقف  
 الوفد ، لكن كان من الممكن قبوله لدينا لو كان الأمر يتعلق بمسألة  
 داخلية أو صراع داخلي ، أما وقد كانت المسألة أن مصر تعرض  
 قضيتها - بصرف النظر عن عرضها - أمام جميع العالم وبصره  
 فأننا نستطيع أن نحمل الوفد مسئولية هذا الموقف . . . فقد كانت  
 جريته - كما رأى بعض المؤرخين وصح - ضربة أصابت مصر في  
 أشد الأوقات حرجا وأخرجها إلى الظهور أمام العالم الخارجي موجة  
 الكلمة متحمة الجبهة . . . ولا نستطيع أن نقول أنه - على أي حال -  
 كان القشل مصير القضية أمام المجلس فذلك من قبيل المغالطة لأن  
 التنبيه بهذا الصدد كان معنا بالغيب . . .

على أى حال لم يأخذ مجلس الأمن بوجهة النظر المصرية ولم يصدر قرارا ايجابيا فيها وتركها معلقة فى جدول أعماله فى سبتمبر ١٩٤٧ . ورغم أننا لسنا بصدد بحث تفاصيل نظر القضية وتطوراتها وتناول اسباب الفشل فيها الا أن هناك وجهة نظر الوفد حول الفشل واسبابه ولا بد من تناولها . .

وقد أوضح وجهة نظر الوفد خطاب القاءه المجلس ( فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٧ فى عهد الجهاد الوطنى ) وقد جاء فيه : « لقد تبينناهم الى أنهم آخر من يصلح لعرض القضية الوطنية على مجلس الأمن ، لا يعرفه العالم كله من أنهم لا يبررون عن رأى مصر ، فركبوا رأسهم وتولوا عرض القضية بأنفسهم فباؤا بما تعلمونه من فشل ذريع . . فشلوا فى كل شيء : فى انتهاز الفرصة الملائمة لعرض القضية ، فى التهديد لها ، فى القيام بالدعاية الواجبة ، فى اختيار هيئة الدفاع ، فى تحضير الحجج والأسانيد ، فى تنفيذ - دعاوى الانجليز غور القامحا لنقع اثرها فى النفوس - فى الرد على تحريض الجريء عن موقف مصر من الديمقراطيات فى أيام الحرب ، وأخيرا فى النتيجة اذ لم يقدم الى المجلس اقتراح واحد لخير القضية وكانت كل الاقتراحات ضارة بها وانتهى الأمر الى تعليقها تعليقا يستوى فى الواقع مع شطبها أو رفضها » .

والواقع أننا نستطيع أن نذكر أن المجلس كان متجنبيا ومغاليا فى التجنى ضد النقراش ، ويبدو أن كل أغلبية مطلقة تؤدي الى الانزلاق نحو الطغيان حتى الديمقراطية تحمل ضلعا بين ثنائياتها - فلأن المجلس كان يشعر بأنه يحوز الأغلبية المطلقة فإنه - فى تصورنا - واعتمادا على هذا الشعور كان ينزلق أحيانا بالتجنى والمغالاة ضد خصومه ومهما كانت مواقفهم ، وقد كان موقف النقراش فى مجلس الأمن - بصرف النظر عن بعض الثغرات - موقفا

مشرفاً وباعتراف بعض قيادة الوفد نفسه . كالـ دكتور محمد  
 صلاح الدين - فقه خاضع النقراشى بريطانيا على ملا من العالم فى  
 اكبر المحافل الدولية الرسمية ، واختصمها بقوة وبشجاعة - - طريقه  
 ان حكومته تأخرت فى عرض القضية وكان الوقت المناسب لرضها  
 فى فبراير وماوس ١٩٤٦ وكان لهذا اثره فى المصير الذى انتهت  
 اليه ، وكذلك يبدو انه - من وجهة نظر معينة - أخطأ فى تركيز  
 دعايته للقضية فى الولايات المتحدة الأمريكية واعتمد على بعض  
 الأمريكيين فى ذلك ، وإن هذه الدعاية لم تحقق الغرض المنشود  
 عنها ، لكن يجب الا نفعل موقف الوفد وبريقه الآتفة الذكر فى  
 عرض اسباب الفشل ، ورغم كل ذلك فقد كان السبب الجوهرى  
 لعشل القضية - وهو سبب لا دخل فيه للنقراشى أو المحاس -  
 هو سيطرة النزعة الاستعمارية فى المجلس وتكاتف الممول  
 الاستعمارية وتأمرها على القضية المصرية وأبرزها الولايات المتحدة  
 الأمريكية وبريطانيا \*

ثم نعود الى موقف الوفد عقب عودة النقراشى من مجلس الأمن  
 لتلاحظ ثمة ما يشبه الصراع الخفى يثور فى صفوفه بين الاتجاه  
 التقدمى وتمثله الطليعة الوفدية من ناحية والاتجاه اليسينى الذى  
 كان يشله بعض العناصر فى قيادة الوفد - فقد لوحظ - عقب فشل  
 المجلس فى حل القضية الوطنية - تردد فى بعض بيانات الوفد  
 وتلويح بالمصادقة بحد البلاء ، كما لوحظ فى بعض افتتاحيات  
 جريدة « المصرى » دعوة الى قبول لى قرار يصدره المجلس بالتانى  
 وأن المظاهرات ليست من وسائل تأكيد الحرية - - فهل كان ذلك  
 يبنى أن الاتجاه اليسينى يميل الى التهاون والمساومة ؟ ربما كان  
 كذلك ما أدى بالمصحفة الوفدية التقدمية « رابطة الشباب » الى  
 أن تشن هجومها على « المصرى » متهمة رئيس تحريرها بأنه الشريك  
 الجديد فى مجلة « أخبار اليوم » ، وأن كلمة المصحفة اليومية يكتبها



مصطفى أمين ، كما هاجمت « الجماهير » رئيس التحرير لأنه صرح في أمريكا قائلا : « اننا ننتظر بعينه الارتياح الى التوسع في المصالح الأمريكية في مصر وبلاد الشرق » . ان النفوذ الأمريكي يسعى الى السلام والاستقرار ، كما اقترح الكثير من شباب الوفد على الحزب ان يمتلك جميع الصحف الناطقة بلسانه . . . مهما يكن من امر هذا الصراع في الوفد بين الاتجاهات والتيارات المنهجية والفكرية المختلفة فيه . وهو صراع يشكل أحد المعالم البارزة في تاريخ الحزب في تلك الفترة القلقة كما أشرنا . فقد كان ثمة تقارب بين أطراف هذا الصراع . رغم التناقض . وذلك بهدف استغلال كل الامكانيات في الحزب للقضاء على حكم الاقليات وكانت قيادة الوفد من جانبها . وبرغم سيطرة العناصر الويسينية فيها . تضح الجبال لهذا التقارب وترحب به باعتباره مساعدا على زوال حكومة النقراشي وتحقيق الديمقراطية والجلالة وتوحيد صفوف الجماهير الشعبية . . . الخ .

لقد أصبح تركيز الوفد واضحا . عقب عودة النقراشي من مجلس الأمن . على المتابعة بالتضامن على عهد الاقليات ووجوب انصاح المجال للشعب لكي يعبر عن رأيه . . . وقد تمثل هذا في عدة خطابات وبيانات أصدرها الوفد أو ألقاها النحاس متتناول بعضها بعد قليل ، لكن الانصاف يقتضي أن نشير الى أنه في نفس الوقت وجه الوفد بصره الى انجلترا متناولا موقفها في مجلس الأمن بالتقريع مطالبا اياها بالجلالة عن الوادي والا . فلتتصل مسئوليها ما يحدث من عندها بفناصيحها الشعب به ولا يحكم الا الله مداه . . .

وكانت المناسبة الأولى التي انتهزها الوفد للتصريح عن تلك الآراء عودة النقراشي الى مصر ، ففي نفس اليوم الذي وصل فيه وجه النحاس خطابين الى كل من النقراشي والسفير البريطاني ،

كما أصدر الجوفه بياناً « الى أبناء وادى النيل » ويصن ان نتناول  
 هذا بشئ من التفصيل . . . ففى خطاب النحاس الى النقراش بعد  
 ان اتهمه فيه بأنه كان « لقبية الكاداء » فى سبيل تحقيق مطالب  
 البلاد لأنه سبكت عن إعلانها زماً طويلاً ثم كيف أجبر بقوة الرأى  
 العام على قطع المفاوضات والاتجاه الى الهيئات الدولية . . . وكيف  
 كانت عرضة للدعوى مبسرة مهلهلة . . . ثم كيف لم يتاد بإعلان  
 فسخ المهادنة كما اشرنا . . . الخ . بعد ذلك يطلب النحاس  
 من النقراش الاتجاه الى الأمة مصدر السلطات « لتحل ما عقدتم  
 من مشكلات وتمطر الثقة لمن تريد وتشاء » . وفى الساج شديد  
 يطالبه النحاس بالتعنى عن الحكم ، فيقول « نطالبكم باسم البلاد  
 أن تخلوا الطريق وأن تفسحوا المجال ليتصدر المستور مكانه  
 وتستعيد الأمة سلطتها وإرادتها ويرتفع الكابوس الجاثم على  
 حريتها الداخلية والخارجية . . . الخ » الخطاب .

أما فيما يتعلق بالخطاب الذى وجهه النحاس الى السفير  
 البريطانى فقد تناول فيه جهود البلاد فى أعقاب الحرب العالمية  
 الأولى للمطالبة بحقوقها ، ثم أشار الى موقف مصر فى الحرب الأخيرة  
 وقد كان فى جانب الديمقراطية وكيف « عانت بلادنا الأحرار  
 ولاقت من الهوان ما لاقت وضمت بأقواتها وبأمتها لقاء ما أبرم من  
 مواثيق دولية . . . » كما أشار النحاس الى تنكر بريطانيا لهذه  
 المواثيق « فلم تسلم بحقوقها فى جلاء القوات البريطانية عن أراضيها  
 وعضمت بالتواجد على السودان فصلت على فصله عن مصر . . . »  
 ولا يفلح موقفها فى مجلس الأمن وتسمكها بمعاهدة ١٩٣٦ « وهى  
 تعلم علم اليقين أنها لا يمكن أن تفرض الى الأبد علينا ، وأنها أبرمت  
 لطروف وملازمات انتهت وأصبحت ساقطة لا وجود لها . . . »  
 ويستطرد النحاس فيؤكد للسفير أنه « أصبح لا محال لاستمساك  
 إنجلترا ببقاء قواتها فى أى بقعة من وادى النيل - ولا معنى لأن

توافق على جلاء قواتها من شقيقتي سوريا ولبنان ثم تعارض في  
جلائها عن وادي النيل . . . » ولا يغفل النحاس الاشارة الى المصير  
الذي انتهت اليه القضية الوطنية امام مجلس الامن فيقول « لقد  
صور لانجلترا خيلاها انها خرجت من مجلس الامن طافرة ، وباتها  
انها ان كسبت المعركة ظاهرا فقد خسرتها واقعا ، خسرت موافقتها  
وعهودها . . . » ثم ينتهي النحاس الى ان يعلن انه - باسم شعب  
وادي النيل - يطالب انجلترا بان تبطل في الحال قواتها العسكرية  
والادارية والمدنية ، فان فعلت ذلك كسبت صداقة وادي النيل ،  
وان صمت آذاتها فلتتحمل مسئولية ما يحدث من عناء يصابها  
الشعب به . . . الخ » ولم يقتصر موقف الوفد على هذين الخطابين  
بل صدر بيان - في نفس التاريخ - الى « بناء وادي النيل »  
وقد تناول فيه عدة نقاط : أولا : بحزم عهد الاقليات على  
صدر البلاد ثلاث سنوات وما سببه من ضياع حقوق الشعب وتطل  
ارادته . . . الخ ، ثانيا : سوء المصير الذي انضرت اليه البلاد  
من خلال ادوار المفاوضات وموقف النحاسي منها . . . الخ ،  
ثالثا : وجوب انهاض كل مواطن لان يعلن افلاسي هذا اللهه ولنعمل  
على انقاذ الوطن . . . رابعا : الوفد يسجل على النحاسي وحكومته  
وعهله خذلانا منهم لمطالب البلاد . . . خامسا : بلنكم للمستور وخم  
« فاذا لم يكن للمستور احترامه والامة مشيبتها ، واذا كان الانسان  
فاقد الحرية في وطنه حل يستطيع ان يستخلص الحق من غاصبيه  
ويخرج المتسلى من بين دياره واحليه » . . . سادسا : الدعوة  
لجميع التمثل وتنظيم الصفوف ومقاومة العدوان والاستماعة في  
الدفاع عن حقوق البلاد . . . سابعا : التذكير بان الانجليز ليس لهم  
حق في البقاء في وادي النيل ، فالوادي واديكم انتم له وهو لكم  
والانجليز دخلاء عليكم . . . فان لم ينزلوا على ارادكم وتبطل قواتهم  
عن وطنكم مصر وسوداته جللا سريعا تاجزا فهيثوا انفسكم  
لارغامهم على احترام ارادكم . . . الخ » ، ثامنا : علم التعرض

بالأذى للمستوطنين الأجانب وعلم مآخضهم بجريرة حكوماتهم وموقفها في مجلس الأمن ... الخ .

ومن الخطابات والبيانات السابقة التي أصدرها الوفد نستطيع أن نلاحظ أنها تركت حول مسألتين هما القضية الوطنية ، والمطالبة بالتنحي عن الحكم وإجراء الانتخابات لاستطلاع رأى الأمة ... أى أن الوفد قد أغفل الشؤون الداخلية فلم يتناولها في بياناته في هذه الفترة ، وصرف كل اهتمامه إلى المسألتين البيئيتين المذكورتين ، ويبدو أنه أدرك هذا النقص فأراد أن يتلافاه ، فبحث له فرصة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى ( ١٣ نوفمبر ١٩٤٧ ) فطالع رأى العام بإيجازاته وموقفه إزاء تلك الشؤون الداخلية . وكان ذلك فى الخطاب الهام الذى ألقاه النحاس فى تلك المناسبة ، ونجد به أنه تناول قسما من المفاوضات وقسما من الاتجاه إلى مجلس الأمن والسياسة التى أعلنها النحاس عقب نبوءة من المجلس وهى كما بشرنا « سياسة التجاهل التام لاجتلاء ... » ثم بعد أن يعرض للمستور وسلطة الأمة وإجراء انتخابات حرة على يد وزارة محايدة ... الخ ، بعد كل هذا يتناول النحاس الأمور الداخلية كاضطراب الأمن العام واختلال الجهاز الحكومى والمجز عن معالجة شكاوى المال وطوائف الموظفين مما أدى إلى الاضرابات ، والحكومة كما يذكر النحاس - لا تجد مخرجاً غير حلول عرجاء وعود جوفاء لا تقوم موجياً أو تشقى غليلاً - وما هو يميزه قرار رجال الأمن بالامتناع عن أداء واجباتهم فى أخطر الظروف ، وانفلاس الحكومة فى مواجهة الموقف الفلاس تخلت منه عن ثباتها الدستورية ومسئوليتها الحكومية ، الأمر الذى لم يحدث له نظير منذ قامت الحياة الدستورية فى مصر ... . ويمضى النحاس فيتناول شؤون التموين والمساكن الاقتصادية والأحوال المالية فيتهم الحكومة بأنها أفسدت الضائع عنها لأنها عالجتها بالتردد

والارتجال والتناقض ... فلا عجب إذا اضطربت الحالة الاقتصادية واختلت الموازين المالية ومباد القلق دوائر التجارة والصناعة واشفق المفكرون من سوء المال ... الخ ... ولا يغفل النحاس مسألة ظهور وباء الكوليرا آنذاك فيسجل على الحكومة عجزها عن مكافحته ... إلا أنه يبدو أن النحاس كان متجنباً على الحكومة في هذه المسألة بالذات وكان يرغب في الهجوم فقط ، إذ أن بعض المصادر تشير إلى أن الحكومة قامت بدورها فبجئت ما استطاعت من القوى لمكافحة هذا الوباء ، وأن طبقات الشعب تضامنت معها في هذا الصدد ...

وينتهي النحاس في خطابه إلى إطلاق خطة الوفد في نواحي الإصلاح المأخوذ وقد أجمل خطوطها الرئيسية في : أولاً : تحقيق المساواة الاجتماعية برفع مستوى الطبقات الفقيرة والتقريب بينها وبين غيرها من الطبقات ، ثانياً : إصلاح الإدارة الحكومية على أساس من اللامركزية يلهم الحياة النيابية ويوزع حمل المسؤولية ويحتل طابع الحكم السرعة والابتجاز وحسن القيام على مصالح المحكومين ... ثالثاً : توطيد دعائم النهضة العامة على أساس تعميم التعليم والعناية الصحية وكفالة رعية العيش للجميع : ... رابعاً : تميم الاقتصاد القومي بزيادة الإنتاج وموازنة الاستهلاك واللباب على العمل في استغلال الثروات القومية على اختلاف أنواعها ... ويضيف النحاس إلى هذه الخطوط مسألة تقوية الجيش ، والتهوؤ به إلى المستوى المادى والمعنوى الذى يتلائم مع خطورة المهمة الملقاة على عاتقه وهى النود عن حياض الوطن »

ولا يغفل النحاس مسألة الجلاسة العربية والمقلية الاستعمارية التى تحاول بشتى الوسائل تفريق صفوفنا وتوهم عزائنا ليسهل عليها أكلنا وهدمنا ... ثم يتناول تكية الشعب الفلسطينى ، والذى يراد تفريق أوصاله وتقسيم بلاده لمصلحة الصهيونية ،

ثم يطالب بأن تقف الشعوب العربية كلها صفًا واحدًا في ردِّ مشروع التقسيم والدفع عن عروبة فلسطين ووحدةها واستقلالها ، لأن الصهيونية في فلسطين هي جرثومة الخطر التي تهدد سائر الشعوب العربية في أمنها وسلامتها وكل كياناتها ١٠ ، ويختتم النحاس خطابه قائلاً : تلك خطة الوفد ١١ وفيها الرد الصريح على جميع ما يشغل الرأي العام من مهام الأمور ١٢ - ولكنني أعود فأقول أن مفتاح الموقف كله هو الرجوع إلى الأمة لتبصيح الأوضاع الداخلية وتحقيق الوحدة القومية في كنف أحكام الدستور ١٣ ، والواقع أننا إذا كنا قد أخذنا على الوفد اشتراطه في إلحاح بهذا النداء والمطالبة به في كل مناسبة وبلا مناسبة واتخاذ مجرد حطية إلى مقاعد الحكم باعتبار أن الحكم هو الهدف الأول أمامه كما أشرنا إبان وضع حكومة النخاسي والهيئات الأخرى لتسار ضمن الصفوف لمرضى القضية على مجلس الأمن ، لذا كنا أخذنا على الوفد مثل هذا الموقف في ذلك الوقت فإن الأمر كان جده مختلف في تلك الآونة أي في أواخر ١٩٤٧ وعقب الفشل في مجلس الأمن ، فإن نداء الوفد كان على حق - في تصورنا - آنذاك ، حيث أنه كان ينبغي على النخاسي وأنصاره - حينئذ - وبعد أن أعلنوا مبادئهم في التدخل والخارج أن يتخلوا عن الحكم ويسمحوا الطريق لمرجع لتبصيح الوضع الدستوري في الداخل ولتجربة أسلوب آخر في معالجة القضية الوطنية في الخارج ، أو كانوا - على الأقل - يجرؤوا انتخابات جديدة مبادئة تاركين للشعب اختيار ما يشاء من مثليه ١٤ ولكنها عقدة الحكم والسلطة التي سيطرت على الجميع دون استثناء ، فقد كان هدف الجميع مقاعد الحكم - وبالتالي كان كل حزب يتصرف بالآخر ١٥

كان الوفد - لا شك - يرغب في الحكم حينئذ كغيره من الأحزاب ، لكن من الممكن تبرير رغبة الوفد بأنه كان حزب الأغلبية

وكان لا يفتأ ينادى بالرجوع الى قواعد الدستور واستطلاع رأى  
الامة بانتخابات حرة ، فى حين أنه من الصعب تفسير رغبة أحزاب  
الأقلية التى كانت تترك أن يستعصم القصر أولا وقطاع معين من  
الشعب ثانيا . . . هذه ملاحظة عامة تصفق على امتداد الفترة  
التاريخية منذ تأليف الوفد المصرى وثورة ١٩١٩ ثم تشكيلات الأحزاب  
المختلفة التى توالى بعد ذلك وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحل  
جميع هذه الأحزاب . . ثم تعود الى الموقف فى نهاية عام ١٩٤٧  
حيث كان ينبغى على حكومة النقراش أن تتنص عن الحكم أو تجرى  
انتخابات جديدة كما ذكرنا ، ولم تفعل ذلك ربما خوفا من فوز  
الوفد ، وليس هنا بالوضع الدستورى السليم فحتى لو افترض  
وقال الوفد لكان الأحرى بالنقراش وحزبه أن ينتقلا الى صفوف  
المعارضة ومراقبة سياسة الحكومة الجديدة فإذا انخرقت  
أو اقتصطت فى هذه السيادة كانا بمثابة « القرملة » لها وكشف  
الحقائق للشعب . . ربما يقال أن الفترة الدستورية لمجلس النواب  
لم تكن قد اكتملت بعد ، والجواب على ذلك أن المجلس كان ميثورا  
اذ لم يشترك فيه حزب الأغلبية ثم انه قام على أساس انتخابات  
مشكوك فى صلاحيتها كما أوضحنا ، ثم وأخيرا حتى كانت المدة  
القانونية مطبقة فى تاريخ الحياة السليمة منذ قيامها . ووضع  
دستور ١٩٢٣ ؟ وبالتالى يستطيع الباحث أن يثير كل هذه الاعتبارات  
بالنسبة لحزب الوفد هو الآخر ، فقد كان - منذ نشأته - لا يترك  
أحزاب الأقلية تكمل فترات مجالسها النيابية ويدع حكوماتها تتخطى  
وهو يراقبها فى المعارضة ويوضح الحقائق للشعب ، والنسب فى  
النهاية هو سيد الموقف . . . ولعمري أن ذلك الأسلوب الدستورى  
السليم لم يعمل على تحقيقه حزب سيمامى مصرى حتى ولا الوفد  
نفسه . !! وهذه حقيقة تاريخية ن سجلها . . . لقد كان من الممكن  
أن تجنب هذه الأحزاب تاريخها وتاريخ بلادها هذه الأخطاء  
والانحرافات والطول المرتجلة والكوارث التى لكت بالشعب المصرى

الذى كان - لسوء حظه - أشبه بالكرة تتقاذفها أيدي الجميع .. -  
 القصر والأحزاب والانجليز ، كان كل منهم يناور ويتخدع ويضل  
 لبلوغ أهدافه وهم جميعاً في واد ، والشعب في واد آخر ، يطلبه  
 منه المسير إلى صناديق الاقتراع ، وهناك يرغم على انتخاب من تريسه  
 الحكومة التالية أو تزيف باسمه الانتخابات ، ثم لا يلبث المسرح  
 أن ينفض حتى يقام من جديد .. .. وهكذا أصبح الشعب يدور  
 في حلقة مفرغة وأصبح الموقف كله داعياً للسخرية والراء .. ١

ثم تتابع مرة أخرى مسيرتنا مع حزب الوفد حيث مازال في  
 المفاضلة يصلح حكومة النقراشي ويطلع في مطالبته لها بإفساح  
 المجال لتباعد الدستور مكانه وتمتصيد الأمة مصلحتها وإرادتها ،  
 والحكومة من جانبا تتعقب صحافة الوفد بالمصادرة ( المصرى -  
 البلاغ - صوت الأمة - رابطة الشباب - الجماهير .. الخ ) كما  
 أخذت تستغل الشباب في المظاهرات والاجتماعات ولا سيما ضبابية  
 الوفد من أعضاء اللجنة التنفيذية للطلبة والسال ، ويبدو أن صراع  
 الوفد حينئذ لم يكن مقتصرًا على الحكومة فقط بل كان يشمل عدة  
 جبهات أخرى ينبغي توضيح موقفه منها .. فقد خاض مع جماعة  
 الإخوان المسلمين معركة تبادلاً فيها الاتهامات ، وذلك حينما اتجهت  
 تلك الجماعة ضد الحركة الوطنية الجباعية ومحاولتها الانفراد  
 بمواقف مهيئة قبيل عرض القضية على مجلس الأمن وبعده والتجائها  
 إلى إسماعيل العتف فتصدت لها صحف الوفد وأخذت تشن هجومها  
 ضد النجاجة وبرشدها ، فاذاع حسن البنا بياناً حاداً فيه الوفديين  
 بأن يومهم قريب ، ان لم يقيثوا إلى رشدهم ويرجعوا عن غيبيهم ،  
 واتهم الوفد بالتستر على العناصر الشيوعية ، فردت صحف الوفد  
 هذا الاتهام بأن حزبهم شعبى ديمقراطى وأن هتلر الصق ذات التهمة  
 بأعدائه حينما أراد التتكيل بهم .



لكن الصراع الأكبر الذي كان على الوفد أن يخوضه منذ اقالة  
 حكومته في أكتوبر ١٩٤٤ والذي استمر طوال تلك الفترة وحتى  
 عودته إلى الحكم في يناير ١٩٥٠ . هو صراعه التقليدي مع القصر  
 من ناحية ، وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى ، والذي نستطيع أن  
 نعتبره امتدادا لصراع الثلاثينات إلا أنه في الأربعينيات ألقى الية  
 بوقود جديد تمثل في حادث ٤ فبراير ١٩٤٦ والشكل القبيح الذي  
 لايسه . وانشقاق مكرم عبيد أحد أعضاء الوفد القديسة وتأليفه  
 لحزب جديد « الكتلة » التي بنفسه إلى المصبر المتأوى للوفد .  
 هذا بالإضافة إلى ما قلصته أخطاء حكومة الوفد ٤٦ - ١٩٤٤ من  
 الوقود لالهاب هذا الصراع على النحر الذي سلف . فقد أدت  
 كل تلك العوامل - بالإضافة إلى تراث الاتحاد والخطوات الشخصية  
 في الماضي والاستعداد الطبيعي للمعاد والصراع - إلى حملة واسعة  
 تعرض فيها الوفد ورئيسه للتشهير والتعذية طوال تلك الفترة كما  
 ذكرنا . وقد شاركت « أخبار اليوم » بجزء كبير في هذه الحملة ،  
 وكذلك فعلت حكومات الأقلية التي تتابعت بعضها على النحر الذي  
 مر بنا . ويبدو أن ذلك بالإضافة إلى ما شمر به الوفد من ألباس  
 أراء رغبته في القضاء على هذه الأقليات ونفوذ القصر ، كان دافعا  
 لأن تحاول قيادة الوفد في تلك الفترة ومنذ أواخر عام ١٩٤٧ صرف  
 اهتمامها إلى داخل الحزب من حيث النهوض بتشكيلاته وتقوية  
 صفوفه التي كانت قد أوجعها مطارق حكومات تلك الفترة ولا سيما  
 حكومة اسماعيل جيلقي لنقله من حالة الركود إلى حالة جيلينك من  
 الحيوية والنشاط . . . . . فحدثت عدة تغييرات في أجهزته ومنصب  
 السكرتير العام ، وأضيفت إليه منصب السكرتير المساعد . . . الخ  
 فابتدأ الوفد في تلك الفترة ومنذ أوائل عام ١٩٤٨ كمحاولة للنهوض  
 من حالة الركود التي انتهت ولتنعيم صفوفه واتخاذ موقف محدد  
 من حكومات الأقلية بدأ في عقد سلسلة من الاجتماعات بخططه  
 مختصرا على أعضاء الوفد وبعضها الآخر من أعضاء اللجنة الوفدية

العامة وينبغي علينا أن نتناول بعض ما تحت أيدينا من محاضر تلك الاجتماعات .كتوضيح لها (٢) .

نفيمًا يتعلق باجتماعات أعضاء الوفد سوف نشير الى ثلاثة محاضر :- هي ١٩٤٨/٣/٤ ، ١٩٤٨/٤/١٥ ، ١٩٤٨/٦/١٧ ففي الاجتماع الأول يطرح النحاس مسألة فلسطين والتبرع لها ثم ينظر الأعضاء بنص تصريحاته وخطبه فيوافقون عليها ، ثم يقترح عدة اقتراحات حول المستودع مثل حل مجلس النواب وتأييد جبهة ثم تأليف وزارة ائتلافية تجري الانتخابات كما حدث في عام ١٩٣٦ ... الخ . أما الاجتماع الثاني فقد أخذ أعضاء الوفد يجادلون في الحالة الحاضرة والمسائل الواجب اتخاذها اذا حكومت النجاشي . ثم اقترح الأعضاء الاقتراحات التالية ( ونحن نقول هنا بالنص ) :

اولا : زيارة الاقاليم .. ثانيا : تعديد يوم الاضراب العام ..  
ثالثا : كتابة عريضة لنسراى تواجه فيها بالحقائق وبقومها جميع الأعضاء .. رابعا : يتوجه الوفد والهيئة الوفدية الى ميدان عابدين لرفعها .. خامسا : تأليف لجنة تنفيذية .. سادسا : تأليف جبهة من الاحزاب المعارضة والمستقلين .. سابعا : تأليف لجنة للاعتراف علو الصحافة الوفدية .. ثامنا : تأليف لجنة دفاع من نجيب باشا وعبد الفتاح باشا وغيرهما للمطاع عن الوفد في مصر والاقاليم ..  
تاسعا : العناية في الخارج بواسطة المؤتمرات وغيرها .. عاشرا : نشر العناية في القرى والاقليم بواسطة رجال الهيئة الوفدية في المحافظات .. الحادى عشر : تنسيق العلاقات والاتصال بين أعضاء الهيئة الوفدية ولجان الشبان الوفديين .. ثانى عشر : اعلان برنامج

(\*) عثرنا على هذه المحاضر لدى الاستاذ محمود سليمان غنام . رحمه الله . وبعضها مسجل بخط يده وبعضها الآخر مسجل بخط الاستاذ فؤاد سراج الدين باعتبارهما يشكلان سكرتارية الوفد آنذاك .

اجتماعي واقتصادي في الظروف الحاضرة ٠٠ ثالث عشر : الخروج  
عن الموقف السلبي واجراء عمل ايجابي ٠٠٠ الخ .

اما الاجتماع الثالث فقد تناول فيه أعضاء الوفد حالة الركود  
الساقطة الذكر والوسائل اللازمة لتنهوض عنها كمسألة السكرتارية  
العامة التي تناولناها في موضع آخر وغيرها من المسائل وصحافة  
الوفد كما تناقشوا في الحالة السياسية الحاضرة .

كان هذا فيما يتعلق باجتماعات الوفد أما فيما يخص  
اجتماعات الهيئة الوفدية فسنكتفي بالإشارة الى محضري اجتماعين  
لها الأول بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٨ والثاني بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٨ :  
ففي الاجتماع الأول يشير النحاس الى الأمور الخطيرة التي تجتازها  
البلاد وسوء الأحوال في الداخل والخارج من حيث القشل في  
القضية المصرية والسودانية وقضية فلسطين . الخ . ثم ينتقل  
النحاس الى الهدف من عقد الاجتماع فيقول : لقد عجزنا عن أن  
ننهض بكم الى العمل فدعوناكم الى الاجتماع لكي تدافعوا عن حرياتكم  
وحقوقكم في حدود واجباتكم وأن ميدان الكلام لا ينفع ولم يبق  
الا ميدان الأعمال . ثم يستعرض النحاس في توضيح وجهة نظره  
فيقول : كثيرا ما نسمع من شيوخمكم وشبابكم تريد توجيهنا وأنا  
لا أستطيع أن أوجه أكثر من البيانات التي أصدرها ويجب أن أعلم  
أنكم تهيئون للعمل وسائله من مال ورجال وبغير ذلك ثقلوا أفكم  
صائرون الى الزوال وستدبر لكم كافة الجرائم . . انتهى مستعد مع  
زملائي أعضاء الوفد أن تسمح أقوالكم وما تقررونه يمكننا أن  
تدرس . . ما كنت أستطيع أن أحكمكم قبل ذلك لأن كل من كان  
يخاطبني كان يقول أنه يريد العمل ولكنه يرمي العيب على غيره  
وبعد ذلك يتوكل وينصرف الى مهامه الخاصة دون أن يبحث عمليا  
في طريقة العمل ووسائلها فكننا نجتمع ثم ننصرف بغير

نتيجة ... الخ . ثم يبدأ الأعضاء في طرح اقتراحاتهم فينادى البعض بأن تكون خريزة الوفد عامرة ثم يقصر البعض الآخر الى أن التقصير عام من جانب الوفد والهيئة الوفدية ومن جانب الشعب وأن : البلاد تحكم حكما لم نسمح به الا أيام الثورة الفرنسية ومحاكم التفتيش والقرون الوسطى ، ولكن الوعي قد استيقظ أخيرا ووجبت روح التمرد والثورة ولكنها في حاجة الى توجيه ، ثم تنادى أصوات بالثورة لأنه : ما لم تكثروا قتل نأثلوا شيئا ، ثم تتساءل أصوات : كيف ينظم الثورة لكي تقوم في جميع البلاد وفي وقت واحد هذا ما يجب ... الخ .

لما في الاجتماع الثاني فقد استعرض أعضاء الهيئة الوفدية قرارات الوفد الأتفة الذكر ووافقوا عليها باعتبارها اقتراحات مقبولة الا أن تنفيذها يحتاج الى استعداد كامل وهيئة الوسائل ثم بدأ الأعضاء في إبداء الاقتراحات والآراء .

هذا مجمل عام لما كان ينور في كواليس الوفد في تلك الفترة القلقة . ثم نعود لنتابع مجريات الأحداث وموقف الوفد إزاءها ، ونقف الآن على أبواب عام ١٩٤٨ وقد شهدت فيه عصر فترة من أخطر الفترات التي مرت بها في تاريخها الحديث والتي من الممكن أن نستبهرها بداية التحول الذي انتهى بثورة يوليو ١٩٥٢ وعزل الملك ثم قيام الملكية . ولما كانت دراستنا لا تركز على هذه الفترة وما صاحبها من الأحداث الهامة بالتفصيل الا بالقدر الذي يلقي الضوء على موقف الوفد إزاءها وهو الذي يتصل بدراستنا تلك . فأننا سنكتفي بمحاولة الاشارات السريعة لمآل الأحداث والعثور على صوت الوفد من بين هدير تلك الأحداث . . . وكان في مقبلة هذه الأحداث وأخطرها دخول الجيش المصري مع الجيوش العربية الى فلسطين لاقادها من بين يران اليهود وذلك

في ١٥ مايو ١٩٤٨ . فإنه على أثر صدور قرار الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ السالف الذكر بتقسيم فلسطين ، أعلنت بريطانيا أنها ستنتهي انتدابها عليها في ١٥ مايو ١٩٤٨ . وم سواء أكان المستول الأول عن دخول مصر حرب فلسطين الملك أو وزارة النقراشي والبرلمان القائم ، فقد كان الرأي العام - كما يرى البعض - متحيزا للحرب ، إلا أن هذا التحيز لا يفضي المسئولين آنذاك والجهاز القائم كله من اللوم ، لأن هذا التحيز كان قائما على أساس التقدير الخاطيء للمسئولين من حيث القول بأن اليهود عصابة لا اعتبار لها والقول بمقدرة الجيوش العربية على سحق تلك العصابة . . . الخ . لقد أثارت هذه التقديرات عواطفه الشعب حقيقة لكننا لا نعتقد أن الشعب كان يريد الحرب ، بل من المؤكد أن الملك - وربما حكومته معه - أرادا هذه الحرب لتحقيق أهداف خاصة . . . وكان موقف الملك من حكومته آنذاك وعقب قرار الأمم المتحدة بإنشاء دولة إسرائيل وتهميد اليهود لهذا الانشاء « أشد وضوحا لاستنثاره بالسلطة وتوجيه سياسة البلاد من كل ما يمكن أن يرد بالخاطر » على حد تعبير محمد حسين هيكل ويأتسالي فلا غرابة أن يصدر أمره إلى وزير الدفاع - الفريق محمد حيدر - وكان رجلا وياوره الخاص ، باجتياز فرق الجيش المصري الحدود إلى أرض فلسطين دون علم رئيس الحكومة وبغير انتظار لقرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء .

ولا ريب أن النقراشي يتحمل وزر هذا الرضوخ والاستسلام من جانبه للسراي ، فليس له أن يلقي المسئولية عليها بل كان من واجبه - طبقا لأحكام الدستور - أن يحكم أو يتخلى عن الحكم . . . وقد حاول البعض تبرير موقفه بأنه لم يله كان يأمل ألا تسكت الحرب طويلا ، أو يكون اشتراك العرب العربية فيها جميعا سبيلا إلى القضاء على العصابات الصهيونية بسرعة . . . وهو تبرير واه إذ من الثابت أنه ألقى للبرلمان - في جلسة سرية - بمعلومات غير دقيقة عن

مدى الاستعدادات والاعتمادات لهذه الحرب وكان متحمسا للدفاع  
عن الفكرة مما أدى الى موافقة كل من المجلسين على اعلان الحرب  
ضد اسرائيل .

واضح تماما ان النقراشي اراد تغطية الملك ، هذا بالإضافة  
الى احتمال يجب ألا تغفله وهو أنه يبدو أن النقراشي - ان لم يكن  
داعية للحرب - فقد ربح بها ورأى فيها فرصة لصرف أنظار الشعب  
عن مساوئ الحكم الداخلي ، وعن متاعبه ومطالبه ، والاتجاه الى  
الحروب لمثل هذا الهدف سياسة معروفة لجأت اليها الدول  
الديكتاتورية مرارا في التاريخ القديم والحديث .

على اني حال اعلنت الحرب ومضت في تطوراتها .. وبقي  
علينا استطلاع موقف الوفد ورئيسه منها وما لايسها من الأحداث  
... وبأدى ذى يده نشير الى صدور مرسوم باعلان الأحكام العرفية  
ابتداء من ١٥ مايو ١٩٤٨ وتعيين النقراشي حاكما عسكريا عاما ..  
وبالتالى لا تظالنا الصحف الوفدية حينئذ باتجاه الوفد وموقفه  
ازاء الحرب وفلسطين .. الا انه من ناحية أخرى لايد أن نشير الى  
تضامن الوفد في هذه السالفة الذكر ودعوته للدفاع عن عروبة  
فلسطين ووحدة واستقلالها ، ثم انه قام بمد يد المساعدة للشعب  
فلسطين تبعا لامكانياته ، وتبثلت هذه المساعدة في دعوته الى جمع  
التبرعات من الشعب لمساعدة الثورة الفلسطينية .

ففي أحد اجتماعات الوفد ( فى ١٩٤٨/٣/٤ ) عرض النحاس  
مسألة التبرع لفلسطين ، وبين الظروف التى دعت الى ذلك ، ثم  
تألفت لجنة لهذا الغرض من محمود غنام ، وفؤاد سراج الدين  
ونجيب الهلايلى وعلى زكى العرابى وعبد السلام فهمى جمعة .  
ولى اجتماع آخر للوفد فى ١٩٤٨/٦/١٧ تناقش الأعضاء فى

الظروف المياسمية وفي مقدمتها مسالتى المسودنة والمسألة الفلسطينية وعلاج كل منهما كما أشرنا .

وقد سادت مصر فى ذلك الوقت موجة عنيفة من الارهاب سميت الوقت ورجاله وغيرهم من السياسة المصريين حينئذ . وكانت هذه الموجة امتدادا لما سبقها من الاحداث عقب اقالة حكومة الوفد . . . فقد بدأت هذه الموجة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بمقتل الدكتور أحمد ماهر فى فبراير ١٩٤٥ على النحو الذى سلف . وفى ديسمبر - من نفس العام - أقيمت قنبلة على سيارة النحاس ، لكنه لم يصب بسوء . . . وإذا كان حسين توفيق قد قُتل فى القضاء على حياة رئيس الوفد فقد استطاع اغتيال أحد رجال الوفد البارزين آنذاك وهو « أمين عثمان » وكان ذلك فى ٥ يناير ١٩٤٦ . .

تم توالت مثل هذه الأحداث كإلقاء قنابل على المنشآت والانفجارات فى القاهرة والاسكندرية وشملت القاء قنابل على الجنود البريطانيين . . توالت هذه الأحداث فى عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ فلم تنقطع . . . تم بلغت ذروتها فى عام ١٩٤٨ ومازالت حكومة النجاشي قائمة والحرب دائرة فى فلسطين . . فاغتيال أحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف مصر ( ٢٢ مارس ١٩٤٨ ) ، وفى ليلة ٢٥ ابريل من السنة نفسها حاول بعض الجنّة نسف دار النحاس . . وتوالت الانفجارات مرة أخرى على امتداد العام حتى نوفمبر حيث هاجمت سيارة مسالحة دار النحاس وأطلقت عليه الرصاص (٣) وقد نجا النحاس أيضا من هذا الاعتداء . . ثم كان شهر ديسمبر وقد شهد أحداثا كانت أمستوارا لهذه الموجة العنيفة من الاغتيالات والانفجارات فقد اغتيل اللواء سليم زكى

(\*) نذكر لنا الأستاذ غزاد سراج الدين انه كان مصاحبا للنحاس فى تلك الليلة أثناء عودتهما من الناصى السعودى . كما انه الأستاذ غزاد ابن الملك فاروق هو المسئول عن هذا الحادث .

حكيه دار العاصمة ( ٤ ديسمبر ١٩٤٨ ) ، وأصبح واضحا تماما أن معظم هذه الجرائم والاغتيالات والاضطرابات قد دبرتها واشتركت فيها جماعة الإخوان المسلمين . . فقد اعتنق العنصر الارهابي في هذه الجماعة هذا الأسلوب الاجرامي منتهزا فرصة المد الثوري للشعب والاضطراب القائم في هذه الفترة كما انتهز فرصة حرب فلسطين واشترك هذه الجماعة فيها وتكديسها للأسلحة و . . الخ ، وتطلع هذا العنصر - كما تطلعت الجماعة كلها ومرشدوها - الى اتخاذ هذا الأسلوب وسيلة لقلب نظام الحكم في البلاد . . وعندما تبين للنقراشي كل تلك المسائل أصبح لا متفوحة له عن القضاء عليها . .

بمصادر أمرا عسكريا في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الإخوان المسلمين . . فكان أن اغتالته الجماعة في ٢٨ ديسمبر من نفس السنة . . ويحسن بنا أن نحاول تبين موقف الوفد من جماعة الإخوان ، فقد كان الوفد ينظر اليها في البداية كهينة دينية لا تحار عليها ويرحب بأعضائها كمسلمين ، الا أنه لم يكد مرشدوها يعلن في أحاديثه أن الحكم يقترب من الإخوان حتى بدأ الوفد يسحب تأييده لها ولا يقرها على هذا الاتجاه ولا سيما عندما صحبه العنف والاعتقال . . وكان للوفد - في هذه الفترة - موقفان مختلفان من الجماعة ، فتارة يعارض سياستها وتارة يلاطفها ويهادنها بناء على اتصالات كانت تجري بين بعض القادة من الطرفين ، لدرجة أن قريفا من أعضاء الوفد دعا الى زيارة مقر الجماعة ، ولكن هذا الوثام كان - كما أشرنا - قبل الاتجاه الى الحكم والعنف . . ثم قام الوفد - بعد عودته الى الحكم في ١٩٥٠ - بالتخفيف من الاجراءات الحكومية التي كانت تتخذها حكومة النقراشي وعبد الهادي ضد الجماعة عقب حلها ، مع شرط الابتعاد عن السياسة والعنف ،

عقب اغتيال النقراشي تجسدت فكرة الائتلاف وتوحيد الصفوف ، حيث اتجهت السراي الى الرغبة في قيام وزارة ائتلافية باشتراك الوفد ، ويبدو في تصورنا أن الملك ومستشاريه قد اعتقدوا



أن اشراك الوفد في الحكم كفيلا بتهدة الأحوال التي كانت قد بلغت درجة كبيرة من السوء ، ومن ناحية أخرى يبدو أن الوفد كان يرغب في قبول اشتراكه في تلك الوزارة الائتلافية مؤقتا ، إلا أنه اشترط ألا يكون رئيسها إبراهيم عبد الهادي أو أي رئيس حزبي من الأحزاب غير الوفدية . . ولم تنجح المساعي لتحقيق هذه الفكرة . . فتألفت الوزارة برئاسة إبراهيم عبد الهادي ( ديسمبر ١٩٤٨ - يوليو ١٩٤٩ ) . .

### وزارة إبراهيم عبد الهادي :

لم يكن إبراهيم عبد الهادي يستقر في الحكم أسابيع حتى خرج الوفد بأمر من الملك للفريق حيدر إلى قواد سراج الدين برسالة مؤداها عرض الوزارة على الوفد ( أي تأليف وزارة وفدية ) خضف النحاس قبول تأليف الوزارة في هذه الظروف .

على أي حال تألفت الوزارة المعمدية لتواجه فترة قاسية وتجارب حرة ورمت بعضها عن وزارة النقرشي ، وأضيفت إليها تجارب أقسى وأشد . كان الجيش مازال في فلسطين يعاني حالة سيئة من الإهمار والتدهور ولا سيما بعد تلك الصنقات المريعة للأسلحة الفاسدة التي زكت برأيتها الأنوف في داخل الجيش وخارجه ، وكانت الحملة الصهيونية على مصر قد بلغت درجة كبيرة في صحافة العالم ، وجماع الشعب نائرة مترعدة ، وجماعة الإخوان مشردة تخضع لأقصى أنواع العنف وتضطرم بأشد أنواع اللهفة للانتقام . وبالإضافة إلى ذلك كله كانت الحالة الاقتصادية تتدهور ، ثم مصرع النقرشي في فناء وزارة الداخلية كان ماثلا في أذهان الحكومة . مواقف صعبة وتركبة مثقلة ما كان أخرى بإبراهيم عبد الهادي أن يتجنبها فيرفض توليته الحكم طالبا من السراي أن ترد الأمور إلى أوضاعها الطبيعية وتترك أغلبية الشعب تضطلع بها . . . لا شك

أنها سقطت وقع فيها كما وقع فيها غيره من رجال السياسة في مصر آنذاك . . . ومهما يكن من أمر فقد ألف وزارته وسط هذا الخضم من المشاكل ، وداح ينكل بجساعة الإخوان من ناحية ، ويصل على إنهاء حرب فلسطين بعد أن تحقق من أنه لا فائدة منها ، وانتهت فصلا عمليات القتال بتوقيع الهدنة الدائمة بين المصريين واليهود في فبراير ١٩٤٩ . وحاولت الحكومة من ناحية أخرى أن تمضي في تنفيذ سياسة النكراشي من حيث تقوية البلاد داخليا . .

الا أنها لم تنجح في سياستها ، فقد مضت والخوف يحيط بها من كل جانب مما أدى إلى وقوعها في عدة أخطاء كانت كلها تمثل اعتداء على الدستور والحريات والحقوق . . فرضسخت للسرائر ورجالها فكان عبد الهادي أضعف الرؤساء السعديين في مواجهة الملك ، وشنت حملة من الاعتقالات والتعذيب ، ثم قررت مع الأحكام العرفية سنة أخرى رغم توقف المبارك في فلسطين ، ونادت في استخدام هذا النظام في الاضطهاد واضرار الحريات . . . الخ . باختصار جعلت الوزارة من نفسها سلطة بوليس لا أكثر ، ورغم ذلك فقد استمرت موجة القتل والأرهاب في مد وجزر . . في يناير ١٩٤٩ حاولت عناصر من الإخوان نسف دار محكمة الاستئناف ، وفي فبراير اغتيل حسن البنا مرشد الإخوان . . وفي مايو شرعت جماعة من الإخوان في قتل إبراهيم عبد الهادي . .

وكان واضحا أنه قد بلغ السيل الزبي وأن الأخطاء في حق الدستور تنتقم لنفسها ، بينما الشعب يباي أقسى ما يعانيه شعب من الخوف والقلق والاحساس بأن إرادته معطلة لا قيمة لها ، وأنه سجين قيوده ، وقد تاهت الأهداف الوطنية ومسط هذه المحن ، وأسرا قبل دولة قلعت رغم السماء التي أربقت ، قصارى القول أن البلاد بلغت درجة تستحق الرثاء وأصبحت على حافة الهاوية . . فآين صوت الوفد ؟ وهل نستطيع أن نتبسنه وسط هذا الظلام

الكتيف الضارب استأذنه هنا وهناك ؟ يبدو أن الظلام شمله هو الآخر ، فالأحكام العرفية سيف مسلط على رقاب الجميع فلا نعتز على بيان أو نداء للوفد ، ثم يجب ألا نفضل ما أشرنا إليه من حيث أنه كان منصرفا في تلك الفترة إلى تقوية صفوفه وتدعيم تنظيماته ولجأته وتوجيه جهوده لتغيير الحالة السياسية والنظام القائم آنذاك .. وقد علل البعض هذا الصمت بأن الوفدين كانوا في حيرة إذا حدثت تلك الفترة ، إذ كانوا يخشون أن يشرف إبراهيم عبد الهادي على الحركة الانتخابية المقبلة فيحكم عليهم بخمسة سنوات أخرى بعيدين عن مقاعد الحكم ..

على أي حال كانت المأساة على وشك اسدال الستار عليها ، فبينما كان إبراهيم عبد الهادي ماضيا في خطته والصراع بين حزبي الحكومة قائما ، كانت هناك مساع تبذل لتحقيق فكرة قيام وزارة ائتلافية . واتفقت الأحزاب بما فيها الوفد على تأليف هذه الوزارة على أن تكون برئاسة رئيس محايده .. فاستقالت وزارة إبراهيم عبد الهادي في ٢٥ يوليو ١٩٤٩ .

### وزارتنا حسين سرى الائتلافية والحيادية :

ألف حسين سرى وزارة ائتلافية من الوفدين والسمعيين والأحرار الدستوريين والحزب الوطني ، والمستقلين .. والسؤال الذي يطرح نفسه هو : لماذا قبل الوفد - هذه المرة - الاشتراك في وزارة ائتلافية رغم رفضه لها في فترات سابقة ؟

يبدو أن فؤاد مرآج الدين كان هو الدافع لذلك .. إذ أنه علل عقب اختياره مسكوتاً عاماً للوفد في عام ١٩٤٨ على بذل جهوده السياسية لتغيير ذلك النظام القائم منذ أكتوبر ١٩٤٤ ، وأن يكون

هذا التغيير على أساس حل مجلس النواب القائم آنذاك ، وقد اتجه سراج الدين بجهوده لاقتناع الملك بذلك التغيير وتشكيل وزارة صالحة لإجراء انتخابات نزيهة .

ومهما يكن من أمر الدافع لهذا التغيير في سياسة الوفد فقد ارتضى الاشتراك في وزارة حسين سرى الائتلافية ، رغبة منه في التمهيد لإجراء الانتخابات . إلا أنه سرعان ما دب الخلاف بين صفوف تلك الوزارة فتنازعت الأحزاب الممثلة فيها ، واشتد النزاع حول تقسيم المناصب الانتخابية وتوزيعها ، فاستقال حسين سرى ليعيد تأليف الوزارة للحاينة . . وكان من الطبيعي أن يستقبل الوفد هذه الوزارة بالابتهاج حيث كان يدرك أن مهمتها مصورة في إجراء الانتخابات وهو ما كان ينلدى به الوفد - ولا يمل - منذ أقالته من الحكم في ١٩٤٤ كما رأينا . . . وأجريت الانتخابات العامة لمجلس النواب ( في ٣ ، ١٠ ، يناير ١٩٥٠ ) ، وقاز الوفد فيها بالأغلبية ٥٠ ولأن نتيجة تلك الانتخابات قد تناولها الكثير بالشك ، فيلزم لنا أن نعرض لها بالتفصيل .

تضاربت الآراء حول أسباب هذا الفوز ودوافعه وردود الفعل له . لا سيما وقد قيل بأن حسين سرى لم يكن يخفى ميوله ضد الوفد ، وأنه حدث اتفاق بينه وبين القصر على إخراج نتائج انتخابية تحقق الموازنة بين جميع الأحزاب ، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الضغط الحكومي على مرشحي الوفد في جميع المناصب وصندوق تعليمات سرية إلى رجال الإدارة يعلم تمكن الوفد من الحصول على الأغلبية ، بل ووضع قوائم بأسماء من يجب انتخابه وأخرى بمن يجب إسقاطه من المرشحين .

ورغم كل ذلك فقد فاز الوفد ، ولابد أن هناك أسبابا لهذا الفوز ، وقد تضاربت الآراء الزاهية كما أشرنا ٠٠٠ يادى حتى بدء يجب أن نشير الى أنه إزاء ما تبجح لدى الوفد من دلائل تنفيذ الخطة الحمايكة والشمكاوى التى أنهاها اليه مرشحوه -

خطب النحاس خطبة عنيفة ضد اجراءات الحكومة واتهمها فيها بتنفيذ خطة التوازن المتفق عليها - وكان يعنى بذلك السراى - والتى تهلف الى أضعاف النتيجة بالنسبة لمرشحي الوفد ، كما حدد بأنه اذا لم يحصل على الأغلبية قلن يشترك فى الحكم ولن يوافق على أية معاملة تقدمها الحكومة .. ويبدو أن هذه الخطبة كان لها أثرها إذ خشيت الوزارة ممبة انكشاف خطتها فغيرت من سياستها وصرح حسين سرى بمراعاة واجب الحياد بين الأحزاب - لكن ذلك يطرح السؤال القالى : هل أقلت الزمام فلم تستطع وزارة الداخلية السيطرة على الانتخابات وبالتالي تمزق الاتفاق المقود بين حسين سرى والقصر غفاز الوفد ؟ أم أن الفوز كان تعبيرا شعبيا عن رغبة الجماهير فى عودة حزب الوفد الى الحكم بصرف النظر عن أى اعتبار آخر لا شك لدينا أنها ارادة الجماهير أولا ، الا أن هناك عدة عوامل دفعت بتلك الارادة الى طريقها الصحيح هي : أولا : كانت الجماهير قد ينست من نظام حكم الاقليات المستند الى القصر ، فلا شك أنه كان نظاما بفيضا متقطع الصلة الى حد كبير بالشعب ومعتدا - فى أكثر الاحوال - على نفوذ السراى ، فكان أمرا طبيعيا أن يعيد الناخبون الحزب المناوى للسراى ، لقد كان مجرد الاحساس بأن هذا المرشح أو ذاك الحزب ترضى عنه السراى أو تؤيده كافيا لأن يتصرف عنه الناخبون . وفى هذا الصوء يجب أن ننظر الى مركز الوفد لدى الشعب فى عام ١٩٥٠ ، فلا شك أن نجاحه فى تلك الآونة يختلف عن نجاحه فى الماضى . حقيقة أن نتيجة الانتخابات فى يناير ١٩٥٠ تسدل من حيث الظاهر على أن قوة الوفد بقيت كما كانت فى عامى ١٩٣٦ ، ١٩٤٢ ، ألا أنها فى الواقع وبالتحليل العميق لا تعطى

هذا الدليل ، فلا شك أن تحمس الشعب للوفد أخذ يضاف في  
 أواخر حكمه عام ١٩٤٤ ، ألا أن اقالته ثم تعاقب اخطاء حكومات  
 الاقلية في خلال تلك الخمسة سنوات - ولا سيما الفترة الأخيرة  
 منها - وخضوعها خضوعا مطلقا لنفوذ السراي ، ثم ما وقع فيها  
 من حوادث الارهاب والاعتقالات والضغط العنيف على الحريات  
 والخروج على مقتضى احكام الدستور والنظام ، وما أذيع عن سلوك  
 رجال الحاشية وطفيان نفوذهم ، هذا بالإضافة الى نشوء التيارات  
 الجديدة في الراي العام ، كل هذا كان من شأنه أن يجعل الناخبين  
 يؤثرون الوفد ومرشحيه بأصصواتهم ، فقد كانوا لا يجدون املا  
 ولا منفذا مما هم فيه من ضيق وكبت الا بالانتصار الى الحزب الذي  
 مهما تكن اخطاؤه فإنه كان أقرب الى قلوبهم من غيره . . هذا بالإضافة  
 الى عدة عوامل أخرى كان لها اثرها في فوز الوفد ، فإن الحكومة  
 رغم ما اشرنا اليه كانت متمسك بخطتها المرسومة لتحقيق التوازن  
 الى أن جاء يوم الانتخاب فافلت الزمام من يديها ، وذلك يرجع الى  
 عاملين : حماس الشعب ويقظته وصموده وعدم تمكنه لأي متلاعب  
 في صناديق الانتخابات من تحقيق خطته . . ثم موقف قوات  
 البوليس ، فإن معظمهم ان لم يكونوا جميعا قد وقفوا موقفا محايدا  
 في تلك الانتخابات فلم يكونوا اداة طيعة في تزييف ارادة الناخبين  
 أو الضغط عليهم .

وينسب البعض في تفسير موقف رجال البوليس والادارة الى  
 أنهم كانوا حاقدين على حكومات الاقلية - ولا سيما حكومة النفراسي  
 التي لم تستجب الى مطالبهم وكانت حازمة حيالهم ، الأمر الذي  
 أدى الى انتقامهم من خصوم الوفد - وأكثرهم من السعديين وحلفائهم  
 - فكانوا حربا عليهم في الانتخابات . . على أي حال لابد من  
 التسليم بأن رجال البوليس والادارة كانت لهم اليد الطولى في  
 انتماء الوفد ، الا أنه يبدو أن هناك أباد أخرى فعلت فعلها في

هذا الانتصار . منها سقوط وزارة حسين سري الائتلافية على  
 اليسار الذي أشرنا إليه . فان سقوط داته كان دليلا على قوة  
 الوفد وتوقع فوزه في الانتخابات . ذلك لان هذا السقوط كان  
 تحقيقا لرغبة الوفد ، فكانت الاستجابة لها . وسواء كانت يد  
 على شبيهه اتفاق بين سري والوفد كما يذكر الراقص او انها  
 استجابة لم يكن للوفد يد فيها كما نستقد . فانها كانت ترمي الى  
 إخماد الجماهير بأن الوفد سيأخذ من الوزارة المحالفة  
 قنطرة للعبور الى الحكم . ثم لا يجب أن تغفل ما قيل عن  
 انضمام عناصر الإخوان المسلمين والشيوعيين الى معسكر الوفد .  
 لكن هل كان هذا الانضمام يعني قيام علاقات عقائدية بين تلك  
 العناصر والوفد أم كان مجرد أنها تكره السعديين وتوغب في الانتقام  
 منهم لا لحقهم على أيديهم من الاضطهاد - في حكومتى النقراشى  
 وإبراهيم عبد الهادى كما أشرنا - ؟ . فيما يتعلق بجماعة الإخوان  
 حر بنا كيف كانت العلاقة بينهم وبين الوفد مذبذبة تخضع للظروف  
 والمصالح الخاصة ، لكن يبدو أنهم كانوا يأملون الخير على يد  
 حكومة وفدية ، فأثروا الوفد بانحيازهم اليه في الانتخابات . أما  
 الشيوعيون فيبدو أنه قامت علاقات بينهم وبين الوفد ، وأنه كان  
 هناك شبه اتفاق بينهم وبينه منذ عام ١٩٤٨ بل قبل ذلك . .  
 ويؤكد هذا ملاحظة أن العلاقات كانت تتوق بينهم وبين الوفد  
 حينما يكون الوفد خارج الحكم . الا ان الوفد ينقى وجود هذه  
 العلاقة نفيا قاطعا لا وهو في الحكم ولا هو خارجه . بل يؤكد أنه  
 اذا كانت ثمة علاقة فهي « العداء على خط مستقيم » ، وأنه كان  
 دائما - وفي جميع مراحل السومامية - ضد الشيوعية وضد  
 الشباب الوفديين الذين اتخذوا موقفهم السياسي استنادا اليها  
 وحماة لها ، فقد كان الوفد - كما يذكر مختار - يتوجس خيفة  
 وشرا من موقفهم . . . . . وعنهما يكن من أمر هذه العلاقات - وسواء  
 كانت علاقات عقائدية بالنسبية لبعض عناصر وفدية أو علاقات

مرحلة بالنسبة لعناصر وفدية أخرى - فاننا نرجح أن الشيوعيين كان لهم دور في انتصار الوفد في الانتخابات ١٩٥٠ ، فلا شك أن تلك الانتخابات كانت دلالة قوية على تفضل الاتجاه اليساري في الوفد .

هناك عامل آخر يشير اليه البعض باعتباره ذا أهمية في فوز الوفد في الانتخابات وهو التدخل البريطاني وذلك بطريق الإيهام بالرغبة في عودة الوفد الى الحكم مما كان له أثره في اتجاه المبيع آنذاك ، بل ويذهب البعض الى جد القول بأنه حدث لقاء بين تشرشل وايدن من جهة وحسين مرى من جهة أخرى في أواخر عام ١٩٤٩ إشجارا فيه عليه بالعمل على انجاح الوفد في الانتخابات ، ثم يقرونه هذا التدخل بأن الحالة الداخلية كانت في تدهور مستمر وأن الحديث عن تنظيم المضباط الأحرار في داخل الجيش كان يزداد انتشارا ، فادى هذا الى قلق قادوق وحلفائه الانجليز وأدركوا أنه لا بد من عمل لاتقاء الكارثة فاستقر الرأي على إعادة النقاس الى الحكم عن طريق انتخابات حيادية كما حدث في عام ١٩٣٦ ٠٠

ويبدو أن هذا التفسير مضافا الى ما سبقه من التفسيرات من قبيل المحاولات لبث الشك في كيفية مجيء الوفد الى الحكم ، ولذلك فلا منطوقية من الرجوع الى بعض المصادر للتحقق ولتبدا بحسين مرى فنتجده - فيما يتعلق باتهام خصوم الوفد له بأنه تآمر معه للحصول على الأغلبية - يعنى هذا الاتهام ويؤكد أنه فوجيء بالنتيجة ففعل ، ثم يتعرض لمسألة التدخل البريطاني فينتهى حدوث أى اتصال معه بشأن ذلك . . وكذلك يدفع الوفد عن نفسه - بشدة - هذا الاتهام ويذكر أنه لم يطلب معونة الانجليز لانجازه ، وأن طريقه الى النجاح كان الاتجاه الى الشعب أولا ، ثم مناهضة من كانوا يريدون إسقاطه سواء أكانت السراي أم الوزارة القائمة آنذاك ، ويستطرد الوفد في توسيع وجهة نظره فيشير الى



نداءاته وقراراته الصادرة طوال الفترة من ١٩٤٤ الى ١٩٤٩ - والتي  
أشهرنا اليها - وكيف أنه حارب مشروع صلفى - بين وكل مشروعات  
الدفاع المشترك وكل ما اقترحه الانجليز من خطط تدافع عن  
مصالحهم في الشرق الأوسط ، ثم ان الانجليز كانوا يعلمون تماما  
مدى سلامة الوفد في التمسك بأرائه السابقة ..

نخلص من هذا العرض لنؤكد حقيقة تاريخية وهي أن الوفد  
لم يحاول أن يلجأ الى الانجليز لانجازه في انتخابات ١٩٥٠ ، ولكن  
هذا النجاح كان مرجعه ارادة الشعب الذي آثر الوفد - دائما -  
يثقته ، لا لأنه كان يسير متقادا وراءه - ولكن لأن الوفد - مهما كان  
الرأى فيه - كان حزبا شعبيا أقرب الى مصالح الشعب وقلبه دون  
غيره من الأحزاب .

على أى حال فاز الوفد في الانتخابات وحصل على الأغلبية  
وأصبح لا مفر من أن يؤلف حكومته الجديدة - وهي حكومته الأخيرة  
.. والتي هي مجال بحثنا في الفصل القادم .



## الفصل التاسع

### وزارة الوفد الأخيرة

( ١٩٥٠ - ١٩٥٢ )

حصل الوفد على الأغلبية في الانتخابات التي أجراها حسين سرى على النحو الذي مر بنا وبقي أن يؤلف حكومته الجديدة وهي التي كانت بمثابة التجربة الأخيرة أو حافة المتحدر أو مفترق الطرق والتي عاشت مصر في خلالها أياما تعد من أطول الأيام في تاريخها : أياما يبعثها ناصعة البياض كيوم إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ( ٨ أكتوبر ١٩٥١ ) وإياما حمراء قارية مخضبة بالدماء كأيام معركة القنال التي أعقبت إلغاء المعاهدة ، ثم يوما أسودا حالك السواد يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ الذي فيه احترقت القاهرة وأسدل الستار على حكم الوفد .

وعند الأيام بطولها وعمق أحداثها لم يبط عنها اللثام بعد كما يتبقى بل مازالت رهينة سراديب التاريخ ، وستحاول في هذه الدراسة - قدر ما سمحت لنا به الوثائق والمصادر - أن ننفض عنها تراب تلك السراديب .

ثم لنعد الى مسرح الأحداث عقب فوز الوفد بالأغلبية في الانتخابات والاستعداد لتأليف وزارة وفدية جديدة ، ومن الثابت

حزب الوفد ج ٢ - ٢٤٩

لدينا ومن خلال استقراء معظم المصادر والمراجع أن القصر - وكان قد بلغ من التفكك والضعف والتخايل ما بلغ - كان يخفى مواجهة الكتلة الشعبية المتمثلة في الوفد وبرلمانته القوى وهو موقف طبيعي منه يتشبه مع ماضي الصراع الطويل بينه وبين الوفد هذا بالإضافة إلى أنه قد أدخل في روعه أن الوفد سوف يحول نظام الحكم إلى نظام جمهوري ولا سيما بعد تقديم تلك التقارير السالف ذكرها ، فاشتد ذعره وخوفه وبالتالي كراهيته للوفد وللنحاس ، ولذلك فقد تردد - رغم الأغلبية التي حصل عليها الوفد - في استناد الوزارة إليه وفقا لأحكام الدستور وأخذ يتباحث مع مستشاريه في مخرج لذلك ، وكانت نتيجة مباحثاته أمران نجح في أولهما بينما فشل في الثاني .  
 ١٠ أما الأمر الأول فهو اختياره لحسين سرى رئيسا للديوان الملكي ، فقد استدعاه الملك - وهو مازال رئيسا للوزارة - عقب ظهور نتيجة الانتخابات وحصول الوفد على الأغلبية وطلب منه أن يكون رئيسا للديوان ، كما يذكر حسين سرى نفسه . . واختير فعلا لرئاسة الديوان في ١٢ يناير ١٩٥٠ . أما الحل الثاني الذي ارتآه الملك فكان إبعاد مصطفى النحاس عن رئاسة الوزارة الوفدية ، وتكليف فؤاد سراج الدين بتشكيلها فيذكر حسين سرى أنه عرف أن اتفاقا جرى بين الملك وحسين يوسف على أن يكون فؤاد سراج الدين هو رئيس الوزارة الوفدية المقبلة بدلا من مصطفى النحاس . . وقد وضع هذا الحل إرضاء للملك الذي لم يكن يتصور أن يعود مصطفى النحاس رئيسا للوزارة . . ويؤيد رواية حسين سرى ما ذكره فؤاد سراج الدين حول محاولات القصر للاتصال به وعرض رئاسة الوزارة عليه (٣) .

---

(\*) القاص الأستاذ فؤاد سراج الدين في لقاءنا معه في ١٩٦٨/٤/٩ م  
 توضيح الاتصالات التي أجراها معه للقصر حول هذه المسألة الشائكة .

اذن كيف ارغم الملك على تكليف النحاس بتشكيل وزارة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ؟ . قبل ان نجيب على هذا التساؤل ينبغي ان نشير الى انه يبدو ان الملك ومستشاريه وقد رأوا انه لا مناس من تأليف الوفد لوزارة جديدة فلأرادوا القيام بمناورة هدفها تفتيت كيان الوفد باستمالة فؤاد سراج الدين سكرتيره العام واليد المحركة واغرائه برئاسة الوزارة ، لكن فؤاد - يذكائه - قوت عليهم هذه القرصة ، ثم تعود للاجابة على السؤال المطروح حول اضطرار الملك لتكليف النحاس بتشكيل الوزارة .

بالاضافة الى ما سبقت الاشارة اليه من حيث محاولة الملك مع سراج الدين لتأليف الوزارة ثم رفض سراج الدين تلك المساومات ، بالاضافة الى ذلك نجد هناك روايتين :

فيذكر حسين سري انه اشترط لقبول منصب رقاسة الديوان ان يكون مصطفى النحاس هو رئيس الوزارة ، وانه بذل جهدا كبيرا ووقتا طويلا في اقناع الملك بذلك ، لانه كان لا يريد النحاس رئيسا للوزارة مرة أخرى بعد ان فرضه عليه الانجليز في حادث ٤ فبراير ، كما يذكر حسين سري .

اما الرواية الأخرى فتتلخص في ان الملك كان يزور كريم ثابت في منزله بجاردن عيسى القريب من منزل النحاس وسمع هناك المتظاهرين وهم يتدفقون الى بيت النحاس : هتافات بحياة النحاس والوفد ، وكانت المظاهرات قوية وكبيرة ومرت كلها امام منزل كريم ثابت في طريقها الى بيت النحاس وشاهدوا الملك بنفسه من النافذة ، فرفض أخيرا لارادة الشعب وتنازل في تلك اللحظة عن بمعارضته في قيام النحاس بتشكيل الوزارة المنتظرة . ويبدو ان صحافة القصر أرادت ان تشارك في بث الرماد في العيون فتشيع أخبار اليوم الى انه لا صحة لما تردد في بعض الأوساط والدوائر من أن النية متجهة الى اسناد رئاسة الوزارة الى علي زكي الحرامي

أو فؤاد سراج الدين ، ولا صحة لما تردد من أن رفعة النحاس سيتولى  
الوزارة مدة ثلاثة شهور ثم يتركها لوفدى آخر . .

على أى حال كان لابد مما ليس منه بد ، ففي ١٢ يناير عام  
١٩٥٠ قدم حسين سرى استقالة الوزارة فقبلت ، وفي اليوم نفسه  
عهد الملك الى النحاس بتأليف الوزارة ، كما عين حسين سرى رئيسا  
للديوان الملكى . وأخذ النحاس فى تشكيل وزارته . . والواقع أن  
ملاسات هذا التشكيل وما أخذ عليه يستحق أن نقف عنده قليلا .  
فمن عيوب تأليف هذه الوزارة أنها لم تكن متجانسة فى تكوينها ،  
واحدة عليها - كما يذكر رجال الوفد - عدم قصرها على الوفد  
الصميمين فيها واختيار بعض من كانوا مجرد متبايعين للوفد . .  
وكان القصد من اختيارهم حجة الفن والاختصاص . ولذلك استنشا  
عدة جهات وتقوم خلافات فى رأى فى هذه الوزارة بسبب عدم  
التجانس . فما هى التيارات التى صاحبت تشكيل هذه الوزارة ؟  
من الثابت لدينا أن فؤاد سراج الدين قد أسهم بتصويب كبير فى  
هذا التشكيل . وهو لا ينكر تلك المساهمة إذ يذكر أنه عقب تكليف  
النحاس بتأليف الوزارة اتصل - بناء على تكليف النحاس  
والمشاورات منه - ببعض أعضاء الوفد البازين - وطلب منهم مقابلة  
النحاس للمشاورة فى اختيار الوزارة الجديدة . الا أنه يبدو أن  
سراج الدين كان يرى تقسيم الوزارة بعناصر من الشباب ، بينما كان  
النحاس يرى قصرها على نفس أعضاء الوزارة الماضية ( ١٩٤٢ -  
١٩٤٤ ) كمبادئه عند تأليف وزارة جديدة . وإذا نظرنا فى تشكيل  
الوزارة ندرك أن اتجاه سراج الدين فى ترشيح العناصر الفنية  
منتهمية الى الوفد والتى ليست أعضاء فى الوفد قد ظهر بوضوح .  
فنجده - مثلا - أن ستة من أعضاء الوزارة لم يكونوا أعضاء لا فى  
الوفد ولا الهيئة الوفدية وقت تشكيلها . لكن الانصاف يقتضي  
أن نذكر أن هؤلاء الستة لم يكن فؤاد هو الذى ترشحهم جميعهم :

قطه حسين مثلا وشحه نجيب الهلال ، وزكى عبد المتعال لم يكن  
من اختيار سراج الدين . وكذلك مرسى فرحات - ورغم أن محمود  
سليمان غنام يوافق على ما أخذ على فؤاد سراج الدين من حيث  
ترشيحه لبعض العناصر الغير وقديّة بل والمعارضة للوفد المناصب  
الوزارة واغفال الوفدين العريقين ، الا أنه يبرئه من اختيار بعض  
الوزراء الذين اشمع انهم من اختياره -

على لى حال يبدو أن المرجع الأخير فى تأليف الوزارة لم يكن  
الوفد أو النحاس وسراج الدين بمفردهما ، وانما كانت تسوره  
ظروف وملازمات أخرى - فقد حاولت السراى مثلا حذف بعض  
الاسماء كطه حسين بحجة أن أفكاره يسارية ، كما حاولت فرض  
بعض الاسماء كحيدر ، وكذلك رفضت أن يجمع محمود سليمان  
غنام بين وزادى التجارة والصناعة ، والتموين ، ورات أنه يجب  
أن يعين وزير غير حزبي لوزارة التموين ويفضل أن يكون مستشارا ،  
فكان أن اختير مرسى فرحات لها .

فخلص من كل هذا الى حقيقة عامة وهى أن تأليف وزارة  
الوفد الأخيرة ١٩٥٢/٥٠ صاحبه تيارات وأهواء خاصة ، وضمت  
أشياء متفرقة فى الآراء والمذاهب ، ولعل هذا كان انعكاسا لتنظيم  
الوفد القائم حينئذ . فقد أصبح الوفد فى أوائل عام ١٩٥٠ مؤلفا  
من أشخاص مختلفين تماما عن الأشخاص الذين تألف منهم فى عام  
١٩١٩ ، بل ويكاد أن يكون مختلفا عنهم فى عام ١٩٣٦ كذلك ، فقد  
أخذ الوفد يحدد نفسه بإدخال عناصر جديدة ولا سيما عقب كل  
انقسام أو انشقاق حدث فى صفوفه - وهو ما أوضحناه فى مجال  
آخر من هذا البحث - وقد جرى الوفد أولا على أن تكون بعض  
هذه العناصر من الصف الثانى فى صفوف المجاهدين ، ولكنه خرج  
بالتدريج عن هذه القاعدة وضم أشخاصا راعى فى ضمهم أنهم اصحاب

عصبيات أو ثراء أو نفوذ أو نشاط انتخابي دون اعتبار لماضي كفاحهم . . بل انه في انتخابات عام ١٩٥٠ رشح اشخاصا عرفوا بمدايهم الشديد للوفد واتضمامهم الى خصومه في كثير من المراحل السابقة . ولا شك ان هذا كان اتجاها جديدا لم يألفه الوفد من قبل ، ولكنه حدث بفعل دخول بعض العناصر التي أشرقا اليها وتسربها الى كيان الوفد الأصلي ، فسادام الأمر قد تحول الى مجرد ضم اشخاص لقائدهم الانتخابية أو لنفوذهم وجاههم لم يصبح غريبا ان يتسرب الى صفوف التالية اشخاص لا صلة لهم بالوفد من حيث الاتجاه والفكر والطبقة .

على أي حال تسلم النحاس زمام الحكم وحوله تلك المجموعة المتنافرة من الوزراء الأمر الذي سيؤدي الى كثير من التصديلات والخلافات في صفوف الوزراء في المستقبل .

ويبدو أنه في الوقت الذي كان فيه القصر يرتد من الوفد ويتوجس القرم منه كان الوفد يفكر في سياسة أخرى تتلخص في مسألة القصر وعهادته واثبات الولاء له ، فقد اجتمعت كل المراجع والمصادر حتى الوفدية على أن الوفد اتخذ من سياسة المسالمة والمهادنة مع الملك - ومنذ اليوم الاول - طريقا له ، الا أن كلا منها ذهب مذهبيا مختلفا في تبرير تلك السياسة وتفسيرها .

يبرر الوفد هذه السياسة بأن النحاس باشا أراد أن يبعد عن فكرة الملك ما استقر فيه من آراء غير صحيحة من حيث أنه يريد اسقاط حكمه وتغييره الى نظام جمهوري كما أشرنا ، ومن ناحية أخرى ادخال الطمأنينة في نفس الملك واعاد سوء الظن عن الوفد لكي يبدأ عهد يستريح فيه الشعب من الملك ومؤامراته ضد الوفد : أي أن الوفد كان يهدف الى معالجة الملك هذه المرة بالذات من حيث



ارضاء طلباته وتنفيذ ما يستطاع منها والتظاهر بمحاولة تنفيذ ما لا يستطاع مع السعي في الغناء - وفي نفس الوقت - لاحتياط المطلوب كما فعل في تصريحات الصحافة على النحو الذي سنتاوله في موضعه، تبرير آخر أو دافع آخر لسياسة المهادنة وهو الرغبة في إلغاء المعاهدة . إذ كان الوفد قد عول على التخليص من معاهدة ١٩٣٦ وآثارها . ولما كان الوفد يدرك من خلال تجاربه السابقة أن الملك يسارع في قبول الطلبات الانجليزية التي ترفضها الوزارة الموقفية ، فقد خشى أن يتبع الملك في إلغاء المعاهدة هذه الخطوة ومن ثم اتخذ هذا الأسلوب اللين الذي يتفق مع عقلية الملك ، ومن ناحية أخرى كان الوفد يدرك أن الملك لن يرضى عن هذه الخطوة ، ولما كان لا يجرؤ على اقالة الوزارة بسبب معاربتها الانجليز فإنه سيجهد الى انتهاز أى أزمة داخلية لاجراء الوزارة وتقويت فرصة إلغاء المعاهدة ، لذلك قرر الوفد ألا يشير أى أزمة داخلية مهما كان الثمن ابتغاء لتحقيق الهدف الأكبر وهو إلغاء المعاهدة . أى أن الوفد كان فى اتخاذ سياسة المهادنة مع السراى يسعى وراء كسب آخر أهم وأخطر . وقد اعترف بذلك التماس نفسه فقال « لقد عملت كل ما استطعت لاصلاح الحال ، ثم ساءت حينما كنت أظن أن فور المسألة كسبا للبلاد ولو بمض الشئ » . . . .

ورغم اعتقادنا بصحة هذا التبرير وقيمه وأنه كان فى حساب الوفد وهو يتراجع أمام الملك - كما يذكر أحمد بهاء الدين - إلا أننا نجد أن هذا التبرير نفسه دليل قاطع على التغير الذى أصاب الوفد والنقص الذى حل به . . . إذ يبدو أن زعماءه أو بعضهم اعتقدوا أن سياسة الملاينة مع السراى تكفل لهم البقاء فى الحكم وأن الشعب واحة ليس محتملا كاقيا . كان منطق الوفد فى هذه المهادنة أنه لم يحكم طوال المرحلة الدستورية سوى سنوات قليلة رغم أنه

صاحب الاخلاصية الشعبية ، وكان يطرد من الحكم بالاقالة فضل على  
تجنيها هذه المرة .. :

ولا شك أن هذا خطأ وقع فيه الوفد إذ كان بإمكانه - لو أراد -  
أن يرتبط بالجماهير ويأخذ رأي العوام ارتباطا قويا وأن ينيه هذه  
الجماهير بلباقة الى الخطر الذي يتهدد القضية الوطنية من الملك  
لا سيما وأن تلك الجماهير كانت مهياة لتقبل هذه الحقيقة بل وكانت  
تعيها وتذكرها ، وبالتالي كان يجب على الوفد أن يرفع في وجه  
القصر سلاح الحرب كما دته بدلا من تلويحه له بقصص الزيتون .  
لكن السؤال الهام الذي يطرح نفسه : هل كان الوفد على يقين بأن  
تلك الجماهير سوف تهب نائرة مزعجرة من خلفه في وجه الملك  
إذا ما وقف يرقل خطواتها في طريق القضية الوطنية أو قضية  
الاستور ؟ الواقع أن ذلك كان حليما لم يطقه بخيال الوفد .. وقد  
أمر كنا بما لا يدع سجالا للشك ومن خلال المصادر الحية (\*) واستقرا  
الأحداث أن الوفد لم يكن يحسب أن الشعب وحده كاف للاعتد  
عليه في الملمات . ومن هذه الحقيقة نستطيع أن نفهم مثلا لماذا لم  
يعلن الوفد النظام الجمهوري رغم اعتقاده في فساد الملك والنظام  
الملكى ويأسه من إصلاحهما .

ولنعد الى سياسة المهادنة التي اتهم الوفد بها إزاء القصر  
والتي ستتخذ صورا عديدة متراها واضحة في تلك الفترة ..  
وقد تركزت كل الآراء حول فؤاد سراج الدين واعتبرته رائدا لتلك  
السماسة بين الوفد والقصر .. ولذلك فإنه ينبغي أن نفند وجهة  
نظرة التي تتلخص في أنه « إذا كان القصد من هذا الاتهام هو أن  
المهادنة المزعومة كانت على حساب الأمة أو حساب مصالحها أو على

---

(\*) المصادر الحية تدعي رجلا الوفد للثمن عاصروا هذه الأحداث التاريخية  
مثل الأستاذ : فؤاد سراج الدين - محمود غنام عبد الفتاح حسن - محمد صلاح  
الدين - إبراهيم حري وغيرهم -

حساب المستور أو القانون ، فانه اتهام كاتب ودعوة باطلة لم ولن ينهض على صحتها دليل واضحة . ثم يحاول قواد أن يبرر تلك السياسة فينص على الأحزاب الأخرى أنها لم تقوى الحكم مرة واحدة في البلاد وعند قيام الحياة البرلمانية عام ١٩٢٤ إلا بإرادة القصر وحده ويتأييده ضد إرادة الأمة ورغبتها ، وكانت هذه الأحزاب وحكوماتها أداة طيعة في يد الملك ترسخ لمسيئته في كل أمر ، لأنها بدون هذا الرضوخ لن تبقى في الحكم يوما واحدا ، والدليل على ذلك أن هذه الأحزاب حكمت قصر منذ عام ١٩٢٤ - ١٩٥٢ حوالي اثنان وعشرين عاما في حين كانت مدة حكم الوفد لا تزيد على سبع سنوات وعلى دفعات كثيرة رغم ما كان له من أغلبية شعبية ورغم برلماناته .. وكان سبيل حكم هذه الأقليات هو الاعتداء على المستور وأحكامه وحل البرلمانات المنتخبة انتخاها صحيحا وتزييف إرادة الأمة بإجراء انتخابات مزيفة . والتاريخ مليء بجانب الرضوخ للملك وتنفيذ مشيئته من الأقليات بندايات الوفد واستجابات أعضائه إبان وجوده في المعارضة .

ويبقى الوفد في توضيح وجهة نظره فيذكر أنه لم يكن في حاجة الى مهادنة الملك أو مصالحته على حساب الأمة أو المستور إذ لم يتولى الحكم مرة واحدة في تاريخه بإرادة الملك إنما جاء كل مرة الى الحكم بإرادة الشعب وبعد مباركة مريضة مع القصر والانجليز وأحزاب الأقليات ، فهو من ناحية المنطق لم يكن في حاجة لهذه السياسة الملتاعة . ان القول بأن الوفد قد لان للسراى وهادئها وان ذلك يرجع الى سراج الدين فيه تجن على الوفد وعليه ، حقا أنه كان لقواد صلات وثيقة برجال السراى ، ولكنه ما كان يقصد بتلك المصلات سوى تسوية أمور الخلاف بين الملك والنحاس بالذات والوفد بصفة عامة ولا سيما أن النظام في ذلك الوقت كان يقضى بأن جدول الأعمال في مجلس الوزراء يرسل الى السراى لمجرد

العلم . فكانت تدخل أنفها في أنفه الأمور وتعلق بها يشاء لها من التعلق مما كان يتير المنازعات بين رئيس الوزراء والسراى ويخلق المشاكل بينهما . . فكانت مهمة فؤاد سراج الدين - كما يذكر عظام - تهدئة حمة هذه المنازعات وتبادل الرأى فى إيجاد الحلول لها ، ومن هنا جاءت فكرة التهاون مع السراى عن طريق سراج الدين . أى أن الأمر يتلخص فى أنه إذا كان بالإمكان حل المشاكل بالطرق الودية السياسية بحيث لا تضر بحقوق البلاد فلا مانع من ذلك وهو ما يسعى بالتهافت ، وليس فيه ما يعيب الوفد إذا ما أريد استقرار الحكم بدلا من القفلة وصب جام التضب على الشعب والعنف معه .

ويمضى الوفد فى توضيح وجهة نظره فيسوق عدة أمثلة للخلافات الشديدة بين حكومته والقصر والتي تقوم دليلا على علم صحة دعوى المهادنة ، فقد رفضت الوزارة مثلا - دخول كريم ثابت عضوا فيها رغم الحاج الملك بذلك . كما رفضت تعيين الفريق حيدر وزيرا للحربية . كما رفضت تعيين اسماعيل شيون - زوج شقيقة الملك - محافظا للقاهرة . ليس ذلك فقط بل أمرت الحكومة بتحقيق موضوع الأسلحة الفاسدة بمعرفة النيابة العامة ، وسار التحقيق فى مجراه الطبيعى وزودت الحكومة النائب العام اذ ذاك بكل السلطات التى تمكنه من اجراء تحقيقه على اكمل وجه وطلب منه وزير العدل أن يسير فى هذا التحقيق بدقة وسرعة والا يجعل لأى اعتبار يتصل بأى شخص مهما كان مركزه يقف فى سبيل سير التحقيق على وجهه الصحيح ، بل وألقى البوليس القبض على آدمون جهلان فى القصر الملكى وقدمه للنائب العام للتحقيق معه .

ولعله من المناسب هنا أن نشير الى أن تحقيقات الأسلحة الفاسدة كانت من الأمور التى أخذت على حكومة الوفد حينما وقف فؤاد سراج الدين ومصطفى نصرت يدافعان فى مجلس الشيوخ عن

• المتهمين الكبار ويتلقيان اللعنات في وجهيهما حتى لا تلصق إلى  
 لثمتهم الأول فاروق ، وكان مصطفى مرعي قد قدم استجوابا عن  
 بعض تلك المسائل ، فكان جواب حكومة الوفد أن استقصفت ثلاثة  
 حراسيم في ١٧ يونيو عام ١٩٥٠ باخراج عدد كبير من الشيوخ  
 المعارضين وبإسقاط رئاسة محمد حسين هيكل للمجلس وإبداله  
 بعلي زكي العرابي . ولا شك أنه خطأ قرت فيه الحكومة إذ أنه  
 لا يجوز دستوريا للسلطة التنفيذية إسقاط عضوية أي عضو  
 بمجلس الشيوخ ، فإن هذا الحق موكل إلى المجلس ذاته .

وقد اتهمت المعارضة والصحافة الحكومة بأنها تدافع عن  
 تصرفات رجال العاشية والقصر وأشارت إلى فؤاد سراج الدين  
 بالبنات ولذلك فإنه يتخذ من مسألة القبض على أدمون جيلان دليلا  
 ينفى به سياسة المهادنة مع السراي ، فيذكر أن رجال المعارضة  
 في مجلس الشيوخ وفي صحف المعارضة كانت تلج دائما إلى  
 وجود حملة بين رجال الملك وموضوع الأسلحة الفاسدة ، فكيف  
 يتأتى لحكومة الوفد - إذا كانت حريصة على مهادنة الملك -  
 أن تفتح هذا الباب وتامر بالتحقيق في هذه القضية وتضع  
 للنائب العام سلطات مطلقة وتقوم بتنفيذ قراراته حتى يصل  
 الأمر إلى القبض على أحد رجال الملك المقربين داخل القصر الملكي ؟

ويمضي الوفد في نفى اتهام سياسة المسألة مع القصر ويدلل  
 على ذلك بعدد من الوقائع لا يتسع البحث لإيرادها جميعا لكن  
 أهم تلك الوقائع هي مسألة المظاهرات العنيفة التي قامت في القاهرة  
 والإسكندرية من طلاب الجامعات وكانت عتافاتهم موجهة ضد الملك  
 وخارجت على حد المؤلف . وما يقطع بعدم وجود تلك  
 السياسة - على حد زعم الوفد - أنه لم يتم على أي وزير بأي  
 نيشان مع أن قائمة الانعامات التي صدرت بمناسبة ولي العهد شملت  
 المئات . ثم إن الدليل القاطع - كما يذكر سراج الدين - هو نفس

لقالة حكومة الوفد في ٢٧ يناير ١٩٥٢ . فكيف يقبل الملك حكومة تهادنه وتنفذ له رغباته ؟ وحتى لو فرضنا جدلا أنه اضطر لتجبر ضيق الانجليز الى هذه الأقالة لجأت عباراتها خلوا من عبارات التجبر والتعريض بكفاية الوزارة في القيام بأعباء الحكم كما سنرى . ولما أصر على جل مجلس النواب وتشريد أغليته الوفدية أصراداً وصل الى حد إخراج على ماهر من الحكم بعد شهر من توليه الوزارة لأنه رفض حل هذا المجلس كما رفض اتباع سياسة التنكيل بالوفد والوفديين . وهي السياسة التي نفذها نجيب الهلالي في وزارته التي ألفها بعد على ماهر . ثم اذا كان سراج الدين هو رائد التهادنة فلماذا أشار الملك على الهلالي بتحديد اقامته ؟

١ . والواقع أن الباحث يشعر بالحيرة ازاء هذا الاتهام بالمساقاة الموجهة الى الحكومة عامة وسراج الدين خاصة فإنه يصرف النظر عما ساقه فؤاد من الأدلة التي تدحض هذا الاتهام . وبالأصفاقة الى ما أشرنا اليه من الوقائع والخلافات بين سراج الدين من ناحية والملك من ناحية أخرى والتي حدثت قن وزاوة ٤٩ - ١٩٤٤ ففسر أنه كانت هناك كراهية خفية بينهما لا تتفق وهذا الاتهام . وقد أشار كريم ثابت صراحة الى تلك الحقيقة ايان محاكمته .

ورغم هذه الحقيقة فأننا نجد فؤاد يقرر أنه ليس من مهمة أي حكومة ولا من واجبها ولا مما يكفل تحقيق الصالح العام أن تضامس الملك وهو بحكم الدستور سلطة لها اختصاصات وتستطيع اقامة المراقيل للحكومة بل ينبغي ان يقوم التفاهم والتعاون بينهما لفسان حسن سير العمل . . . الخ .

وكذلك كان الوفد وحكوماته المساقاة قبل حكومة ١٩٥٠ يتعرضان لهجوم شديد وحملات متواصلة من المعارضة والصيحة وبعض الكتاب على النحو الذي أشرنا اليه . كانت كلها تنهم الوفد

رئيسه وسكوماته بعلم الولاء للعرش والجلال عليه ويختلفون  
الوقائع الكاذبة في سبيل اثبات هذه الدعوى . فلما كانت حكومة  
الوفد الأخيرة : حل كان مطنويا منها خلق المشاكل مع الملك وافتعال  
الأزمات معه حتى يقال أنها لم تغير سياستها نحو العرش ؟

لقد وضعت الحكومة نصب عينها خطا معيناً وهو الوصول  
مع الاتجيز الى حل نهائي في معالتي الجلاء والوحدة مع السودان  
أو القاء المعاهدة من جانب مصر ولذلك رأت أن تتجاوز عن بعض  
الهنات والتصرفات للملك في سبيل تحقيق هذا الهدف الأهم .

نخلص من كل هذا الى أن الوفد يرفض اتهام المهادنة والمساومة  
مع الملك ويعتقد أنه لا أساس لهذا الاتهام ، الا أنه لا شك محاولة  
عنه للتبرير والدفاع بهنما بعض الأحداث والوقائع التي تنهض  
تحليلاً على وجود تلك السياسة . فلا شك ان الوزارة ترددت في  
بعض الأمور التي اعتبرها البعض مهادنة أو مساومة مع السراي ،  
كما حدث - مثلاً - في تشريعات الصحافة . \* وذلك حينما ثار  
بالملك على الوزارة وأندرها بضرورة اغلاق الصحف التي تهاجمه  
في أواخر عام ١٩٥١ . فقد طلب الملك من النحاس وسراج الذين  
اغلق تلك الصحف ، ثم اجتمعت الوزارة وأوعزت الى النائب الوفدي  
اسطفان باسبيل بتقديم هذه التشريعات ، وتظاهرت بأنها مهمة  
باقرارها بينما أوعزت في الوقت نفسه الى الصحافة الوفدية والنواب  
الوفديين بمهاجمتها ورفض الموافقة عليها .

على أي حال صحبت هذه التشريعات تحت ضغط الرأي العام  
بلاضيق الى أن الحكومة لم تكن راضية عنها في قرارة نفسها .  
ولا سيما بعض الوزراء كالدكتور محمد صلاح الدين . وكانت  
المسألة الثانية التي وضعت في قائمة الانهزام للحكومة بمسألة  
القصر : اعتداؤها على استقلال القضاء . إذ طلبت في أواخر يناير

١٩٥٠ من الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة أنه يستقيل من منصبه بحجة أنه كان قبل ذلك وزيرا حزبيا . وكارث أزمة حتى في داخل الوزارة نفسها ، وذهب بعض الوسطاء لاقناع السنهوري بقبول أي منصب آخر في الدولة غير منصب رئيس مجلس الدولة قرفض . وقد اختلفت الآراء حول أسباب تلك الأزمة فبعضها يرى أن السبب الحقيقي لمحاولة إقصاء السنهوري هو رغبة الوزارة في تعيين أحد أنصارها مكانه . ويرى بعضها الآخر أن السبب يكمن في ضغط الملك على الحكومة لتقييد سلطات المجلس . ويرجع البعض الآخر الأزمة إلى خصومة قائمة بين طه حسين وحامد زكي من جهة والسنهوري من جهة أخرى .

على أي حال ومهما كان الدافع فإنه يبدو أن الحكومة كانت ترغب في أن تستريح من احطى العقبات التي كانت تحس بها في طريقها ، فعزمت على إخراج السنهوري ، إلا أنها لم تنجح ، فعدلت مؤقتا عن العبت باستقلال مجلس الدولة . ونقول مؤقتا لأن محاولة أخرى حدثت في سبتمبر عام ١٩٥١ كان هدفها إصهار مرسوم بالغاء مجلس الدولة عقابا له على أحكامه . وكانت رغبة الملك . إلا أن مجلس الوزراء انقسم على نفسه وتازعت الخلافات بين الوزراء ، الأمر الذي أدى إلى قبح هذه المحاولة التي أريد بها إرضاء الملك . - وهكذا نجد أن الحكومة كانت تحاول أن تظهر للملك أنها تحقق رغباته وفي نفس الوقت تحاول أن تثير الرأي العام وبعض التيارات في الوقت نفسه ضد تلك الرغبات ، ولعل من المناسب هنا أن نشير إلى أن السخط على الحكومة الوفدية جراء محاولاتها تطبيق رغبات السراي لم يكن صادرا - كالعادة - من صفوف أحزاب المعارضة ومخافتها فقط ، بل أنه شمل بعض القطاعات في صفوف الوفد نفسه ، فلزداد الجناح المناوي للقيادة وجمع حوله الانتصار ، ولأول مرة في تاريخ الوفد نجد أن المساجلات



بين أعضائه تأخذ طريقها إلى النشر في مقالات تحمل على سياسة الوفد وتصيبها بما يشبه وخز الأبر من وفدين لا شك في أمانتهم وماضيهم : كالدكتور محمد منصور وعزيز فهمي . ولعل هذه المساجلات والتيارات التي أخذت تموج في صفوف منظمات الوفد وهيئاته ولجانته والتي برزت كأوضح ما تكون في خلال تلك الفترة هي التي أدت إلى أن تعتبره انفصالا أو تصدعا في صفوف الوفد وانقسامها إلى عدة أجنحة : يمينية ويسارية ومعتدلة وذلك على النحو الذي فصلناه في تناولنا للتنظيم الحزبي .

على أي حال كانت الوزارة الوفدية فسيحة المسير لتلك الاتجاهات الحرة القوية وترد على بعضها بحق وتراعى ظروف الملك في البعض الآخر . وهكذا كانت سياسة الوزارة تجاه السراي ودعوى المهادنة فكيف كانت سياستها في الداخل والخارج ؟

نستطيع أن نتبين الخطوط العامة لهذه السياسة من خطاب العرش الذي ألقاه الإنحاص في ١٦ يناير ١٩٥٠ ، فقد أعلن أن وذاوته مستبدل أسبق الجهود لتمام الجلاء عن وادي النيل بشطريه وصون وحدته تحت التاج المصري من كل عبث واعتداء . وكذلك توطيد علاقات الود والتفاهم مع جميع الدول على قدم المساواة وصون السلام العالمي . وتدعيم الجامعة العربية بما يحقق رغبات شعوبها . وتأييد الجهود التي تبذلها الأمم المهضومة للظفر بحريتها . كان هذا برنامج الوزارة إزاء الخارج ، فماذا عن برنامجها في الداخل ؟ أعلنت الوزارة في خطاب العرش عن إلغاء الأحكام العرفية فورا والإفراج عن المعتقلين وإلغاء الرقابة على الصحف ، وإنشاء وزارة للإقتصاد الوطني للإشراف على إنشاء الثورة القومية . كما أعلنت عن تصنيع البلاد وكهربية خزان أسوان والعناية بالاقتصاد الزراعي . ووضع سياسة تعليمية شعبية وتحقيق مجانية التعليم الكاملة فورا

في المدارس الابتدائية والثانوية والفنية ، ورعاية التعليم الجامعي والعالي والعناية بالأزهر ، وتوفير وسائل الوقاية والعلاج لجميع المواطنين ، وإنشاء وزارة للشئون البلدية والقروية ... الخ .

هذه هي الخطوط العامة التي رسمتها حكومة الوفد لنفسها في خطاب العرش الأول ، فكيف مضت في تنفيذ تلك الخطوط وهذه السياسة ؟ وهل استطاعت تحقيقها كلها ؟ وما هي العقبات التي صادفتها في طريقها -

ولنبداً أولاً باستعراض ما تم على الصعيد الداخلي ..

### السياسة الداخلية :

بادئ ذي بدء لابد من تقرير حقيقة وهي أن الاتجاه الشعبي بنا واضحا إلى حد ما في حكم الوفد في وزارته الأخيرة ، وقد تمثل ذلك في اصلاحاته الداخلية وتشريعاته الاجتماعية والاقتصادية التي ستشير اليها بالتفصيل بعد قليل ، الا أننا يجب أن نقرر أن تلك الاصلاحات والتشريعات لم تكن متباعدة عن نظرية متكاملة من نظريات الحكم الاقتصادية بقدر ما كان صغورها متأثرا باتجاه انصار الوفد وكثرة عددهم ، وتمثيلهم لطبقات متعددة - وتطبيقا لهذا ومن خلال مراجعة القوانين والتشريعات والاتجاهات التي يلتفت في حكومة الوفد الأخيرة ، نجد أن بعضها كان ينحوي نحو اشتراكيا محضا ، بينما نجد أن بعضها الآخر كان يصطبغ بالصيغة الرأسمالية الخالصة . والواقع أنه لا غرابة في هذا التناقض بالنسبة لحزب الوفد الذي جمع عدة مصالح متناقضة - والذي كان يحاول ارضاء كل الطبقات لتظل له شعبيته - وإذا قلنا أن الحكومة اتخذت بعض الاتجاهات الاشتراكية استطعنا أن نلوك صبغية ذلك الاتجاه في الوقت الذي كان الانجليز يصرون على ألا تحدث في مصر أي دعابة

اشتراكية لأنهم يعرفون ان الاشتراكية هي الحمض الذي يكشف عن زيف الاستثمار ويوضح جرائمه ٠٠٠ » ومن مظاهر هذه الاتجاهات الاشتراكية تقرير مجانية التعليم الثانوى ، والتوسع فى مجانية التعليم العالى والجامعى تمهيدا لنعله كله بالمجان ، الا انه تردد يومئذ فى عام ١٩٥٠ أن مجانية التعليم الثانوى والفنى لم تكن جزءا من سياسة الحكومة الوفدية التى كان بعض وزرائها من كبار الاقطاعيين مثل فؤاد سراج الدين قائد الجناح اليمينى فى الحزب - كما قيل أن طه حسين ووطى الحكومة الوفدية فى برنامج مجانية التعليم بأن انتهز فرصة اجتماع من الاجتماعات ( كان فى المنصورة ) وخطب فيه مناديا بأن العلم كالماء والهواء وينبغى أن يوزع بالمجان على جماهير الشعب ثم أضاف « ولقد وعدنى صديقى فؤاد سراج الدين وزير المالية بتدبير المال اللازم لتحقيق مجانية التعليم » وأنه - أى طه حسين - وضع بذلك وزير المالية والوزارة كلها أمام الأمر الواقع ٠٠٠ الخ - ورغم ما يذكره فؤاد سراج الدين من حيث أنه وضع اقتراح مجانية التعليم فقد ارتبطت هذه المجانية بطه حسين الذى أنشأ جامعة عين شمس ، ووضع نواة جامعة أسيوط كما شرع عن طريق جمع التبرعات فى إنشاء جامعة المنصورة . كما أنه تبنى برنامجا قوميا لتوحيد نظام التعليم فى المرحلة الأولى ، كما فتح آلاف الفصول الابتدائية فانتشر التعليم بفضلها الى حد كبير .

وانتهجت وزارة الوفد سياسة اقتصادية فاشلت وزارة الاقتصاد ، كما عملت على مضاعفة الضريبة العقارية على الاطيان الزراعية ١٠٠٪ فازدادت حصيلتها السنوية من ٧ ملايين جنيه الى نحو ١٥ مليون جنيه - وكذلك عدلت جميع فئات الضرائب الأخرى فزادتها بالنسبة للضرائب العليا أى أصحاب الدخل المرتفع - وامتدادا لسياسة حكومة الوفد ازاء المحصول الرئيسى وهو القطن فقد قاومت

حملة نزولية مصطنعة لحماية حقوق المزارعين والفلاحين والمنتجين وبالتالي حماية للاقتصاد القومي ، فارتفعت أسعار القطن الى رقم قياسي الامر الذي ادى الى تقوية سعر العملة المصرية في اسواق العالم . وقد أدت هذه السياسة القطنية الى ادخال ١٦٥ مليون جنيه عملة مصعبة للبلاد ثمنا لا صغورته مصر من القطن في الفترة من سبتمبر ١٩٥١ الى يناير ١٩٥٢ ، وهو رقم قياسي لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر كما اعكن بهذه الاسعار العالية للقطن تصدير نحو ٨٠٪ من محصول ذلك الموسم .

ولم تهمل الحكومة في تنفيذ سياستها الداخلية الاهتمام بطواقم الموظفين ، فوضعت كادرا جديدا للموظفين يحق لهم الانصاف ويرفع من مستواهم ، كما انشأت ديوان الموظفين .

ومن صور الاتجاه الشعبي في سياسة الحكومة انشائها وزارة جديدة للشئون البلدية والقروية واختير اول وزير لها الأستاذ ابراهيم فرج ، كما انشأت مشروع تعميم المياه النقية للشرب في القرى في فترة معينة من الوقت . كما اهتمت الحكومة بإشاعة الأمن والاستقرار في أنحاء البلاد فانخفض عدد الحوادث الجنائية الى ارقام قياسية . . كذلك والت الحكومة اهتمامها بطبقات العمال جريا على سياستها في الوزارتين الماضيتين بل لعلها في هذه الوزارة الأخيرة قد تفوقت على نفسها في موقفها ازاء العمال في القنال الذين تركوا القناعة بدافع وطنيتهم على اثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وكما حاولت الحكومة أن تحل المشكلة الزراعية وتعالج مشكلة الأرض ، فاعلن وزير الشئون الاجتماعية في سبتمبر ١٩٥٠ أن في نيته أن يقدم للبرلمان مشروع قانون لزيادة عدد سغار الملك ، وذلك يبيع الأراضي التي تم استصلاحها وبناء قرى جديدة ، وبيع الأراضي الموقوفة لاغراض البر ، وفرض ضريبة تصاعدية على الأراضي الزراعية

ووضع حد أدنى للأجور ٠٠ وإذا كان قد حيل دون تنفيذ بعض هذه  
 المشروعات ، إلا أن الحكومة قامت في مايو ١٩٥١ بتوزيع نحو ألف  
 فدان على الفلاحين ، كما وعدت بتوزيع مساحات أخرى خلال عام  
 ١٩٥٢ . كما فرضت الحكومة في سبتمبر ١٩٥٠ ضريبة على  
 إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية وغير التجارية  
 والصناعية وعلى كسب المثل ، كما فرضت في ١١ سبتمبر ١٩٥٠  
 ضريبة إضافية على الأرباح التجارية والصناعية الأمر الذي يقطع  
 بأن الحكومة الوفدية لم تكن تمثل الرأسمالية القومية ، وإنما كانت  
 تمثل كبار الملاك الزراعيين الذين يحرمون الفلاحين من الأرض وفيه  
 نفس الوقت لا يرفضون الاستجابة لبعض مطالب العمال الاقتصادية  
 مادامت لا تؤثر على مصالحهم سواء أكانت زراعية ورأسمالية أم  
 صناعية . ويبدو أن حكومة الوفد قد أغفلت - رغم اتخاذها تلكه  
 التدابير وتنفيذها لبعض المشروعات الإصلاحية - أن مشكلة الأرض  
 أعمق من ذلك لأن تلك المشروعات كانت قاصرة على إرضاء الفلاحين  
 بل والرأسماليين القوميين ٠٠ فمتد ثورة ١٩١٩ يطالب أولئك  
 الرأسماليون القوميون ومن يدافع عنهم بنوع من أنواع إصلاح  
 نظام ملكية الأراضي الزراعية عن طريق التشريعات واشتلت هذه  
 المطالب منذ عام ١٩٤٤ حين حاول بعض النواب عرض مشروع  
 قانون لتنظيم الإيجارات ، وفي ٢٨ فبراير ١٩٤٤ اعترف مصطفى  
 النحاس نفسه بعيوب نظام ملكية الأراضي ٠٠ كما أدب محمد خطاب  
 على المطالبة بتعطيد الملكية الزراعية بخمسين فدانا -

رغم كل هذه التلذذات فلم تحاول حكومة الوفد حل هذه  
 المشكلة حلا جذريا بل تجديتها ، وكان هذا لا شك ضيقا اقتصاديا  
 تأييد الرأسمالية القومية إلى جانب فشلها تأييد الفلاحين المنتجين .  
 لكن في نفس الوقت - ورغم اغتيالها لضرورة تحديد الملكية الزراعية -

«قد زادت الأعباء الضرائبية على عاتق الرأسمالية . فقرضت في  
سبتمبر ١٩٥٠ عدة ضرائب كما أشرنا »

أما فيما يتعلق بموقف الحكومة من العمال فبالإضافة إلى  
ما أشرنا إليه آنفا وما ستفصله في موضعه أعني موقفها من عمال  
القتال ، فقد حاولت إصلاح حالة العمال ، فأصدرت ( في ١٠ يوليو  
١٩٥٠ ) قانون إصابات العمل ، كما أصدرت ( في ٣١ يوليو ١٩٥٠ )  
قانون عقد العمل المشترك . وفي ٧/٨/١٩٥٠ أصدرت قانون  
التعويض عن أمراض المهنة . ولكنها في الوقت نفسه منعت الطبقة  
العاملة جزئيا كبيرا من حقوقها النيابية ولا سيما حق الإضراب عندما  
أصدرت قانونا ( في ٨ فبراير ١٩٥١ ) بتعديل عدد من مواد قانون  
العقوبات الخاصة بالامتناع عن العمل والاستثمار ، بينما أصدرت  
في ٢١ فبراير ١٩٥٠ قانونا بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفي  
ومستغلمي وعمال المحال الصناعية والتجارية .

لكن العمل الأكثر قيمة - في تصورنا - هو أن الحكومة -  
وعلى امتداد أكثر من عامين - أطلقت العنان للحريات العامة على  
اختلاف أنواعها إلى حد لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر ، وهذه  
شهادة من خصوم الوفد أنفسهم ، وباعتراف جميع الكتاب والباحثين  
المحايدين منهم والمعارضين للوفد ، فإنه فيما عدا المحاولة الفاشلة  
لتقييد حرية الصحافة كما أشرنا فانها تركتها تتمتع في هذه الفترة  
بحرية واسعة في القول والكتابة ، ولا شك أن هذا كان كسبا  
شعبيا ، فإن الآراء انطلقت انطلاقا تاما ، وأخذت آفات الشعب  
تتصاعد من الظلم الاجتماعي والظلم السياسي . يجب أن نعترف  
- كما يذكر أحمد بهاء الدين - بأن الوفد أطلق الحريات ،  
وبأن الصحف كتبت في عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ما لم تكتبه قط ،  
وقد كانت هاتان السفتان هما اللتان أتاحتا للأحرار أن يتحركوا ،

وأن يبرزوا الرأي العام بقضا لسارقيه وسخطا على غاصبيه . وفي  
حانين الستين اتجه الهجوم الرئيس - لأول مرة - الى الملك رأسا  
بوصفه المجرم الأول - بل ان ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكن الا نتيجة  
منطقية لكفاح الأحرار في حانين الستين الحافلتين .

والواقع أن الباحث في هذه الفترة - أعني السنوات الأخيرة  
قبل قيام ثورة يوليو - ومن خلال استقراءه للصحف المدينة التي  
ظهرت آنذاك وكيفية تناولها للأحداث لا يملك الا أن يقرر هذه  
الحقيقة التاريخية : وهي أنه على الرغم مما تردت فيه حكومة الوفد  
الأخيرة من الأخطاء التي تناولنا بعضها ومنتمرض لبعضها الآخر بعد  
قليل ، على الرغم من هذا فإنها تركت حرية النقد وحرية الكتابة  
والتعبير كلها مكفولة ومتوفرة لأبعد حد . وقد استفاد الشعب  
لا شك من تلك الحرية في سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، فظهر الاتجاه  
الحري في بعض الصحف الجديدة « كاللواء الجديد » و « الاشتراكية »  
التي كانت تنادي بتحديد الملكية الزراعية وقرض الضرائب  
التضاعدية وغير ذلك ، وغيرها من الصحف القديمة كروز اليوسف .  
ولم تقتصر هذه الصحف في حملاتها على شخص الملك وحاشيته ،  
بل امتد هجومها الى النظام الاجتماعي القائم ، والحالة الاقتصادية  
المتدهرة ، والموقف الوطني المائع . وكذلك امتلات تلك الصحف  
بمساومات النقد اللاذع والجارح لأشخاص لوزراء ورئيسهم .  
الا أننا ومع التسليم بأن الصحافة وجدت حريتها في عامي  
١٩٥١ ، ٥٠ . فأننا نجد أن الحكومة مارست هي الأخرى سلطاتها  
في مصادرة كثير من أعداد هذه الصحف وتزويرها .

ولقد استفادت القوى الشعبية من تلك الحركة فتمت تنظيماتها  
وزادت من فعاليتها ، فحدث في خلال عام ١٩٥٠ نحو ٤٩ اضرايا  
عماليا كما قامت عدة ثورات متفرقة للفلاحين في أراضي كبار الملاك  
( بهوت - كفور نجم ) كما نمت قوة الرأسمالية القومية وشنت

على الاقطاعيين والقصر حملة تشهير واسعة التطلق . . . ولعل ابلغ دليل على ما وصلت اليه هذه الحريات هو مظاهرات الطلبة المشهورة في عام ١٩٥١ ضد الملك وضد فؤاد سراج الدين كوزير للداخلية والتي حاولت جريدة اخبار اليوم ان تحمل مسئوليتها على وزير الداخلية لعدم اتخاذ الاحتياطات الكافية لمنعها وقد حاول الملك التدخل يفرض الاحكام العرفية لقمع هذه المظاهرات فرفضت الحكومة .

### السياسة الخارجية :

الواقع ان حكومة الوفد لم تنفرغ لمعالجة المسائل الداخلية كما يجب ، ولعل ذلك كان انعكاسا لانشغالها فترة طويلة في السياسة الخارجية . . . فلا شك ان المسألة الخارجية قد امتحنت على معظم الفترة التي قضتها في الحكم بل يرى بعض المؤرخين والباحثين انه كان لفشل الوفد في معالجة المسائل الداخلية اثره في تطور السياسة الخارجية والنهضة المعاصرة ١٩٣٦ .

كان من برتلنج الحكومة والتي اعلنته في خطاب العرش الذي ألقاه النحاس في ١٦ يناير ١٩٥٠ : انها ترغب في مباشرة المفاوضات بأسرع ما يمكن مع بريطانيا ، ليتم الجلاء عن ارض الوادي بشطريه ولصيانة وحدته تحت التاج المصري . . . الخ ، . وقد رأى البعض دليل ضعف في تهافت الوفد على المفاوضات ، الا أننا اذا اعتبرنا ان الوفد منذ انشاءه قد ارتضى لنفسه هذا الطريق ورأى فيه « وسيلة المشروعة » على النحو الذي اشرنا اليه مرارا ، وبالتالي لم يكن امامها سوى هذه الوسيلة . حقيقة ان الحكومة اطالت أمد المفاوضات كما سنرى الا انها اضطرت الى اصدار قانون بإلغاء المعاهدة ، فكانت معركة القنال ، ثم حريق القاهرة ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل كلا في موضعه .



تولت الوزارة الحكم في يناير ١٩٥٠ ثم بدأت محادثاتهما الرسمية مع الجانب البريطاني في يونيو ١٩٥٠ ، إلا أنه تمهيد لهذه المحادثات لولا باجتماع واثانيا بثلاثة رسائل او مذكرات متبادلة بين وزيرى الخارجية المصرى والبريطانى .

وقد اشار وزير الخارجية المصرى فى رسالته الأولى الى يقين الى ما جاء فى خطاب العرش من حيث اجماع الأمة على تحرير مصر والسودان وبالتالي رغبة الحكومة فى اتمام الجلاء وصيانة الوحدة تحت التساج المصرى . « كذلك اشعارت الرسالة الى أنه يجب » أن يؤخذ فى الاعتبار حالة الراى العام المصرى الذى اصبح يعتقد عدم تجارب فلسية متوالية انه لا فائدة من المفاوضة الا على اساسى جلاء القوات البريطانية ٠٠٠ الخ » ، « وأن مصر لا تستطيع أن تنهض بنصيبها كاملا فى خلفة السلام العام قيل صياغة كاملة » .

وقد تجاهلت لندن هذه المذكرة فترة من الوقت رغم تردده صحف القاهرة لنحوها ، الا انها لمسلت مذكرة أعرب فيها يقين عن عتايته بمسالة العلاقات المصرية الانجليزية وأنه يشارك الحكومة المصرية ورغبته فى توطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعا على قسم المساواة النامة وفى حدود ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ويشعر بأنه من المرغوب فيه لتحقيق هذا الغرض أن تصل مصر والمملكة المتحدة الى تفاهم على أساس الثقة المتبادلة » ثم اقترح جيفن فى رسالته بأنه يجب أولا « بحث صريح غير رسمي للنواحي العسكرية للمسالة التى تواجه انجلترا فى الشرق الأوسط » وذلك بين رئيس أركان حرب الامبراطورية فيلد مارشال سير وليم سليم وبين الحكومة المصرية ، وأن مثل هذا البحث يساعد على توضيح الأمور « فريان السبل التى يستطاع بها الوصول الى حل » . وفى ختام رسالته أوضح جيفن رغبة الحكومة فى احراء هذه المباحثات .

باقل ما يمكن من العلاتية . . وان للباحثات الأخرى سيقوم بها  
صير رالف ستيغفسون فوافقت الحكومة المصرية على أن تكون أساس  
المفاوضات « الموافقة على مبدأي الجلاء والوحدة » .

وبناء المارشال وليم سليم الى مصر واجتمع بالمستولين المصريين  
عدة اجتماعات ، أشار في أولها الى وجود الخطر الروسي الداهم وأنه  
لا لحل في صدد الا بالاتحاد بين الدول ، « وان الوسيلة الوحيدة  
لذلك هي أن تتنازل هذه الدول عن بعض سيادتها وتقاليدتها الماضية  
كما فعلت انجلترا ذاتها حينما قبلت قوات أجنبية في بلادها » .  
وأضاف سليم بأن مصر ستكون موضع اهتمام السوفيت ، وأنه ليس  
بإستطلاعها النجاة باتخاذها موقف الحياد ، إذ لا يستطيع الحياد  
الا إحدى دولتين : اما قوية ( ومصر حيث لا تستعبد قوية ) او صغرة  
لا يطمع فيها أحد . . وبالتالي فإن مصر يجب أن تستعد للدفاع عن  
نفسها وهذا يتطلب وجود حليف وهذا الحليف هو بريطانيا . .  
وحول هذا المحور دار وليم سليم في اجتماعه الثاني بالنحاس باشا  
بنوها بمركزه في الحكومة وعند الشعب وأنه - أي النحاس -  
يستطيع أن يبين للناس أن هذا مبدأ جديد لا يتطوّر على الاحتلال . .  
لأن مصطفى النحاس برد على هذه الحجج بقوله « أن الشعب  
المصري حائق وناعم ولا يمكنه أبدا أن يركن الى وعود جديدة أو يقبل  
تفريعات مستحدثة ترمى في النهاية الى بقاء قوات أجنبية في مصر  
تحت أي اسم أو باية صفة » . ويستطرد النحاس فيذكر أن ثقة  
الشعب قد ضعفت في وعود انجلترا وغيرها من الدول الكبرى  
ثم يتساءل : « لماذا نقف الى جانبكم ونعرض أنفسنا للقتل وأرضينا  
للخراب ونفقد مواردها ومرافقنا اذا لم تكن نعرف هيئتنا أن مطالبنا  
ستحقق في هذه المرة الثالثة ؟ » ثم ينتقل النحاس الى وجوب البحث  
عن طريقة أخرى في تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح  
المشتركة . إذ أنه لا توجد قوة في العالم تستطيع اقناع الشعب

المصري بأنه مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم ، بل أن وجود جيش أجنبي على أراضيها هو الذي سيكون هدفا للموان الروسي .  
ثم يتناول النحاس مسألة تسليح الجيش المصري وأنه بهذا التسليح الجسدي القمالي يستطيع رد العدوان عن بلاده . ويهتجم النحاس وجهة نظره متسائلا : « لماذا تبغون قواتكم على القناة وليس في فلسطين أو غزة ، مع أن هذه القوات نفسها الثقيلة منها والخفيفة يمكن أن تصل إلينا في ملى أمبوع وتكون عندنا وقت الحرب ؟ » .

وهكذا مضت المحادثات الأولى بين الجانبين يحاول كل منهما تسعيم وجهة نظره ، فبينما يحاول النحاس توضيح موقف الشعب وأصراره على الجلاء والوحدة وأنه لا يقبل الأسلوب الذي اتبع في المفاوضات السابقة مشيرا إلى معاهدة ١٩٣٦ ، التي وضعتنا في مركب واحد ، فنجوتم أنتم وغرقنا نحن ، وإن كان لا يتفلح مفاوضات صليبي بيغن وكيف أنه تم الاتفاق فيها على الجلاء التام في سبتمبر ١٩٤٩ فيتسائل : « كيف يمكن أن أقول للشعب غير ذلك وقد كنا ضد صليبي باشا في أرجاء الجلاء إلى ذلك التاريخ وطلبنا الجلاء الناجز » ؟ . هذا بينما يمضي وليم سليم فيوضح أنه لا يستطيع أن يوصي حكومته بالجلاء التام ، وأن إنجلترا تنقسم في انكارها بشأن النفاق المشترك ... الخ .

هذه هي الخطوط العريضة التي طرحها كل من الجانبين في اجتماعاته الأولى وهي توضح بما لا يدع مجالا للشك الروح العامة وأصرار الجانب البريطاني على المراوغة وعدم التسليم بمبدأي الجلاء والوحدة . ومن الغريب أن تلك الروح ظلت طوال فترة المفاوضات التي استغرقت ما يزيد عن عام ونصف ظلت تسود وتسيطر ، لذلك فإن الباحث لا يسلك إلا أن يتساءل : فيم كانت محاولات حكومة الوفد ؟ وهل كانت تأمل الخير من وراء محاولاتها تلك ؟

أما أن الأمر كان لا يمدو مجرد إضافة وقت ! لقد ظل الجانب  
البريطاني على امتداد فترات المباحثات الطويلة يصادح الجانب  
المصري المرة تلو المرة بضم الجلاء وعدم قبوله الوحدة بين مصر  
والسودان ، ومع ذلك ظل الجانب المصري يفتح باب التفاهم كلما  
لاح أنه أغلق ، ولا شك أن هذا الموقف كان مثار نقد من بعض  
المؤرخين والباحثين ، ولا يستطيع الوفد أن يبرر هذا المسلك  
إلا بحكمته كانت يحطوا بالأمل في تحسن موقف الجانب البريطاني  
فإن أحد فادته ومن اشتركوا في بعض أدوار هذه المحادثات يقرر  
« أننا لاحظنا أن الانجليز على خلاف عاداتهم في كل مفاوضات سابقة  
جائدين في موقفهم لا يتزحزحون عما يرضون به من مقترحات  
أو يملونه من آراء » . وموقف كهذا كان يجدر بحكومة الوفد أن  
تتجاهله ، لكن هناك سؤال يفرض نفسه : لماذا وقفت انجلترا هذا  
الموقف المتشدد ومنذ البداية وطوال الفترة التي استغرقتها  
المحادثات ؟ ولا سيما أنه من المعروف أنها كانت تفضل المفاوضات  
مع حكومات الوفد عن غيرها من حكومات الأقلية ؟ لقد كان الملك  
السابق ورث هذا الموقف فكان هو الأرض التي وقف الانجليز عليها ،  
هذا بالإضافة إلى الرغبة التقليدية في التسلسل والاستعمار .

تقد حدث عنفاً استقبل فاروق القيله مارشال سليم رئيس  
أركان حرب القوات البريطانية إبان زيارته لمصر - وكانت المحادثات  
على وشك الابتلاء بينه وبين الجانب المصري - حدث في هذا اللقاء  
أن قال الملك السابق لرئيس سليم ما نصه تقريبا « أنكم ستستسلمون  
في محادثات مع حكومتى بفصل الفداء المعاهدة والجلاء عن القنال ،  
وأنا أحب أن تبلغ حكومة جلالة الملكة في لندن بأنه أيا كانت نتيجة  
هذه المحادثات وأيا كان موقف حكومتى فيها ، تستطيع حكومة  
جلالة الملكة أن تطعن إلى وتعتمد على ، ومنها كان تصعد حكومتى

فلا تهتموا بذلك » . ثم أضاف فاروق قائلا ؟ « وأنتم إذا أردتم الخروج من هنا ، فانا سأطاب منكم البقاء » .

ولا شك أن هذا الحديث الخطير كان له أثره في تشديد الانجليز في المحادثات وإصرارهم على موقفهم الذي أبدوه في الأيام الأولى للمحادثات بل وعلوهم في نهايتها عن كثير مما أبدوا في أولها من وجهات النظر . ولا شك أيضا أن الانجليز كانوا يسخرون من حكومة الوفد في قرارة أنفسهم عندما كانت تهددهم أثناء المحادثات بأن العلاقات تستسوء بين البلدين ، وأنه إذا فشلت المحادثات فسيفقدون مصر كطيفة ودية في أداء التزاماتها كما كانت في الحرب العالمية الأخيرة . لكنه من الناحية الأخرى كان يجب على حكومة الوفد وقد أدركنا تشدد الانجليز في موقفهم وباعتراف فؤاد سراج الدين نفسه الذي شارك في بعض جلسات هذه المحادثات ، كان يجب عليها قبح هذه المحادثات في مراحلها الأولى .

على أي حال استمر الجانبان في تقاذف كرة المفاوضات حتى نهاية يوليو عام ١٩٥١ ودون أن يخرز أي من الفريقين نصرا على الآخر ، ورغم ذلك فقد طلت وزارة الوفد تنشر روح التفاؤل والرغبة في التفاهم مع بريطانيا التي كانت تصارح برغبتها في عدم الجلاء عن منطقة القناة وعدم قبولها الوحدة بين مصر والسودان ، ولابد هنا أن نتساءل : هل كان البقاء في الحكم أطول مدة ممكنة هو النزعة التي سيطرت على حكومة الوفد وبالتالي فقد أرادت اجتناب الأزمات السياسية مع بريطانيا والبعد عن الاحتكاك بها فاستمرت لعبة المفاوضات وأهملت القضية الوطنية بلصناعة الوقت في مباحثات وتبادل رسائل ومذكرات لا جدوى من ورائها كما يرى الرافعي وغيره من الباحثين ؟ لا شك أن الوفد رأى أن يستفيد من تجارب الماضي ووضع نصب عينيه أن يبقى أطول مدة ممكنة في الحكم

وبالتالى لم يرد التسرع فى الاصطدام بالانجليز فاراد مجاراتهم فى أسلوب المفاوضات وهو ذلك الأسلوب الذى ارتضاه الوفد منذ انشائه لحل القضية الوطنية ومارسه طوال تاريخه كما مارسته الأحزاب الأخرى . وأذن لا جديد فى سياسة الوفد فقد ظل مخلصا لتلك السياسة التى نادى بها منذ نشأته ، لكنه عندما سيجد أن الصدام لا محيد عنه فإنه لا يتراجع بل يبنذ سياسة المفاوضة ويتخذ أسلوبا جديدا بالفاقة معاهدة ١٩٣٦ ، بل أن حكومة الوفد لم تنتظر إلى نهاية يوليو ١٩٥١ ، بل أعلنت فى خطاب العرش فى ١٦ نوفمبر ١٩٥١ أنه لا مناص من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ . حقيقة أن المفاوضات طالت بإعتراف النحاس الذى يؤكد أنه « جرت سلسلة طويلة من الاتصالات والمفاوضات وقد تمتعت وطالت » إلا أن الوزارة تهرى ذلك بلسان النحاس أيضا الذى يذكر « أنها تدرعت بالحكمة والصبر ، فلم تمتعت ولم تتعجل ، بل واجهت المشكلات مواجهة واقعية فاجتها باقتراح الحلول العملية للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية التى لا يمكن التحول عنها وبين الملبسات الدولية التى يتصل بها الانجليز » . ثم أنه من ناحية أخرى نجد أن المفاوضات كانت تتمتع بين المصير والآخر فتتوقف أو تتعرض لمراوغسات دبلوماسية من جانب بريطانيا فمثلا عندما قصد محمد صلاح الدين إلى لندن لمباحثة وزير الخارجية البريطانية ( ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ ) قرر الأخير عرض مقترحاته على مجلس الوزراء لعلاج مشكلة الدفاع ، وأن المجلس كلفه مستشاريه للقيام ببجتها ، ورغم أن الوزير البريطانى وعد صلاح الدين بأنه سيفضى إلى الحكومة المصرية بنتيجة دراسة حكومته لهذه المقترحات فى يناير ١٩٥١ أو فى أسرع وقت مستطاع ، رغم هذا الوعد نجد أن هذه المقترحات لم تفصل إلى الحكومة المصرية إلا فى ١١ أبريل ١٩٥١ ، ومع ذلك جاءت أبعد ما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية . وقد جاء فيها « أن حكومة بريطانيا لا تستطيع - نظرا لالتزاماتها نحو حلفائها الآخرين فى

شمال الاطلنطي وفي الشرق الاوسط أن تقبل تبعة اتخاذ أية تدابير تضر بمقدرتها على المساهمة في الدفاع عن هذه المنطقة ينتجاح ضد أى ممتد ، فمثل هذا الدفاع لن يكون ممكنا الا اذا استمرت القاعدة المصرية في المستقبل في أداء وظيفتها بحيث تكون مطية قورا وقت الحرب ، والا اذا كان الدفاع الجوي عن مصر مكفولا ، تم اقترحت الحكومة البريطانية أن تعدل معاهدة ١٩٣٦ بحيث تنص على : أولا : انسحاب الجنود البريطانيين من مصر على مراحل ، ويبدأ هذا الانسحاب بعد انقضاء سنة على اتفاق بتعديل المعاهدة وينتهي في عام ١٩٥٦ . ثانيا : تحويل القاعدة الى المدينين تدريجيا ، ثم يعهد بالقاعدة بعد ذلك الى القوات المصرية المسلحة للمحافظة عليها . على أن تملأ وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الاشراف الاداري العام لمجلس اشراف انجليزى - مصرى . ثالثا : انشاء نظام مصرى - انجليزى طويل الاجل للدفاع الجوي المنسق - يشمل وحدات مصرية وبريطانية . رابعا : تزويد القوات المصرية في تادريخ قريب بالأسلحة والمعدات على قدر حاجة التدريب ، ثم تزويدها بعد ذلك بما قد تلحق اليه الضرورة من الأسلحة والمعدات على قدم المساواة في الأولوية مع البلاد الأخرى التي ارتبطت معها بريطانيا باتفاقات دفاعية - خلصا : في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها توافق مصر على عودة القوات البريطانية لمدة الخطر على أن تمنحها هي والقوات الحليفة لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات بما في ذلك استعمال الموانئ والمطارات ووسائل المواصلات المصرية .

تردت الحكومة المصرية ( في ٢٤ أبريل ١٩٥١ ) برفض هذه المقترحات « في جعلتها وتقصيلها » مقنعة من جانبها بمقترحات مضادة لتكون أساسا لاستئناف المفاوضات ، وقد تضمنت : أولا : الخروج في اتجاه القوات البريطانية عن مصر بمجرد عقد الاتفاق

مباشرة وفي مدة لا تتجاوز سنة . ثانيا : تسليم القاعدة الى القوات المصرية المسلحة بمجرد اتمام الجلاء . ثالثا : اعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصري بالأسلحة والمعدات اللازمة في أقرب وقت باعتبار مصر قائمة في منطقة استراتيجية حساسة . رابعا : وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري وتمتع السودانيون في نطاق هذه الوحدة وفي مدى عامين بالحكم الذاتي . خامسا : انحساب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم حينئذ في السودان بمجرد انقضاء هذين العامين . سادسا : عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه أن تعود القوات البريطانية الى الجهات التي يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها اليها للمعاونة في الدفاع عن مصر في حالة وقوع اعتداء مسلح عليها ، أو في حالة اشتباك انجلترا في حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر . سابعا : اذا عادت القوات البريطانية الى مصر وفقا للبند السابق فيتعين الشروع في إجلائها عنها بمجرد انتهاء العمليات الحربية على أن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا في مدة ثلاثة اشهر . ثامنا : إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها ، وكذلك اتفاقى علم ١٨٩٩ الخاصين بالسودان بمجرد سريان الاتفاق الجديد . .

وبعد تقديم هذه المقترحات المضادة وعد الجانب البريطاني بدراستها والرد عليها ولم يصل هذا الرد الا في ٨ يونيو ١٩٥١ . هذه أمثلة أردنا بها تصوير الجو الذي ساد المفاوضات والتي كانت سائرة تتمتع وينبأ هي كذلك إذ ألقى وزير الخارجية البريطانية الجديد « مستر هوبرت موريسون » بيانا في مجلس العموم البريطاني في ٣٠ يوليو ١٩٥١ أعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك في وقت السلم بحجة الضرورات الدولية ، ومعارضتها وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري بحجة استغلال مشيئة السودانين . . وقد جاء هذا البيان



— كما يذكر النحاس — ناطقا بعق الهوة التي تفصل بين الطرفين  
لاصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستثمارية القلدية  
سيااسة ادعاء المسؤوليات وانتقال التبعات ومقاومة الحقوق الوطنية  
بشتى الجحجج والتعلات » -

ويحسن بنا أن نشير بسرعة الى المراحل التي تلت لقاء هذا  
البيان وحتى وصلت حكومة الوفد نفسها الا متدوحة من الفناء  
المعاينة وقفل باب المفاوضات واتخاذ طريق جديد .

ففى ٦ اغسطس ١٩٥١ ألقى محمد صلاح الدين بيانا فى  
مجلس البرلمان المصرى — كرد على بيان موزيسون السالف الذكر —  
صرح فيه بان وزير الخارجية البريطانية قد أغلق بتصريحاته الأخيرة  
فى مجلس العموم باب المحادثات ، ثم أوضح فيه أن الخطوات التالية  
ستنتهى اللجنة السيامية الوزارية من تقريرها فى الأيام القليلة  
المقبلة ، ثم يعرض الأمر على مجلس الوزراء لإقرارها ، ثم تعود اليكم  
فى البرلمان — كما يذكر صلاح الدين موجها بيانه الى الشيوخ  
والنواب — قبل فنى هذه الليرة لتطلعكم على الحقائق كاملة  
ونحدثكم فى جميع ما تنتويه لتحقيق الأملات الوطنية التي أجمع  
عليها شعب مصر والسودان وللوفاء بالعهد الحاسم الذي قطعته  
حكومتكم على نفسها فى خطاب العرش الأخير » . وكان لهذا البيان  
آثره فى دوائر الحكومة البريطانية فبعت وزير خارجيتها فى  
١٧ اغسطس ١٩٥١ برسالتين شخصيتين الى مصطفى النحاس  
ومحمد صلاح الدين ينفي فيهما أنه أغلق باب المحادثات ويقول أنه  
على العكس يبحث على وجه الاستبجال مشروعا جديدا لمعالجة مسائل  
الدفاع : كان واضحا تماما أن طريق المفاوضات أصبح مسدودا ،  
ولم تغير من هذا الموقف المحاولات البريطانية لاستئناف فتح الطريق  
مرة ثانية اذ أصبح من المستحيل على مصر — كما يذكر النحاس —

أن تصبر أكثر مما صبرت وتطاول أكثر مما طاولت وتواصل هذه المحادثات التي امتدت الى ما يقرب من عام ونصف والتي لم تكن الا حلقة أخيرة في سلسلة الحلول التي بذلتها مصر دون طائل لنيل حقوقها الوطنية . وأخيرا . وفي ٨ أكتوبر ١٩٥٦ آن الأوان لأن تقى حكومة الوفد بالوعد الذي قطعت على نفسها وكانت الجماهير تطالبها بتنفيذه في كل مناسبة ، وهو الفاء معاهدة ١٩٣٦ ، تقى التاريخ السالف الذكر اجتمع البرلمان بمجلسيه وألقى النحاس بياناً مستقيماً عن سياسة الحكومة نحو المعاهدة أعلن فيه قطع المفاوضات السياسية « بعد أن تبين علم جواها » ، كما أعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩٣٦ يناير ، ١٠ يوليو ١٩٩٩ بهيأتين إدارة السودان ، وقدم الى البرلمان المراسيم الخاصة بالمشروعات المتضمنة هذا الإلغاء . ولا شك أن قطع المفاوضات التي طال أمدها وإعلان إلغاء المعاهدة واتفاقيتي ١٨٩٩ كان كسباً كبيراً للقضية الوطنية وإعلاناً باستئناف الجهاد والكفاح في سبيل الاستقلال وقد قابل البرلمان هذه المراسيم بالتأييد والموافقة والحماسة البالغة ، بل ووقف ممثلوا المعارضة في كلا المجلسين وأعلنوا تأييدهم للحكومة في موقفها ، كذلك استقبلت الجماهير إلغاء المعاهدة بالقبضة والحماسة وأبليت استعدادها للبذل والتضحية كشأنها دائماً في الأزمات ، وهذه الجماهير مستبجوب مع الحكومة — كما سنرى — في انتهاجها أسلوب التضال الثوري ضد الانجليز في معركة القنال ٥٠ وقبل أن نتناول هذه الحركة التي كانت النتيجة المنطقية لإلغاء المعاهدة ، يجدر بالباحث أن يستعرض البواعث الحقيقية لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، ثم ملائسات هذا الإلغاء ، ثم تقييم هذا الإلغاء وهل كان إلغاء جدياً بمعنى الكلمة أم كان مجرد حركة سياسية أراد بها الوفد أن يخطي قساص حكمه وأن يسترد بعض تراثه وفروقه ؟ ثم ما هي النتائج المترتبة على هذا الإلغاء ؟

أما فيما يتعلق ببواعث الالتقاء فقد ذهب بعض المؤرخين والباحثين المعاصرين مذاهب مختلفة أزاء تلك البواعث أو النواجع التي دفعت حكومة الوفد الى إلغاء المعاهدة ، وقبل أن نتناول هذه المذاهب يلزم لنا أن نؤكد حقيقة تاريخية عامة وهي أن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ حتى ٨ أكتوبر ١٩٥١ - من العوامل الهامة التي ساعدت على قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كما أنها كانت نقطة تحول حاسمة في تاريخ النضال المصري من أجل تحرير البلاد تحريرا كاملا ، وإطلاق العنان للقوى الثورية الكامنة لدى الشعب ، ورغم ذلك اختلفت الآراء في البواعث الحقيقية وراء ، - فبينما يرى أمتناذنا الدكتور أحمد حميد الرحيم ضلغى أن هذا الالتقاء كان مطولة أراحت بها حكومة الوفد أن تغطي على النقد الذي وجه إليها على أثر العضائم الشخصية والعامة التي مست بعض زعماء الوفد وأمراتهم ، وأنه كان لحركة التي قام بها الشعب الإيراني بزعامة الدكتور محمد مصدق بإلغاء امتياز شركة البترول الانجليزية الإيرانية وإجلاء موظفيها عن أراضي إيران ، كان لتلك الحركة لورها في زعزعة النفوذ الانجليزى في الشرق الأوسط ومن ثم تشجعت حكومة الوفد وأدست على إلغاء المعاهدة ، هذا بينما ينهب بعض الباحثين الى أن هذا الالتقاء كان استجابة للضغط الشعبي المتفاقم الذي أتاحه لطلاق الحريات وأنه كان مستحيلا في ظل التقدم للقوى الشعبية أن تنتهى المفاوضات الى ما انتهت اليه عام ١٩٣٦ ، وكذلك هناك رأى بأنه تم بضغط الجناح اليسارى في حكومة الوفد والشباب الوحديين منهم بصفة خاصة ، وهناك رأى آخر يرجع هذا العمل الى عدة أسباب أخرى منها أن حكومة الوفد شعرت بأن القضية الوطنية قد انتكست في عهدنا وتراجعت عما كانت عليه في العهد السابقة عليها ، وخاصة في مفاوضات صدقي - بيغن سنة ١٩٤٦ فأرادت أن تسترد الأرض التي فقدتها فاقدمت على إلغاء المعاهدة كمخرج من هذا المأزق ، أى أن الوفد أراد أن يواذى مساواة أخلاقه في

المفاوضات وتساهله فيها بعمل يكون له دور وفرقة للحصول على تأييد المواطنين وصرف أنظارهم عن محاسبة الوفد ازاء تساهله في المفاوضات . وسبب آخر يتلخص في أن الوزارة كانت تهدف الى تقوية مركزها امام السراى ومنع الملك من اقالتها ، فأرادت بالغاء المعاهدة أن تحول دون ذلك باكتساب تأييد الشعب في الكفاح ضد الاحتلال فيضطر الملك الى العلول عن فكرة الاقالة . -

هذه هي التفسيرات والاجتهادات التي ذهب اليها بعض المؤرخين والباحثين والتي يتضح فيها التجنى والتي يقف الباحث ازاءها مستائلا : هل كان لابد لحكومة الوفد من كل هذه التفسيرات أو التبريرات لكي تلغى المعاهدة ، أم أن الأمر كان لا يحتاج لئله ؟ ولماذا لا نقول - بالمنطق - أن الحكومة أدركت أن المعاهدة أصبحت غير ذات موضوع بعد أن تقضها الاستبصار مرارا وخالفوا الكثير من بنودها ، وأن الغائها كان حقا واضحا من حقوقنا ولم يكن فيه تعجبا على الانجليز أو اخلالا بالمبادئ الدولية لا سيما وأنه لم يكن هناك طريق آخر لحل المسألة سسوى هذا الطريق ؟ وليس معنى هذا التساؤل أننا ننكر اثر التيار الشعبى وفعالات المجاهدين في دفع الحكومة الى هذا العمل ، بل ان بعض قادة الوفد أنفسهم يعترفون بهذا الاثر ، وأنه لا عيب فيه ولا ضرر ، ويشرف الوفد كل التشريف أنه يتجاوز به مع الشعب النفس يمثلها . - الا ان البعض الآخر يرى ان إلغاء المعاهدة « كان نابها من ارادة الوفد ولم تنساق حكومته وراء الشعب في هذا » . ثم ان القول باحساس حكومة الوفد بضلعها بين جماهير الشعب فأرادت تقوية مركزها بإلغاء المعاهدة لم تقم عليه الدلائل من حيث نتائج انتخابات فرعية سقط فيها الوفد مثلا ، كما أن المعارضة القوية التي كانت يصحس البرلمان لم تستطع مع استجواباتها المتوالية واستمالتها الكاشفة لبواطن الامور أن تثبت أن الوفد كان ضعيفا وأراد تقوية مركزه بإلغاء المعاهدة . على أى

حال كان لابد من إلغاء المعاهدة ١٩٣٦ فما هي الملاحظات التي أدت إليه وصاحبته ؟ . يذكر الأستاذ فؤاد سراج الدين أنه عقب عودته من اجازة قصيرة بالخارج في أواخر أغسطس ١٩٥١ اجتمع بالتخاصم وصلاح الدين وإبراهيم فرج ، وذلك لاحاطة فؤاد علما بما انتهت إليه المحادثات من توقف تام بين الجانبين ، وكان صلاح الدين مرتبطا بوعده أمام مجلس النواب ألا تنقض المعودة البرلمانية قبل إحاطته علما بنتيجة المحادثات وبخطة الحكومة السياسية ، وطالته البورة لهذا السبب أكثر من المعتاد ، وعندها وقف فؤاد على تفاصيل الموقف وما انتهى إليه أيديهم رأيه ، في وجوب قيامنا قورا باصدار قانون بإلغاء المعاهدة من جانبنا ، . ورغم أن الأستاذ إبراهيم فرج أيد رواية فؤاد سراج الدين ، إلا أن صلاح الدين أنكر هذا بصفة قاطبة « أن الشخص الذي عقدها هو الذي اقترح إلغائها وهو النحاس باشا ، وكنت متلفا معه تماما في هذه الخطة » . ويدعم فؤاد رأيه باعتباره صاحب اقتراح إلغاء المعاهدة بأنه قبل الاجتماع السالف الذكر كان قد اجتمع بالسفير البريطاني ، والستيفنسون ، فلما استعرضا الموقف صارحه بأنه من المتعذر على الحكومة البريطانية حينئذ ابناء أى تساهل في الموقف من جانبها لأن انتخابات جديية كانت على وشك الوقوع وأن هذا التساهل مستغله المعارضة ضد الحكومة هناك وأنه أى السفير - يقترح أن يستمر الجانبان في تقاذف الكرة حتى تتم الانتخابات فأوضح له فؤاد أن هذا الحل لا يمكن قبوله لعدة اعتبارات شرحها له بالإضافة إلى أن الحكومة المصرية مرتبطة أمام مجلس النواب ببيان الموقف كله قبل قض البورة التالية . . ولم يصل فؤاد إلى الاتفاق معه ولمس من حديثه أنه حتى اللقطة التي سبق أن عرضها الجانب البريطاني أثناء المحادثات أصبحت محل تراجع منه . . وبالتالي فقد كون فؤاد رأيه السابق وهو قيام حكومة الوفد بإلغاء المعاهدة من جانبها فالقترح في اجتماعه بالنحاس وزميليه إلغاء المعاهدة .

وسواء أكان فرّاد هو صاحب الاقتراح أو النحاس فليس  
معنى هذا أن نفعل أن الجماهير هي صاحبة الفضل الأول في إبداءاتها  
المذكورة. يقطع المفاوضات وبالقائه المعاملة .

وعلى أي حال تم الاتفاق في الاجتماع السالف الذكر على  
الإلغاء وعرض الأمر كله على الوفد مجتمعاً باعتبار أنها قضية مصير .  
واستعمل النحاس قراراً من الوفد جميعه . . ثم استدعى الدكتور  
وجيه رافت وكلف بوضع التشريعات اللازمة ، وأجيق على  
كتمان الأمر خشية تسريه . ليضبط الانجليز على الملك فيقبل  
الوزارة قبل أن يتم اتخاذ هذه الخطوة الوطنية . وفي الوقت الذي  
كان فيه وحيد رافت يضع التشريعات بالقصى ما يمكن من السرعة  
تم وضع البيان الذي القاه النحاس أمام البرلمان في ٨ أكتوبر  
١٩٥٦ كما أشرنا . . وعقب ذلك استدعى النحاس حسن يوسف  
رئيس الديوان الملكي بالنيابة جينئذ وسلمه مشروعات قوانين إلغاء  
المعاملة وتعديل الدستور تبعاً لذلك وطلب منه توقيع الملك عليها ،  
على أن تصله المراسيم موقعا عليها في اليوم التالي لمرضاها على البرلمان  
في جلسته التي كانت ستعقد مساء ذلك اليوم . . أي في ٨ أكتوبر  
١٩٥٦ ، كما طلب منه أن يبقى سرها مكتوما لا يعرفه أحد سوى  
الملك وحسن يوسف ، كما حذر من أن يعرفه الياس اندراوس  
بالقات لأنه كان وثيق الصلة بالملك ، كما كان في نفس الوقت وثيق  
الصلة بالسفير البريطاني . وقال النحاس لحسن يوسف أنه يحمله  
هو والملك مسئولية تسريب نيا هذه المراسيم إلى أي إنسان آخر ،  
كما أخبره أنه إذا لم تصله هذه المراسيم موقعا عليها من الملك في  
اليوم التالي - الذي سيغادر فيه الاسكندرية إلى القاهرة لحضور  
جلسة مجلس النواب - فإنه - أي النحاس - سيعطى في الجلسة  
المذكورة أنه قدم للملك هذه المراسيم وأنها لا تزال عتقه لم ترد  
إليه : وليس معنى السرية والكتمان اللذين أحاطا بتبليغ إلغاء

المعاهدة - وقد أكتت جميع المصادر الحية هذه السرية بل والمبالغة فيها أن الاتجاه لالغائها لم يكن معروفا بل كانت الصحف والجاسوس تنقل ذلك ، ولكن متى يكون الالفاء وبأى طريقة سيكون فهذا ما فوجئت به البلاد من بيان النحاس أمام البرلمان ، على أى حال وعه حمى يوسف النحاس بكتمان نيا المراسيم وتحذير الملك من أخبار الياس اندراوس وكذلك سرعة توقيعها ، وكان صادقا فى وعده ، لكن ماذا حدث فى السراى حينئذ ؟ أن ما حدث ينهض دليلا على أن فاروق كان مترددا فى توقيع تلك المراسيم ، وهو تردد يتفق مع الحديث الذى جرى بينه وبين السير وليام سليم والذى أشرنا اليه . بل ويتفق مع مصالح الرش فى ارتباطه ببيجلة الاستثمار دائما . فكيف إذن اقتنع فاروق بتوقيع تلك المراسيم ؟ هناك عدة عوامل لابد من الإشارة إليها . أولا أن الملك أرسل الى نجيب الهلال بطلب استشارته على الموقف ، فكان رد الهلال على رسول الملك : أن الملك لا يستطيع فى هذه الظروف التى تبلغ فيها الضمان الوطنى ذروتها أن يمتنع عن توقيع هذه المراسيم ، والا كان ذلك خطرا كبيرا عليه . فان الشعب سيثور حتما ضده ، ولذلك فلا مندوحة من أن يوقع الملك هذه المراسيم . ، وإلى جانب هذه المشورة الذكية من الهلال يجب ألا تغفل عاملا آخر يتفق مع تفكير الملك السابق ، ففى تصورنا أنه أراد أن يضع الوفد والانجليز فى موقف المجابهة الصعبة لى يتسلى هو بمشاهدة ذلك الصراع والنماء التى ستصير حتما فى أثره . راجعا يذاكرته الى أزمة فبراير ١٩٤٢ واضعا نصب عينيه أن الغلبة للأقوى ، وبريطانيا حينئذ هى الأقوى بقواتها الجاثية على صدر الوطن . . على أى حال وقع فاروق المراسيم وأعلنها النحاس فى البرلمان فماذا كان رد الفعل ازاحا ؟ -

يذكر الأستاذ فؤاد سراج الدين أن توقيع فاروق لتلك التشريعات كان صفحة كبرى للانجليز أذهلتهم وأخرجتهم عن وعيهم وبدلت نظرتهم إليه وأظهرته أمامهم في صورة الشخص الذي لا يوثق به ولا يعتمد عليه ومن ثم كان هذا هو السبب - في اعتقاد فؤاد - في أنهم تخلوا عنه عندما قامت ثورة يولية ١٩٥٢ ، وحينما استنجد بهم لينقذوه فقصوا أذانهم عنه وتركوه وحيدا يواجه مصيره ، والا لكانوا قد قد انتهزوا هذه الفرصة وكرروا مأساة استنجد الخديوي توفيق بهم منذ سبعين عاما . ورغم أننا نسوق هذا الاعتقاد بتحفظ ونحذر إلا أنه يبدو أن بريطانيا قد فوجئت فعلا بالقاء معاهدة ١٩٣٦ ، والأمر الذي يزيد هذا الاعتقاد إلى حد ما وهو في نفس الوقت يفسر تحذير النحاس لحسن يوسف من الياس أندراوس كما أشرنا :-

لكن ماذا كانت ردود الفعل من جانب انجلترا وقد فوجئت بالقاء المعاهدة أو بالملفة فوجئت بتوقيته ؟ وقبل أن نتناول تلك الردود يلزم لنا أن نجيب على التساؤل المطروح حول مدى جدية هذا الالتفات باعتبار أن الجدية أو عدمها كانت أساسا في حجم تلك الردود .-

فالواقع أن القاء معاهدة ١٩٣٦ قد تعرض لكثير من الشكوك بعضها كان من جانب رجال أحزاب المعارضة وهذا أمر طبيعي إزاء عمل من أعمال حكومة الوفد ، والبعض الآخر صمد عن بعض المؤرخين والباحثين ، وقد دارت محاولات التشكيك هذه حول الاعتقاد حينئذ بأن أمر الالتفات لا يبدو أن يكون مجرد تشريعات على الورق لا أكثر ولا أقل ، وأن الحكومة لم تستمد الاستعداد الكافي لهذا الالتفات .



وقبل أن نفند هذا الزعم يجدر بنا أن نشير إلى حقيقة يديوية في تاريخ الشعوب وهي أن اتخاذ الإجراءات العارضة والتي تتصف بالخطورة والعظمة مما من الممكن - بل من الواجب - أن تتخذ دون حساب للنتائج والا أصبحت إجراءات عادية لا ينطبق عليها لفظ « الثورية » . وليس معنى ذلك أن تصدر هذه الإجراءات أو القرارات الثورية دون تمحيص وتقدير للمواقب ودرااسة للنتائج ، نعم لابد من ذلك ولكن دون الاعراق في التفاصيل والجزئيات ، وينطبق هذا - كما يذكر استاذنا الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - على إجراء إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، كما ينطبق على تأميم قناة السويس مثلا في عام ١٩٥٦ ، وكلا الإجراءات من الأعمال الخالصة في تاريخ شعب مصر بصرف النظر عن الاستعدادات والمواقف الناتجة عنها ، فإنه لا أحد يستطيع أن يماري في أن الوفد كان متجاوبا مع رغبة الشعب في إلغاء المعاهدة ، ولو تريت الوفد في هذا الالتئاء واعلان الكفاح المسلح حتى يكمل الاستعداد - وقد يطول شهورا أو سنتين - لما وجد تلك التلبية الحاضرة والثورة المتوهجة . فان الاستعداد الحقيقي هو استعداد الشعب من الناحية المصنوية لما من الناحية المادية فلا قيمة له .

ومع التسليم بهذه اليديوية أو انكارها فان حكومة الوفد قد أقدمت من جانبها - بعد صدور تشريعات الإلغاء - على بعض الإجراءات التي تؤكد أن هذا الإلغاء كان حقيقيا وفعليا ، وكما أقدم الشعب من جانبه أيضا على المساهمة بدوره في جدية الإلغاء وفعاليتها في شركة القتال كما سنرى .

أما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة - والتي ترتبت على إلغاء المعاهدة - فتشتمل في مجملها : إلغاء جميع الإعفاءات المالية والامتيازات الجبركية وغير الجبركية التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية

في قاعدة القتال . ثانيا : حظر استعمال القوات البريطانية للسكك  
 الحديدية المصرية في نقل مهماتها وعتادها ، وقد سبب ذلك للقوات  
 ارتباكاً شديداً ، ثالثا : امتنعت الحكومة عن أداء التسهيلات  
 والخصومات التي كانت تؤديها للسلطات العسكرية البريطانية ومنها  
 مواد التموين ، كما منعت وصول الضباط وأفراد القوات الى داخل  
 البلاد ، وحرمت دخول الرعايا البريطانيين والمستعربين ، كما أنهت  
 تصاريح الإقامة للبريطانيين الذين كانت اقامتهم في البلاد مرتبطة  
 بوجود القوات البريطانية - وكذلك ألغت العمل بالتصاريح التي  
 كانت ممنوحة من قبل بموجب المساعدة للسلطات البريطانية  
 أو لأفرادها ، رابعا : منعت هبوط الطائرات العسكرية البريطانية  
 بالطائرات المصرية لتزويدها بالبيانات الجوية الفنية . أو بأي نوع من  
 التسهيلات - خامسا : استصدرت الحكومة تشريعا يماضي بالسجن  
 كل من يتعاون مع القوات البريطانية في جبر وتحرير ذلك تجريبا  
 تاما . سادسا : سجن جميع العمال المصريين الذين كانوا يعملون  
 في قاعدة القتال كإجراء وترحيبهم جميعا على نفقة الحكومة الى القاهرة  
 والحاقهم بأعمال مناسبة لهم ودفع أجورهم بالكامل لهم سواء من  
 التحق منهم بالعمل أو لم يلتحق ، تفوقت حركة العمل تماما في  
 القاعدة مما اضطر الانجليز الى استحضار عمال من قبرص وغيرها ،  
 وكان ذلك يكلفهم نفقات طائلة فضلا عن صعوبة نقلهم وعدم كفايتهم  
 ومقدرتهم على القيام بكثير من الأعمال الشاقة التي كان يقوم بها  
 العمال المصريون ، وسوف نتناول بالتفصيل هذا الاجراء ودور  
 العمال فيه واستجابتهم له . سابعاً : اطلاق يد الفدائيين الوطنيين  
 والكتائب المسلحة في مهاجمة المعسكرات البريطانية والاعتداء على  
 رجال قواتهم وتزويدهم بالسلاح والعتاد وللال ، مما اثار معركة  
 عنيفة بيننا وبين القوات البريطانية على طول منطقة القتال وهي  
 ما عرفت في تاريخ الشعب المصري « بمعركة القتال » ، وصعدنا لها  
 أيضا بشيء من التفصيل في موضعها باعتبارها حركة العمال

مساهمة من الشعب في الدور الذي قام به ازاء الفناء المعاهدة ١٩٣٦ -  
وصا يدلل على مدى جدية الحكومة في الفناء المعاهدة أنها بحثت  
في ميراث شركة قناة السويس ازاء تعاونها مع السفن البريطانية ،  
« اذ صرح أحد الوزراء في الحكومة أن أبحاثا معينة تمور لتحديد  
مركز شركة القناة بعد موافقها الأخيرة وتجاهلها للقوانين - - » .

وقبل أن نتناول بشيء من التفصيل دور الشعب الذي برز  
بشكل ظاهر وملحوس في حركة العمال ومقاطعتهم للقاعدة ، ثم في  
معركة القتال التي كان لها دور فعال في لفت أنظار العالم الى الشعب  
المصري وحقه في الاستقلال ، ثم وموقف حكومة الوفد من الحركة  
والحركة ، يلزم لنا أن نشير الى ردود الفعل الانجليزية التي حدثت  
عقب الفناء معاهدة ١٩٣٦ ، والتي كان لها أثر بعد ذلك في تحديد  
الخلاف والهاب الحركة بين إنجلترا والشعب المصري في القتال .

في مساء نفس اليوم الذي فيه التماس بيمانه أمام  
البرلمان - ٨ أكتوبر ١٩٣٦ - اذاعت السفارة البريطانية بالبرلمان  
تؤكد في أولهما أن المعاهدة نافذة المفعول وأن قيام الحكومة المصرية  
بإلغائها من جانبها لا يستند على أساس قانوني مادامت تلك المعاهدة  
لا تجر أي طرف تقضيها في أي وقت ، وأشارت في البلاغ الثاني  
الى المقترحات البريطانية المزعومة التي وعد السفير البريطاني بها  
محمد صلاح الدين ، والتي تأمل حكومة صاحب الجلالة من إرسالها  
الى الحكومة المصرية في موعد اقضاء ١٠ أكتوبر .

كان واضحا أن إنجلترا خشيت هذا الاجراء الذي كان له رد  
فعل قوي في العالم العربي كله لأنه سيفرض دولا عربية أخرى  
بالفناء الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بينها وبين إنجلترا ، فلا تفرية  
أن أخذت الدوائر الانجليزية في التثديد بهذا الاجراء من جانب  
حكومة مصر ، فصرح ونستون تشرشل « بأن الاجراء الذي اتخذته  
مصر لاجراج بريطانيا من منطقة قناة السويس والسودان أخطر

واكثر ايلاما وضروا من اضطرار البريطانيين الى الانسحاب من الميدان » . ثم قال : ان إلغاء المعاهدة سيكون أمرا خطيرا مؤسقا للعالم الغربي كله » . كما أعلن أنتوني إيدن تسبب بريطانيا من جانبها بالمعاهدة التي لم تستنفذ أجلها بعد ٢٠٠ وكتب مراسل الوكالة الفرنسية من لندن يقول أن الشعور السائد في الدوائر الانجليزية السياسية : أن مصر لا تلعب لعبة صريحة » ، وأن الدوائر المحافظة ترى أن الموقف الذي اتخذته حكومة القاهرة كان نتيجة : « لسياسة الضعف » التي انتهجتها حكومة العمال أزاء إيران ، وأن المراقبين الدبلوماسيين في لندن يعتقدون أن الحكومة البريطانية ستجبل أزاء « انذار » القاهرة على اقناع الدول المدعوة إلى الانضمام في الدفاع عن شرق البحر المتوسط بأن تستخدم نفوذها « لتعيد حكومة القاهرة إلى جادة الصواب » . هذا هو رد الفعل الأول في الأيام الأولى عقب إلغاء بيان المنحاس ، وكان جليا قويا على أن حكومة المحافظين الجديدة ستنتهج سياسة التمسك بالقوة أزاء تلك المسألة التي تمس سمعة بريطانيا في الشرق الأوسط كله لا سيما وأن حوادث إيران التي أشرنا إليها لم تكن بعيدة عن الأذهان ، وكان رد الفعل كالتالي :

أعلنت بريطانيا أولا في تعزيز قواتها المرابطة في منطقة قناة السويس استعدادا لأي طارئ ، حدث ، ثم أسرع من ناحية أخرى إلى حلفائها - أمريكا وفرنسا وتركيا - تطلب منهم تأييد سياستها والتوسط لحل المشكلة ، فتقدموا بمقترحات حول ما أسماه « مشروع الدفاع المشترك » إلى الحكومة المصرية في ١٢ أكتوبر ١٩٥١ ، وكان الغرض من هذه المقترحات في جوهرها إبطال المعاهدة ١٩٣٦ بمعاهدة أخرى لا تختلف عنها ، وإبطال الاحتلال البريطاني باحتلال دولي تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وقبيله مصر وترتضيه . إذا كان أساس هذه المقترحات أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه

الدول الأربع ، وأن تكون حماية قناة السويس منوطة بقوات دولية  
تشارك فيها مصر وبريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا وأستراليا  
ونيو زيلندا وجنوب أفريقيا ويكون لجزء من هذا القوات حق البقاء  
في مصر حتى في حالة المسلم ، وأن تقلم مصر في أراضيها  
التسهيلات الاستراتيجية والدفاعية على أن يتضمن هذا في حالة  
الحرب استخدام الموانئ والمطارات والمواصلات المصرية وأن تكون  
محروا للقيادة العليا للمحالفه وتسلم القاعدة البريطانية في  
قناة السويس بصفة رسمية الى مصر على أن تصبح قاعدة مشتركة  
للدول الداخلة في التحالف ، ويكون لمصر نصيب في ادارتها في  
وقتي السلم والحرب ... وفيما يتعلق بالسودان نصت على  
استمرار الحكم البريطاني فيه مع انشاء رقابة دولية صورية لا تحد  
من سيطرة الانجليز فيه ، وجعل علاقة مصر بالسودان علاقة مياه  
فحسب .

اجتمع مجلس الوزراء في ١٤ أكتوبر ١٩٥١ أي في اليوم  
التالي لتقديم هذه المقترحات وقطر فيها وفي دعوة مصر للاشتراك في  
منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي كان يراد انشاؤها ، وقرر  
المجلس رفض الدعوة والمقترحات من أساسها لأنها غير مسالحة  
لأن تكون تمهيدا لاجراء مباحثات جديدة للوصول الى اتفاق جديد ،  
وقرر الاستمرار على الخطة التي اعلنها التحامس في ٨ أكتوبر وهي  
الفاء المأهدة ، وقد أعلن فؤاد سراج الدين - وزير الداخلية والمالية  
وقتئذ - هذا القرار في مجلس النواب بجلسة ١٥ أكتوبر ١٩٥١ .  
ولا شك ان حكومة الوفد قد أحسنت حينما برفضها لهذه المقترحات  
التي لم يكن ثمة ما يقتضيها بالاستجابة لها ، وذلك لأن هذه الفكرة  
- فكرة الدفاع المشترك - فكرة استعمارية بحتة اتفقت عليها الدول  
الغربية لتربط الشعوب العربية بعجلة الاستعمار وتعصف بسيادتها  
الداخلية والخارجية .. وكان غرض الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا

والولايات المتحدة - هو السيطرة على دول الشرق الأوسط والتمكين للاستعمار الغربي من استعادة هيئته بعد الصدم الذي أصابه عام ١٩٥١ في إيران بتفليم البترول وجملة الانجليز عن عبادان - كما كانت تهدف من وراء المقترحات الى معارضة مبدأ الحياد الذي كان آخذا في الانتشار بين الشعوب العربية والشرقية ويتوسع في محيطها السياسي ، الى جانب أنها تجعل الجيش وقيادته وتسليحه كما تجعل السياسة الخارجية في مصر والدول العربية خاضعة للقيادة العامة لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وهي قيادة اجنبية -

لذلك كله رفضت الحكومة المقترحات وأعلنت في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٢ - في رسالة بحث بها محمد صلاح الدين وزير الخارجية الى السفير البريطاني في القاهرة - انتهاء تحالفها مع إنجلترا وبالتالي لم يعد ثمة مستند قانوني لوضع القوات الانجليزية في منطقة قناة السويس ، وأعلنت أنه « لن يكون وجود هذه القوات في مصر من الآن فصاعدا الا بعد اذاعة الشعب والبرلمان والحكومة المصرية » . وردت إنجلترا في ٦ نوفمبر بأن المحادثات لا تزال قائمة هي والاتفاقيات الأخرى - وأصبح الصدام لا ريب فيه وقد تطور حتى أصبحت مصر وإنجلترا في حالة حرب فعلية كما سنرى ودون إعلان الحرب رسميا بينهما .

ويحسن بنا قبل أن نتعرض لمركبة القتال وتطوراتها وحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ كاحتى نتائجها ثم اقالة حكومة الوفد في ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، يحسن أن نحاول استكمال معالم السياسة الخارجية لتلك الحكومة الأخيرة في تاريخ الوفد .

لا شك أن مسألة العلاقات مع إنجلترا كانت هي العامل الأول في رسم السياسة الخارجية ، وقد استحوذت تلك المسألة على تفكير

حكومة الوفد كما رأينا ، إلا أنها رسمت لنفسها بعض المعالم في تلك السياسة ، وستبرز هذه المعالم وتصبح أكثر وضوحاً بعد تحديد موقفها من انبجترا وقواتها في قناة السويس . فيبدو أن حكومة الوفد وقد نجح أملها في المسكر الغربي أرادت الاتجاه صوب مسكر الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ولكن بطور - فئلا عندما أرادت الحكومة شراء صفقة من الأسلحة اتجهت إلى الكتلة الشرقية ، وتعاقبت فعلاً مع تشيكوسلوفاكيا لشراؤها منها . كذلك تمت اتصالات بين حكومة الوفد والاتحاد السوفيتي لتوثيق العلاقات بينهما ، وقد وضع من هذه الاتصالات - أنه ليس لدى السوفيت ما نـع يحول دون وصول الدولتين إلى عقد معاهدة صداقة وعلم اهتمام تحقيقاً للرغبات الكثيرة التي أبدعها البرلمان وأغريت عنها الهيئات والطوائف المصرية . ولقد أثرت هذه الاتصالات لتوثيق العلاقات بين البلدين تأييد روسيا لكفاح مصر ضد الاستعمار ، فقد اتصلت المفوضية السوفيتية بوزارة الخارجية تطلب اجتماع الوزير المفوض - مسميو كوزريغيف - بصلاح الدين ، وقد أوضح فيه كوزريغيف عدالة قضية مصر . كما اتخذت حكومة الوفد موقف الحياد في قضية النزاع الكوري بين ( كوريا الشمالية والجنوبية ) ، فحينما طلبت حكومة الولايات المتحدة من حكومة الوفد تأييد موقفها في هذا النزاع المطروح حينئذ أمام الأمم المتحدة وعلمت أهمية عليه ، عرض الأمر على مجلس الوزراء الذي قرر عدم تأييد موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أثناء الصراع الدائر في كوريا ، مؤسسا قراره على اعتبارين : الأول أن هذا الصراع لا يبدو أن يكون صراعاً بين الكتلتين الشرقية والغربية من أجل التسليم والنفوذ الدولي وهو صراع - لا ناقة لنا فيه ولا جمل - على حد تعبير صلاح الدين - . الثاني : أن هناك من القضايا الوطنية العادلة التي لا تقل عدالة عن المسألة الكورية والتي تتجاهلها الأمم المتحدة فهم حين تحضن المسألة الكورية . . وأصبحت

تعليماتها الى ممثل مصر في الأمم المتحدة بالامتناع عن التصويت ، وهو الأمر الذي يعتبره محمد صلاح الدين « حياذا ايجابيا » وموقفه يجب التنويه به في سياسة الوفد الخارجية .. ويتصل بهام المسألة موقفا آخر اتخذته الحكومة الوفدية وذلك حينما طلب الصليب الأحمر منها تقديم « مساعدات عينية » لجرحى الحرب الكورية ، فقرر مجلس الوزراء تقديم كميات من الأرز ، واشترط على هيئة الصليب الأحمر أن يكون صرفها لجرحى ومتكويى الحرب في شطري كوريا شمالها وجنوبها .

لكن يبدو أن حكومة الوفد في سبيل انتهاجها سياسة الحياد قامت بعقد اتفاقية النقطة الرابعة ( مايو ١٩٥٠ ) مع الولايات المتحدة الأمريكية كما دخلت معها في مباحثات لإبرام معاهدة للصدقة والتجارة والملاحة . إلا أنه - للأمانة التاريخية - لم يوافق جميع الوزراء على اتفاقية النقطة الرابعة إذ عارض فيها محمود سليمان غنام على أساس أنها تعنى السماح بالتدخل ، في شؤون مصر الداخلية وأن ذلك قد يمكن بعض خبرائهم اليهود من معرفة إحصائيات البلاد مما يكون له اثره الضار .

هذه أمثلة للخطوط العامة التي اتبعتها حكومة الوفد الأخيرة . في سياستها الخارجية إزاء بعض الكتل الأجنبية وينبغي أن تشير الى موقفها إزاء القضايا العربية ولا سيما قضية فلسطين .

مر بنا كيف دخلت الدول العربية في حرب عام ١٩٤٨ ضد اليهود وما كان من نكبة فلسطين في تلك الحرب ثم عقد الهدنة الدائمة بين العرب وإسرائيل .. وعندما جاءت وزارة الوفد في يناير ١٩٥٠ كانت الهدنة ما زالت قائمة لكن حكومة الوفد كانت تشعر أن سياسة الدول الغربية تتجه الى إيجاد التوصل الى صلح



بين العرب وإسرائيل ، فيذكر محمد صلاح الدين أنه باعتباره وزيرا للخارجية حيث أنه قد استشعر هذه السياسة فتقدم مؤتمرا جمع فيه السقراء ووزراء الخارجية في البلاد العربية ، وكان رأيهم الصلح مع إسرائيل ، إلا أن صلاح الدين أفهمهم أن سياسة الوزارة هي عدم الصلح وعدم الاعتراف بإسرائيل ، وفي هذا الصدد ينبغي أن تشير إلى أن حكومة الوفد قد أصدرت قرارا بعدم الموافقة على قرار مجلس الأمن بمرور السفن الإسرائيلية من القناة ومضائق خليج العقبة .

خلاصة القول أن الوزارة الوفدية اتجهت نحو مناصرة القضايا العربية الأخرى فأيدت مسألة مراکش ونادت بعدم الاعتراف بسرعة على السلطان محمد الخامس ، ولكن من المناسب هنا أن نشير إلى حقيقة تتمثل بالسياسة الخارجية للحكومة وهي أن معظم الخطوط العامة والقرارات التي كان يتخذها صلاح الدين في تلك السياسة كان يتخذها على مسئوليته الخاصة ودون الالتجاء إلى مجلس الوزراء . ولا شك أن هذه حقيقة . وقد أيدى إبراهيم لرج - تدمج حكم الوفد وتعرضه لنقد شديد ، فإن السياسة الخارجية لأي دولة لا يجب أن تخضع لرأي فرد واحد ولو كان وزير خارجيتها ولا سيما إذا كانت الدولة في ظروف كذلك الظروف التي كانت تمر بها مصر وقتئذ .

ثم تعود إلى الصدام الذي أصبح وقوعه آتيا لا ريب فيه بين قوات إنجلترا المربطة في قاعدة قناة السويس وبين قوات الفدائيين والكتائب المصرية وقوات البوليس بالمنطقة ، ولا كان مجال البحث هو دور حكومة الوفد في ذلك الصدام ومدى استعدادها له وتشجيعها إياه بمختلف الوسائل أو ببعضها فاننا لن نتناول الممارك والأحداث العسكرية في القتال إلا بالتقدير الذي يلقي إليه على دور الحكومة بالسلب أو بالإيجاب .

وكود أن نوضح بآدى ذى يك أن الهدف من اثاره معركة القتال - وكانت اثارها حتمية - لم يكن مطاردة الجيش البريطانى حزيناً بالمعنى المقوم بهذه الكلمة ، لأن مثل هذه الحرب - لم يكن لنا قبل بها ، وإنما كان الهدف من هذه المعركة هو اشعار الانجليز بطريقة فاذية مضبوطة وعلبوسة أن وجودهم في قاعدة قتال التوسيس بدون رضا قصر بقدر هذه القاعدة كل فائدة لها ويحصلها عبثاً ثقيلاً عليهم ويصبحون في هذه الحالة مشغولين بالدفاع عن أنفسهم قيل أى شىء آخر -

الحل فهل نجحت حكومة الوفد في تحقيق هذا الهدف ؟ فى الواقع أن المصعب كان له الفضل الأول - كما سنرى - فى تحقيق الهدف ، وهذا أمر طبيعى لانه هو المستفيد ، ثم انه هو الذى طامح فاذى وطالب الحكومة بمطالبة الانجليز وجلائهم عن أرض الوطن . ولذلك فلكم اعتبر مركز الجنود البريطانيين - بعد الفداء المباشرة - مركز الغاصب المحتل لمنطقة القتال ويجب محاربته ، ثم أحس بالروح الوطنية تدب فيه من جديد ، فتنادى أفراد وجعاعاته وهيئاته وأحزابه بالكفاح ، وارتفعت الصيحة بالذهاب الى القتال واشعال المعركة بين الشعب والمحتل . وكان أول ما لى دعوة عدم التعاون مع قوات الاحتلال - وهى الدعوة التى اتخذتها الحكومة ضمن اجراءاتها السالفة الذكر - ومتساوئته ، ثم سارع الى تأليف كتائب من الدسائير قوامها الشباب وطلاب الجامعات وبعض الفئات الأخرى ، ولم تجد الحكومة بداً من أن توسع لهذه الحاسبة الشعبية وعلى تنظيمها - - ونتناول الآن بشىء من التفصيل هاتين الاستجابتين من جانب الشعب ثم دور الحكومة ازاء كل منهما :

أولاً : حركة العمال :

لقد تمثلت الاستجابة الأولى من جانب الشعب فى مساهمة العمال الذين كانوا يصلون فى خلسة القوات البريطانية فى تركة

العمل بها . والحكومة من جانبها سارعت هي بدورها في تولية هذه  
 الحرية بالتشجيع والرعاية فعدت وزارة الشؤون الاجتماعية  
 إلى «سوء المذهب» الذي يسجل فيها العمال اسماءهم ، وقد أقبل عليها  
 العمال متنافسين فخورين بمرك العمل لدى السلطات البريطانية .  
 وقد بلغ عددهم حتى يوم ١١/٧/ ١٩٥١ ٥٣٧٦٩ شخصا . وقد  
 وصل العدد النهائي لعمال القنال ٨١٠٧٣ شخصا موزعين  
 مهيا ، وقد قامت مصلحة العمل باستيفاء البيانات من مكاتب  
 العمل المختلفة كما قامت بإرسال كشوف بأسماء الملحقين بالعمل  
 لديها وتقرر صرف الأجور فعلا . هذا وقد عسرت الحكومة للعمال  
 وسائل الانتقال فصرفت لهم ولعائلاتهم استمارات سفر مجانية  
 بالقطارات وكلما استماراتهم مجانية لنقل أمتعتهم ، ولم ينيب عن  
 الحكومة امر العمال الذين تقع اقامتهم الأصلية ببورسميه  
 والإسماعيلية والسويس فتقرر إلحاقهم بالعمل في ذات المناطق التي  
 يقيمون بها ضامنا لاستقرارهم . كما لم تغفل الحكومة لمرعاه  
 ميناء قناة السويس الذين كانوا يشتغلون في الشحن والتفريغ  
 والرباط والتخليص وغير ذلك فقررت إلحاقهم بأعمال جديدة محلية  
 وهدتهم بأربنية آلاف جنيه كدفعة أولى ، هذا وقد أعدت الوزارة أما كن  
 لاقامة مؤقتة لعمال القنال إلى أن يتم إلحاقهم فعلا يصلهم الجديد  
 واعتبرتهم ضيوفا عليها ، كما دبرت إلى محل لاقامة العمال الذين  
 التحقوا بالعمل في القاهرة إلى أن يجتسروا لهم المأوى على مسكن  
 بأجرة لا ترهق كاهلهم . والواقع أنه إذا كانت الحكومة قد أولت  
 أمر العمال وأمر عنايتهم فاسا كانت تؤدي واجبا نحو هؤلاء العمال  
 الذين ضربوا أروع الأمثلة للوطنية العاملة الواعية ، وتصددوا  
 بسوقهم المجيد الصلوف الأولى في المعركة ، فقد ظهر العمال الذين  
 كانوا يشتغلون في السكك الحديدية وفي الموانئ وفي المعسكرات  
 البريطانية بمظهر وطني رائع فاضربوا عن العمل فيها كما ذكرنا  
 انسحبوا جميعا منها ، وضربوا بمرتباتهم وأجورهم التي هي مورد  
 رزقهم وعائلاتهم استجابة لنداء عدم التعاون مع المحتلين . هذا وقد

حسر البريطانيون في أسبوع واحد - أكثر من مليون جنيه نتيجة لهذا الاضراب العام لعمال القنال - ولقد كان لهذا الاضراب الاجماعى صدق بعيد الأثر. فى الداخل والخارج ، فقد كان دليلا ساطعا على استعداد القومية للكفاح وعلم التعاون مع المستعمرين ، وفى الخارج كان دليلا على أن قاعدة القنال لم تبق دافعة لهم وأصبحت عديمة الجدوى .

ونعود مرة أخرى لنفسائل كيف استعملت حكومة الوفد لهذا السبيل المتدقق من عمال القنال وكيف استطاعت أن تدبر لهم الأمان اللازمة ؟ تتعرف مصلحة العمل بأنه لم يكن لديها - قبل التفكير فى إلغاء المعاهدة - أية بيانات عن عدد العمال المصريين فى المسكرات البريطانية أو أية فكرة عن كيفية توزيعهم فى المناطق المختلفة أو عن الصناعات التى يقومون بها ، فلما ألغيت المعاهدة بدأت مصلحة العمل فى الاستعداد لاستقبال العمال « الذين يحتمل أن يتركوا أعمالهم لدى السلطات البريطانية وراغبين فى علم التعاون معها فيحتاجون إلى معاونتهم فى إيجاد أعمال جديدة لهم » . هذا وقد وجه بعض النقاد الى حركة تسجيل العمال من حيث أن عدد من سجلوا ثم الحقوا بأعمال بمصالح الحكومة قد زاد على عدد عمال مسكرات القنال ، لكنه يبدو أن بعض العمال ممن كانت السلطات الحربية البريطانية قد استولت على مستنداتهم حين مغادرتهم المسكرات دون إعطائهم ما يدل على متابعة خدمتهم لها وذلك رغبة منها فى تعطيلهم عن العمل كان السبب فى تلك الزيادة ، ومع ذلك فلاشك أن بعض العمال المخطلين قد انتهزوا الفرصة ولقدما الى لجان التحريات فقيدهم ضمن عمال القنال وتم تعيينهم فعلا ، وقد اعترفت بذلك وزارة الشؤون فذكرت أنها لم ترغضاضة فى ذلك العمل ، إذ فضلا عما فيه من تخفيف لربالتهبا من حيث مكافحة الإيطالية بصفة عامة فإنه قد أحبط الخطة البريطانية التى كانت

ترعى الى اعاقه تشغيل عمال المصكرات وتاليهم بالتالى ضد  
الحكومة .

اما فيما يتعلق بحركة التعيينات فقد وزعت الحكومة هؤلاء  
العمال على جميع الوزارات والمصالح واجامعات وغيرها ، اما الاجور  
فقد وضعت قواعد لها بحيث تمشى مع الاجور التي يتقاضاها عمال  
الحكومة الآخرون ، هذا وقد قرر أن تصرف الاجور اعتبارا من  
تواريخ ترك العمل لدى السلطات البريطانية ، وقد ارتضى العمال  
أن تصرف لهم اجور أقل قيمة مما كانوا يحصلون عليه في عملهم  
بالمصكرات البريطانية ، فلا شك أن هذا كان مساهمة أخرى منهم  
في الكفاح والتضحية .

وبقى تساؤل آخر يدور حول « اعداد المدة » هؤلاء العمال ،  
وهل حقيقة أن الحكومة لم تلجأ الأعمال الانتاجية ولا المشروعات  
المراتية لتشغيلهم وانما اكتفت بحضرم في المصالح والدواوين  
دون تادية عمل مفيد ، فكان هذا دليلا على أن الحكومة الوفدية لم  
تكن جادة في المصالحة كما يذكر الراحل ؟ ونجيب على هذا  
التساؤل الذي يتضح فيه التجنى بتساؤل آخر من جانبنا : هل  
كانت الحكومة تنتظر حتى تقيم تلك الأعمال والمشروعات ثم تلغى  
المصالحة بسبب ذلك ؟ أم كان مطلوبها منها - وقد ألغيت المصالحة  
وانسحب عمال القنال - أن تطلب من هؤلاء العمال الانتظار حتى  
تقيم لهم تلك المشروعات ؟ لا شك أن الجواب الصحيح يصلنا معتقده  
أن ما أقدمت عليه الحكومة كان صوابا وبصده من الأعمال التي  
تسهل بالقصر أولا لعمال مصر ، وثانيا لحكومة الوفد ، وينبني  
علينا ألا نحاول ما حاولته السلطات البريطانية وهو التقليل من  
قادر هذا السبل وتشويهه إذ كانت تلجأ بين الجوف والآخر أثناء  
تشكيك في مقدرة الحكومة وفي وطنية العمال ، فتذكر مثلا ، أن

الحكومة المصرية لم يمكنها الوفاء بتمهلاتها بخصوص تشغيل جميع العمال المصريين الذين تركوا الخدمة بالمسكرات ، وأنهم في أي الحال - كانوا في منتفى السعادة في عملهم مع القوات البريطانية ، وأنهم لم يتركوا عملهم الا خوفا من بطش الحكومة وتهديداتها وإغناء أهاليهم الموجودين خارج المسكرات ، - هذا ولا نستطيع أن نترك حركة اضطراب العمال وانسحابهم من الخدمة دون أن نشير - ويقوة - الى أنها أتت نمارها من حيث توقف حركة العمل في القاعدة رغم استحضار عمال من قبرص وغيرها كما اشرنا . فقد ذكرت إحدى المجلات البريطانية في خطاب لها « أن العمال الماطلين والقبرصيين في شجار دائم بين الطرفين الأمر الذي يجعل العمل مهم غير محتمل ... الخ » وكثير من الرسائل التي كان يرسلها البريطانيون الى عائلاتهم وتؤكد هذه الحقيقة ، وأنه أصبح « جميع أفراد القوات البريطانية يقومون بخدمة أنفسهم » ويرسل ضابط في سلاح الطيران البريطاني يقول « انه مضطر - الآن - لأن يقسل جميع ملابسه ، وأنه اشترى مكوة بالكهرباء ليقوم بكى ملابسه ، وأن جميع الضباط من جميع الرتب يقومون بذلك - الآن - مضطرين نظرا لعدم وجود عمال » .

هذه هي حركة العمال الحقيقية في معركة ١٩٥١ وقد تناوبناها بشيء من الإيجاز ، فلم نعلم كل ما لدينا من تفصيلات هذه الحركة ودور حكومة الوفد اذاما ، الا أننا قصدنا بما أوردناه من خطوط عامة الى الاشارة الى اعتبارين : الاول : تقيد الزعم القائل بأن حكومة الوفد لم تكن جادة في إلغاء المصلحة والاستعداد له - والثاني : أننا لاحظنا قصور بعض الأبحاث والرسائل التي تناولت هذه الفترة وتجاهلها لتوضيح الحركة ودور الحكومة منها .

على أي حال كانت هذه هي الاستجابة الأولى لإلغاء المعاهدة من جانب الشعب وموقف الحكومة منها ، وكانت الاستجابة الثانية

ممارسة الجماهير الى تلبية النداء والزحف الى قتاة السويس فكانت معركة القنال الفالدة في تاريخ الشعب ، فكيف مضت الحركة وما هو دور القباط الأحرار فيها وما هو موقف الحكومة ازاما ، ثم ما هي نتائجها ؟ هنا موضوع بحثنا الآن . .

### ثانيا : معركة القنال :

راينا كيف أن انجلترا ردت على التاء صامدة ١٩٣٦ بتأييدها ان هنا الاتفاق مازال قائما ولا يمكن التاؤد بقرار من طرف واحد ، ثم الحق ذلك باتخاذ تدابير عسكرية ودا على الصلة المصادية للبريطانيين التي كان قد اتسع نطاقها في البرلمان وفي الصحف وفي الاذاعة وبين جماهير الشعب المصري . . لقد أصبح واضحا ان الصدام هو الحل الوحيد ، ورات انجلترا أن القوة هي لغتها . فإذا يكون موقف حكومة الوفد ؟ وهل تظن الحرب النظامية رسميا ؟

لقد حرصت الحكومة حرصا بالغا على أن تأخذ الحركة - التي أصبح الصدام بالقوة سبيلها الوحيد - صورة كفاح وطني شعبي يقوم به أفراد من الشعب من تلقاء أنفسهم ويدافع وطنيتهم ضد الانجليز ، أي أن الهدف كان « حرب المصائبات Guerilla's Warfare » ، وهي الحرب التي يلجأ اليها شعب مغلوب على أمره لا يملك قوة عسكرية نظامية يقاوم بها العدو ، ولكنه يملك جاشه وقوته المنوية وعزيمة الكفاح فيقاوم المحتل بطريقة جديدة يصبح معها مقامه جديما لا يطاق ، فإذا ما دام الشعب للكفاح على ذلك الأسلوب وأصر عليه أصبح لزاما على المحتل أن يجلو . . . فحرب المصائبات اذا هي حرب الشعوب للجيوش ، فكليلة للباشا - على ضوء هذه الحقيقة - أن ينظر لمركة القنال من الوجهة الشعبية حتى لا يحصل ليس بينها وبين حرب الجيوش أي الحرب النظامية . والأخيرة يمكن إعلانها ضد إرادة الشعب ، أما حرب

العصايات فهي حرب الشعب يملئها وهو مؤمن بها مضحيا من أجلها مستعدا لبذل روحه ودمه في سبيلها . وأول عنصر من عناصر هذه الحرب هو إثارة نخوة الشعب ووطنيته ، وأن يكون توقيت هذه الحرب مرتها بهذه الثورة وليس مرتها بملئ الفراغ من الاستعداد ، فواجب القادة أن يستغلوا ثورة الشعب ويستغلوا المعركة في ذلك الوقت وحده دون غيره لأن الشعوب - عادة - لا تتور كل يوم ، فإذا ضاعت الفرصة فقد قضيع إلى الأبد .

على أساس هذه الحقيقة نستطيع أن نقيم معركة القتال التي تناولها كثير من الباحثين والساسة بوجهات نظر مختلفة متجاهلين أنها معركة الشعب أولا بينما كان دور الحكومة أن تهو للشعب ذلك . والسؤال الآن هو : هل كانت حكومة الوفد متجاوبة مع رغبة الشعب في إلغاء المعاهدة ، ثم مع رغبته في الكفاح المسلح أم لا ؟ هناك إجماع عام على أن إلغاء المعاهدة والرغبة في الكفاح المسلح كانا هوى الجماهير وأنشودتهم أثناء الحرب العالمية الثانية - بل حتى قبل ذلك - إلى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، ثم ما هي حكومة الوفد - بعد الانتظار الطويل - قد ألغت المعاهدة ودعى الكفاح المسلح . ولم يكن هدف الحكومة - كما ذكرنا - أن يتخذ هذا الكفاح صورة الحرب الرسمية ضد القوات البريطانية في القاعة ، لأننا لم تكن لنا قدرة على مثل هذه الحرب ، وكان إلقاء الجيش المصري فيها « بمثابة إلقاء إناء من القنطار على إناء من الحديد ، فلم ترتكب وزارة الدفاع هذا العمل الجنوي » . ولكن رغم التسليم بأن هدف الحكومة من المعركة أن تأخذ طابع الكفاح الشعبي ، وأن تكون هذه هي الصورة الرسمية لها ، إلا أن الصورة الفعلية والحقيقية كانت مخالفة لذلك تماما ، فقد اشتركت الحكومة في المعركة على النحو الذي سنفصله بعد قليل ، ولعل اشتراك الحكومة هذا هو ما أوجب مسئوليتها ثم مساءلتها ثم مؤاخذتها وتوجيه اللوم لها من خلال بعض الإغتراف التي بدلت في هذا الاشتراك .



ويجب ألا أن نتناول دور التسبب ثم موقف الحكومة منه .  
 فصل أثر بداية المصركة الأولى بين جماهير التسبب والقوات  
 البريطانية . أحد كثير من التسباب يتطوع لثألوف كتاب من  
 الفدائيين أخذت تتكون في القاهرة وفي المدن والقرى الواقعة في  
 منطقة القتال أو القريبة منها ، ومن هذه الكتابات كتبية « أحد  
 عبد العزيز » ، « خالد بن الوليد » وكتبية « محمد قريه » . ومن  
 ناحية أخرى قامت المنظمات الشعبية بتنظيم المقاومة المسلحة وعدم  
 التعاون مع قوات الاحتلال فأخذت تخرج ضد أعمال العنف التي  
 يقوم بها الجيش البريطاني . كما أخذت تنظم مظاهرات ضخمة  
 يقودها أعضاء الكتابات . كما طلبت الأحزاب المعارضة من الحكومة  
 الاشتراك في هذه الكتابات وتسهيلها . هذا وقد تطوع بعض  
 القادة والضباط القعاء والعاملين لتدريب هذه الكتابات . فماذا  
 كان موقف حكومة الوفد وسياستها إزاء هذه البداية ؟ تشير بعض  
 المراجع والمصادر إلى أن الحكومة أنكرت هذا النشاط ، وأنها لم  
 تقم للفدائيين مياولة جدية ، فلا هي زودتهم بالأسلحة والذخائر  
 « إلا التندر اليسير منها » ولا هي نظمت قيادتهم ولا رسمت لهم  
 خططا منسقة ، وأنها تركتهم وشأنهم فترقب على ذلك الارتجال .

وقبل أن نقف هذه المزايم يحضر بنا أن نلم المامة سريه بالجو  
 السياسي الذي كان يحيط بالحكومة حينئذ . لا شك أن الملك السابق  
 كان غير راض عن محاولة اخراج الانجليز منها قبل عن دوائمه  
 في الموافقة على مراسيم الفناء المماهة . وكان النحاس يعلم ذلك  
 من خلال مقابلات الملك لبعض الزعماء والشخصيات ، ثم ان الحكومة  
 كانت تعاني من الجو القلق المشحون بالاحتمالات بين معارضة متقدمة  
 عنيفة تتعجل الخطوات وتطلب المزيد وتتهم الوزارة بالتردد  
 والتقصص ، ثم معارضة أخرى مختلفة تتكون من حزب الاحرار

الليبراليين واليساريين وبعض المستقلين تأخذ على الحكومة نهورما وتترىص بها الدوائر . ثم هناك السفارة الانجليزية تحرك الدسائس والمؤامرات . والملك يبحث عن مخرج من هذه الورطة . والواقع ان من يطالع صحف هذه الفترة يدرك هذه الحقيقة فهناك صمم كانت تهاجم الحكومة لأنها لا تمنح الفدائيين المساعدات الكافية كما ذكرنا ، ولأنها لا تقابل الانجليز بالقبلة اللازمة ( الاشتراكية ، الشعب الجديد ، الاخوان والجمهور المصري ) ، بينما فيجاء صحفا أخرى تأخذ على الحكومة أنها تقود البلاد الى الخراب وتنتشر تهديدات الانجليز ومظاهر قوتهم واحتمالات القتل ( الزمان ، الأساس ) . ورغم ذلك فإن الحقيقة التي يجب أن نقال - كما يذكر أحمد بهاء الدين - هي أن الوزارة حاولت أن تؤدى واجبها اذا راعينا هذه الظروف الحرجة ومخاطر الطريق ، والضرورة التي كانت تدعوها الى الحذر من الحيانة التي كانت تترىص بها في القصر ، بل وفي بعض أعضاء الوزارة أنفسهم ضد هذه السياسة . هنا هو الجو السياسي فاذًا قدمت الحكومة في وسط هذا الجو ؟

كتمهيد للمحركة تركت الوزارة كل أدوات الدعاية تهاجم الانجليز وتنسى طاقة الكراهية للاستعمار . الى حد لم يسبق له مثيل منذ ثورة ١٩١٩ ، على حد تعبير أحمد بهاء الدين . . . ونقلت الاحساس المباشر بقضية الانجليز من مدن القناة الى جميع أنحاء القطر ، وشجعت كتائب التحرير يا قصى ومائل التشجيع المادي والأدبي ، فملت الفدائيين بالسلاح وشجعت ضباط البوليس والجيش على التطوع وغير ذلك مما سنتناوله بالتفصيل الآن .

فالواقع أنه إذا ما أوردنا أحمد بهاء الدين وقلة من الباحثين المنصفين عن دور حكومة الوفد يجد الباحث أنه لا مناص من أن يتناول بالتفصيل هنا الدور . . . فإنه يبدو أن السبب الأكبر من

ممركة القنال كانت تقوم به الحكومة عامة ووزارة الداخلية على وجه الخصوص - فقد تطوع عدد من ضباطها وجنودها وفي غير زعيم الرسمي للانضمام الى الفلاحيين ، كما كانت الاسلحة كلها والمواد المتفجرة والناصفة التي استعملت ضد الانجليز تقدم من جانب وزارة الداخلية او من اموانها او تشتري بمعرفة ضباطها من انحاء البلاد يا موال التبرعات او من اعتماد المصروفات السرية الخاص بالوزارة ، ثم تقدم الى « ثروت عكاشة » و « اليوزباشي جمال منصور » لتسليمها الى افراد الكتائب ، ولقد شارك في ممركة القنال فريق من ضباط الجيش ومن بينهم بعض الضباط الاحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وقد ابدوا رغبتهم في التطوع في هذا الكفاح الوطني وكانوا على صلة دائمة - كما يذكر قواد سراج الدين - بوزارة الداخلية ، وكان افراد الكتبتين المذكورتين والمتطوعون الجدد يتقدمون للتدريب في كتبتات الجيش وتحت اشراف ضباطه المذكورين وغيرهم قبل الذهاب الى القنال ، وقد كان هؤلاء المتطوعون من الشبان الوطنيين يتألون ثقة واعجب ضباط الجيش المدربين لهم ، كما ان الخطط كانت توضع بعد دراسة وافية من نفس الضباط ، وقد اشترك « البكباشي » اركان الحرب جمال عبد الناصر ( الرئيس ) في الاشراف على وضع بعض الخطط ، اذ كان على اتصال دائم بجميع العاملين في ممركة القنال على اختلاف هياتهم .

وقد حاول الرافعي تشويه موقف الحكومة ازاء الكتائب وقوادها فذكر انها انكرت على عزيز المصري والقواد والضباط عامة الحق في تدريب الكتائب قائلة ان هناك من اختصاصها وحدها ، وانها أصدرت في اواخر نوفمبر ١٩٥١ بيانا من رئاسة مجلس الوزراء تقول فيه ان الحكومة قررت تدريب الكتائب وفقا للنظام الذي تضمنه هي ، مع عدم السماح لاية هيئة او فرد بجمع التبرعات

لهذا الغرض ، ومن رغب فيه التبوع فليرسل به الى رئاسة مجلس الوزراء ' ' ويسعد أن بعض الخطرين على الأمن العام وذوى السوابق الهاربين من المراقبة كانوا قد انتهزوا فرصة تأليف كتائب القناتيين فاقبلوا في صفوفهم وارتكبوا كثيراً من حوادث الاجرام مستغلين اسم الكتائب ومعلمين حملهم للأسلحة النارية بدون ترخيص بأنهم من أفرادها ، ومن ثم رأت الحكومة - كما يذكر الرافعي ويؤكد سراج الدين - حرصاً على سلامة البلاد ومنعاً لروح الفوضى من الانتشار باسم الكتائب أن تضع حداً لهذا وتدرى الاشراف على تنظيم الكتائب وتدريبها ، فكان قرارها السالف الذكر . ولا يذكر الرافعي حدوث هذا الاستغلال الذي أشارت اليه الحكومة في بيانها فيذكر : أن حوادث وقعت فعلاً وترامت اليها أربابها من حينها ، وتحققنا منها مع بالغ الألف ، لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن : هل كانت الحكومة جادة في بيانها من حيث أنها ستتولى تدريب الكتائب ؟ ينكر الرافعي وغيره من الباحثين هذه الجدية فيذكر الرافعي : أن الحكومة لم تبذل عملاً جدياً في هذا السبيل واكتفت بتأليف لجنة لتنظيم هذه الكتائب ، وكل ما عملته هذه اللجنة أن أخذت تطوف بمهمة أماكن لتختار منها ما يصلح للتدريب ... الخ ' ' وقد رجحنا الى أحد التقارير التي كانت تحملها الحكومة عن تدريب الكتائب ، فلاحظنا أن يشير الى اجتماع ضم بعض الوزراء ومنهوبى الهيئات المختلفة ، وتناقشوا في موضوع الكتائب ووصلوا الى القرار السالف الذكر بوضع الكتائب تحت اشراف الحكومة . أى أن القرار لم يكن وليد رغبة الحكومة بمفردها بل شاركها الهيئات المختلفة في إصداره . ثم أصدر مجلس الوزراء قراراً بفتح اعتماد بمبلغ مائة ألف جنيه للتدريب العسكري ، ثم صدر قرار في ١٢/٨/١٩٥١ بإنشاء مجلس التدريب العسكري وكان مؤلفاً من اللواء صالح حرب وأسند اليه منطقة الزقازيق ، واللواء الماوى حيث اختص بمنطقة الاسكندرية واللواء حسين

محمود اختص باستضافة القاهرة ، وقد شمل المجلس اللواء محمد  
وتوح وقد لاحظنا خلو هذا المجلس من الفريق عزيز المصري رغم  
ان الرأي كان قد استقر على اختياره قائما عاما لكتائب التحرير  
على اختلافها على أن يترك له وضع الخطط التي يراها لازمة للانتقال  
بهذه الكتائب الى مرحلة المقاومة المسلحة للمستمر . . . وقد قرر  
التقرير هذا بأن ذكر أن عزيز المصري كانت له آراء تتعارض مع  
تفكير الأعضاء الذين شكل منهم المجلس ، عاعتفوا عن التعاون  
معه . وبناء عليه لم يستل عزيز في المجلس . . . ونص التقرير  
فيوضح أنه الى جانب المائة ألف جنية السالفة الذكر والتي خصصت  
للتدريب العسكري قد أضيف إليها جميع التبرعات التي كانت  
تصل يسميات باسم وزير الدولة أو رئيس الوزراء أو وزير  
الحرية . هذا على التبرعات التي كانت ترد لوزير الداخلية لأسر  
الشهداء . . . وقد اتخذ مجلس التدريب مقرا له وتسق العمل فيه  
بمفرقة هيئة إدارية . ويستطرد التقرير فيشير الى المرحلة العملية  
ويذكر أن المجلس قام بفتح معسكرات للتدريب الهندسكوى في  
حلوان والعباسية والجيزة وشبرا وغيرها . كما قام بفتح معسكرات  
في الشرقية ومعسكر في البحيرة . وفيما يتعلق بالسلاح فبالإضافة  
الى ما ذكرناه آنفا من حيث مصادره وكيفية شراؤه وتجهيزه ثم  
توزيعه ، يشير التقرير الى الاتجاه أحد الوزراء الى الفريق محمد  
حيدر في تسلم منه كميات من الأسلحة ، وقد رفض حيدر قائلا  
له ( ابعثوا الجيش ولا تتكلموا فيه . والملك يريد هذا ) . فليجا  
الى مصطفى نصرت الذي رفض هو الآخر بحجة « أنه لا يضمن اذا  
سلبه هذه الأسلحة أن يعرف سرها عند الانجليز » فليجا هذا  
الوزير الى فؤاد سراج الدين مهدي بالاستقالة « مادام لا يستطيع  
الحصول على سلاح » فيسارع فؤاد الى مصطفى نصرت طالبا منه  
السلاح « لأن حالة الأمن تستلعي ذلك » ، وأن يكون المقدار باسم  
وزارة الداخلية . هذا ولم يغفل التقرير دور ضباط الجيش فأشار

الى أن بعض الوزراء وأعضاء المجلس العسكري كانوا يستشيرون هؤلاء الضباط في أحسن الطرق لمقاومة الانجليز وما هي الأساليب التي اتبعت في البلاد الأخرى ، وأشار التقرير مرة أخرى الى كيفية توزيع التبرعات فذكر أن مجلس الوزراء أصدر قراراً في ٩ ديسمبر ١٩٥١ بتفويض وزير الداخلية لتوزيع التبرعات الخاصة بأسر الشهداء من رجال البوليس ، وبتفويض وزير الشؤون الاجتماعية بتوزيع التبرعات الخاصة بأسر الشهداء من الأهالي ، وفي ٣ يناير ١٩٥٢ فتح حساب جاري باسم وزير الدولة والمشرّف على التدريب العسكري ، الخ .

هذا فيما يتعلق بمدى الجدية من جانب الحكومة ازاء تدريب الكتائب وتسليحها والاشراف عليها ، فماذا عن الجوانب الأخرى التي تبرز دور الحكومة ازاء تطورات المعركة ؟ لقد تطورت الأحداث يوماً بعد يوم وازداد عنف المصارك واشتدت هجمات الفلماييين ، ورغم أن الحكومة منعت تنظيم الجماعات غير النظامية التي كانت تهاجم القوات في قنلة السويس إلا أنها كانت تتغاضى - كما يذكر جورج فوشيه - عن نشاط الفلماييين الذين يهاجمون الجنود البريطانيين ويوقفون ناقلات التموين ويقومون بأعمال الانتقام ضد المتعاونين مع العدو ، فقد رسمت الحكومة سياستها في توجيه المعركة على أساس ابطال أي ميزة تتمتع بها القوات البريطانية في القاعدة كما ذكرنا ، فأصدرت قراراً يسمح نقل مواد وعتاد وأفراد القوات في السبّك الحديدية أو بغيرها من طرق المواصلات وبذلك انتهزت ميزة المواصلات ، كما اتسحب العمال الذين كانوا يعملون بالقاعدة على النحو السابق الذكر ، وبذلك انتهزت ميزة توافر اليد العاملة ، ثم أصدرت قانوناً يحظر أي تعامل مع القوات ، فامتنع التموين عنهم تماماً ، وكف المقاتلون والتجار المصريون عن العمل معهم كلية فكانوا يستجلبون يومياً بالطائرات مواد التموين

الخاصة بقواتهم ، وبذلك انهارت ميزة توفر مواد التموين . وقد صاحب انهيار تلك الميزات نشاط الفدائيين والمعارك التي جعلت مدن القتال جميعا بالنسبة لغزائهم ، فكان أى ضابط أو جندي منهم يسفل أى مدينة من مدن القتال يتعرض لرصاص الفدائيين ، فمات عدد كبير منهم بهذه الطريقة حتى اضطروا أخيرا الى جعل هذه المدن كلها محظورة Out of Boundes بالنسبة لقواتهم وحشدوا على أفرادها دخول هذه المدن وحبسوا أنفسهم داخل القاعة لا يقدرونها ، وبذلك انهارت ميزة توفر الحياة الاجتماعية فى مدن القتال .

والواقع أن هذه الخطة التي انتهجتها الحكومة وعاونها الشعب فى تنفيذها قد نجحت فأصبح الاسبليز فى وضع سيء ففسدوا أعصابهم وصاروا يتخطون على غير عادى ، وتستطيع أن نلمس ذلك بسهولة من خلال الصحف المصرية التي كانت تصدر فى هذه الفترة . بالإضافة الى مصدر هام آخر يمثل فى الاتصالات اللاسلكية التي كانت تتم بين محطة لاسلكية موجودة فى القاعدة وبين قيادة القوات البريطانية فى قاعدة قبرص ، ومصدر آخر يمثل فى تلك التقارير التي أشرنا اليها حين تناولنا حركة اغراب عمال القتال وهي تلخيص للمعلومات المستقاة من مراسلات القوات البريطانية فى منطقة القتال ، وإذا أخذنا على مبيد المسائل التقارير الأخيرة سنبجسها تتناول عدة دلائل تشير الى حالة الذعر والاضطراب التي انتشرت بين أفراد هذه القوات وأسرعهم \* فطلب مثلاً ذريعة

843827 epi smith من شركة Stapledom للبلاصة ايجاد محل لها فى أول باخرة لتعود الى امجلترا . وذلك لأن الحالة فى الممسكرات البريطانية أصبحت لا تحمل ولا يمكن أن تعود الى ما كانت عليه ، وأن أعصاب الجميع فى حالة ذعر ، وأنها لم تر زوجها خلال الأسبوعين الماضيين سوى ثلاث مرات لفترات قصيرة

جدا . . الخ ، ، ولقد أصبح هناك احساس عام بين افراد القوات بانهم قتلوا عطف المصريين وصلاتهم الى الابد ، وانهم يعتبرون انفسهم قوات احتلال في اراضي معادية وان كل تصرفاتهم مبنية على هذا الاساس . . الخ ، ومن ثم ابتلوا يرون ان سياسة انجلترا في مصر سياسة خاطئة « فلما ان تتفق بريطانيا مع مصر على حل يرضى المصريين ويحقق استقلالهم ينفذ معاهدة تحالف جديدة على امس جديدة تقبلها مصر ، ولما ان تعلن انجلترا عدائها بصراحة وتمثل القطر المصري بأكمله كما حدث في الحرب الماضية نظرا لتحرج الحالة الدولية . . الخ ، ، وهناك دليل على التخطيط الذي انتاب افراد هذه القوات ، اذ يذكر بعضهم « انهم أصبحوا يعتقدون ان الحركة القائمة « الآن » حدثت بايماز من روسيا ، وأنه اذا لم تتدأوك انجلترا نفسها وتحسن سياستها في الشرق الأوسط ، فان هذه المنطقة ستصبح تحت النفوذ السوفيتي » .

وتنفي بنا تلك التقارير لتؤكد شكوى الجنود من سوء حالة المشيخة عموما في المسكرات ، ثم يعترف معظمهم بخطورة « الارهابيين المصريين » وان هجماتهم على الاقاراد والمسكرات لها تأثيرها المعنوي الكبير « خصوصا بعد ان صار تنظيم وتنسيق اعمال التخريب ، فقد قتل خلال الشهرين الماضيين حوالي ٣٠٠ ضابط وعسكري بريطاني . . » . كما توضح التقارير النقص الكبير في المواد الغذائية خصوصا في المضروات والفواكه لاسبابا في الفترة الأخيرة ( ديسمبر ١٩٥١ ، يناير ١٩٥٢ ) . فيذكر أحد الجنود أنه « بالرغم من الامداد المخصصة تبطل في الوجبة الواحدة معتدرا ما كانت اترك في الطبق . . » ، ويقول اومباشي في علاج الطيران البريطاني « ان الميناث والامدادات التي يحصلون عليها حقيرة جدا ولأنه كان ينبغي ان يكون في كوتيا . حاليا » . لانها القليل من مصر نظرا للعداء والكرهية التي يندبها المصريون للانجليز . . ثم يشير في



رسلته إلى « أن جنود البوليس المصرى الذى أطلقوا نيرانهم على  
الانجليز وقتلوا بعضهم فى الاسماعلية استقبلهم الشعب المصرى  
فى القاهرة استقبال الأبطال » .

وبؤكده بعض رسائل أفراد القوات ما أشرنا اليه من حيث  
انهم حبسوا أنفسهم فى القاعة فتشير الى أنه « لا يسمح للجنود  
بالخروج من معسكراتهم الا لأعمال رسمية » وأن رجال سلاح  
الطيران غير مصرح لهم بمقابلة معسكراتهم على الإطلاق » - وفى  
رسالة لضابط بريطانى يهودى يصف فيها الحالة فيقول « أنه  
يستحيل عليه الخروج من المعسكر لشراء أى شئ يحتاج اليه ،  
ولكن هناك بعض القرى بجوار المعسكرات المرة لا تزال تتاجر مع  
القوات البريطانية فتعرض عليهم بعض السلع من سجاجيد  
وخلاخى » ، وفى رسالة أخرى يشكو أحد الضباط « أنه أمضى ليلة  
عيد الميلاد فى حملة تفتيشية لبعض الأكواخ بحثا عن الفلانتين  
الذين أرسلتهم الحكومة لشن هجومهم على المعسكرات ، ولكن عندما  
تفتيشها وجدت خالية ، وأن الشعور العام بين الضباط والجنود «  
أنه لم تمر على أحدهم فترة أعياد رأس السنة والميلاد كهذه السنة  
نظرا لتوتر أعصابهم جميعا كما يقوم به المصريون من أعمال عنائية  
ضد البريطانيين » \* \* وفى رسالة أخرى من أحد الجنود الموجودين  
يتمنى لزميله فى القتال « أن ينقل من مصر نظرا لتخرج الحالة فيها  
وتطورها » الآن « بشكل كبير ، وأنه يعلم أن أمر قتل الجنود  
البريطانيين من مصر الى أى جهة أخرى مقادير ينتهى السرد من  
الجنود يمس ما كان يحدث من قبل » - وفى رسالة أخرى من  
ألمانيا يذكر راسلها « أن الجنرال فيمتينج الموجود « حاليًا » فى  
ألمانيا سيتم الى القوات البريطانية فى القتال فى المستقبل القريب »  
ثم يقول « أنه لا يخشى القوات الموجودة فى القتال على موقفها الحالى  
وما تلاقيه من الفلانتين المصريين » . You are certainly in a

very hot Spot bath literally & راسلها « أنه يقرأ في الصحف أن الانجليز ينقلون بالطائرات ألوف الجنود من جميع أنحاء العالم ويحشرونهم في منطقة القتال ، طالما أن الأمر كذلك وأن لديهم القوات الكافية في منطقة القتال فلماذا لا يقومون باستكاث هذا الرجل الذي يسمى « النحاس باشا » حتى يتمكن الجنود البريطانيون من العودة إلى حياتهم الطبيعية . . . » وتمضى هذه الرسائل لتوضح بما لا يدع مجالا للشك مدى الحالة التي وصل اليها أفراد القوات البريطانية « الذين أصبحوا يتمنون الانتهاء من هذا النزاع القائم بين انجلترا ومصر حتى يتمكنوا من المشية الهادئة المتحضرة »

If the Egyptian affair would cool down and let us get back to some civilisation again and to get organised for a holiday.

فهم يتذمرون من عدم توفر وسائل الراحة لهم ، وانهم يضطرون للسبيت في المراء كثيرا من غير خيام

We have would again nearer to Cairo, we are only 60 Miles away now living on the desert, with not a building or tent in the Area and only the Sky for a roof, we are really roughing it now with sand grinding ones teeth as we eat our food.W

وانهم لا يجتون اى وقت للراحة أو التسلية لانهم في داوريات مبظم الوقت اما خارج معسكراتهم أو داوريات حراسة خارجها . . . وأنه قد ابتدا الثاني يحصد لكل عسكرى عندا محدودا من زجاجات البيرة في الاسبوع لعدم توفرها في مخازنهم ، الأمر الذى افار استياء الجنود لانهم يتجربونها في أهمية الطعام اليومى . . . وانهم قد أصبحوا يكرهون القيام بأى عمل خارج معسكراتهم لكثرة الاعتداءات

عليهم من الفدائيين المصريين الذين يفتحون عليهم النيران من أماكن لا ينتظر وجود أى أحد فيها فيكون تأثير المفاجأة أشد من تأثير النيران We can't see the guns they shoot from houses and all sorts of places. كما جاء فى إحدى الرسائل - أن يقوم المصريون بهجوم أو احتكاك مسلح بواسطة القوات المسلحة المصرية ( الجيش المصرى ) وفى هذه الحالة يمكنهم القضاء على مقاومة المصريين للأبد ويحتلون البلاد كلها احتلالا تاما ويحكمونها حكما عسكريا .

هذه ملامح سرية تصور لنا حالة السوء التى وصلت إليها القوات الإنجليزية فى منطقة القتال بشهادتهم أنفسهم وهى تعطينا دليلا على نجاح الخطة التى لجأ إليها الشعب والحكومة مما . ثم كان الليل الثانى اعتداءات الانجليز المتكررة ومنايحتهم واستفزازاتهم ، وقده بلغ بهم الضيق والتخبط أنهم هددوا بمنع تصفح المواد البترولية فى الأنابيب الواردة من السويس الى القاهرة وبقية المدن والأقاليم . وكادت السلطات البريطانية تنفذ وعيدها لولا تدخل السفير الأمريكى حينئذ . المستر جيفرسون كافرى ، لدى هذه السلطات حتى حملها على التدول عن هذه الوسيلة الوحشية .

والواقع أن الباحث فى معركة القتال وتطوراتها لا يستطيع بحال أن يتجاهل الدور الكبير الذى قام به رجال البوليس فى منطقة القتال فى هذه المعركة والعبء الذى تحملوه فى سبيلها وهو الأمر الذى أثار كثيرا من النقد لموقف الحكومة ازاء المعركة فى اعتمادها على هذه الفئة بأسلحتها المختلفة والمحدودة ، ثم عدم مكافأتها بما كانت تستحقه . . . وقده بلغ عدد هذه القوات من رجال البوليس ببلوكات النظام الذين أولفهم وزير الداخلية الى هذه القتال حوالى أربعة آلاف جندي مزودين بجميع بالأسلحة ويسعد حائل من

العلاقات ، في حين أن القوة المادية لهذه المدن في الظروف المادية لم تكن تصل إلى مائتي جندي ٠٠ ولا ينكر مؤاد أنه عندما توالت اعتداءات البريطانيين على المرافق وأفراد الشعب في مدن القنال اقتساما مما كان يلحقه بهم الفضاويون ( وليس عجال البحث أن يتناول بالتفصيل هذه الاعتداءات والممارك كما أشرنا ) كان يصدر أوامره لرجال البوليس بالمقاومة على النحو الذي سنشير إليه في حينه ، بل أنه أرسل إلى السفير البريطاني « رالف ستيفنسون » خطابا بهذا المضمون شديد اللهجة يقول له فيه : « اننى أصبرت اليوم تعليمات سريعة وحاسمة إلى رجال البوليس المصري في منطقة القنال كلها بالرد على أى اعتداء من جانب القوات البريطانية على الوطنيين أو على أملاكهم بالقوة ، ولو اقتضى الأمر إطلاق الرصاص » في المليون ٠٠٠ . وقد أرسل إليه قواد بصورة من هذه التعليمات حتى يتخذ اللازم بوصفه سفيرا لبريطانيا لوقف هذه الاعتداءات من جانب القوات البريطانية .

هذا ولم تتفعل الحكومة هذا النور من رجال البوليس فانه على أثر الممارك التي اشتركوا فيها في مدينة الاسماعيلية مثلا في ١٧ ، ١٨ نوفمبر ١٩٥١ ، قرر مجلس الوزراء بجلسته ٢٥ نوفمبر ١٩٥١ اعتماد مبلغ ثمانية آلاف جنيه لتوزيعها على ورثة شهداء البوليس الذين قتلوا في تلك الممارك ، وعلى الجرحى منهم ، وتعليم أبناء هؤلاء وأولئك بالمجان في جميع مراحل التعليم بما فيها التعليم الجامعي ، كما صرفت مبالغ أخرى للشهداء والجرحى المدنيين .

لكن ماذا كان موقف الحكومة ازاء الانجليز حينما تطورت الممارك في القنال واتخذت صورا فاسدة وأصبح لا مناص من اتخاذ قرارات أكثر حسمًا وصراحة ؟

يجب أولا أن نشير بسرعة الى تطور هذه المارك فقد ابتدأت مع الأيام الأولى من ديسمبر ١٩٥١ تتخذ شكلا خطيرا وسافرا . ففي ٣ ديسمبر حاصت معركة السويس الأولى ، ثم تعجل القتال في اليوم التالي ، وقد بلغ عند القتل من الانجليز ٢٤ قتيل ، ٦٧ جرحا . وكان رد الفعل عنيفا من جانب الانجليز اذ قاموا في ٨ ديسمبر بهدم «كفر أحمد عيه» وتدمير تماما ، وذلك بعد اذار موجه من الجنرال ارسكون الى محافظ السويس الذي ابلغه بدوره الى وزارة الداخلية فرفضته . والواقع ان موقف الحكومة ولا سيما وزير الداخلية ازاء هذا الانذار وملازماته وما نتج عنه من اباداة حي كامل من الوجود يستحق منا نظرة أكثر تأملا وتساؤلا : هل كانت الحكومة صائبة في رفض هذا الانذار أم جانبها الصواب ؟ لقد ابلغ المحافظ الانذار نظرا لخطورته - الى وزارة الداخلية ليتلقى تعليماتها . فاجتمع مجلس الوزراء وتقرر رفض طلب القيادة البريطانية باخلاء الحي ، وعهد الى المحافظ باتخاذ الاجراءات اللازمة لمقاومة كل اعتداء يقع على الأمان ، ومقاومة تنفيذ الانذار بالقوة اذا لزم الأمر . وحينما تطورت الأمور وتمت حشود القوات البريطانية وحاصرت مدينة السويس لاكتساح كفر أحمد عيه في صباح السبت ٨ ديسمبر ، أدرك محافظ السويس ونور الرأي فيها ما يسببه تنفيذ أوامر وزارة الداخلية بالمقاومة من الخراب وسفك للدماء دون جدوى ، فاجتمعوا مساء ٧ ديسمبر أكثر من مرة ورأوا احتساب المقاومة ليتفادوا تدمير المدينة كلها كاملا اذا اشتبك رجال البوليس بالقوات البريطانية ويبدو انهم استعانوا بنائب المدينة الوفدي الذي تحدث الى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية حينئذ تليفونيا موضحا له خطورة الحال ، ورغم ذلك أمر الوزير على قرار الوزارة بالهجوم والضرب رغم علمه بأن القوات البريطانية احتلت سطوح بعض المنازل والمعارك في المدينة لتفرض على أي حركة للمقاومة ومرة أخرى يجتمع ذوو الرأي في المدينة ويقررون عدم تنفيذ

أوامر وزير الداخلية وعدم التعرض للقوات البريطانية .. وحيثما تزحف هذه القوات في صباح ٨ ديسمبر إلى عديها المحمد ويرسل المحافظ نيا هذا الزحف عن طريق البلاسكي إلى الداخلية مشيرا إلى خطورة تقدم رجال البوليس من مواقعهم لصد الانجليز ، فيصر وزير الداخلية على تنفيذ قرار مجلس الوزراء ومقاومة القوة بالقوة .. ويطلب الإخذ والرد فيرسل المحافظ برقية أخرى يوضح فيها أن نائب المدينة وأعضاء البلدية وأعضاء اللجنة القومية بها يطلبون منه بالحاج منع التصادم بين رجال البوليس والجيش البريطاني حفظا لأرواح الأهالي ١٠٠ ويصر وزير الداخلية على تنفيذ التعليمات بالمقاومة مع أخذ الاحتياطات اللازم لعدم إصابة الأهالي بأى أضرار .. ويتصل رئيس قوات البوليس بالمدينة والنائب بالوزير فيصر على وأبسه ..

موقف لا شك نأخذ على الحكومة ووزير الداخلية على وجه الخصوص ، فانهم وهم في القاهرة لم يستجيبوا لطلبات وتوسلات الرجال الذين كانوا على الموقع وهم أصحاب الشأن والذين كانوا يرون ويلبسون ما لا يراه غيرهم ، فكان من الأجدر بالمستوفين في القاهرة أن يستجيبوا للواقع أو على الأقل ينصّب وزير الداخلية ليرى بنفسه هذا الواقع .

وعلى أى حال فقد لجأ المحافظ وقائد البوليس ورجال المدينة إلى سلوك الخطأ الذى لا مفر من اتساعا ، وهى الحيلولة دون اشتباك رجال البوليس والأهالي بالقوة الزاحفة وعدم التعرض لها ، فزحفت قوات الهدم والتدمير على منازل الحى ونسفها بالتقابل والالتقام ، وقال هنا الحى من الوجود فهاذا كان موقف الحكومة ازاء هذا العمل الاجرامى الذى اعتبر بحق وصمة عار في جبين الاستعمار البريطانى ؟ أولا : قامت وزارة الخارجية بإبلاغ مسئلي

دول العالم المجتمعين في الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرة أوضحت  
 فيها فطاعة المذوان ١٠ : ثانيا : اقتضت مجلس الوزراء - في جلسة  
 ١١ ديسمبر - عدة قرارات هامة تدل على اشتداد الأزمة وتطورها  
 في هذه المرحلة بين مصر وبريطانيا . وهذه القرارات هي : أولا :  
 استدعاء صفيح مصر في بريطانيا احتجاجا على اعتداءات القوات  
 البريطانية في منطقة القناة . وكان هذا تهديدا لقطع العلاقات  
 السياسية بين البلدين ١٠ ثانيا : بناء مساكن جديدة على نفقة  
 الحكومة وعلى أرض مملوكة لها تمنح يثون مقابل لأصحاب المساكن  
 التي هدمت في كفر أشبه عبيد بالسويس ، مع صرف إعانة من  
 وزارة الشؤون الاجتماعية لصاحب كل مسكن هدم وذلك لتدبير  
 مسكنه المؤقت في فترة تشييد المساكن الجديدة . ثالثا : استصدار  
 تشريع بمحاكمة كل من يتماون أو يتعامل مع السلطات العسكرية  
 البريطانية ١٠ رابعا : الموافقة على تعديل قانون إحتراز السلاح ،  
 بحيث يكون الأصل هو إباحة إحتراز السلاح لكل فرد ١٠ خامسا :  
 نقل المكتب الهنسي المصري من لندن إلى سوريا ١٠ سادسا :  
 قررت الاستيلاء على نادي الجزيرة وأخراج أعضائه الانجليز ١٠  
 سابعا : كما قررت الاستغناء عن خطرات الموظفين الانجليز في  
 المصالح الحكومية ١٠

وسواء أكانت هذه القرارات صادرة عن اقتناع الحكومة بأنه  
 ليس أمامها سوى اتخاذها كحكومة مسؤولة أمام الكفاح ضد الانجليز  
 وأمام الشعب المصري كما نعتقد ، أو كان صدورها نتيجة لتهاطم  
 القوى الشعبية والتأييد القوي من معسكر السلام والحرية الأمر  
 الذي اضطر حكومة الوفد إلى اتخاذها ، كما يذكر بعض الباحثين ،  
 فإنها كانت قرارات وطنية لا شك ، وقد بدلت على إثرها الخطوط  
 الوطنية لسياسة مصر الخارجية تبرز صالها في شكل دعاية قوية ،  
 فأصبح التفكير جديا في عقد اتفاقات تجارية مع دول الكتلة الشرقية

كما أشرنا ، والاحتشاد عن الأسواق الإنجليزية والبول المتخلفة معها ، بل بدأ التفكير في حلف عربي خالص لبلاد الشرق الأوسط ..

ويلزم لنا أن نفق لنلقى بعض الضوء على الجبهة الداخلية ولا سيما في القاهرة ، فلا شك أن أحداث جبهة القتال وتطوراتها كانت تلغ بتطور مماثل في الداخل ، فحينما اشتعلت الممارة في ديسمبر ١٩٥١ وكما مستمتد في يناير ١٩٥٢ كما سنرى ، كان الشعب يزاد نشاطا سياسيا ويقوم بتنظيم صفوفه متمتعا بأكثر قدر من الحرية آنذاك كما أجمعت المصادر والمراجع على اختلافها . ومن ثم أخذت المظاهرات تطوف في شوارع القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الكبرى - منذ ٥ ديسمبر وما بعده - منادية بسقوط الاستعمار الفاشم ، وقد تطلعت - كما يذكر الرافعي - تظاهرات عداوية ضد وزارة الوفد فتهاوتها في حماية الاتصال من عنوان الانجليز . وكان معظم المتظاهرين من الطلبة والعمال . . ويبدو أن هذه التظاهرات قد أثارت أعصاب الوزارة - وكان لابد أن تثيرها في تلك الظروف الحرجة - فقررت منع المظاهرات في جميع أنحاء البلاد كافة ابتداء من ٦ ديسمبر ، وتعطيل الدراسة في جميع معاهد التعليم في القاهرة والاسكندرية والجيزة . وقد أحسنت الوزارة حينما بتعطيل الدراسة مؤقتا ومنع المظاهرات لأن استمرارها كان كفيلا بتصدع الجبهة الداخلية فضلا عن اضرار موقف مصر في فضالها .

ويحسن أن نضي قليلا مع الجبهة الداخلية وتطوراتها ووضوح في اعتبارنا ودود قبل أحداث القتال وانعكاساتها عليها . . . فقد أصبح واضحا أن المد الثوري للشعب قد أصبح قاب قوسين أو أدنى عن تحقيق أماله ، وأصبح تكوين جبهة شعبية واسعة تضم الشعب والجيش معا أمرا محتلا بل مائلا ولا سيما عندما تأكد دور الضباط الأحرار في الحركة واتصال بعضهم بكتائب الفدائيين من ناحية



وبأعضاء الحكومة من ناحية أخرى كما منفصل في حينه . لقد  
اشتهد ساعد الشعب فلاكتشف نفسه وأصبح عملاقا . فهل تقضى  
المرأى - عنو الشعب العتيد - البصر عن تلك الظاهرة المتفتحة  
الجديدة ؟ لقد أدرك الملك أن الخطر مقبل عليه . فلم تخف عليه  
الآثار المترتبة على ترك الشعب - بمضاه بعض عناصر من الجيش  
والحكومة معا - يحصل على حريته بقوة السلاح ، فكان لابد له أن  
يتحرك لضرب هذا الشعب على يديه قبل أن يفلت زعماءه لا سيما  
وأنة كان يرى أن ضربات الانجليز المتلاحقة في القنال لا تزيد  
الا اصرارا والتهابا فكان يدفع في كل يوم مجموع جديدة لوقود  
الحركة في استيصال وإيمان بغيران الاعجاب الأمر الذي أدى الى  
أن يفكر في مؤامرة ومم خيوطها مع الانجليز . . وكانت أول خطوات  
تلك المؤامرة تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي ، وتعيين  
عبد الفتاح عمرو مستشارا سياسيا له ، والياس اندراوس مستشارا  
للشئون الاقتصادية ، وقد فوجئ الشعب بتلك التعيينات وصاح  
بها لعدة أسباب : من بينها أن منصب رئيس الديوان كان شاغرا  
لاكثر من عام ونصفه ولم يكن هناك ما يدعو لشغله في تلك الظروف  
العصيبة التي كانت تمر بها البلاد ، ثم ان المنصبين الآخرين لم  
يكونا موجودين أصلا ، هذا بالإضافة الى سيرة كل من الثلاثة التي  
لا تتفق مع خطة الكفاح التي كانت تسير عليها البلاد حينئذ ، فهم  
من أشد أنصار التحالف مع انجلترا في الوقت الذي كانت البلاد  
تقاتل فيه لأنها لا تريد هذا التحالف ولأنها قد ألغت رسميا . .  
هذا علاوة على أن حافظ عفيفي كان قد أدى بعدة تصريحات قبل  
تعيينه امتلح فيها معاملة ١٩٣٦ وطالب بالارتباط بالمعسكر  
الغربي . . وقبل أن تتناول موقف حكومة الوفد من هذا التعيين  
وهو الذي يهنا بالمرحة الأولى ، لابد من أن نلقى بعض الضوء على  
أثر هذا التعيين في بريطانيا والخارج أولا ثم بين طوائف الشعب  
المصري والعربي ثانيا . .

لقد انتهجت بعض الصحف الأجنبية ولا سيما جريدة «نيويورك تيمس» الأمريكية بتعيين حافظ عفيفي ووصفته بأنه «الشماع الأول» من النور الذي يهزق اكتهوار جو مصر منذ أن توترت العلاقات مع بريطانيا . كما تنبأت الدوائر الاستعمارية الرسمية وهي توجب بهذا التعيين «بحدوث تطورات داخلية على مصر» لأن ذلك من شأنه أن يقسم الجبهة المصرية ويحول اهتمام الرأي العام من نصاله ضد الانجليز الى تطورات الجبهة الداخلية . «بل أخطر من هذا جاء بالعرف الواحد» ولكن تخشى بعض الدوائر هنا (فوق بريطانيا) أن تجرى الحوادث في الطريق الخاطئ» فينتهي الحال في مصر الى القوضى ووقوع حوادث لا تحمد عقباه» .

ويبدو أن أفراد القوات البريطانية في منطقة القناة قد انتابهم نفس الشعور بالترحيب ، ففي اذاعتهم الوجهة نجد أنهم قد اذاعوا خبر تعيين حافظ عفيفي وعمره بلهجة الفرح ، وقد أوردوا نبذة عن حياة الأول واخلاصه لبلادهم . هذا بينما انتاب صحابى الشعب المصرى والسودانى شعور مناقض تماما لهذا الشعور . فحينما اتفقوا من المتطوعة والصلحة انطلقوا فى مظاهرات حادة هاتفة ضد الملك باقمى الاغاط مطالبة برأس حافظ عفيفي . منادية بسقوط «عفيفي» و «حافظ» عفيفي وكانت هذه المظاهرات ظاهرة حديثة لم يسبق لها مثيل فى الحياة السياسية . . وكذلك تظاهر طلبة المدارس فى الخرطوم ضد رئيس الديوان ، وفى بغداد كتبت الجريدة الحرة «صدى الأهالى» تهاجم هذا التعيين وتشرح مضمناه .

تصادى القول أن الشعب رأى فى هذا التعيين تحديا لارادته فانطلقت ثورته من عقاليها تهتف ضد الملك فماذا كان موقف حكومة الوفد تجاه هذا التعيين ؟ وهل فوجئت به — كما فوجئ الرأي

الهام - تم لزمت الصمت ازامه رغم ما فيه من اعتداء على حقوقها  
المستورية - كما يذكر الراقى - أم أنه قد تم بإرادة الحكومة  
ودون موارستها له وانها لم تتجا به ؟

لقد رأى بعض المؤرخين والباحثين فى مسألة هذا التعيين  
وعلم معارضة الحكومة له دليلا من أدلة الاتهام لها بالمهادنة مع  
السراى ٠٠ والسؤال الآن : هل كانت حكومة الوفد تعارض فى  
هذا التعيين ثم رخصت لقرار الملك كى نوبه لها الاتهام بالسالف  
الذكر ؟ هناك ايجابتان مختلفتان رغم صدورهما عن المصادر الجية ،  
الاجابة الاولى لا تنكر هذا الاتهام الا انها تبرره بأن هذا التعيين  
تم والحكومة فى حالة حرب حقيقية « مع الانجليز » فكيف يمكن  
أن نعارض على حافظ عفيفى وعمرو ونحارب فى جبهتين : جبهة  
الانجليز وجبهة الملك وحافظ عفيفى ؟ ان الشاغل الاول كان  
الانجليز ، وكان الناس يمشى يخاف من الفتنك بالفدائيين وانتهاء  
الفتاح فى القتال اذا ناهبنا الملك الهداء بالنسبة لهذه التعيينات ٠٠  
وواضح أن هذا التبرير يتم عن ضعف وتخاذل فانه اذا كان مقبولا  
قبل الفاء معاهدة ١٩٣٦ بصورة أن الحكومة كانت تسعى وراء هدف  
الالفاء واضعة فى اعتبارها علم الاصطدام بالسراى حتى تنتهى من  
تحقيق هذا الهدف ، فما عثرها وقد اصبح الففاء حقيقة واقعة  
والشعب قد تقبعت عيناه وأصبك بسلكه ونادى فى الشوارع  
بسقوط الملك وقد عرف صديقه من عنوه ؟ ثم اننا اذا نظرنا الى  
الواقع أدركنا أنها كانت جبهة واحدة : الانجليز والسراى وحافظ  
عفيفى وعمرو وباندرامس ٠٠ الخ .

على أى حال انه تبرير للاتهام فى الاجابة الاولى ، أما الاجابة  
الثانية فتقروا انه لم يكن لدى الحكومة أى اعتراض على تعيين حافظ  
عفيفى رئيسا للديوان وعبد الفتاح عمرو مستشارا سياسيا للملك

وبالتالى فليس هناك أى رضوخ من جانبها للسراى . والواقع ان الباحث يشعر بالحيرة ازاء هاتين الاجابتين المتناقضتين الصاورتين عن قادة الوفد ، الا أن أخبار اليوم تفسر هذا التناقض ، فقد نشرت فى عددها الأسبوعى الصادر فى ٢٩/١٢/١٩٥١ وفى صفحتها الأولى وتحت عنوان : « النحاس لم يفاجأ بتعيين حافظ عفيفى » ويستقبل لو أن القى عين هو على ماهر أو نجيب الهللى « نشرت تقول » أن الدوائر السياسية دهشت لما تردد فى الدوائر الوزارية من أن الحكومة فوجئت بتعيين الدكتور حافظ عفيفى باشا رئيسا للديوان . « وتضى الجريدة فتذكر أنه « قد اعترف بعض الوزراء بأنه حدث « جسي نبض » للوزادة بشأن مل « هذا المنصب الشاغر ، وعرف النحاس باشا أن المرشحين له هم : على ماهر وأحمد نجيب الهللى والدكتور حافظ عفيفى ، وعرف المطلعون أن النحاس يستقبل اذا عين على ماهر أو الهللى وقال « أن الوزاة وإن كانت على خلاف مع الدكتور حافظ عفيفى باشا فى بعض آرائه السياسية الا أنه ليس لديها شىء ضد شخصه . » وينتهى المقال الى أن النحاس لم يحتاج على هذا التعيين « ولهذا السبب دهشت الدوائر السياسية من الصورة التى أعطاها بعض الوزراء لهذا التعيين فى أحاديثهم وتصرعاتهم » .

هذا هو التفسير الصحيح فى رأينا لتناقض الاجابتين السالفتى الذكر : فالاجابة اثنائية وهى التى تقول « بسلم الاعتراض » تمثل « البعض الأول من الوزراء » ، بينما تمثل الاجابة الأولى وهى التى تقول « بوجود معارضة ولكن . . » تمثل « البعض الثانى من الوزراء » . جناحان كان كل منهما يخلق قوه دائرته . . وابن كان النحاس ؟ واضح مما نشرته أخبار اليوم انه كان من « البعض الأول » .

الا أنه ورغم كل هذا - فيبدو أن هذا التعيين كان متيرا لفكرة طافت على هيئة اشاعات بأن الوزارة ستستقيل ، ففي رسالة من الاذاعة الموجهة تذكر ان تعيين حافظ وعمرى أدى الى بعض القلق والاشاعات باستقالة الوزارة ، ولكن تلك الاشاعات كذبت بعد ذلك بتقرير من مكتب رئيس الوزراء ، ثم تشير رسالة أخرى الى أن أعضاء الحكومة المصرية قاموا بزيارة حافظ عفيفي مهنيين بتعيينه في منصبه " " " .

على أي حال كانت هذه التعيينات خطوة أولى في مؤامرة نسج خيوطها الملك والانجليز ضد الشعب والحكومة ، وسنرى كيف يتم تنفيذ الخطوات الأخرى من تلك المؤامرة فتحرق القاهرة وتقال الحكومة ليتوقف كفاح الشعب في القتال . فقد أصبح واضحاً أن القصر بدأ وكأنه يؤلف له حكومة أخرى ، فكان من الطبيعي أن تنعزل حكومة الوفد عنه ، ليصبح كل منهما في طريق فتشتعل العداوة الطبيعية بينهما مرة أخرى بعد تلك الفترة التي كانت أشبه « بشهر العسل » في رأى بعض المؤرخين والكتاب المعاصرين .

ولأن ممالك القتال وسياسة الحكومة نزاعاً كانت في العامل الأول في تطوير هذا الصراع وتصميمه آفاق المؤامرة ، فلابد لنا أن نعود إليها لنرى مؤثراتها وروود الفعل لها وموقف الحكومة منها .

رابعا كيف أدت ممالك الأيام الأولى من ديسمبر ١٩٥١ الى إثارة الغواطر ومخطط الشعب على الامتصاص ، ثم كيف كانت التعيينات التي جرت في السراي في الأسبوع الأخير من ديسمبر عاملاً هاماً في ازدياد ميخاض الشعب وثورته ، وبينما الحال كذلك اذا بتصريح خطير يلقى به الجنرال بريان روبرتسون القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط في ٣١ ديسمبر ، وكان

تسبباً سريعاً عن اصرار الحكومة البريطانية والقيادة العسكرية لقواتها على موقف العدوان والتحدى لحصر وايداناً باستتخدام القوة لبقاء الاحتلال . . . وقد ردت الحكومة المصرية ببيان قالت فيه : ان مصر ماضية في طريقها للوصول الى اهدافها . . . والشعب من جانبه استمر في كفاحه غير مبال بتلك التهديدات فتزداد كتابته نشاطاً ويحاول بعض الفدائيين اغتيال الجنرال اكسهايم من نفس اليوم الذي اصعد فيه ويوتسون تصريحه السالف الذكر . وفي يومى ٣ ، ٤ يناير ١٩٥٢ تقع معركة أخرى في السويس بين القوات البريطانية ورجال البوليس والمدنيين المصريين . وفى تلك المعركة تأخذ الحامية الوطنية الدكتور عزيز فهمى النائب الوفدى فيسارع الى السويس قادماً من القاهرة ويقبض الى ميدان القتال ويواسى الجرحى والمصابين فى المستشفى ويشجع الفدائيين ، فكان هذا مثلاً عالياً فى الشجاعة والكفاح ضد الانجليز . وتتوالى المارك فى ١ يناير تقع معركة أبى صوير . وفى ٩ يناير معركة المصمصة ، وفى يومى ١٢ ، ١٣ يناير معركة التل الكبير والقرين . وفى كلا المعركتين استبدل الفدائيون وجنود البوليس الذين قاموا بدور بطولى اعترفت به صحيفة لندن فى تعليقاتها على المعركة فقالت ان حركة المقاومة الشعبية اخطر مما كان الانجليز يتصورون . . . الا ان القوات البريطانية احتلت التل الكبير وأبو حماد فى ١٦ يناير . كما احتلت القرى المجاورة ، فكان هذا الاحتلال نذيراً بالزحف الى القاهرة . . . فتجددت مرة أخرى المظاهرات فى أنحاء القاهرة وكانت عنائية ضد الملك ، واتخذت طابع العنف باصطدامها برجال البوليس وتحطى اوامرهم ، وكان قوامها طلبة المدارس الثانوية ، وكان الهدف من تلك المظاهرات وما وقع فيها من التخريب والتدمير والحرق غير معروف ولا سيما اغتباكاتهما مع رجال البوليس فى الوقت الذى كانوا - فيه - يؤدون واجبهم فى الكفاح فى القتال . .

فلا شك أن مثل تلك المظاهرات كانت نقطة ضعف وتحويل للكفاح ضد المحتل الى صراع داخلي يؤثر في الجبهة الداخلية ..

على أي حال ترتب على تلك المظاهرات أن أصدرت وزارة المعارف قرارا بتعطيل الدراسة في مدارس القاهرة والجيزة على اختلافها .

كان هذا تصورا سريعا لمشارك القتال في يناير ١٩٥٢ وهي التي بلغت ذروتها بموقعة الاسماعيليه في ٢٥ يناير والتي ستنالها بالتفصيل بعد قليل باعتبارها حلقة في مؤامرة الانجليز والسراي ... ويحسن بنا قبل أن نتناول هذه المعركة ونتائجها وموقف الحكومة منها ، أن نعود مرة ثانية لنلقى بعض الضوء على دور الحكومة والضباط الأحرار في تلك الفترة ...

فالواقع أن معركة القتال بأجملاتها فضلا عن انها - كما يذكر انور السادات - كانت معركة مهيبة تبنى فيها شعور القصب واستعداد الكبر للفتحية بكل شيء ، كانت من ناحية أخرى فرصة وطنية انتهزها الضباط الأحرار ، فرغم عدم اشراك الجيش في المعركة كما أشرنا ، فقد سارعت تلك العناصر الوطنية الحرة من الجيش والمثلة في هؤلاء الضباط الأحرار ، بالاشتراك سرا في المعركة ، فكانوا يهودون مجموعات من الفئائيين ، كما كانوا يتولون تخريب بعض الفئائيين وملاحقهم بالسلاح والفخيرة والمفرقات ، تم الاشتراك معهم في عدة مسارك ضد القوات البريطانية - وقد نبنت حركة الضباط الأحرار عدة مجموعات من كتائب التحرير ، وكانوا يخوضون المسارك معها ومنهم : الوبزباشي كمال الدين رقصت ، والصاغ لطفى واكد ، والوبزباشي حسن التهامي ، وكان كل هؤلاء يرجعون في كل الأمور الى قائدهم لم يخوضون الجوع باسمه حتى عرفنا بعد قليل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أنه جعل عبد الناصر ..

هنا بالإضافة الى أن بعض هؤلاء الضباط الأحرار فكروا في  
سد وتعطيل قناة السويس عن طريق نصب احدى البواخر  
الانجليزية المارة بها وذلك بوضع لغم بحرى فيها ، وكان الهنغ  
من وراء ذلك تقديم الدليل الكافى للعالم على أن الانجليز  
لا يستطيعون حماية القناة بدون رضا المصريين ، فضلا عن أن  
تعطيل الملاحة فى القناة كان يلحق بالانجليز أبلغ الأضرار .

فيذكر فؤاد سراج الدين أن الأستاذ فكرى أباطة طلب منه في  
يوم ما مقابلة بعض هؤلاء الضباط الأحرار فى الجيش المتحصنين  
للاشتراك فى معركة القناة والقيام بالأعمال الفدائية الخطيرة ضد  
الانجليز . . . . . والتقى بهم فؤاد فى منزله - وكان بينهم وجيه  
أباطة - وعرضوا عليه اقتراحهم ، فأبهم وشكروهم على روحهم  
وحسنها وافقهم عليه مسأله وجيه عن التسهيلات التى يطلبونها وكان  
من بينها « نفل لغم بحرى كبير يوضع فى صندوق من الخشب فى  
طريق المسكة الجديد من القاهرة الى القنطرة على ألا يفتح هذا  
الصندوق أو يقترب بمحرك القنطرة » . طقام فؤاد بتنفيذ  
هذه التسهيلات . . . . . إلا أن أنور السادات يذكر أن هذا اللغم نقل  
بمعرفة الضباط الأحرار : جمال عبد الناصر ، عبد الحكيم عامر ،  
صلاح سالم وأنور السادات ، ويؤيد رواية أنور ما ذكره عبد الباطيف  
المستندى رئيس محكمة الثورة ، إلا أن وجيه أباطة يفسر هذا  
التناقض بأن الذى نقل فى الصندوق بأمر ومعركة فؤاد سراج الدين  
كان هو اللغم فعلا ، أما جهاز التفجير الذى يوضع داخل اللغم فهو  
الذى نقل بالطائرة الى القنطرة بمعرفة الضباط الأحرار .

على أى حال - وسواء أكان اللغم نقل بمعرفة فؤاد أو الضباط  
الأحرار - فإن الذى يهمنا أبرزه كيف أن معركة القناة كانت معركة  
جديية أبرزت تضام الشعب والضباط الأحرار فى الجيش ثم مساندة  
حكومة الوفد لذلك التضام .



## تقييم معركة القنال وسياسة الحكومة بإزاعها :

• لكي نقيم معركة القنال وسياسة حكومة الوفد إزاعها لا بد أولاً أن نعرف ماذا كان الهدف الأساسي منها ، وقد تبطل هذا الهدف في امرين : الأول نفت نظر الصالح الخارجي الى مصر وقضيتها الوطنية وإثارة الرأي العام العالمي ضد الانجليز . أما الأمر الثاني فهو اقناع الانجليز بطريقة مادية وقاطبة بأن قاعدتهم العسكرية في منطقة القنال لا قيمة لها اذا لم تكن مصر راضية عن بقائها ، وأنها بعدم هذا الرضا تصبح عبئاً ثقيلاً على كواهلهم ، وبدلاً من أن تكون سبباً للدفاع عنهم تصبح هي في ذاتها في حاجة الى من يدافع عنها .

كان هذا هو الهدف الذي حددته حكومة الوفد للمعركة فهل نجحت في تحقيقه ؟

فيما يتعلق بالأمر الأول لا شك أن قضية مصر ومعركة القنال شعلتا الرأي العام العالمي واحتلتا الأماكن البارزة في مختلف صحف العالم . فانه لم تكد حوادث القنال تتوالى حتى كانت تلك الصحف العالمية وصحطات الاذاعة في الشرق والغرب تتحدث عن كنههاح المصريين وتطوراتها ، وصارت القضية المصرية - كما يذكر الراحل - موضع حديث العالم موضع تقدير انتصارها ونجومها على السواء . فكان هذا أكبر دعاية لجهاد مصر في سبيل تحررها من الاستعمار . وكان قد وفد الى مصر عدد كبير من ممثلي الصحافة العالمية ليكوثوا على مقربة من هذه المعركة ويسلطوا انصارها أولاً بأول لصحفهم .

• أما الأمر الثاني فلاشك أن الكفاح وما تخلله من البطولة والفداء والاستشهاد ، وما أتى إليه من تعطيم وتلمير كل الأهداف والميثرات التي كانت لقاعدة القنال والتي من أجلها كان الانجليز

يتمسكون بها ، فقد رأينا كيف اهارت تلك الميزات واحدة اثر  
الأخرى ، فمن مقاطعة تامة الى علم تعاون مع قوات الاحتلال ومنع  
التنوين عنها وغير ذلك على النحو الذي تناولناه بالتفصيل ، كل  
ذلك كان له اثره في تضيق وجهة النظر البريطانية في قائمة القاعدة  
في قناة السويس ، فقد أدركوا أن هذه القاعدة لا تكون صالحة  
للقنال أو ايواء جيش كبير الا اذا كانت مسنودة من شعب صديق  
وحكرمة صديقة ، وإن تكون مواصلاتها ووسائل تموينها سهلة  
ميسرة مكفولة في وقت السلم والحرب .

ولقد اخفت القيادة العليا للجيش البريطاني تبين في كل  
يوم ضالة شأن قاعدة القنال من الناحية الاستراتيجية ، كما تبينت  
أن حياطة القاعدة أصبحت لاتناسب فائدتها الحقيقية . . . لقد أدركوا  
من كفاح المصريين أن القاعدة مهددة بالخطر وعديدة الجدوى لهم في  
حالي السلم والحرب معا ، وسنرى كيف كان ذلك ممسسيا في  
اقتناعهم بقبول الجلاء ، فقد أخذ الرأي العام في انجلترا يتطور رويدا  
رويدا ويدرك هذه الحقائق ، فقد صرح اللورد ستانسميث في مجلس  
اللوردات بقوله : « ان القاعدة البريطانية في منطقة القنال أصبحت  
لا تصلح عسكريا ، وأن الكره الذي يحف بها يجعلها مهددة ،  
فلا معنى لبقائها » . كما كتب مراسل صحيفة التيمس في منطقة  
القنال مقالا وصف فيه حالة المسكرات البريطانية واعترف بفتاحة  
الخصائر التي أصابت القاعدة حين أصبح الحصار المصري على  
الاتسحاب منها وما أعقبها من اشاعة القوض والاضطراب ، كما أشار  
الى أن أعمال الفدائيين المصريين قد أثقلت مضاجع الجنود البريطانيين  
وأن الحياة العادية قد اختفت في المسكرات على طول القنال وأن  
الأمور قد انقلبت بالنسبة للجيش البريطاني رأسا على عقب وبدلا  
من أن يركز في الاحتفاظ بالقاعدة والنهوض بها من كافة  
الوجوه أصبح يركز جهوده في حماية نفسه من هجمات الفدائيين

والاحتفاظ بمواقفه . كما أصدر المراسل الى شقة توتر اعصابه الجنود البريطانيين ( ولعل ما لوردناه من الرسائل الصادرة من القاعدة ما يؤيد هذا التوتر ) فذكر انهم « أصبحوا يتساجلون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فعدت قيمتها نتيجة الشعور الوطني المعادي ، واما اذا كان من الأوفق تجنب احتكاكات سياسية جديدة بالبلد في انشاء قاعدة أخرى في جهة تعرب حكومتها عن رغبته في الانضمام الى قيادة الشرق الأوسط أو على الأقل في منطقة لا يكون وجود القوات الانجليزية فيها مفعلة للمسقط والاستنكار » .

كما كانت مجلة « نيومنتيمان » في مقال لها عن مصر « ان من اهم الاختيار التي وردت الينا من مصر نيا اياحة حمل السلاح للمواطنين هناك ، فمن هذا النبا ومن الطريقة التي يسلكها الجنرال ارسكين في مصر يبدو واضحا ان خطر قيام حرب العصابات في مصر أصبح على الأبواب ، ويتبين من سياسة الحكومة البريطانية انها تود اتخاذ موقف بريطانيا بطريق القوة المسلحة ، وكثيرا ما نخبرنا من مخبة هذه السياسة ، وهاهي ذي الانباء الأخيرة تؤكد اننا على حق في ذلك التحذير ، فالشعور الوطني في مصر يحتاج ، ولا سبيل الى التفاهم مع مصر الا بالطريق البودي . » وان مستقبل المصالح البريطانية قد أصبح الآن حزينا ، فاما جلاء من اجل عن مصر ، واما اشتباك عسكري وفترة طويلة من الكفاح في ظل الأحكام العسكرية » .

نخلص من هذا الى التأكيد بان معركة القنال حققت أهدافها الى الحد الذي حمل الانجيز فضلا على التفكير جديا في الجلاء عن القاعدة . وقد بذلت صناع من جانبهم للتفاهم مع مصر حول هذه المسألة . وكان ذلك عن طريق الوساطة المسلم بها في القانون الدولي . وهناك - على سبيل المثال - محاولتان في هذا الصدد .

وكانت المحاولة الأولى عن طريق الملك عبد العزيز آل سعود حيث أرسل الى رئيسي الوزارة النحاس باشا رسالة تتضمن الشروط اللازمة « لمهادنة الحالة الناشئة عن الفناء المفاجئة ومعركة

القتال ، ، وتتلخص هذه الشروط في اتمام جلاء الجيش البريطاني بأكمله عن مصر بعد سنة من تاريخ إلغاء المعاهدة ، أى في أكتوبر ١٩٥٢ ) وأن يكون التنفيذ بشروط تفصيلية ( موضحة بالرسالة ) . ولم يكبد النحاس يتلقى هذه الرسالة حتى عرضها على مجلس الوزراء الذي ألف لجنة عمت يبحث الشروط المروضة ، فرأت اللجنة الاكتفاء بستة أشهر بدلاً من سنة . ولم يمت في هذه الوساطة .

أما المحاولة الثانية فكان الوسيط فيها نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية حينئذ .

في ٢٠ يناير ١٩٥٢ اتصل نجيب الراوى - سفير العراق في القاهرة حينئذ - بفؤاد سراج الدين وطلب مقابلته . تم أوضح له انه مكلف برسالة من نوري باشا ليلفها له . ألا انه يريد أن يكون حريصا معه ولن يلتزم الخط الذي رسمه له نوري باشا . ثم قال له ان معركة القتال نجحت نجاحا باهرا ، وأقنعت الانجليز فعلا بعدم جدوى قاعدة القتال بالتسوية لهم . ولذلك فهم اتصلوا بنوري السعيد في بغداد - بواسطة سفيرهم هناك - ليتوسط بين حكومة مصر وبينهم لوقف هذه المعركة فورا وأنهم يعد هذا سيجلون عن القاعدة . - فلووضح فؤاد سراج الدين للراوى ان هذا الاقتراح مستحيل التنفيذ من جانب الحكومة لأنه لا يمكن وقف هذه المعركة لمجرد صدور وعد جديد من الانجليز بالجلاء يضاف الى السبعين وعد السابق صدورها منهم . ، وأنه لا مصطفي النحاس ولا أنا ولا أى مصري مسئول يستطيع أن ينادى بهذا الرأى ، وما على الانجليز ان كانوا جادين الا ان يسلطوا قرارهم بالجلاء الفوري وأن يبدأوا فعلا في تنفيذه . وأنه يصح ذلك فقط يمكن أن تتوقف معركة القتال . . وأقر نجيب الراوى وجهة نظر فؤاد وأضاف ان الامر لا يصلح فيه الرسائل البرقية . وأنه سيظهر في اليوم التالي الى بغداد لاقتناع نوري السعيد بوجهة النظر السالفة الذكر . .

وسافر الراوى وعاد والتقى بمواد وقال له انه شرح لنورى وجهه  
ظرفه مبينا له استحالة قبول الاقتراح البريطانى ، واقتنع نورى  
فانصل بالسفير البريطانى الذى تشمل بحكومته فى لندن ثم عاد  
يخبر نورى السعيد بقبول وجهة النظر المصرية .. وفقط يطلب  
الانجليز تأمين ظهر قواتهم أثناء عمليات الجلاء حتى لا يتعرض هذه  
القوات لاعتداءات أثناء جلائها ..

وبعد ان شكر فؤاد للراوى مسجعا ومسمى نورى السعيد  
أخبره انه سيعرض الامر على النحاس باشا ومجلس الوزراء . كان  
هذا فى ٢٤ يناير ، وفى اليوم التالى - ٢٥ يناير - وقعت معركة  
الاسماعيليه ، ثم حريق القاهرة - فى ٢٦ يناير - ثم اقبلت الوزاوة  
الوقدية - فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، لى تطورت الامور على النحو الذى  
مستناوله بالتفصيل فى مواضعه . والسؤال القائم الآن : هل  
كان فى نية الانجليز فعلا الجلاء من قاعدة القتال ، أم ان الامر لايسموا  
بجرد المراوغة والرغبة فى التأمر ؟

لاشك - من خلال استعراض الأحداث السابقة - أن الانجليز  
راودتهم فكرة الجلاء - ان لم يكونوا قد قرروها فعلا - وانهم اذا  
كانوا قد لمبوا « بالورقة الأخيرة » فى أيديهم وهى محاولة التخلص  
من حكومة الوفد التى أثارت عليهم الرأى العلم العالمى كله والتى  
سببت لهم كل هذه المتاعب ، وقد نجحوا فى ذلك فعلا كما سنرى .  
فإن ذلك لا يقلل من قدر الحقيقة وهى : « أن الكفاح فى منطقة القتال  
عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ كان ولا ريب - كما يذكر الرافض بحق - من  
الحوامل الفعالة فيما انتهى اليه الانجليز ( فى اتفاقية ١٩٥٤ ) من  
إبتار الجلاء عن هذه المنطقة ، لأنه اذا كانت مصر من غير اعتماد  
قد زعمت مركز الانجليز فى هذه الناعمة وبعطتهم يشتمكون فى  
امكان الاعتماد عليها اذا شنت الحرب فكيف يكون الحال اذا اكملت  
بصر اعتمادها الحربى والاقتصادى والمتموى ؟ - فقد بعثت ثورة

١٩٥٢ في جيش مصر روحاً جديداً وروادته بالقوى المادية والمعنوية  
فيكون لذلك أثره .

أنف ماذا حدث وقد فكر الانجليز في تقرير الجلاء في يناير  
١٩٥٢ وبذلوا المساعي والوساطات لتحقيق ذلك ٤ - يبدو انهم -  
وفي المحطات الأخيرة - فكروا في المصعب بورقة أخيرة في أيديهم بدلا  
من ان ينقلوا ما عرضوه على نوري السعيد وما أرسله مع سفيره في  
القاهرة ٥٠ وكانت هذه الورقة محاولة التخلص من الحكومة ،  
ولاسيما بعد أن تبين لهم بجلاء أنها تساند الحركة وتمونها بالسلاح  
والمال والرجال ، فكان لابد لهم في النهاية من خلق الظروف التي  
نهت للملك السابق تحقيق أميته في التخلص من هذه الحكومة .  
فبرسمت الخطة بينهم وبينه لطمع القضية الوطنية وإخراج حكمه  
ألود ، وكان أساس هذه الخطة - أو المؤامرة - أن يقوم الانجليز  
من جانبهم أولا باعتداءات عنيفة عليها تعريض الوزارة لهزات  
عنيفة وإثارة رد فعل على الرأي العام المصري وخصوصا في القاهرة  
وبين الطلاب والشباب على نحو يؤدي إلى الضمير فيمكن بذلك اتهام  
الوزارة بعدم القدرة على الاحتفاظ بالأمن مما يتيح للملك فرصة  
إقالة حكومة الوفد ٥٠ فكانت معركة الامم-عربية في  
٢٥ يناير ١٩٥٢ .

ويجب الإشارة - قبل أن نتناول تلك المعركة ورد فعلها - إلى  
محاولة أراد بها الانجليز استكمال دائرة ضغطهم على الملك وتمهيد  
آمنه للإطاحة بحكومة الوفد ٥٠ ففي يوم الجمعة ٢٠ يناير - طلب  
السفير البريطاني مقابلة حافظ عفيفي لأمر هام عاجل ٥ - وأخبره  
أله يحمل رسالة من حكومته إلى الملك شخصيا ، وعضونها ٢٥- أنه  
نما إلى علم حكومة بريطانيا أن حكومة الوفد على وشك اتخاذ قرار  
لقطع العلاقات السياسية بين البلدين أن لم تكن قد اتخذته فعلا .  
وأن الحكومة البريطانية تعتبر هذا القرار بمثابة إعلان حرب بين  
الدولتين ٥٠ وكان الهدف من توجيه هذه الرسالة إلى الملك عن

طريق رئيس الديوان ايامه بانهم - فى حالة تنفيذهم لهذا الانذار واعتبارهم ان الدولتين فى حالة حرب - سيلجأون الى اجراء آخر وهو اعتقال الملك كأمير حرب . - وكان هذا هو الفصل الأول فى المؤامرة ضد حكومة الوفد . وكان الفصل الثانى خلق معركة الاسماعيلية تمهيدا لاضطرابات القاهرة فى اليوم التالى كما سنرى .

بدأت معركة الاسماعيلية فى منتصف ليلة الجمعة ٢٥ يناير بعمل استفزازى من جانب الانجليز نحو قوات البوليس المصرى اذ توجهوا يدباباتهم وسياراتهم المصفحة ومدافع الميدان وقواتهم وحاصروا مبنى محافظة الاسماعيلية وتكثرت قوات بلوكات النظام المصرى . وبعد أن صوبوا مدافعهم نحو تلك المبانى طلبوا من قائد قوات البوليس المصرى تسليم أسلحة جميع أفراد قواته ومقادرتها الاسماعيلية ومنطقة القناة كلها الى القاهرة . وكان الانذار مدته ساعة وأنه اذا لم يتم تنعيه فى خلالها فستطلق القوات البريطانية بارها على مبنى المحافظة وتكثت البوليس المصرى .

ويذكر فؤاد سراج افندي أنه لما كانت هذه الحركة الاستفزازية المفاجئة ليس لها ما يبررها فى هذا اليوم بالذات فقد وضعت قائد البوليس المصرى فى موقف حرج ولذلك أراد استطلاع رأيه فى الموقف - كوزير للمداخلية - فاحتال حتى تم الاتصال به ، فأقره على موقفه طالبا اليه عزم التسليم والمقاومة حتى آخر طلقة ، وذلك أن التسليم كان معناه - كما يفكر جورج فوشيه - خذلان الحكومة وانها « حرب القناة » عليها .

ونفذ البريطانيون انذارهم ( ٧٠٠ جندي ) وضربوا دار المحافظة والتكثت ، فرد جنود البوليس فى بسالة وشجاعة ، جعلتهم مضرب الأمثال وقاوموا حتى آخر طلقة معهم . واقتحمت الدبابات البريطانية التكثت والمحافظة التى تهدم جانب كبير منها ، وكان أول عمل قام به القائد البريطانى - عندما اقتحمت قواته مبنى

انتكبات - تحية الصباط والجنود المصريين والاشادة بطولتهم .  
 وكان من الطبيعي أن يكون لهذه المعركة - كما توقع الانجليز -  
 آثارها ونتائجها بين الشعب المصري، فانفجرت براكين عظمه وسخطه  
 على النحر الذي سيتراى لنا بعد قليل . كما كانت لها آثارها في  
 الخارج وفي أنحاء بريطانيا نفسها - وهو عالم يتوقعه الانجليز -  
 فقد كان أثرها بعيد المدى في جميع أنحاء العالم ، فقد استتكر  
 الرأي العام العالمي والرأي العام الانجليزى نفسه هذا التصرف  
 اللوحى ١٠ وهذا يتفق مع ما سبقت الإشارة إليه من حيث استنكار  
 الرأي العام في إنجلترا وصحها لتصرفات قواتها في منطقة القتال .  
 على أى حال كانت معركة الاسماعيليه تمثل الفصل الثانى من  
 المؤامرة ١٠ وكان الفصل الثالث حريق القاهرة وعلايسه من  
 تصرفات القصر وأعوان الانجليز وغيرهم \*

#### حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ :

لاشك أن حريق القاهرة يعتبر من الأحداث الهلعة والخطيرة في  
 تاريخ مصر المعاصرة والتي تعرضت لآراء متضاربة ، فقد تناول هذا  
 الحادث ودوافعه كثير من المؤرخين والسياسية والكتاب والباحثين  
 المعاصرين بكثير من الآراء والاجتهادات المختلفة والمتناقضة حتى  
 الوغد نفسه - الذى يعتبر الحريق بالنسبة له كاسدال ستار اسود  
 على حكمه - ومن خلال آراء بعض قادته يختلف ازاء دوافع الحادث  
 كما سنرى ، إلا أن هذه الآراء رغم تناقضها تجمع على أن هذا الحريق  
 كان انحاددا لكفاح الشعب في معركة القتال وتديرا بالانتكاس  
 وخيبة الأمل ، كما كان فى نفس الوقت سببيا مباشرا فى اقالة  
 حكومة الوغد \*

فما هى مقدمات الحريق وأسبابه وهى التى تعتبر فى نفس  
 الوقت نتائج لمعركة ٢٥ يناير ؟ ولماذا اختير يوم ٢٦ يناير بالذات  
 لهذا الحريق ؟ ثم ما هى أحداث الحريق ؟ وأين تقع مسئوليتيه



وما هو دور الانجليز والقصر وامريكا وبعض فئات الشعب وحكومه  
الوفد في تلك المسئولية ؟ ثم وأخيرا ما هي نتائج الحريق ؟

كان من الطبيعي ان تشير مذبحة الاسماعيلية جميع طوائف  
الشعب ورجال البوليس والحكومة ، ولاسيما ان انبعاثا كانت قد  
قرعت الاسماع في نفس اليوم الذي وقعت فيه . فازداد ضغط  
المواطنين ، كما اشتمل عقد رجال البوليس لاستشهاد زملائهم .  
اما الحكومة فقد اجتمع مجلس الوزراء ليلا وقرر قطع العلاقات  
الدبلوماسية مع انجلترا ، والاتجاه الى مجلس الأمن والبص على  
ثماين شخصا من الجالية البريطانية في القاهرة كرهائن . وفي  
مساء نفس اليوم طالب « الشباب الوفديون » بتنظيم مظاهرة ضخمة  
معمدية لبريطانيا في اليوم التالي ، كما قررت نقابات العمال مقاطعة  
المؤسسات الانجليزية . وطبقت المقاطعة في نفس الليلة على ركاب  
خطوط الطيران البريطانية الذين وصلوا الى مطار القاهرة . كما  
طالب الاخوان المسلمون باعلان الجهاد واشترك الجيش في  
الكفاح الوطني .

وأصبح الصباح في ٢٦ يناير وهو يومى بان أحداثنا خطيرة  
ستجعل منه يوما عصيبا وزمهريرا في تاريخ مصر المعاصر . ففيه  
نهضت الوزارة بقطع العلاقات نهائيا مع انجلترا ، وقعت معاهدة  
صداقة مع الاتحاد السوفيتى . فكيف سارت حوادث ذلك اليوم  
لتمهده للحريق ؟

بدأت الأحداث منذ الصباح الباكر ينفذ خطيرة ، وكان أولها  
حادثة عصيان في المطار المدني . ثم تمرد جنود بلوكات النظام في  
تقناتهم بالمباشرة وامتناعهم عن القيام بحفظ الأمن في العاصمة  
وخرجهم حاملين أسلحتهم في مظاهرة شبه عسكرية ساحطين على  
مركبة الأمتى وما اصاب زملائهم فيها منادين بالسلاح للقتال .

وساروا مخترقين انحاء العاصمة حتى وصلوا الى الجيزة فاتجهوا الى  
جامعة فؤاد ( القاهرة الآن ) في الساعة صباحا وهناك اختلطوا  
بالطلبة فتبادلوا وايامهم مشاعر الغضب والهياج ، ثم سار الجميع  
في مظاهرة صاخبة حافلة ضد الانجليز طالبة الانتقام منهم منادية  
« تسقط انجلترا - اين السلاح يا نحاس » . ثم قصد الجميع الى  
ساحة مجلس الوزراء حوالي الحادية عشر والنصف تقريبا في  
نفس الوقت الذي توافقت فيه عدة مظاهرات أخرى الى نفس المكان  
فتلاقت كلها واختلطت ، نريد الانتقام من انجلترا وتحى الاتحاد  
السوفيتي وتلح التعاون معه . وقد جمعت المظاهرات الطلبة  
والعمال والفلاحين والجنود في صعيد واحد أمام رئاسة مجلس  
الوزراء وقد أعلنوا أنهم لن يغادروها الا بعد ان يعلن الحكومة عن  
الاجراءات التي ستتخذها. ازاء بريطانيا ، فخطب فيهم عبد المتاح  
حسن وزير الشؤون الاجتماعية مؤكدا أن الحكومة ستقطع العلاقات  
مع انجلترا نهائيا وستعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي .  
وعقب انتهاء الخطب الحماسية اتسابت المظاهرات متفرقة في انحاء  
العاصمة ، وبينما الحال كذلك يتطلق النيران في سماء القاهرة ضد  
اشتعلت أولى الحرائق في كافيتو الأوبرا ثم سينما رفوفى وكان ذلك  
على حوالي الساعة الثانية عشر والنصف ، ثم تتوالى الحرائق وأعمال  
التدمير فيما بين الظهر وغروب الشمس . وقد استعان المتظاهرون  
في اضرار النيران للبترول والبنزين والكحول وغير ذلك من مواد  
الحريق ، وتخلل الحرائق نهب وسلب لحظم المحلات المحترقة ،  
وقد احتاحت الحرائق شوارع وميادين بأكملها . وقد بلغ عدد  
المحلات والمتنشات التي أصابها الحريق والفسار ما يزيد عن  
السبعائة ، وكانت تقع في أهم شوارع القاهرة كما بلغ عدد القتلى  
في حوادث اليوم ٢٦ شخصا ، والمصابين ٥٥٢ شخصا ، وقدرت  
الخسائر ما بين ٢٠ الى ٧٠ مليون جنيه .

هذا مجمل سريع لاهداث الحريق وقبل ان نتناول مختلف الآراء ازاء تحديد المسئولية فيه وهل هناك يد دبرت له وما هي تلك اليد أم فان عملا محليا ، يلزم لنا أن نشير الى خط سير المظاهرات ، فنستطيع ان نعسيها الى مرحلتين : الأولى وهي تلك المظاهرات التي بدأت عند الصباح وانتهت أمام رئاسة مجلس الوزراء ونسبى طمت حتى الظهر عريضا ، وهي من ريب قامت فهازمه طبيعية بل وصحية وليس ورضا دافع الا الدافع الوطني ، من المحتمل انها استغلت بعد ذلك - في المرحلة الثانية - لكنه - في رأينا - استغلال تم دون شعور وبدافع روح الجماعة التي تتأثر بأى يادرة تبدر من أحد الرادعا ٠٠ أما المرحلة الثانية وهي التي بدأت قبل الساعة الواحدة وفي ركايا النيران فهي التي - لا شك - كانت مدفوعة بدوافع أخرى ربما متعمدة وقد وجمت أن الفرصة سانحة والجماهير غاضبة فسارعت الى الطريق تحرق وتدمر ، وهذه المرحلة هي التي تستحق التحليل -

وقبل ان نتناول هذه المرحلة نعرض للآراء الكثيرة والمختلفة حول تحديد المسئولية عامة - فقد رأى البعض أن الاحتلال البريطاني هو المسئول الأول عن هذا الحريق ، وأن ضيق الشعب من هذا الاحتلال وأنشاء دولة اسرائيل هو السبب الرئيسى فيه - وقد بنى هذا الرأى على أساس كرم الاحتلال والسخط عليه عامة ثم الفظائع التي ارتكبتها في معركة القتال ولاسيما مجزرة الاسماعيلية وما سببته من العدا لبريطانيا ، ومن ثم ينتهى هذا الرأى الى أن الحريق كان مظهرا للغضب اللاشعورى نتيجة فقدان الوعي والاتزان ، ويؤكد الرافعى هذا الرأى بانتهاء مسئولية الانجليز عند هذا الحد ، أى انها مسئولية غير مباشرة حيث قد تبين له - بعد البحث والامتقراء لسنوات طويلة - أنه ليس للانجليز تدبير في الحريق بل كان عملا محليا قامت به العناصر الرديئة من الشعب هناك ، وهناك رأى آخر يعتقد أنه - بالإضافة الى المسئولية غير المباشرة للانجليز -

فانهم حركوا بعض اعوانهم وعملانهم الذين اندسوا بين المظاهرين ليزيدوا النار اشتعالا ، وهؤلاء كجساعة « اخوان الحرية » وبني هذا الرأي على عدة شواهد منها : أن زعيم المنظمة ويسعى « روبرت دى » احتفى بحجة من الباهرة ابان الحريق ومشاهدة بعض عناصر تلك المنظمة وهم يشتركون في حوادث الحريق . هذه الشواهد أدت الى الاعتقاد بان هدف البريطانيين كان تحريك غضب الشعب ضد الاقليات والحط من الحركة واطهارها بانها عنصرية معادية للأجانب . وليست كما هي حركة سياسية معادية لبريطانيا وبالإضافة الى ذلك كله لا يجب ان ننقل أن بريطانيا كانت هي المستفيدة في النهاية إذ جنت عدة مزايا سياسية وعسكرية من حوادث ٢٦ يناير وقد أكتت جريئة « سوسوار » الفرنسية هذا الاعتقاد من حيث أن الانجليز دبروا الحريق واحتلوه لاحراج حكومة مصر ولكي يقضوا على اضطرابات القتال التي كانت تزعمهم كما يقال بأن المادة التي استعملت في الحراق هي نفس المادة التي ألفتها الطائرات الانجليزية والفرنسية في بورسعيد في نوفمبر ١٩٥٦ .

ونؤكد بعض المصادر الحية مسئولية الانجليز المباشرة واشتراكهم في الحريق ويضيف بعضها الآخر « مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية » إذ لا ريب أن أصحاب المصلحة الكبرى في أحداث الحريق هم أولا وقبل كل شيء الانجليز والأمريكان . وأنها مؤامرة بينهما دبرت باحكام لاحراج الوفد ومحاولة اجرامية للتخلص من حكومة الوفد « (٥) » .

---

(\*) د . محمد صلاح الدين ، ابراهيم فرج لقمان في ٥/٦ . ١٩٦٨/٥/٧  
 وقد أكد لنا أنها مؤامرة أمريكية ، ويذكر صلاح الدين - كدليل على صحة هذا الاعتقاد - أنه في حديث له مع ممثل كوبا في مصر ذكر هذا الأخير أن جيلبرسون كلفور مدير الولايات المتحدة حينئذ كان متقسما في تلك النوع من الأحداث وأنه نجح في انقلاب بالقيمتا في كوبا .

هناك رأى آخر يعتقد أنه نالت بعض العناصر من الشيوعيين وحزب « مصر الفتاة » وغيرهم من العناصر المخربة والهدامة لحرق القاهرة بهدف افساد خطة الغاء المباحنة والكفاح في القتال وشباط الفدائيين والتطويع بالوزارة الوفدية التي تسببت في كل هذا . ويلقى الرافعى مسئولية توجيه تلك العناصر على فريق من المثقفين أو اشبايحهم « الذين كانوا يحرضون النوغا على الحريق » . وربما كان ميلهم الى المباحنة الهدامة قد بحث فيهم هذه الروح الخبيثة ، فان دعاة هذه المبادئ - كما يذكر الرافعى - لا يتورعون عن التخريب والتخدير في سبيل تحقيق مآربهم كلما سنحت لهم الفرصة . أو ربما يكون السبب في هذا التحريض « سخطهم على حكومة الوفد » .

ونبينا يتعلق بحزب مصر الفتاة تفسير كثير من المصاير الى مسئوليته ورئيسه أحمد حسين في انتهازهما فرصة علم وجود شرطة القاهرة « لتنفيذ خطته في سلب الهيئات والمنشآت البريطانية في القاهرة وكذلك المحفل العامة التي تعتبر رأسمالية بصفة خاصة » . اذ يقال « ان جماعة الاشتراكيين أرادوا انتهاز الفرصة لقلب الحكومة والاستيلاء على الحكم » . وأساس هذا الاعتقاد ان صحيفة الحزب « الاشتراكية » كانت قد نشرت قوائم المؤسسات البريطانية والمتاجر التي تتعامل مع القوات البريطانية . وقد ورد في قرار الاتهام للحزب الاشتراكي ورئيسه أحمد حسين سلسلة المحاللات التي كانت تنشر في جريدتي « مصر الفتاة » والشعب الجديد واعتبرت تحريضا منه على الحريق ، كما اتهمه القرار بأنه ( أي أحمد حسين ) أعلن في مساء ٢٤ يناير ١٩٥٢ ( أي قبل الحريق بيوم واحد ) في مؤتمر صحفي عقده ثم في اجتماع عام ضمنه خطاب اذاعه على الجماهير يقول فيه « انه سيطلق الجماهير على الحكومة لاسقاطها » ثم يتنبأ فيه « بأن علة جرائم ستقع » . ولم تلبث الأحداث أن أسفخته على النحو السالف الذكر فقد وقعت

معركة الاسماعيلية في اليوم التالي ، ثم تعرضت قوات البوليس -  
ثم هناك بعض الدلائل الأخرى كمروبه وجوانبه اياهن حوادث الحريق  
في مختلف الميادين والشوارع وكان يشرف على تطورها . . الخ -  
ولعل من المناسب هنا أن تشير الى أن احمد حسين كان قد تاب على  
تهيئة الأذهان بعدم قدرة وزارة الوفد على مواجهة الموقف في القنال  
ونادى بإقالتها دون أن يفكر لحظة واحدة في الوزارة التي يمكن  
أن تخلفها وإمكانية الاستمرار في المعركة .

وكان من الطبيعي أن تتجه بعض الآراء الى تحميل الحكومة  
الوفدية بعض المسئولية في الحريق ، وهي ان لم تكن مسئولية  
مباشرة فهي غير مباشرة لانها لم تشترك في تدبير الحريق وهذا  
طبيعي بالنسبة لها . فما هي الدلائل على تلك المسئولية ؟ تنقسم  
مسئولية الحكومة الى ناحيتين : الأولى قبل الحريق اى على امتداد  
فترة توليها الحكم وذلك أنها انارت بعض السخط بين طوائف  
الشعب لما ترددت فيه من الاخطاء في نظام حكمها على النحو الذي  
سلف ، فقد كان لهذا السخط أثره في اشعال الحرائق تنقيسا  
عن الغضب والممانعة من هذا القبيل . اما الشق الثاني من المسئولية  
فهو الذي وضع من تصرفات الحكومة وبعض أعضائها خلال الحريق  
ما ساعد على تصعيده الآن . وكان الأهمال الأول أنها لم تصنع الى  
تنبيهات رجال الأمن بخطورة الموقف قبل النهاية ، ثم في أثناء قيام  
المظاهرات . فرغم علمها بالتمرد الذي حدث في مطار القاهرة ،  
ثم بتمرد جنود بلوكات النظام ، ثم انتشار المظاهرات في أنحاء  
العاصمة على النحو السالف الذكر فقد وقفت جامدة ولم تقم بأى  
عمل لوقف هذه الفوضى والتمردات المتعددة ، فلم ينزل أحد الوزراء  
أو وكيل وزارة الى الشوارع ليرقب الحالة ويستحث رجال البوليس  
على أداء الواجب ، بل باركت الوزارة هذه الفوضى حين وقف وزير  
الشئون الاجتماعية وخطب في المظاهرين في فناء رئاسة مجلسي  
الوزراء كما أسلفنا . ويبدو أن الحكومة اعتقدت أن إطلاق العنان

لهذه المظاهرات الشعبية ما يوطد مركزها في المحكم أمام القصر  
والإنجليز والمعاوضة مما ومن ثم لم تلق في سبيلها .

والأمر الآخر أنها لم تفكر في الاستماتة بالجيش لحفظ الأمر  
والنظام الا في ساعة متأخرة ، ويبدو ان الرافعي قد أعفد -  
خطا - أن الحكومة تردت في الاستماتة بالجيش وأنه - لذلك  
التردد - تقاوم الأمر وتزايدت الحرائق ، الا أن الواقع - كما تذكر  
معظم المصادر والمراجع - أن وزير الداخلية كان يلج في نزول  
الجيش منذ الساعة عشر والنصف ، وأنه حدث تلكؤ كبير داخل  
السراي - في تنفيذ هذا الطلب - والمتفق عليه أن نزول الجيش  
ماخر حتى الخامسة لأن الملك لم يأت له بالنزول فور طلبه احراجا  
للحكومة ورغبة في التخلص منها ولأنه كان يشترك في المؤامرة مع  
الانجليز . ويحسن قبل أن نتناول ما حدث في السراي ودور الملك  
في هذا اليوم أن نستكمل نواحي الأخطاء التي أوجبت مسؤولية  
الحكومة ومؤاخذتها .

ويدخل في هذا السياق أن وزير الداخلية لم يبادر منزله الى  
الوزارة الا في الساعة الحادية عشرة صباحا - بالرغم من تنامي  
الحوادث وخطورتها - ثم انه لم ينتقل الى أماكن الحريق ولم يبذل  
الجهد في منع الحرائق .

ثم تأتي الى مسؤولية السراي لتسائل : هل كان للملك يد  
في تدبير هذا الحريق ؟

يؤكد الرافعي - أنه - وقد ضمت عدة مستنق ( ١٩٥٢ -  
١٩٦٤ ) يحاول فيها البحث والاستقراء لعله يصل الى بينات أو مجرد  
فرائض تثبت تدبير الملك ( أو الانجليز ) فانه لم يتبين قبل من أية  
وثيقة أو رواية أو شهادة عيان أن هناك تدبيراً من ( الانجليز ) أو من  
القصر ، وينتهي الى أن هذه المزاعم تسج من الخيال والهدف منها  
ستر أعمال حكومة الوفد في منع الحريق ، وإخلاء مسؤولية العناصر

• الرديئة ، من الشعب . - الح . ادن اين مسئولية الملك ؟ انها مسئولية غير مباشرة وذلك باقلته مادية الغداه التي دعا اليها معظم ضباط الجيش والبوليس في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ وذلك ابتهاجا بميلاد « ولي العهد » . فكان هذا بمثابة احتجاز لهؤلاء الضباط ولاسيما البوليس في السراى طوال الفترة التي كانت الاضطرابات والحرائق تسود أنحاء العاصمة . وكان واجبا على الملك التاه هذه المادبة ولاسيما حينه انذر الافق منذ الصباح الباكر بخطورة الاحداث والندى . - ولتحاول أن نتعرف على ما حدث في السراى في ذلك اليوم .

لقد ظلت المادبة مستمرة حتى الساعة الخامسة مساء ، ولا يستطيع أحد الوصول الى قائد الجيش « محمد حيدر » او أحد ضباطه ، وكان الملك يخبر أولا بأول بتطورات الحالة في العاصمة وهو مع الضباط ، ولكنه اخفاها عنهم . وحينما أدرك فؤاد سراج الدين خطورة الحالة وأن قوات البوليس المادية ليست كافية يطلب من حيدر نزول الجيش الى شوارع المدينة لتقم المظاهرات والاضطرابات ( كان ذلك في الساعة الحادية عشرة والنصف كما ذكرنا ) ، فيخبره حيدر أنه لابد من الحصول على موافقة الملك على نزول الجيش ثم يمر وقت طويل ولم تصدر هذه الموافقة كما ذكرنا . فيضطر سراج الدين الى الالتجاء الى القصر ( كان ذلك في حوالى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر ) يستعجل صدور هذه الموافقة . ويطول الجدل وأخيرا صدرت الموافقة ، الا أن قوات الجيش لم تصل الى طرقات المدينة الا في نحو الخامسة والربع . ولا شك - من خلال هذه الملاحظات وتأخر نزول قوات الجيش - أن تصرفات الملك تدعو الى الريبة ، فكيف يسكن للبرأ - في مثل هذه الظروف - الا يشك في ليام تواطؤ بينه وبين الاستخبارات البريطانية ؟ - أنه ان لم يكن قد دبر للحادث فانه قد ساعد على اتساع الاضطرابات منتهزا تلك الفرصة لإقالة حكومة الوفد ، ولاستكمال فصل



المؤامرة . اد كان من السهل على رئيس الديوان ( حافظ عفيفي ) وعلى العناصر الأخرى التي كان يهملها للمسباب مختلفة ، كان من السهل عليهم اقناع الملك بوجوب التدخل من الحكومة .

هذه هي خلاصة الآراء في توزيع مسئولية حريق القاهرة ، وهي طرح عدة أسئلة واحتمالات مختلفة : هل تجمعت الجماهير - ولا سيما في الفترة الثانية - دون قيادة ودون تنظيم أو اتفاق ثم أخذت تحرق وتدمر تعبيرا عن شعورها بالظلم والتدخل ضد الاحتلال والسراي ونظام الحكم كله ؟ هل كان الحريق تنفيذا عن متاعب تلك الجماهير ونقمتها على الخلل الاجتماعي الحادث حينئذ ؟ في الواقع أن الباحث لا يزال غير قادر على أن يقطع الشك باليقين وأن يحسم الأمر بحكم نهائي ، إذ لا شك أن هناك من الدلائل ما يرجح أن التنظيم لعب دوره وأن هناك منا اعتدت لتتأمر وتقطع الجماهير القاضية النائرة إلى الحريق والتدمير هذا بالإضافة إلى وجود عدة ظواهر ظلت النظر وربما بعد استقراؤها تستطيع أن توافي بين احتمالين ليس هناك ما يؤكد أحدهما إلا أنه احتمال يقوم على أساس من المنطق ..

لما تلك الظواهر فهي : أولا : أن الأدلة التي تدفع مدبري الحريق مشتبطة وغير واضحة أن لم تكن مجهولة بالمرء ، ولعل هذا التشتت وعدم الوضوح قد القى يظلاله على كل من تناول هذا الحريق - حتى اليوم - فتناقضت الاحتمالات والآراء كما رأينا . ثانيا : وقوع الحريق في القاهرة وحدها - دون الأقاليم - والقاهرة مليئة بالسفارات الأجنبية والأجانب وبالزعامات السياسية والمهنية .. ثالثا : الثابت - في جميع المصادر والمراجع - أن أجهزة الأمن في الدولة حينئذ ( البوليس النظامي - البوليس السياسي .. الخ ) لم تحاول أن تتدخل لاختفاء الحرائق أو منعها أو تقريق المتظاهرين أو ... وأبدا : ليس من الطبيعي أن

يقوم شعب - أو بعض عناصره - بمثل هذا العمل تلقائياً ، ثم كيف - حتى ولو اتفقت العقول والخواطر - يتفق الناس على مواعده بالساعة واليوم للخروج والتنفيس عما يحول في نفوسهم من شعور بالمرارة القومية وضرورة التعبير عنها ؟ . ثم وبالإضافة الى تلك الظواهر يتفق علماء الاجتماع على أن قيمة الجماهير الحقيقية تكمن في وجود قيادة تنظيم ، أي أنه لا قيمة لجماهير تفتقد هذين العنصرين .

يبين لنا من خلال هذه الظواهر والاستنتاجات - أنها تشير الى أنه من المحتمل أن الذي قام بالتنظيم جهاز مخبرات على درجة كبيرة من الكفاءة والذكاء بحيث أخفى آثاره بمد جزئته .

والسؤال الحيوى الذى يطرح نفسه الآن هو ما هو نوع هذا الجهاز بريطانيا أم لأمريكا ؟ .

وقبل أن نجيب على هذا التساؤل يلزم لنا أن نقرر حقيقة لا ينبغي تجاهلها هو أنه لا شك أن طوائف من الشعب مهما كانت اتجاهاتها والذوايع ورامها كانت هي الوسيلة التى قامت بتنفيذ لأو بعض أحداث ذلك السبت الأسود ، ثم نعود الى تساؤلنا المطروح حول نوعية جهاز المخبرات . ليس تحت أيدينا ما يدعم هذا الجهاز أو ذلك ، فقيمة يتعلق ببريطانيا فلا شك أنها استفادت من التحريق واتخاذ فكرة اللطاحة بحكومة الوفد كما حشرى علما . بالإضافة الى الشواهد السابقة من حيث تأمر منظمة « أخوان الحرية » وغيرها : لما فيما يتعلق بمرور الولايات المتحدة الأمريكية فإنه اعتماداً على ما ذكره لنا وزير خارجية مصر السابق ( محمد صلاح الدين ) وبناء على حديث السفير الكورى فى مصر له الذى كان قد جاءه أن كاسرى ما حضر الى القاهرة الا لممارسة مؤامرة تطيح بحكومة الوفد وبالتالي ليس أمامنا الا أن نطرح هذه التساؤلات :

هل هو رجل المخابرات الأمريكية الذي رأى شاقب نظره أن  
 للأمر تسير في البلاد بخطى سريعة نحو الثورة واليسارية وإلى  
 درجة قد لا يمكن معها السيطرة فيما بعد فرائى أن يتعاون للوصول  
 إلى هدفه وأنه يومية أو بأخرى اتصل بالتنظيمات المتحدة المتناقضة  
 بوجهها دون أن تعلم بأنها مجتمعة مع أعدائها فجمع الإخوان مع  
 القوميين مع حزب أحمد حسين مع التنظيمات الطلابية والمثقفين ٩٠٠ .  
 وهل كانت وسيلته في ذلك عنصر المال والتضليل واللعب بالشعارات  
 والايهام بأنها تحقق أغراضها وأهدافها ، وأنه عندما حدد لها ساعة  
 الصفر انطلقت كل جماعة على حدة وهي تعتقد أنها تحقق هدفها  
 الذي تسعى إليه وتدعم تنظيماتها . . ٩

إنها مجرد تساؤلات تطرحها وليست على سبيل القطع ومن  
 الممكن القول بأنه مجرد احتمال يفسر لنا غموض هذا الحادث وتعدد  
 الاجتهادات واختلاف الآراء كما يفسر أيضا اشتراك عناصر من  
 الشيوعيين والإخوان وغيرهم في هذا الحريق .

حقيقة ليس لدينا دليل نستند عليه ولكن هناك عدة قرائن  
 منها أولا : أن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تكن  
 راضية عن إلغاء المعاهدة ومعركة القتال وما أدى إليه كل منهما من  
 تصاعد المد الثوري والمناذاة بسقوط النظام الملكي وقيام نظام  
 الجمهورية . ثانيا : لقد شاركت أمريكا في معركة القتال فأرسلت  
 إحدى وحداتها - ثالثا : أذاعت واشتطون أن النواثر الأمريكية  
 تعتبر حكومة النحاس مسؤولة عن حوادث القاهرة وعن الاضطرابات  
 في منطقة القتال كما أذاعت أيضا أن السفير الأمريكي يعمل بجهد  
 لإقصاء النحاس عن الحكم إذا كان بقائه سيؤدي إلى قطع العلاقات  
 بين البلدين . . رابعا : الموقف التام لمعركة القتال ونشاط الفدائيين  
 والقبض على كثير منهم فأصيب المد الثوري بالسكون المطبق مع  
 الملاحظات الأولى للحكومة على ماهر التي أعقبت حكومة الوفد . .

خامساً : هناك عدة اتصالات مربية تمت في الخفاء بين عمرو  
مستشار الملك والسفير البريطاني وحافظ عفيفي رئيس الديوان  
 واجتماعات أخرى أكثر روية تمت بين السفير الأمريكى وحافظ  
عفيفي وإدجار جلاد ( صاحب جريدة الزمان ) وعلى ماهر .

هذه الاجتماعات كلها حدثت في الأيام الأخيرة لحكومة الوفد  
وقبل الحريق بأيام قليلة انها تفسير لدينا معنى واحد وهو أنه  
كانت هناك مؤامرة تنسج خيوطها لكن من ينسجها بالذات لانستطيع  
أن نجزم مرة أخرى .

وننتهى من هذا العرض الى أن حريق القاهرة - وسواء كان  
يتدبير أو يسلونه - دليل على أن الشعب وقع تحت تأثير عوامل  
نفسية مختلفة ، كان بعضها مثارة القلق لما كان يحدث في ميدان  
السياسة ، وبعضها الآخر نتيجة لتحتل عناصر - مها كانت -  
فانها غير صالحة انتهزت الفرصة لتهدم وتدمر ، وبعضها الآخر  
كان نتيجة الرغبة في انتهاز نفس الفرصة للسلب والنهب ولذلك  
فانه من الصعب القطع بأن أفراداً أو جماعة معينة قد قامت بهذا  
العمل ، والاحتمال الأكثر صواباً أن غضب الجماهير من سوء الأحوال  
عامة ثم تعدد التيارات الفكرية والمذهبية في البلاد حينئذ ، ثم  
وجود الفرصة للتعبير عن هذا الغضب وما هو معروف من أن الجماهير  
إذا احتشنت أصبحت لها تفسيمة ضالعية ومدمرة غير نفسية  
أفرادها منفصلين ، كل تلك العناصر ساعدت على وقوع هذا  
الحريق .

وما يؤكد هذا الرأي أن الحرائق وقعت على ممتلكات  
البريطانيين وأشخاصهم تبعوا عن سخط الشعب إزاء الاحتلال  
واعتداءات قواتهم ولا سيما معركة الاسماعيلية ، كما وقعت حرائق  
أخرى في البارات والكباريات ومحال النهو وكان هذا إعلاناً لسخط  
الشعب على مظاهر الاستعمار والنهب حينئذ .

ويصور الميثاق هذا الحادث فيذكر « أن الحريق مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين كان يمكن إطفائه ، لكن ثورة السخط الشعبي زادتته اشتعالا ، أن الفئة المتحكمة في العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب . . . أن شرارة الغضب أشعلت من الحرائق في القاهرة أكثر مما أشعلت يد التدبير الخفية التي بدأت عملية الحريق ، أن الجماهير في القرية والمدينة كانت قد عبرت بما فيه الكفاية عن إرادتها الحقيقية مع مطلع عام ١٩٥٢ » .

على أي حال كان هذا الحريق دافعا للضباط الأحرار كي يسرعوا الخطوات في إعلان ثورتهم ، إذ يقول جمال عبد الناصر : « حرق القاهرة وحرق معها كفاحتنا في القتال ، ومن ذلك اليوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ بدأنا نفقد الصبر ، وبدأنا نفكر في العمل الإيجابي ، وأقررنا أن نصرع الفساد قبل أن يصرعنا » . وقد تحقق هذا فعلا فإنه لم تفض ستة أشهر على الحريق حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ثم نعود إلى الحكومة لترى ماذا حدث من ردود الفعل أزاحها وكيف حاولت أن تعالج الموقف ثم كيف كان لا بد - من وجهة النظر في القصر - من إقالتها . .

أشرنا إلى كيف هيا الانجليز ذهن الملك للتخلص من حكومة الوفد في نفس الوقت الذي كان الملك فيه في غير حاجة لهذا التمييز ولا سيما بوجود لثمان حافظ عتيق والياس أفندروس وكريم ثابت ذوي المسؤول الانجليزية الذين أقتنوه بضرورة التخلص من هذه الحكومة التي قد تعرضه بسبب تصرفاتها إلى الأسر في يد الانجليز . فيذكر فؤاد مراج الدين أنه حينما ترك القصر وبعد أن اطمأن إلى نزول قوات الجيش ذهب إلى منزل النحاس وأمر إليه بحديث حافظ

عفيغي السالف الذكر عن رسالة ستيفنسون ، ثم صارحه براه فيه  
وعى تسلسل الحوادث منذ اليوم السابق وانتهى الى « أن الملك  
لن يجد فرصة أنسبه من هذه الفرصة للتخلص من حكومتنا لأن  
إحصايه لن تحتل الموقف أكثر من ذلك » . فوافقته النحاس قائلا  
« على كل حال ستبقى نؤذى واجينا لأخر لحظة بصرف النظر عن  
بقائنا في الحكم أو الخروج منه » . ثم اجتمع مجلس الوزراء واتخذ  
عدة قرارات لمواجهة الموقف ومن بينها قرار اعلان الأحكام العرفية  
في البلاد . ووقف الإبراهيم في الجامعات وجميع المعاهد والمدارس  
الى أجل غير محدد .

وقد أثار قرار الحكومة باعلان الأحكام العرفية كثيرا من النقد ،  
فقد اعتبره بعض المؤرخين والباحثين من أخطاء الحكومة باعتبار  
« أن حريق القاهرة كان مفتعلا وله غاية محددة ، وليس من المقبول  
أن يتكرر ، وأن نزول الجيش الى شوارع القاهرة وسيطرته  
الثامة على الحالة كان يضمن عدم تكراره » . ويؤيد هذا  
النقد محمد صلاح الدين فيؤكد أن اعلان الأحكام العرفية كان خطأ  
« وأنه لو كان موجودا في المجلس حينئذ لما وافق على اعلانها لأن  
الحريق كان واضحا أنه مؤامرة ضد الحكومة » ، إلا أن بعض قادة  
الوفد وأعضاء حكومته يبررون هذا الاعلان بأنهم لم يكونوا يدرون  
بماذا سيواجهون به في النقد من الحوادث في مدن القطر مادام أن  
هناك يد التدبير . ولا سيما أن وزير الداخلية قرر في المجلس أن  
« كثيرا من من قوات بوليس الأقاليم قد جاءت الى القاهرة وبذلك  
يتهدد أمن البلاد خطر شديد » ، وأنه كان لابد من اجراءات استثنائية  
لا تسمح بها القوانين العادية كما كان لابد من وضع هذه السلطات  
العرفية في يد المديرين في أنحاء البلاد . ويضيف فؤاد سراج  
الدين : « كنا في مجلس الوزراء - ونحن نقرر هذا القرار - غير  
شاكين عن احتمال استعمال هذه الأحكام العرفية ضدنا في النقد

القريب ، ولكننا لم نأبه لئلا هذا الاعتبار اطلاقا ، فقد كان من  
الخيانة الكبرى في نظرنا أن نضع أنفسنا وحزبنا في كفة وصالح  
البلاد في كفة أخرى ثم نفصل أنفسنا عن صالح البلاد ؟ .

ومها يكن فقد أعلنت الحكومة الأحكام العرفية واتخذت عدّة  
سلطات استثنائية عقب إعلانها . وفي اليوم التالي ٢٧ يناير ١٩٥٢  
أقبلت حكومة الوفد بعد أن قضت في الحكم عامين وبضعة أيام . . .

ككيف عرضت فكرة الاقالة ثم كيف نقلت وما هي الملابس  
التي أحاطت بها ؟ .

من المتفق عليه أن حريق القاهرة أصاب مركز مصر الدولي  
بضعف شديد في الوقت الذي كانت فيه في حاجة ماسة إلى تقدير  
واحترام الدول كما أصاب الملك بنصر شديد يأتيا عن شخص  
يؤلف وزارة جديدة . ويبدو أنه كان متلهفًا لذلك ، اجتمع  
فلم يكده فؤاد سراج الدين يغادر القصر مساء السبت الأسود حتى  
اجتمع فاروق بحافظ عفيفي رئيس الديوان وبالياس اندرواس  
مستشاره الاقتصادي والفريق محمد حيدر قائد عام القوات المسلحة  
وأستطلع رأيهم في حوادث اليوم وفيما يجب عمله ، ناقترح اندرواس  
اقالة الوزارة وأيده في ذلك حافظ عفيفي ، بينما عارض الرأي  
بشدة الفريق حيدر بحجة خوفه من المواقب لأن الشعب يؤيدها  
في حساسة ضد الانجليز ومن الخطأ اقالتها من الحكم سواء من  
الناحية الوطنية او من ناحية مصلحة الملك الشخصية . وهنا أراد  
اندرواس احراج حيدر - حتى يكف عن معارضته لفكرة الاقالة -  
فسأله : هل تضمن بصفتك القائد العام موقف الجيش ازاء الملك  
إذا أقال الوزارة ؟ فثار حيدر وقال : ما دخل الجيش في هذا ؟ أن

الاقالة عمل سياسي والجيش بعيد عن السياسة . ثم اشتبك اندراوس وحيدر في مهاجرة طلب الملك على أثرها قضى هذا الاجتماع والالتقاء في اليوم التالي للتشاور . وغادر حيدر القصر فانتهر اندراوس وحافظ عفيفي الفرصة - بعد فترة من الوقت - والتقى بالملك وأخبراه أنهما علما بأنه قد نجا إلى الحكومة خبر فكرة اقالته من الحكم وأنها لذلك يخشيان أن تقاها الحكومة الملك يتصرف بحججه . ولذلك فهما يقترحان سرعة اقالة الوزارة ومفاجأتها بها . ووافق الملك على فكرة الاقالة ، ثم تشاوروا ليمين يشكل الوزارة الجديدة . واقترح اندراوس تكليف نجيب الهلالي بذلك ، ثم ذهب فعلا إلى الهلالي في بيته ليلا ( مساء ٢٦ يناير ) وعرض عليه تشكيل الوزارة ، إلا أن الهلالي كان أذكى من أن يقبل القيام بهذه المهمة في هذا الوقت بالذات حتى لا يواجه الرأي العام بعد اقالة حكومة الوفد ، فاعتقد ، واقترح تكليف على ماهر بهذا الأمر ، واقتنع اندراوس ثم استطاع أن يقنع الملك بذلك فعرض الأمر على ماهر فوافق كم أقيمت حكومة الوفد في اليوم التالي ٢٧ يناير ١٩٥٢ .



## خاتمة

تعتبر الفترة منذ اقلية حكومة الوفد في ٢٧ يناير ١٩٥٢ وحتى صدور قرار حل الأحزاب السياسية في يناير ١٩٥٢ بمثابة المشاهد الأخيرة أو الفصل الأخير في تاريخ حزب الوفد . ونستطيع أن نقسمها الى مرحلتين : المرحلة الأولى وهي التي تبدأ عقب الاتفاقية وتنتهي بإعلان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهي مرحلة نستطيع أن نعتبرها امتدادا لدور الوفد في المعارضة إذ تعاقبت فيها على الحكم أربع وزارات فرضت على البلاد قرضاً ، وكان من الطبيعي أن يكون للوفد مواقف ازاءها وهي بالنسبة كانت لها مواقفها تجاهه وبمناحول أن نتبين مواقف كلا الجانبين بالبحث والدراسة . أما المرحلة الثانية والأخيرة في تاريخ الحزب والحزبية هي التي أعقبت قيام الثورة واستمرت حتى صدور قرار حل الأحزاب ( في ١٧ يناير ١٩٥٢ ) وستقتصر دراستنا في تلك المرحلة على خطوط عامة دون تفاصيل نكتفي فيها بإعداد البتار على حزب الوفد .

مرت بنا المشاهد الأخيرة لحكم الوفد : حريق القاهرة ثم إعلان الأحكام العرفية ثم اقلية حكومته والظروف التي لا يستها وكان هذا يعني بداية انقلاب جديد في سلسلة الانقلابات ( ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٤٤ ) وأزمة من أزمات للحكم في تاريخ مصر الحديث والمعاصر . . . ونستطيع أن نقول بصفة عامة أن الموقف منذ حريق القاهرة أصبح ذا اتجاهين : الأول عزلة تامة بين الشعب

من ناحية والقصر وما يدور في تلكه من ناحية أخرى . ويتضمن هذا الاتجاه نظرة القوى الوطنية الى حريق القاهرة باعتباره كان مؤامرة مدبرة ضد الثورة ولتصفيتها . . والاتجاه الثاني يتضمن محاولة القصر - مرة أخرى - الاستئثار بالسلطة ووضع الحكم في يده بشكل مباشر . . لذلك كان من الطبيعي أن تتألف الوزارات الأربعة وفق ارادته لكي تسقط ولحده أثر أخرى كأوراق الخريف الذابلة . .

### الوفد ووزارة علي ماهر :

كان تأليف وزارة علي ماهر وما لايسها من التيارات داخل القصر وخارجه قليلا قاطعا على أن هناك مؤامرة نبهت بليل للاطاحة بحكومة الوفد . . ثم كانت سياسة تلك الوزارة بليلا آخر أكثر قطعا وبقينا يتصاعد الثورة المضادة وتجاح المؤامرة . فقد كانت تلك الوزارة - في تصورتنا - أشبه ما تكون بفرقة من المطافير . . أمسكت بخراطيم المد الرجعي وراحت تطفئ نيران المد الثوري المتوهجة في القتال ، أو أشبه ما يكون « بالمرتدين » في حرب الردية ، كانت نكسة . . ١ . لقد كان علي ماهر في اعتقادنا ويوز آخر ، فكما فعل أحمد زبور في ١٩٢٤ ونادى بسياسة « ابقاء ما يمكن اتقاذه » ، فعل علي ماهر في يناير ١٩٥٢ - « ابقاء ما يمكن اطفائه » ، وإن كان هناك اختلاف بين كلا المياسيين فذلك يرجع الى اختلاف الشخصيتين ، فالأول كان صريحا في كشف أوراقه ، أما علي ماهر - كعائلته - كان داهية وداعية معا . . ومنحاول الآن توضيح تلك الخطوط .

من الثابت لدينا أن كلا من علي ماهر والوفد - أو يلفظ ابق بعض قادة الوفد - قد تبادلوا اللغز - ومنذ اللحظات الأولى

لتأليف الوزارة - فبانر كلا الجانبين الى الرفاق ٠٠ ولعل هذا الرد والتحالف اللذين لستقبل بهما الوفد وزارة على ماهر كافا ظاهرة شاذة في تاريخ الوفد ، فقد مر بنا كيف كانت نيران الوفد تشب في تلاييب كل الحكومات ورؤسائها حتى تكاد أن تحرقها سواء بالحق أو بالباطل ، ثم أن على ماهر بالذات وخيوط علاقته بالوفد مهلهلة منذ سنواته الأولى ، وزانتها تهلهلا اعتقال النحاس له في عام ١٩٤٢ ٠٠٠ اذن كيف حدث هذا وما هي أهداف كل منهما من وراءه ؟

انه ارتباط المصالح الخاصة والمجاملات ، نون اعتبار لصالح البلاد والام الجماهير ٠٠ لقد لستقبلت بعض دوائر الوفد - وتقول بعضها لا كلها - لستقبلت الوزارة الجديدة بالارتياح ٠٠ وحتى لا تنتهم الوفد بالغبلة والتصرع وعدم التبصر لابد أن نشير الى أن لستقبله هذا تم بناء على ما قدمه على ماهر أولا ، ثم ما كان يهدف من وراءه ثانيا ٠٠ فقد اتصل على ماهر منذ اللحظة التي تقرر فيها أن يرأس الوزارة ببعض قادة الوفد ، ووعدهم بأن يكون مقبولا لديهم وأن يعمل على تحقيق الأهداف المتفق عليها وهي الجلاء ووحدة ولدى النيل ، كما توجه على ماهر لزيارة مصطفى النحاس في منزله غداة تأليف الوزارة ، وتباحثا معا في الموقف ، ووعده النحاس بتأييده ٠٠ وبالفعل اجتمع البرلمان وأبنت غالبية الوفدية وزارة على ماهر وهو من جانبه أشاد بسياسة الوفد في الحكم وأعلن أن ما حدث في يوم ٢٦ يناير بالقاهرة من الاضطراب الإداري قد يحدث مثله في أية ناحية في بلاد العالم ، ثم قال « ان سياستى ستكون استمرارا لسياسة مصطفى العظيم - اى مصطفى النحاس - »

لكن السؤال الذي يفرض نفسه بالحاح هو : هل كان الاخلاص فعلا رائد تلك التحالف والتأييد من كلا الجانبين ؟ أما اخلاص على ماهر قاهر مشكوك فيه تماما استنادا الى عدة حقائق : ١٠ - أولا : من الثابت لدينا - وكما اشرنا - ان الود كان مفقودا بين على ماهر والوقد وكلامهما يحقد على الآخر ، ومن يطالع شهادة على ماهر امام محكمة الثورة في قضية سراج الدين يدرك هذه الحقيقة ٢٠ - ثانيا : كان على ماهر يعارض في مجالسه باحاديثه الخاصة سياسة حكومة الوفد الأخيرة ابان قيامها ، وكان يؤمن بان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كان نتيجة مناورة سياسية بارعة من الوفد لتغطية فساد الحكم ٣٠ - ثالثا : يجب ان نضع في اعتبارنا ان على ماهر كان يريد تقوية مركزه في مواجهة القصر والانجليز معا ، فهو ليس صاحب حزب ، وكان غير مطمئن الى تأييد فاروق له ، وبالتالي كان يفتقد تأييد البرلمان الوفدي وحزب الوفد الذي سمح بقيام معركة القنال ٤٠ - وقد ذكر على ماهر في محكمة الثورة - في شهادته المرافعة للذكر - عبارة أهمها : « اننى عندما اتهمت على بمفاوضة الانجليز كتبت شاعرا بالثنى اقوى بمفاوض مصرى تولى مفاوضاتهم » ٥٠ - وحينما صُغ عن المصيب في ذلك قال « بسبب معركة القنال : ٦٠ - اى ان الامر لم يكن اخلاص للوقد وسياسيه بل كان مجرد لعبة سياسية اراك بها على ماهر تقوية مركزه في الداخل والخارج ٧٠ - والا لماذا لم يعمل على استمرار سياسة « سلفه العظيم » على حد تعبيره ؟ فالتنا سترى كيف طويت صفحة تلك السياسة وانقلبت راسا على عقب ، وهو ما يمكن اعتباره رابعا في سلسلة تلك الحقائق المشار اليها خامسا : ليس من المعقول ان يغيب عن فطنة على ماهر هدف الوفد من مهامته والتحالف معه - وهو ما سنتناوله بعد قليل - هذا بالاضافة الى انه ربما كان يعتقد ان فؤاد سراج الدين مرغم على قيادة كتبة تأييده ٨٠

ثم نأتى الى اخلاص الوفد فى هذه المهانة لنقرر أنه كان بعيدا عن خيال قادة الوفد ، وذلك اعتمادا على عدة حقائق ..  
ونود فى البداية أن نشير الى انخداع بعض المؤرخين - كالراقصى -  
فى هذه المهانة الوفدية واتخاذهم اياما ضليلا على عدم ايمان  
الوفسيين بسياسة الكفاح ولأنهم كانوا متورطين فيها نقاعا عن  
مركزهم تجاه الشعب ، باعتبار أنهم أعطوا ثقتهم لوزارة جاءت  
لتهنئة الكفاح بقول انخداعا اعتمادا على الملاحظات التالية :  
أولا : يبدى أن الوفد - أو مصطفى النحاس بالذات ومعه  
مستشاروه - كانوا يرون فى المهانة والتحالف هدفا بعيدا  
لتقويض اركان تلك الوزارة التى وضيت لنفسها أن تنافس بالجرء  
فى اعقاب اقالة ومؤامرة ضد حكومة الوفد ، ومن ثم كانت نظرية  
الاحتواء أى وضع الوزارة تحت رحمة ورضاء الوفد ، ثم تأجيل  
حل البرلمان الوفدى كان كفيلا - كما سيحدث - بتعجيل نهاية  
الوزارة .. وبالتالي يصبح النحاس وقد رد اعتباره بعد اقالته  
بالظهور بمظهر المساند للوزارة الجديدة من ناحية ، ثم والقضاء  
عليها من ناحية أخرى .. ثانيا : رغم المظاهرة البرلمانية التى  
اشربنا اليها والتى كانت تسودها مشاعر اللود والعرقان بالجميل  
بين النواب الوفسيين من ناحية وعلى ماهر من ناحية أخرى ، فإنه  
سرعان ما تكشف المستور وظهرت النوايا واضحة فى مجلس النواب  
والشيوخ فى الجلسة التالية التى طالب فيها على ماهر بمد أجل  
الاحكام العرفية ثلاثة اشهر .. فعارضه أعضاء الهيئة الوفدية  
البرلمانية فى قسوة وعنف .. ويصرفه النظر عن أنه من الممكن  
اتخاذ تلك المعارضة دليلا على تناقض سياسة الوفد وهو الذى  
اعلن تلك الاحكام عقب حريق القاهرة كما مر بنا ، الا انها تعطينا  
دليلا على عدم صحة الاخلاص المزعوم .. ثالثا : كانت لعبة  
سياسية كبرى من الوفد - على حد تعبير سكوتيره العام - نفاجا

الجميع بتأييده لعلي ماهر بعد أن استوثق منه من أنه سيمير على سياسته وبالتالي ليست هناك حاجة لحل مجلس النواب معا قلبت خطط القصر ونجيب الهلالي رأسا على عقب .. هذا بالإضافة الى تأييد علي ماهر لسياسة الوفد الوطنية وعدم خضوعه للضغط الذي تعرض له من أجل تغيير هذه السياسة .

وعلى أي حال ، ومهما كان من أمر الاخلاص المتبادل بين الوفد وعلي ماهر فإنه كان غير مجد لكليهما إذ أن رياح المؤامرات في القصر كانت تزعج ثائرة علي تلك المهانة ، كان القصر غير راض عن سياسة علي ماهر هذه التي أعطت الفرصة للوفد لكي يتنافس ويعود الى السيطرة الشعبية ، وكان مطلوبا منه القضاء على الوفد وتطهيره من الفساد .. ومن ناحية أخرى يبدو أن غاروق كان ينظر إلى تلك الوزارة على أنها مجرد جسر أو قطرة لوزارة أخرى تكون أكثر استجابة وتبعية للقصر .. هذا بالإضافة الى الرغبة المشتركة بين أطراف المؤامرة في عرقلة سياسة الوزارة في استئناف المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق الجلاء والوحدة .. الأمر الذي أدى إلى استقالة الوزارة .

ونتناول الآن هذه العناصر بالتفصيل ونور كل منها في الاطاحة بحكومة علي ماهر ، وتناولنا لها يرجع الى كونها نتيجة - مباشرة أو غير مباشرة - لسياسة الوفد وتعطينا قليلا على مدى تأثيره في الأحداث ... فكرنا أن تأجيل حل البرلمان الوفدي كان من بين أسباب الوفاق والتفاهم بين الوفد وعلي ماهر لأن هذا التأجيل كان في صالح الطرفين ، ثم ما كان من امتصदार مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، إلا أنه يبدو أن علي ماهر لم يشأ أن يعلن هذا المرسوم ولحقت به كضمان في يده لاستمرار تحالف الوفد ، لكن القصر أراد يومئذ أن يقصد هذا التحالف وأن يضع

على ماهر أمام الامر الواقع فاستقل كل من محمد زكى عيد المتحال ومرضى المراغى للوزيرين فى الوزارة لتصديق مزيه فائز حاضنتهما لحلى ماهر وبالنباه باعلان مرسوم حل البرلمان ، فرفض ، تقدم المراغى المرسوم الى الصحف ونشر فى ٢٩ فبراير . واجتمع مجلس الوزراء فى اول مارس واثار على ماهر هذه المسألة وأوضح وجهة نظره فى العزل عن اعلان المرسوم وتنقيته ، فاعترض بذكر عيد المتحال ومرضى المراغى على هذا العزل وقدم استقالتهما من الوزارة

ونستطيع ان نستخلص مما سبق ان الأزمة كانت مقبلة وان اطراف المؤامرة للقصر وحافظ عفيفى وعيد المتحال والمراغى ارادوا القضاء على وزارة على ماهر التى جاءت للتمثيل بالوفد والمفدسين فاذا هى تحالفهم ٠٠ أى ان الوفد كان هو الهدف الذى يبتغيه القصر وحواريه ٠٠ والواقع ان هذا الموقف بالذات وما سبقه من المؤامرات التى انتهت باقالة حكومة الوفد ، ثم ما سيلحقه بعد قليل وايمان وزارة نجيب الهلالي ٠٠ كل ذلك يقيم قليلا أمام الباحث النصف على عدم صحة دعوى المهانة المزعومة بين الوفد والقصر فى حكومة الوفد الأخيرة والا بماذا نفسر هذا للحقد الأسود من جانب القصر ضد الوفد حتى يعد أن أصبح طريق كرمى المعارضة ١٠٠

وعلى أى حال يبدو أن مسألة التحالف بين على ماهر والوفد كانت مبعثا لخط الانجليز من ناحية أخرى ٠٠ وللواقع انه ما لبثنا قد اتفقنا على ان حريق القاهرة واقالة حكومة الوفد وما لبثهما من الظروف كان يشكل مؤامرة انجلو - أمريكية يشترك فيها القصر وحافظ عفيفى وعمرو وانديراوس ٠٠ الخ . للاطلاع بالوفد والاطفاء ممركة القتال ٠٠ فان سخط الانجليز وشركائهم كان طبيعيا

ومنطقيا على تلك الوزارة التي تحاول - لمصلحة خاصة - أن تحالف  
الوقد ٠٠ حقيقة أنها - كقوة مطاقىء - قامت بواجبها تماما من  
حيث توقف الكفاح في القتال ومحب كتائب القذائين بل واعتقال  
كثيرين منهم في الاسماعيلية ويورسعيد والسويس والتل الكبير ،  
كما اعايت الكثير من العمال المنسحبين الى المعسكرات البريطانية ،  
واستوفت أعمال الشحن والتفريغ في موانئ القتال ، وعاد تموين  
المعسكرات من مختلف أنحاء البلاد ، وتوقفه تطريع علم التعاون  
مع السلطات العسكرية البريطانية وتشريع اياحة حمل السلاح  
لجميع المواطنين . كل ذلك حدث ، لم نقل أنها كانت بمثابة « ردة »  
أو « نكسة » !! لكنه - ورغم ما قد حدث - فإن مسخط الانجليز  
ظل قائما لهذه الاعتبارات : أولا : التحالف بين على ماهر والوقد  
كما اشرنا ٠٠ ثانيا : يبدو أن الانجليز كانوا يدركون أن على ماهر  
لا يؤمن جانبه رغم ما قسعه ، وأنه لا يستبعد - في حالة اخفاقه  
في الوصول معهم الى تحقيق مطالب البلاد - أن يستأنف الكفاح  
في القتال ٠٠ ثالثا : كان هناك اتصال مباشر وعريب بين الانجليز  
والقصر حيث كان السفير البريطاني يوالى اجتماعاته هناك  
متجاهلين الوزارة ، وكان من الطبيعي أن ينتقل مسخط القصر ضد  
الوزارة الى الانجليز ٠٠ وايضا : كان السفير البريطاني - رالف  
ستفنسون - قد تقدم برسالة شخصية الى رئيس الوزارة على  
ماهر - في ٣٠ يناير ١٩٥٢ - ويناقش ويطلب فيها المطالب التالية :  
اولا : فيما يتعلق باحداث ٢٦ يناير ٠٠ يشير السفير الى المشاعر  
السائدة في انجلترا وبين المواطنين الانجليز في مصر من جراء تلك  
الاحداث وضرورة اتخاذ اجراءات رادعة ضد جميع المسؤولين عنها  
يسا في ذلك المنظمون والزعماء السياسيون والذين تراضوا في  
السيطرة عليها . ثم يؤكد السفير ، على المسئولية الشخصية  
لكل من وزير الداخلية السابق ووزير للشئون الاجتماعية السابق .  
ثانيا : التحقيق في مذابح نادي الترف كلوب ٠٠ ثالثا : فرض



الرقابة على الأسلحة ٠٠ وايضا : حفظ الأمن وحماية الأجانب في القاهرة ٠٠ خامسا : وضع تسهيلات للرعايا البريطانيين الراغبين في مغادرة مصر ٠٠ سادسا : المطالبة ببعض الإجراءات الادارية ٠٠ متابعا : اتخاذ إجراءات ضد الصحافة المتطرفة ٠٠ ثامنا : تهدئة الموقف ٠٠ وفي هذا الصدد يقول السفير لملي ماهر : ٠٠ ولقد اكتسب لدى أن حكومة فخامتكم لا تتوى الاستمرار في الخطوات المعادية لانتجلترا على قوانين ( عدم التعازين ) التي كانت تدرسها حكومة الوفد ٠٠ لنفى احث ميائتكم على ضرورة اخلاء الارهاب في منطقة القتال ٠٠ الخ -

هذا وقد اتبعت السفارة البريطانية هذه المنكرة باحتجاج شديد الملحة ضد حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ قدمته الى الحكومة في ٦ فبراير ١٩٥٢ تطلب فيه السفارة من الحكومة المصرية أن تضمن لها حماية ارواح الرعايا الأجانب وممتلكاتهم في المستقبل وأن تضمن لها بالا تحدث مثل هذه الأحداث مرة أخرى ، ثم تحمل الحكومة مسئولية الخسائر في الأرواح والممتلكات التي حدثت وتحفظ بكامل حقوقها ويطع تعويض عنها .

هاتان الوثيقتان في تصورنا تطرحان امام الباحث ثلاثة حقائق : أولا : أن معركة القتال كانت حقيقية لا يجب ولا ينبغي أن نقلل من شأنها ٠٠ قهاى - ورغم لطافتها - مازالت كشيء مخيف تطارد بريطانيا ٠٠ ثانيا : أن بريطانيا قد استغانت من فصول المؤامرة : مذبحه الاسماميلية وحريق القاهرة ثم اقالة حكومة الوفد ومن خلال تلك الحقيقة لا يحتاج الباحث الى أى فطنة لكى يشير - - ويمرارة الحقد - الى دور بريطانيا في فصول المؤامرة ٠٠ ثالثا : أن على ماهر - رغم تنفيذ معظم تلك المسائل المطروحة في

الرسالة الأولى - إلا أنه يبدو - من خلال بعض سطورها - أنه لم يكن راضياً تماماً عنها ٠٠ وليس في هذا الموقف تناقض ، بل لعله يشبه من بعض الوجوه - موقف على ماهر من السفارة البريطانية في عام ١٩٣٩ ٠٠٠ كان على ماهر - في ١٩٥٢ - في موقف لا يحسد عليه ، يأتي لنفسه ولكرامته أن يكون مخلياً قط ، وفي نفس الوقت كان يدرك أن مهمته تهدئة الموقف ، ، وفي تصورنا أنه كان مخلصاً لتهدئة الموقف لكنه لا يريد له الموت ، بالمسكة القلبية ، ، أراد أن يطفىء النار حقيقة لكنه - كبشر - لم يرض لنفسه أن يخذ جنودها تماماً حتى لا يتمل - أمام التاريخ - المسؤولية ٠٠

هذا بالإضافة إلى أنه قدم مشروعاً للمفاوضات مع الانجليز فرفضته انجلترا وكان قد تحدث أول مارس ١٩٥١ لبدء محادثات تمهيدية مع السفير البريطاني ، وقبل بدءها بساعة واحدة تصلم على ماهر من السفارة مذكرة تتضمن بعض المطالب وهي لا تخرج عما جاء في الرسالة الأتفة الذكر ٠٠ وفي نفس اليوم الذي تقرر فيه بدء المحادثات اعتذر السفير ٠٠ فاستقالت الوزارة في أول مارس ٠٠

وان الباحث في تاريخ هذه الحقبة لا يملك إلا أن يسدى أسفه - فاتها المساء بالفة السخرية ، أن تصل الثورة لدرجة الغليان وينساق الشباب وراء التعمس لتحقيق مطالب البلاد فيردون دعاءهم في صراع - سيظل ماثلاً في ذاكرة التاريخ مهما حاول دعاء التاريخ طمس معالاه لأهواء خاصة لا شأن لنا بها - صراع عرود مع قوات الاحتلال وباعترافهم هم ٠٠٠ ثم لا يلبث - بعد شهور قصيرة - أن ينحصر ويصاب بالفتكسة ويذهب هذا الدم الذكي هدراً ٠

على أى حال أدى على ماهر دوره فى التمهيد لمجيء نجيب  
الهلالى لكنى يلعب دوره من الآخر .

### الوفد ونجيب الهلالى :

فى أول مارس ١٩٥٢ دعى نجيب الهلالى لتأليف الوزارة .  
وقد استطاع أن يستيق الأحداث لتقرر أن القصر ما اتى « بهلاله » الا  
لكى يحيط الوفد « بالظلمة » من كل جانب ، اتى به ليحقق له ما فشل  
فيه سلفه على ماهر من حيث القضاء على الوفد والوفديين ، ومن  
الانصاف أن نذكر أن تحقيق رغبة القصر فى هذا الصدد كانت تجد  
هوى وتحمسا فى نفس الهلالى ، وذلك رغبة منه فى الانتقام من  
حزب الوفد الذى كان قد أخرجه من حظيرته بعد خلاف بينه وبين  
سراج الدين على النحر الذى تناولناه فى فصل سابق .

ومن الثابت لدينا - وكما اشرنا - أن نجيب الهلالى كان من  
المرشح لرئاسة الوزارة عقب حريق القاهرة واقالة حكومة الوفد ،  
وقد عرضت عليه فعلا ، الا أنه اعتذر وأشار باختيار على ماهر ،  
مفضلا الانتظار قريبا من خشية المسرح ليشاهد أولا الفصل الأول  
من الرواية . . . . . ولأن مؤلف الرواية قد انتهى من الفصل الأول  
ويطلبه على ماهر ، فالحق أن يلعب الهلالى دور البطل فى الفصل  
الثانى ، وكان كفؤا له بسبب حقه على الوفد ، أى أن هدف  
الرواية - تأليفا وتمثيلا وإخراجا - كان القضاء على الوفد . .

لقد بدت سياسة الهلالى من خطاب تشكيله للوزارة الذى  
حلاه بالطعن فى النواب والشيوخ الوفديين وبعبارات جاوزت حد  
الاحترام واللباقة ، فقد جعل همه أن يقتف فى وجوههم بالتهم  
الصحيحة وغير الصحيحة . لقد كان خطاب الهلالى يعتبر وثيقة

فى عدم ادراك خطورة الموقف ، فقد كان مصرفا فى الخضوع للقصر  
والتمجيد لقضائيه ومزاياه والطقن فى حزب الوفد الذى مهما كانت  
اخطاؤه شديدة فهو أمام الشعب هينئذ للحزب الذى ألقى المعاهدة  
ودعا الشعب الى الكفاح ، ووقف فى أواخر حكمه موقف العناد  
والتحدى للقصر فترك المظاهرات تهتف ضده ، وأطلق حرية الصحافة  
الى أقصى حد ممكن .

وبينا الهلالي مهمته فكان أرى عمل لوزارته استصدار مرسوم  
بتأجيل البرلمان لمدة شهر ، والوفد من جانبه أصدر قرارا بعدم تأييد  
الوزارة وعدم الثقة بها داخل البرلمان وخارجه ، ثم طالبها بإلغاء  
الأحكام العرفية . فاستصدرت الوزارة مرسوما محل مجلس  
النواب ، ويأمر الوفد باعتزاه خوض معركة الانتخابات فأعلن قوائم  
مرشحيه فى جميع الدوائر ، ولنكش خصومه وأنصار الوزارة  
عن اعلان اسماء مرشحيهم مما أدى الى تهيئة مركز الوفد .

ويبدو أن الهلالي وقد شعر بضعف مركز وزارته وقوة الوفد  
قد عمد الى وقف اجراءات الترشيع وسائر عمليات الانتخاب  
متنوعا بحجج وأهية . ثم راح الهلالي يطن انه سينفذ حملة  
تطهير شاملة ، ثم تبين أن مسألة التطهير خدعة كان المقصود بها  
الوفديون أنفسهم . ومن ثم بدأت المماجلات بين الوفد والهلالي ،  
فقد أدرك الوفد انه هو الهدف لحملة التطهير ، فطالب بإلغاء  
الأحكام العرفية كما أشرنا ، ورد الهلالي متهما الوفد بعدم  
النزاهة وتسميه فى حريق القاهرة . واستمر الوفد يعلن  
أن الهلالي سوط عذاب تمسك به القصر لتشريد الوفديين والتحقيق  
معهم وتلويت سمعتهم وهم الوطنيون الأوفياء الذين ألغوا المعاهدة  
وكافحوا الاستعمار .

لكن يبدو رغم هذه المساجلات والمعارك التي احتدمت بين الوفد والهلالى - ان بعض اقطاب الوفد كانوا يؤيدون سياسة الهلالى ، مثل : عبد السلام فهمى جمعة وعبد الفتاح اللطيل ، وان الاول الثانى بالهلالى واكد له هذا التأييد ، وكذلك الدكتور محمد صلاح الدين ، لكن هذا التأييد - فى تصورنا - كان ينطلق من الرغبة العامة التى كانت تجيش فى نفوس معظم السياسيين آنذاك بان يشمل التطهير القصر اولا ثم الأحزاب ثانياً والوفد من بينها . - وربما اتخذ البعض من هذا التأييد دليلاً على وجود تيارات آنذاك فى الوفد دعت الهلالى الى التفكير فى تأليف حزب جديد يضم اليه العناصر الوفدية الصالحة .<sup>٠٠</sup> لكننا نعتقد ان هذه الفكرة - ان طافت بخيال الهلالى واتصاره - لم ترق فى انهماك الوفديين مطلقاً .<sup>٠٠</sup> حقيقة عكست الهيئة الوفدية لاجتماعاً لتحديد موقفها من وزارة الهلالى وارتفعت اصوات بعض الشيوخ والنواب الوفديين فيه معبرة عن التوايا الطيبة ازاء الوزارة ، لكى لا ينبغى ان نعتبر هذا المظهر اكثر من مجرد اختلاف فى وجهات النظر .<sup>٠٠</sup> على أى حال مضى تجيب الهلالى فى سياسة التكتيل بالوفد والوفديين فاعتقل فرّاد سراج الدين مسكرتيز الوفد العام فى ١٨ مارس ١٩٥٢ ، كما اعتقل فى نفس التاريخ عبد الفتاح حسن ( وزير الشؤون الاجتماعية فى حكومة الوفد الأخيرة ) .<sup>٠٠</sup>

ولان هذا الاعتقال لم تشر اليه معظم للراجع - ان لم تكن كلها - فانه ينبغى ان نتناوله بشيء من التفصيل .<sup>٠٠</sup> وسواء اكان اعتقال الهلالى لسراج الدين وعبد الفتاح حسن نتيجة لايحاء التجليز بذلك - كما يذكر فرّاد سراج الدين - او نتيجة لعدة اسباب اخرى ارتأها الهلالى مقلقة للأمن العام وأن القصد منها اخراج مركز وزارته مع التجليز كما جاء فى اسباب الدعوى .

فانه يبدو ان اعتقالهما في حد ذاته قد اعاد للوفد الى تماسكه لشعور  
الوفدين جميعا بانه في محنة اضلها . .

والواقع اننا باطلاعتا على ما جاء بأحكام مجلس الدولة  
ومذكرات محكمة القضاء الإداري ، والمذكرة التي تتضمن أقوال  
عبد الفتاح حسن ( باعتباره مدعيا ) ضد نجيب الهلالي رئيس  
الوزارة ومرضى المراجع وزير الداخلية آنذاك ( باعتباره مدعى  
عليهما ) وبالنسبة لاعتقالهما معا - سراج الدين وعبد الفتاح  
حسن - باطلاعتا على كل تلك الأوراق الرسمية نستطيع أن نقرر  
حقيقة تاريخية وهي أولا : أن هذا الاعتقال تم بإيعاء من الإنجليز  
وطبقا لرغبتهم وكل ما هناك أن الهلالي تنزع ببعض الحجج ليستند  
عليها . .

ثانيا : اننا - وفقا للأمانة التاريخية - تحمل الهلالي مسئولية  
هذا الاعتقال وما ترتب عليه . . فقد استند قرار الاعتقال بالنسبة  
لمعبد الفتاح حسن - كما جاء في مذكرته المشار إليها - الى :  
١ - اللقائه كلمة في الهيئة الوفية انتقد فيها تقرير النائب العام  
جشان حواش ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، كما انتقد فيها وزارة الهلالي  
« واستند في النقد الى أن نولة الهلالي باشا طعن جزافا في بلده  
وبرلمانه لسن تعيين أو تخصيص . . » كما أكد عبد الفتاح حسن  
في كلمته « أن الوفد يرحب بالتحقيق مع كل من تقوم ضده الأدلة  
على انحراجه بالغة ما بلغت مكانته ، وأنه كان على الهلالي باشا  
أن يتخير رجالة ، وأن يحكم بعد تلك حكما صالحا . . » وتستطرد  
المفكرة لتتص على الهلالي « أنه كان أولى به أن يكف عن الهجوم  
- على الوفد - بغير حق وهو الذي طالما دافع عما أسماه مكرم باشا  
( في كتابه الأسود ) فسادا وأبى إلا أن يصف مكرم باشا في رده

التي القيت في البرلمان عام ١٩٤٢ « بالكيفويان » وأبى إلا أن يفتح جميع إجاباته على الأسئلة المتصلة بما ورد بالكتاب الأسود بالعبارة التالية « قال المفتى في كتابه الكاتب ١٠٠٠ » ٢ - رفع عيد الفتح حسن دعوى ضد الحاكم العسكري العام والرفيق العام بشأن منع بيان له في جريدة « المصري » قصد به تمويه الأثر الذي رتبته الفاشية العام - يغير حق - على الخطاب الذي القاه المدعي ( أي عيد الفتح حسن ) بدار رئاسة مجلس الوزراء في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ١٠٠٠ الخ ٣٠ - كان المدعي قد أرسل كلمة إلى جريدة « الاهرام » نشرها تناول فيها الحديث الذي كان الهلالي قد ألقى به لنفس الجريدة في صيف ١٩٤١ إبان حكومة الوفد الأخيرة ١٠٠ الخ .

وإذا تركنا الأسباب التي وردت في منكرتي سراج الدين وعبد الفتح حسن حول الظروف والملابسات التي أدت إلى اعتقالهما فيجيب أن تشير إلى الأسباب التي اتعها البلاغ للرسمي وبيان وزارة الداخلية حينئذ ، يقول البيان « تجاوز فضايل فؤاد سراج الدين باشا وعبد الفتح حسن باشا المدى الذي يمكن لحكومة أول واجباتها السهر على الأمن العام أن تغض الطرف عنه : فمن اجتماعات عمدة للتقرير ببعض الناشئة ، وصرفهم عن طلب العلم - إلى حلقات تضم عناصر عرف عنها الشغب والاستهانة بكل القيم - إلى إطلاق اشاعات كاذبة بقصد بليلة الأفكان - إلى اتصالات مريبة تهدد الطمأنينة التي استطاعت هذه الحكومة أن تعيدها إلى نفوس المواطنين والضيوف الأجانب بعد أن كانت قد زعزعتها أحداث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ المضمومة ١٠٠ الخ .

ولضح تماما أن هدف الهلالي كان ارضاء الانجليز ثم القصر ثم نفسه في الانتقام من حزب الوفد ممثلا في سكرتيره العام

واحد وزرائه الذي قام بدور وطني مشرف في حكومة الوفد الأخيرة  
 إزاء العمال الأبطال في قاعدة القنال ... ورغم ما قسمه الهلالي  
 لسيده في القصر فقد انتهى به الأمر إلى ما انتهى به أمثاله من  
 المساسة في مصر .. هذا الهلالي الذي عرف عنه أنه كان نصيرا  
 للشعب والديمقراطية وعدوا للقصر ما هو ينتهي إلى خدمة القصر ..  
 ورغم ذلك سخر منه القصر ، وكانت الوزارة تزداد ضعفا على  
 ضعف .. فقدم الهلالي استقالته في ٢٨ يونيو ١٩٥٢ .

استقالت حكومة الهلالي دون أن تغفل شيئا سوى أنها أظهرت  
 الشعب والبرلمان والحكم البرلماني في وثيقة رسمية بأنه مجموعة  
 من اللصوص والموتشين والكانبيين والزورين .

فكان من الطبيعي أن تشيعها لعنات الوفد الممثل لأغلبية  
 الشعب والبرلمان .. ودارت للساقية من جديد .. وبدأ المسرح يعد  
 للفصل الثالث من الملهاة .. وكان فصلا يفوق في امصانه في  
 المسرحية . فمن الثابت في جميع المصادر أن الملك كلف - في وقت  
 واحد - اثنين لتأليف الوزارة الجديدة وهما : بهي الدين بركات ،  
 حسين صري ، وأن كلا منهما أخذ يجري مشاوراته في تأليفها دون  
 أن يعلم أحدهما أو كلاهما أن الآخر مكلف بنفس المهمة ..

ونضيف - في هذه الدراسة - اسم ثالث كان مكلفا هو الآخر  
 بتشكيل الوزارة في نفس الوقت وهو مرتضى المراغي .. وكان  
 الجواد الرابع هو حسين صري لأنه قبل إشراك كريم ثابت معه في  
 الوزارة . ولأن دراستنا تتعلق بدور حزب الوفد في هذه الفترة  
 فيجب أن نشير إلى الاتصالات التي قام بها بهي الدين بركات مع  
 قادة الوفد لتأليف وزارته المزعومة والتي لم يقدر لها أن تخرج إلى  
 النور . فقد بدأ بركات بالاتصال بعلي زكي الخرابي - أحد أعضاء



الوفد - وسائله وأيه الشخص في تشكيله للوزارة فأبدى زكي  
العراي حيافته .. ثم طلب اليه بركات الاتصال بالرئيس السابق  
مصطفى النحاس وأعضاء الوفد لمعرفة رأى الحزب في الموقف  
الحاضر .. وكان رأى النحاس - كما فكره العراي لبركات - أنه  
مع اعترافه لبهى الدين بركات واعترافه بفزاعته ... الخ إلا أنه  
- أى النحاس - لا يقبل الاشتراك فى أية وزارة ، وكل ما يستطيع  
أن يقوله أنه مصر على اجراء انتخابات حرة نزيهة يقولى الحكم  
بعدها حزب الأغلبية .. وأنه سوف يترك الملك يلهو ما يشاء .. الخ .

لكن الأقدار كانت - وهى تهيم للنظام كله الملهاة - كانت  
فى نفس الوقت تهيم الكاس المرة للقضاء عليه .. كانت للنهاية  
تتو سراعا .. كان النظام يعاني منذ ٢٦ يناير ١٩٥٢ مرضا اشبه  
بمرض الموت .. كانت صورة واضحة للنهاية المفجعة .. نهاية  
كفاح ثورة ١٩١٩ .. وكان قد بقى لكى يسدل الستار على الملهاة  
مشهدان : فلم تزد أيام وزارة حسين سرى ( ٢ - ٢٠ يوليو ) على  
أيام قليلة ثم استقال لتأتى مرة أخرى وزارة الهلالى ، ولم تمض  
ساعات حتى أسدل الستار ..

ففى صباح ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ قامت ثورة الجيش لتطيح  
بالنظام كله : العرش والأحزاب والسياسة وليشريوا كاس أخطائهم  
التي ظلت ترمب فى القاع منذ أول اعتداء دستورى ارتكب فى عام  
١٩٢٤ ..

وكانت لمرحلة شمس ثورة يوليو ١٩٥٢ ايذانا ببداية مرحلة  
جديدة فى تاريخ مصر المعاصرة . وقد بدأت تمتص كسوف معالم  
الاتق السياسى الذى كان حالك الظلمة فى سماء مصر .. وكان  
لا بد لكى تتم عملية الاستكشاف هذه أن تلقى الثورة بحزب الوفد  
- أو بعبارة أدق قادة الوفد . وكان بعضهم غائبا عن الوطن أبان

قيامها ٠ ثم سارت الأمور طبيعية طوال أغسطس ١٩٥٢ وقد تمت عدة اجتماعات بين بعض رجال الثورة وبعض قادة الوفد ، وكان أهم الموضوعات التي طرحت للبحث قانون تصيد الملكية ، وقد اشترط الرئيس جمال عبد الناصر لكي يتم التعاون بين الثورة والوفد أن يصدر الحزب بياناً يعلن فيه موافقته على ذلك القانون ، لكن قواد سراج الدين - كما يفكر أنير السادات - رفض الموافقة على تحميله الملكية فائلاً أنه سيعرض الأمر على الوفد ، ثم رفض الحزب الموافقة ٠٠ ثم كان الموضوع الثاني الذي أثير للمناقشة حول تطهير الوفد والهيئة الوفدية من العناصر الفاسدة وكان موقفه قادة الوفد هو عدم الاستجابة لتلك الدعوة أيضاً ٠٠

وحينما أدرك رجال الثورة أن الوفد يحاول مراوحتهم حاولوا تأمين الوضع فتم اعتقال بعض قاداته من أعضاء الوفد والهيئة الوفدية ٠٠ ويبدو أن بعض الأعضاء الآخرين قد انتهزوا هذه الفرصة واجتمعوا مع فريق من شباب الوفد المتحمسين والذين كانوا يطالبون بتطهير الحزب ، واتفقوا على الاستجابة فوراً لدعوة التطهير وإقصاء كل من تحوم حوله الشبهات ٠٠ وطرح في هذا الاجتماع عدة مقترحات من بينها المقترح باختيار الدكتور محمد صلاح الدين سكرتيراً عاماً للوفد ، واقترح آخر بأن يطلب من جميع أعضاء الوفد تقديم استقالاتهم وانتخاب أعضاء جدد طبقاً لللائحة الداخلية الجديدة ، ثم تقرر لتدأب صلاح الدين وإبراهيم أريج وعبد الفتاح حسن لمقابلة النحاس في الاسكندرية وإبلاغه هذه المقترحات ٠٠ ويبدو أنه كان هناك اتجاه لتحتية النحاس عن رئاسة الوفد وسراج الدين عن سكرتاريته العامة ، إلا أن البعض من أعضاء الوفد والهيئة الوفدية كانوا يعارضون في هذا الاتجاه ، وحدث ما يشبه الانقسام في وجهات النظر ، وسرعان ما تكتشفت للرأي العام إذ نشرت الصحف في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أنباء حول

توشيح عبد السلام فهمي جمعة وكيل الوفد وصلاح الدين مكرتيرة  
عاما له ، كما اشارت الى أن الوفد سيبحث في اجتماع ، اليوم ،  
اعادة تكوينه . - الخ .

ومهما يكن الامر فقد أصبح واضحا أن الوفد يحاول أن يحيى  
تنظيمه ويتفخ في بزه . غير أن هذا كله جاء متاخرا فلم يستطع  
أن يخلص نفسه من المصير الذي كان لابد أن يلغاه وهو الانهيار .

أن الوفد لم يستطع أن يفهم حقيقة ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فلم  
يحاول - مخلصا - أن يظهر نفسه أو يتحالف بصدق مع أهداف  
الثورة ، فكان شأنه شأن الأحزاب الأخرى والتنظيمات السياسية  
القائمة آنذاك .

لقد راوغ الوفد كما راوغت الأحزاب الأخرى في الاستجابة  
لنداءات الثورة حتى فيما يتعلق بتطهير صفوفها ، فكان أن أصدرت  
قيادة الثورة بيانا في ٨ سبتمبر تعلن فيه للشعب وتوضح له  
مراوغة الأحزاب في تطهيرها . كما أصدرت بيانا آخر يحل  
الأحزاب ويصدر قانون بإعادة تنظيمها من جديد . كانت قيادة  
الثورة مازالت تحسن الظن بتلك الأحزاب وترغب منها أن  
ترتفع الى مستوى الموقف وتقدم طبيعة تلك الثورة . إلا أن كل  
محاولاتها معها ضاعت سدى ، وأخيرا انبركت الثورة أن تلك  
الأحزاب بما فيها الوفد لن تتكلم معها ، فأصدرت قانونا في  
١٧ يناير ١٩٥٣ بإلغاء الأحزاب السياسية ومصادرة أملاكها  
وممتلكاتها . وهوى الوفد الى مصيره واسدل الستار ،



## المصادر والمراجع العربية

أولا : الوثائق :

( ١ ) الوثائق غير المنشورة :

— محاضر المحادثات والتمكرات المتبادلة بين الجانبين المصري والبريطاني في مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ وعندها ٢٤ محضرا وخمسة عشر مذكرة مرفقة وجميعها مخطوطات محفوظة لدينا ( مارس - أغسطس ١٩٣٦ ) .

— محاضر جلسات أعضاء هيئة الوفد أعوام ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ - ١٩٤٩ مخطوطة بخط الاستاذين فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنم وهي محفوظة لدينا .

— محاضر جلسات الهيئة للوقفية العامة والهيئة الوقفية البرلمانية أعوام ١٩٣٨ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ وهي بخط الاستاذين غؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنم وهي محفوظة لدينا .

— بيانات الوفد في أعوام ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ وهي تلك البيانات التي لم يقرر لها النشر لمسيب أو لآخر وهي خطية بخط الاستاذين ابراهيم فرج ومحمد صلاح الدين .

— قانون اللجنة التنفيذية للجبان الوفد - القاهرة - مطبعة الاعتماد - بدون تاريخ .

- قانون لجان الوفد الرئيسية بمحافظة مصر — القاهرة — مطبعة الاعتماد .
- اللائحة الداخلية لهيئة الوفد المصري — القاهرة — ١٩٤٦ .
- هيئة الوفد المصري : نظامها وبرنامجه ( الاسكندرية ، مطبعة بروكاشيا ، سبتمبر ١٩٥٢ ) .
- مصلحة الرقابة : مكتب الرقيب العام — تقارير صادرة من مصلحة الرقابة بتلخيص المعلومات المستقاة من بريد القنصل البريطاني بقاعدة قنصل السويس ( ١٩٥٢/٥١ ) .
- مصلحة الرقابة : مكتب الرقيب العام — مجموعة تقارير عن الاذاعة الموجهة الى محطة الاذاعة البريطانية من مندوبيها باترك سميت .
- رسالة شخصية من السفير البريطاني ( رالف ستيفنسون ) الى على حامر باشا رئيس الوزراء في ١٩٥٢/١/٢٠ ، صورة خطية محفوظة لدينا .
- احتجاج السفارة البريطانية على حواش ٢٦ يناير ١٩٥٢ في ١٩٥٢/٢/٦ صورة خطية محفوظة لدينا .
- بيان من الوفد المصري الى شعب وادي النيل في ١٩٥٢/٤/١٥ يهاجم فيه الوفد وزارة نجيب الهلالي .
- وثائق الوفد المصري الثلاثة الموجهة الى السفير البريطاني في القاهرة والى دولة النقرائي باشا . ونداء الى أبناء وادي النيل . - سبتمبر ١٩٤٧ .
- نص استقالة فؤاد مراح النمن من عضوية الوفد وسكرتاريته ورد النحاس باشا عليه ( صورة خطية ) .

— نص استقالة فؤاد سراج الدين من عضوية مجلس الشيوخ  
( صورة خطية ) \*

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة للعمل ، تقرير عن عمال  
المعسكرات البريطانية وكيفية تسجيل اسمائهم وتعيينهم  
بالوزارات المختلفة \*

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة للعمل - مراقبة القوى  
العاملة - تقرير احصائي مرفوع لحضرة صاحب المعالي  
وزير الشؤون عن تطور حركة التسجيل والترشيح والتعيين  
الخاصة بالعمال المتعطلين من الجيش البريطاني ( ١٥ نوفمبر  
١٩٥١ ) \*

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة للعمل - مراقبة القوى  
العاملة : تقرير احصائي مرفوع الى حضرة صاحب المعالي  
وزير الشؤون الاجتماعية عن تطور حركة التسجيل والترشيح  
والتعيين الخاصة بالعمال المتعطلين من الجيش البريطاني  
( ٢١ نوفمبر ١٩٥١ ) \*

— وزارة الشؤون الاجتماعية - مصلحة العمل : بيان احصائي  
عن عمال المعسكرات البريطانية موزعين بحسب تواريخ  
تسجيلهم بمكاتب العمل ( ملحق رقم ١ ) في ٤ فبراير ١٩٥٢ \*

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل : بيان احصائي  
بعند عمال المعسكرات البريطانية موزعين مهتيا \* في ٤ فبراير  
١٩٥٢ ( ملحق رقم ٢ ) \*

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل : بيان عن عمال  
المعسكرات البريطانية المعيّنين بالوزارات والمصالح المختلفة حتى  
يناير ١٩٥٢ ( ملحق رقم ٢ ) \*

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل : مراقبة القوى العاملة : بيان لعمباتي عن عمال المعسكرات البريطانية المبعثين بالوزارات والمصالح حتى يوم ١٩٥٢/١/٢٨ ( قى ١٩٥٢/١/٢٩ ) \*

— ملخص حديث بين حضرة صاحب المقام الرقيع مصطفى النحاس باشا ورئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السيادة السير هيوبرت هيلستون حاكم المستوطنات العمام بنجوان الرئاسة قى منتصف الساعة ١٢ من صباح يوم الخميس ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ( أصل مخطوط ) \*

— رسالة شخصية من محسن لطفى السيد الحامى الى السيد عبد الفتاح حسن \*

— وزارة الداخلية : تقرير عن الكتائب والأسلحة \* بيان قسمه فؤاد مراد الدين لمحكمة الثورة ابان محاكمته يوضح به دوره قى معركة القتال ( محفوظ لدى الأستاذ عبد الفتاح حسن وأطلعنا عليه ) \*

— وزارة الداخلية : بيان من وزير الداخلية بشأن القبض على الكتائب \*

— صورة تلفراف مرسلة من ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة الانجليزية احتجاجا على ما جاء قى خطاب خاص بمصر ( قى ١٩ فبراير ١٩٢٦ ) \*

— رسالة من ادارة للتعليم الفنى والصناعى والتجارى الى سكرتير لجنة الوفد المركزية تحيطه فيها علما بالتلفراف المرسلة الى المستر لويد جورج \*



- بيان القاء وزير الشؤون الاجتماعية من الإذاعة عن عمال القتال ( بيان رقم ١ ) .
- بيان القاء وزير الشؤون الاجتماعية من الإذاعة عن عمال القتال ( بيان رقم ٢ )
- بيان القاء وزير الشؤون الاجتماعية من الإذاعة عن عمال القتال ( بيان رقم ٣ )
- تقرير عن الجوانب القانونية لتحقيق مكتب العمل الدولي بشأن بعض الأحداث التي وقعت بمنطقة القتال بين الجانبين المصري والبريطاني .
- وزارة الداخلية : تقارير يومية عن حوادث منطقة القتال - من اعداد وزارة الداخلية .
- وزارة الشؤون الاجتماعية - مكتب الوزير - ملف اذاعات العمل .

#### ( ب ) الوثائق الرسمية والبارضية المنشورة :

- الحكومة الملكية المصرية : وثائق الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية ، الوثائق الموقعة بمقتضى في ٨ مايو ١٩٣٧ . ( القاهرة - المطبعة الأميرية ١٩٣٧ ) .
- الدولة المصرية : مصر في هيئة الأمم المتحدة - تقرير عن أعمال الدورة العاشرة الثانية بهيئة الأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك ( سبتمبر - نوفمبر ١٩٤٧ ) القاهرة ١٩٤٧ .
- الملكة المصرية : معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ( القاهرة المطبعة الأميرية ١٩٣٦ ) .

- الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية الملكية المصرية : الكتاب الأخضر - محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ( مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ ) ( القاهرة - مطبعة مصر - ١٩٥١ ) .
- الكتاب الأسود : عريضة مدفوعة من مكرم عبيد الى الملك في ٢٩ مارس ١٩٤٢ - ( القاهرة ١٩٤٢ ) . . .
- الكتاب الأبيض : بيانات الحكومة وقرارات مجلس البرلمان بشأن الأسئلة والاستجابات عما ورد في العريضة المرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا وما يتعلق بها من مسائل سبق انثارها في مجلس البرلمان . ( المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٤٢ ) .
- مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ويشمل جميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والعاديات من ١٩٢٠ الى ١٩٣٢ وتقرير اللورد علنر .
- وزارة المالية : وثائق الاتفاقات المالية بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ( القاهرة - المطبعة الاميرية ١٩٤٨ ) .
- جمهورية مصر : رئاسة مجلس الوزراء - السودان عن ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ( القاهرة - المطبعة الاميرية - ١٩٥٣ ) .
- الذكرى العاشرة ليوم ١٢ نوفمبر - حفلة الوفد المصري في ١٢ نوفمبر ١٩٢٨ ، مجموعة خطب للتحام باشا وعيد السلام فهمم جمعة باشا ومحمد صبرى ابو علم باشا ومحمد توفيق

دياب بك وغيرهم ( القاهرة - مطبعة البلاغ الأسبوعي ،  
١٩٢٨ ) .

— قرارات المؤتمر الصام الوطني - مايو ١٩٢٦ - خطابات  
أصحاب اليسار وللجد الأمراء والنبلاء الى صاحبى الدولة  
مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا بالموافقة على  
قرارات المؤتمر - وخطاب صاحب الدولة النحاس باشا ومحمد  
محمود باشا الى صاحب الجلالة الملك - وخطاب النحاس  
ومحمد محمود الى سفراء الدول الأجنبية .

— مكتب شئون محكمة الثورة : محاكمات الثورة - المضبطة  
الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة - الكتاب الأول -  
الكتاب الثانى - الكتاب الثالث - الكتاب الرابع - كتاب الخامس  
- الكتاب السادس .

— مجلس الدولة : محكمة القضاء الإدارى - مذكرة حضرة  
صاحب المعادة عبد الفتاح حسن باشا المدعى ضد حضرة  
صاحب الدولة أحمد نجيب الهلالي باشا ، حضرة صاحب  
المعالي أحمد مرتضى الراغى وزير الداخلية فى القضية رقم  
٧٤٤ سنة ٦ قضائية .

— محاضرة معالى الأستاذ حكيم عبيد باشا فى الجامعة المصرية :  
بحث مقارن تحليلي للمعاهدة المصرية الانجليزية ( القاهرة -  
دار النشر الحديث ١٩٣٦ ) .

— محمد إبراهيم الجيزي : اثار الزعيم سعد زغلول - عهد  
وزارة الشعب - الجزء الاول ( القاهرة - مطبعة دار الكتب  
المصرية - ١٩٢٧ ) .

- محمد أنيس ( المكتور ) : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ،  
الجزء الأول ( القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية -  
١٩٢٧ ) .
- محمد أنيس ( الدكتور ) : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ،  
الجزء الأول - المراسلات السرية بين مصطفى زغلول وعبد الرحمن  
فهمي ( القاهرة - مكتبة الأنجلو ١٩٦٣ ) .
- محمود فؤاد : مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ،  
جميعها محمود فؤاد - القاهرة ١٩٢٤ .
- مجموعة خطب واحسانيت صاحب المعالي سعد زغلول باشا  
رئيس الوفد المصري . ويرد معاليه على جماعة المنشقين  
- بتصريح خاص من معاليه - الطبعة الأولى - مطبعة مطر  
بالقاهرة - بدون تاريخ .
- وثيقة السفير مايلز لامبسون ( اللورد كيلرن ) المنشورة  
بجريدة الأهرام ١٩٧٠ وفي من ١٥٠ سياسيا مصرية .
- مضايك مجلس النواب والشمسوخ أعوام ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ،  
١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٦ ،  
١٩٤٧ .
- حسني عبد الحميد : للزعيم في الصعيد - مجموعة خطب  
لمصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا وآخرين القيت في  
عام ١٩٣٥ في رحلة بالصعيد - القاهرة - مطبعة النهضة  
١٩٣٥ .
- محمد إبراهيم أوروأع : الشهيد أحمد حاصر - مجموعة  
مقالاته وخطبه وأرائه السياسية المجلد الأول - الطبعة الأولى  
- القاهرة - مطبعة كرامة بالجيش - ( القاهرة ١٩٤٦ ) .

— محمد حافظ رمضان : صفقة سياسية ، مجموعة خطبي وأحاديث ومفكرات في المسألة المصرية — مطبعة جريدة الصباح ( القاهرة — بدون تاريخ ) .

— محمد حافظ رمضان : في سبيل مصر « آراء وأحاديث » مطابع دار أخبار اليوم ( القاهرة ١٩٥٢ ) .

— محاضرات المشاورات العربية — جامعة الدول العربية — القاهرة ١٩٤٤ — بروكوكول الاسكندرية ١٩٤٤ — ١٩٤٦ .

— المملكة المصرية : تقارير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية من عام ١٩٤٤ إلى ١٩٥١ .

— الوثائق الانجليزية المنشورة بالأهرام بعنوان : ٥٠ سنة على ثورة ١٩١٩ .

— موجز وضعه الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ ورئيس وفد مصر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طائفة من أعمال هذه الجمعية في الشطر الثاني من دورتها الأولى المعقودة بمواحي نيويورك .

— تقرير اللجنة الخصوصية المكتبة لبحر ( لجنة ملند ) في في ديسمبر ١٩٢٠ .

— قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بإنهاء العمل بأحكام مساعدة ١٩٢٦ وملحقاتها وأحكام لتناقض سنة ١٨٩٩ .

— ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس ١٩٤٥ .

— ميثاق العمل الوطني للجمهورية العربية المتحدة في ٢١ مايو ١٩٦٢ والذي أقر في ٣٠/٦/١٩٦٢ .

— لجنة المنتور : محضر لجنة وضع المبادئ العامة وملحق  
رقم ١ ، ٢ ، ٢٠ مكرر ، ٢ - المطبعة الأميرية - القاهرة ،  
١٩٢٧ .

— مجلس الشيوخ : البيان الذي القاه حضرة صاحب المقام الرفيع  
مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بمجلس الشيوخ  
مساء يوم الاثنين الموافق ٨ أكتوبر ١٩٥١ ومعه المراسيم  
بمشروعات القوانين للرفقة للبيان - المطبعة الأميرية - القاهرة  
١٩٥١ .

### ثانيا : المنكرات :

#### ( ١ ) المنكرات المنشورة :

— أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن - جزءان ( القاهرة  
١٩٢٤ - ١٩٢٦ ) -

— أحمد لطفي السيد : قصة حياتي - ( دار الهلال - القاهرة  
١٩٦٢ ) .

— اسماعيل صدقي : مذكراتي ( دار الهلال - القاهرة ١٩٥٠ ) .

— زوميل : مذكرات زوميل : جمعها واعدتها للنشر : ليديل هاربت  
وأخرون - تعريب وتعليق : عقيد فتحي عبد الله النمر ( المطبعة  
الغنية الحديثة - القاهرة ، ١٩٦٥ ) -

— شريف العبد : ( اللواء ) : مذكرات عن محررة ٢٥ يناير  
١٩٥٢ المنشورة بجريدة الأختار - يناير ١٩٦٧ .

— عبد العزيز فهمي : هذه حياتي - دار الهلال - السيد ١٤٥ -  
القاهرة ١٩٦٢ .

- عبد الرحمن الرفاعي : مذكراتى ( ١٨٨٩ - ١٩٥١ ) القاهرة  
دار الهلال ١٩٥٢ .
- عمر طومسون ( الأمير ) : منكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة  
الوطنية ١٩١٨ - ١٩٢٨ . الطبعة الثانية ( مطبعة العمل -  
الاسكندرية ١٩٤٢ ) .
- فاطمة اليوسف : مذكرات - كتاب روز اليوسف - العدد الأول  
- القاهرة ١٩٥٧ .
- فخرى عبد النور : مذكرات منشورة بمجلة المصور مارس  
١٩٦٩ .
- فكرى أباطة : الضاحك الباكي ( المرحلتين الأولى والثانية )  
طبعة جديدة كاملة - دار الهلال - القاهرة ١٩٥٨ .
- محمد التابعى : من اسرار السياسة والسياسة ( مصر ما قبل  
الثورة ) القاهرة مطابع دار القلم ١٩٦٥ : مذكراته التابعى :  
منشورة بمجلة آخر ساعة ١٩٦٨ .
- محمد بهى الدين بركات ( الدكتور ) : صفحات من التاريخ  
القاهرة ١٩٦٠ .
- محمد حسين هيكل ( الدكتور : مذكرات فى السياسة المصرية  
الجزء الاول من ١٩١٢ الى ١٩٢٧ ( القاهرة - مكتبة النهضة  
١٩٥١ ) .
- محمد حسين هيكل ( الدكتور ) : مذكرات فى السياسة المصرية  
- الجزء الثانى من ١٩٢٧ - ١٩٥٢ ( القاهرة - مكتبة  
النهضة ١٩٥٢ ) .

— محمد محمد زكي عبد القاهر : اقدم على الطريق : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - ١٩٦٧ ) .

— محمد كامل سليم : يوميات ثورة ١٩١٩ و مذكرات منشورة - بحريفة الأخبار مارس ١٩٦٩ .

— محمود أبو الفتح : مع الوفد المصري ( القاهرة ١٩٢٠ ) -

— محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ( القاهرة ١٩٢١ ) .

— محمود عزمي ( المكتور ) : حقايا سياسية ( سلسلة كتب للجميع - العدد ٢٦ ) .

— يوسف نعام ( المكتور ) : نكرويات سعد وعبد العزيز وماهر وولاه في ثورة ١٩١٩ - تصرفات حكومية ( القاهرة - دار النيل للطباعة - ١٩٥٢ ) .

— يوسف نعام ( للمكتور ) : صفحة من تاريخ مصر الميناس الحديث في مفاوضات على - كيردن ( القاهرة : مكتبة الأتيلو ١٩٥٦ ) .

### ( ب ) المذكرات غير المنشورة :

— سعد زقزلول : مذكرات تقع في ٥٢ كراسة مخطوطة ( كراسة رقم ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ) وهي مودعة بقسم الوثائق بدار الكتب .

— فؤاد مبراج الدين : مذكرات وهي اقرب الى المذكرات سجلناها له على مدار اعوام ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ - ( حوالي ٢٢ لقاء ) ولديه صورة منها وايضا صورة منها .



٢٠ محمود سليمان غنّام : مفكرات وهي اقرب الى الذكريات  
سجلناها له على مدار اعوام ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ .  
١٩٧٠ ( حوالي ١٥ لقاء - ولديه صورة منها ولدينا الأخرى .

٢١ محمد صلاح الدين وابراهيم فرج : مفكرات وهي اقرب الى  
الذكريات سجلناها لهما في عدة لقاءات تمت عامي ١٩٦٨  
و ١٩٦٩ .

٢٢ محمد علوي الجزار : مفكرات في مجموعة اوراق مخطوطة  
ومتناثرة عثرنا عليها في مكتبته الخاصة ( ٤٥ صفحة ) .

### ثالثا : الكتب والبحوث والدراسات التاريخية والسياسية والاقتصادية والقانونية :

ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية ( القاهرة - دار القديم ١٩٥٧ ) .  
ابراهيم عبيد : دراسات في الصحافة المصرية ( روزا لليوسف -  
سيرة وصحيفة : « الطبعة الأولى » مؤسسة سجل الحرب  
١٩٥٥

ابراهيم عبيد : تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ - ١٩٥٦ ( القاهرة -  
مكتبة الآداب ١٩٥٢ ) .

ابراهيم عبيد : تطور الصحافة المصرية واثرها في النهضة  
الفكرية والاجتماعية للقاهرة ١٩٤٥ .

ابراهيم عبيد : تاريخ الوقائع المصرية ١٨٢٨ - ١٩٤٢ ( مكتبة  
الآداب - القاهرة ١٩٤٢ ) .

ابراهيم عبيد : جريدة الامرام : تاريخ مصر في خمسة وسبعين سنة  
( دار المعارف ، ١٩٥١ ) .

أحمد بيلى ( الدكتور ) : صفحة من تاريخ الزعامة بمصر - على  
يكن باشا ( القاهرة ١٩٢٢ ) .

أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ - الطبعة الثالثة - دار الكاتب  
العربي ، القاهرة ١٩٦٧ .

أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا ( ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ) بكاتب روز  
اليوسف .

أحمد حسين : الأرض الطيبة ( رسالة في الوطنية - المطبعة  
العالمية ١٩٥١ ) .

أحمد حسين : قضية التصريح على حرق مدينة القاهرة ومقدمات  
ثورة ٢٣ يوليو ( المطبعة العالمية - القاهرة ١٩٦٢ ) .

أحمد حسين : واحترق القاهرة ( المطبعة العالمية - ١٩٦٦ ) .  
أحمد رمزي : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية - محاضرة  
أقيمت بدار الاتحاد العربي في ١٤/١/١٩٥١ - مطبعة عيسى  
البياسي الحلبي - القاهرة ، ١٩٥١ .

أحمد شفيق باشا : حوايات مصر السياسية - الجزء الأول ( القاهرة  
١٩٢٦ ) .

أحمد شفيق باشا : حوايات مصر السياسية - الجزء الثالث ( القاهرة  
١٩٢٨ ) .

أحمد شفيق باشا : حوايات مصر السياسية من الأولى إلى الحوايات  
السياسية ( القاهرة ١٩٢٨/١٩٢٩ - مطبعة حوايات مصر  
السياسية ) .

أحمد طريين : الوحدة العربية بين ١٩١٦ - ١٩٤٥ بحث في تاريخ  
العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة  
الدول العربية - معهد الدراسات العربية - القاهرة ، ١٩٥٧ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى ( الدكتور ) : مصر والمسألة المصرية  
١٨٧٦ - ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٦٦ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى ( الدكتور ) : مصر والمسألة المصرية من  
الاحتلال إلى المائدة ( القاهرة ١٩٦٧ ) .

أحمد عبد الرحيم مصطفى : مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ -  
١٩٥٨ . القاهرة ١٩٦٧ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى ( الدكتور ) : العلاقات المصرية البريطانية  
( القاهرة ١٩٦٨ - دار المعارف ) .

أحمد عبد الرحيم مصطفى : أزمة القيادة في ثورة ١٩١٩ . أبحاث  
منشورة بجريدة الجمهورية ، أكتوبر - نوفمبر ١٩٦٢ .

أحمد عزت عبد الكريم ( الدكتور ) : أبو الفتوح رضوان ( الدكتور )  
أمين عبد اللله ( الدكتور ) : التاريخ القومي - الطبعة الأولى -  
القاهرة ١٩٥٨ .

أحمد قاسم جودة : التكرميات خطب وبيانات معالي مكرم عبيد باشا  
منذ فجر النهضة إلى اليوم .

أحمد لطفي السيد : مبادئ في السياسة والأدب والاجتماع - دار  
الهلل العدد ١٤٩ ( القاهرة ١٩٦٢ ) .

أحمد لطفي السيد : الدكتور محمد حسين هيكل - أشرف علي  
أعداده أحمد لطفي السيد - مطبعة مصر ١٩٥٨ .

أرمينكين تشيلدرز : الطريق إلى السويس : تعريب خيرى حماد .  
القاهرة ١٩٦٤ .

أمين سعيد : تاريخ مصر المينامى من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى  
انتهاء الملكية ١٩٥٢ .

أمين سعيد : تاريخ مصر المينامى الحديث - دار أحياء الكتب  
العربية - عيسى الحلبي وشركاه .

أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها الى ١٩١٩  
( القاهرة ١٩٦٧ ) .

أمين مصطفى عفيفي عبد الله ( الدكتور ) : حسن مرعى ( الدكتور ) :  
ثورة شعب - مكتبة الأنجلو ١٩٥٢ .  
أمين مصطفى عفيفي عبد الله ( الدكتور ) : تاريخ مصر الاقتصادي  
والمالى فى العصر الحديث - للقاهرة - مكتبة الأنجلو -  
الطبعة الثالثة - ١٩٥٤ .

أنور السادات : أسرار الثورة المصرية - بواعثها الخفية وأسبابها  
للميكولوجية - تقديم جمال عبد الناصر - الدار القومية  
للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٥٨ .

أنور السادات : قصة الثورة كاملة : ( القاهرة ١٩٥٤ ) .  
طرمن غالى ( الدكتور ) : الاستراتيجية والسياسة العولمية -  
القاهرة ١٩٦٤ .

جاءك ديمال وعارى لوروا : جمال عبد الناصر من حصار الفالوجة  
حتى الاستقالة المستعجلة - ترجمة ريمون نشاطى - تقديم  
كمال جتيلاط - دار الاداب - الطبعة الاولى - بيروت ، شباط  
١٩٦٨ .

جلال الدين الحمامسى : معركة نزامة الحكم ( فبراير ١٩٤٢ -  
يوليو ١٩٥٢ ) - مطابع دار الكتاب المصرى ، القاهرة ،  
١٩٥٧ .

جلال يعنى ( الدكتور ) : الوحدة العربية وانشاء جامعة الدول  
العربية - محاضرات مطبوعة ، جامعة الاسكندرية - كلية  
الاداب مؤسسة شباب الجامعة للطباعة ، ١٩٦٦ .

جمال الدين محمد سعيد ( المكتور ) : التطور الاقتصادي في مصر  
منذ الكساد العالمي الكبير - الطبعة الأولى ، القاهرة :  
١٩٥٦ .

جورج فوشيه : جمال عبد الناصر وضحيه - دار المعارف -  
القاهرة ١٩٦٠ .

حافظ حمدي : ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ١٩٦٤ .  
حافظ عفيفي باشا ( المكتور ) : الانجليز في بلادهم ( القاهرة -  
مطبعة دار للكتاب ، ١٩٣٥ ) .

حافظ عفيفي باشا ( المكتور ) : على هامش للسياسة المصرية ،  
بعض مسائلنا القومية ، مطبعة دار للكتاب المصرية ،  
١٩٣٨ .

حامد سلطان ( المكتور ) : القانون الدولي العام - القاهرة :  
١٩٦٥ .

حسن عطية لطفي : احمد ماهر وشجرة الحرية - القاهرة ١٩٤٥ .  
حسن الجداوي : خطرات عن : عيوب الحكم في مصر - تقسيم  
حافظ عفيفي باشا القاهرة ١٩٣٩ .

حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين ، بحث اقتصادي واجتماعي  
وسياسي من مصر ، الجزء الأول ( مصر ما قبل ثورة  
٢٣ يوليو ) مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

حسني عبد الحميد : الزعيم في الصعيد ( مجموعة خطب النحاس  
ومكرم في رحلة الصعيد عام ١٩٣٥ ) .

حسين خلافة ( المكتور ) : نقابات العمال في مصر ، الطبعة  
الأولى ، مكتبة التجار ١٩٤٦ .

راشد البراوى ( الدكتور ) : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر ( دار النهضة - القاهرة ١٩٥٢ ) .

راشد البراوى ( الدكتور ) : ومحمد حمزة عيش : التطور الاقتصادي فى مصر الحديثة ( النهضة ١٩٥٤ ) -

رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية فى مصر ( ١٨٩٩ - ١٩٥٢ )  
رسالة ماجستير منشورة تحت اشراف الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - القاهرة ، ١٩٦٧ .

رجاء النقاش : محمد مندور من الانتحارية الى اليسارية - دراسة منشورة بمجلة الهلال يونيـو ١٩٦٨ .

رفعت السعيد : الأساس الاجتماعي للثورة العربية - سلسلة كتب  
القومية - دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ( القاهرة ١٩٦٦ ) .

ساطع الحصرى : العربية أولا ، ( بيروت ١٩٦٦ ) .

ساطع الحصرى : آراء وأحاديث فى القومية ، ( بيروت ١٩٦٦ ) .

سليمة موسى : حرية العقل فى مصر ، ( القاهرة ١٩٤٨ ) .

سنية قراعة : نهر السياسة المصرية ( القاهرة ١٩٥٢ ) مكتبة  
الصحافة النوى - مطبعة كوستانسوماس وشركاء - الطبعة  
الأولى .

ستيون وليمز ( م . ق . ) : بريطانيا والدول العربية ( ١٩٢٠ -  
١٩٤٨ ) ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى - مراجعة الأستاذ

الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - مكتبة الأنجلو - القاهرة ١٩٥٢ )

صيف الدين الغزالى : الوفد والاشتراكية - دار الجامعة للطباعة والنشر ( القاهرة ١٩٥٠ ) .

شهيد عطية الشافعى : تطور الحرية الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ - ( القاهرة - الدار المصرية للكتاب ١٩٥٧ ) .

شولى ضيف ( الدكتور ) : مع العقاد - سلسلة اقرأ ، العدد ٢٥٩ - دار المعارف - القاهرة . ١٩٦٤ .

صالح على عيسى السودانى : الأزمات السياسية لإبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محبوب ثابت ( شركة من الطباعة - الطبعة الأولى - القاهرة ) .

صبرى وحيدة ( الدكتور ) : قى أصول المسألة المصرية ( مكتبة الأتجاه - القاهرة ١٩٥٠ ) .

صلاح العقاد ( الدكتور ) : الحرب العالمية الثانية ( القاهرة ١٩٦٠ ) .

صلاح العقاد ( الدكتور ) : الحرب والحرب العالمية الثانية - القاهرة ١٩٦٦ - معهد الدراسات العربية .

طارق البشرى : مجلس الأمن والحركة الوطنية ١٩٤٧ - دراسة منشورة بمجلة الكاتب ، العدد ٨١ ديسمبر ١٩٦٧ .

هباش العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ( القفرة ١٩٣٦ ) .  
عباس العقاد : محمد عبده ، سلسلة أعلام العرب .

عباس حافظ : مصطفى النحاس أو الزمامة والزعيم - درس وبحث وتحليل - ( القاهرة ١٩٣٦ ) .

عبد القواب عبد الحى : عصير حياتى .

عبد الحليم الجندى : من أجل نصر « البطل أحمد عصمت » للقاهرة  
• ١٩٥٤

عبد الخالق لاشين : جور سعد زغلول في السياسة المصرية حتى  
عام ١٩١٤ - رسالة ماجستير بإشراف الأستاذ الدكتور  
أحمد عبد الرحيم مصطفى - مكتبة الآداب عين شمس -

عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القوي من ١٩١٤  
إلى ١٩٢١ - جزءان - القاهرة ١٩٤٦ : في أعقاب الثورة  
المصرية : الجزء الأول ( أبريل ١٩٢١ - أغسطس ١٩٢٧ ) -  
دار النهضة - الطبعة الثانية ١٩٥٩ •

عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية : الجزء الأول  
( أبريل ١٩٢١ - أغسطس ١٩٢٧ ) - دار النهضة - الطبعة  
الثانية ١٩٥٩ •

عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية : الجزء  
الثاني ( ١٩٢٧ - ١٩٣٦ ) للطبعة الأولى - دار النهضة ،  
القاهرة ١٩٤٩ •

عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية : الجزء  
الثالث ( ١٩٣٦ - ١٩٥١ ) للنهضة ١٩٥١ •

عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - دار  
النهضة •

عبد الرزاق المستهوى ( الدكتور ) : قضية وادي النيل ، مصر  
والسودان - المطبعة الأميرية - القاهرة ١٩٤٩ •

عبد الرزاق حسن ( الدكتور ) : إنقضا الاقتصادية ( القاهرة ١٩٥٣ )  
عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ -  
١٩٣٦ - رسالة ماجستير منشورة - بإشراف الأستاذ  
الدكتور محمد أنيس - دار الكاتب العربي للطباعة - القاهرة  
• ١٩٦٨



عبد المنعم الغزالي : تاريخ الحركة النقابية المصرية ( ١٨٩٩ -  
١٩٥٢ ) تقديم خالد مصر الدين - للقاهرة ١٩٦٨ .  
على لطفى ( الدكتور ) : التطور الاقتصادي في اوربا ومصر -  
القاهرة ١٩٥٨ .

عبد المنعم رجب : النظم الانتخابية وتطورها ، ١٩٤٧ .  
عبد اللطيف احمد حمزة ( الدكتور ) : الصحافة المصرية في مائة  
عام - المكتبة الثقافية العدد ١٤ - دار القلم بالقاهرة .  
غالى شكرى : سلامة موسى وأزمة الضمير العربى - مؤسسة  
الخانجي - القاهرة ١٩٦٧ .

فتوى رضوان : عصر ورجال : مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة  
١٩٦٧ .

فتوى رضوان : كفاحنا في نصف قرن : دار الشرق - القاهرة  
١٩٤٧ .

الذى رضوان : اخى المواطن : القاهرة ١٩٥٤ .

قواد محمد شبل : عصيب الجرب ( دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٤ ) .  
كارانجيا ( صحفى هندي ) : الفجر العربى - تقديم جمال عبد الناصر  
الطبعة الثالثة منشورات الكتب الاهلية ( بيروت ١٩٦١ ) .

كامل الشناوى : لقاء معهم - الكتاب الذهبي ، القاهرة ١٩٦٤ .  
كريم ثابت : الملك قواد - والملك فاروق - سلسلة اقرا ، العدد ٢٠ ،  
القاهرة ١٩٤٤ .

كمال الدين رفعت : مذكرات حرب التحرير - اعداد مصطفى طلبة -  
القاهرة ١٩٦٨ .

كيرك ، جودى : موجز تاريخ الشرق الاوسط من ظهور الاسلام  
الى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندر ، مراجعة الدكتور

سليم حسن - العدد ١١٤ من سلسلة الآلاف كتاب ( القاهرة ١٩٥٧ ) -

لويس عوض ( الدكتور ) : طه حسين ( « الحميد - الزفير » دراسة منشورة بجريدة الأهرام ، ديسمبر ١٩٦٨ .

محمد إبراهيم أبو رواح : الشهيد أحمد ماهر « مقالات وخطبة وأرائه السياسية » المجلد الأول - الطليعة الأولى ، مطبعة كرامة بالحسين - القاهرة ١٩٤٦ .

محمد إبراهيم الجزيري : سعد زقلاوي « كتاب اليوم - العدد ٢٠ » .

محمد أمين حسونة : كفاح الشعب - ( القاهرة ١٩٥٤ ) .

محمد أنيس ( الدكتور ) : حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ( دراسة منشورة بجريدة الأهرام من ٥ إلى ١٠/٢/١٩٦٧ )

د. محمد أنيس : حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ ( دراسة منشورة بجريدة الجمهورية من ١/٢٢/١٩٧٠ - ١/٢٦/١٩٧٠ ) .

د. محمد أنيس : المقاومة الشعبية في مصر الحديثة ( مقال في القاب بعنوان المقاومة الشعبية في الشرق - العدد ٢٠ من سلسلة لثقفنا لك ) .

د. محمد أنيس : دراسات في المجتمع المصري - منشورة بمجلة الكاتب ١٩٦٥ .

د. محمد أنيس : تاريخ القضية الفلسطينية - محاضرة نشرتها جامعة القاهرة - المحاضرات العامة للعام الجامعي ١٩٦١/٦٠ ( مطبعة جامعة القاهرة ١٩٦٢ ) .

محمد أنيس ( الدكتور ) : رجب حراز ( الدكتور ) : ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ( مكتبة النهضة - القاهرة ١٩٦٥ ) .

محمد على غريب : محمد فريد القداني الأول - منشورات المكتبة العلمية - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٥٨ .

محمد محمود السروجي ( الدكتور ) : ثورة ٢٣ يوليو - جنوبها وأصولها التاريخية - مطبعة المرسى ( الاسكندرية ١٩٦٥ ) .

محمد مصطفى صفوت ( الدكتور ) : انجلترا وقناة السويس ( ١٨٥٤ - ١٩٥١ ) . الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - القاهرة ١٩٥٢ .

محمد مصطفى عطا : مصر بين ثورتين - سلسلة اخترنا لك - العدد ١٦ - دار المعارف .

محمد مندوز ( الدكتور ) : كتابات لم تنشر ( الهلال - عدد خاص عن الدكتور مندوز ) ١٩٦٥ .

: مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة - التطور العباسي ( ١٨٨٢ - ١٩٥٨ ) سلسلة الألف كتاب - مكتبة النهضة ( القاهرة ١٩٥٩ ) .

محمد تاجر الطار ( الدكتور ) : العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا ( دمشق ١٩٦٢ ) .

محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ودراساتها من الوجهة العملية - القاهرة - مطبعة دار الكتب - أكتوبر ١٩٣٦ ، سلسلة مقالات منشورة بجريدة صوت الأمة والمصرى في ١٩٣٧ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٨ .

محمود عزمي ( الدكتور ) : وزارة المائة يوم - وزارة على ماهر باشا - ٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦ - مكتبة النهضة - القاهرة ١٩٣٦ .

محمود فتحي عمر : أبطال الحرية في مصر وأمريكا - مطبعة كوستانتينوس - القاهرة بدون تاريخ .

حزب الوفد ج ٢ - ٣٨٥

محمد حسين هيكل بك ( الدكتور ) : شخصيات مصرية وغربية  
- كتاب روز اليوسف - العدد الثاني .

محمد حسين هيكل بك ( الدكتور ) : ابراهيم عبد القادر المازني ،  
ومحمد عبد الله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستوري  
( القاهرة - مطبعة السياسة ١٩٢١ ) .

محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية  
القاهرة ١٩٥٩ .

محمد زكي عبد القادر : مجلة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ( العدد  
السادس من سلسلة كتاب روز اليوسف ) .

محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية - الجزء  
الأول ( ١٨٨٢ - ١٩٣٦ ) القاهرة - مكتبة النهضة المصرية  
١٩٥٢ .

محمد صبيح : ايام وايام ١٨٨٢ - ١٩٥٦ - مطبعة العالم العربي -  
القاهرة ١٩٦٦ .

محمد علوي الجزار : في خدمة الوطن - من علوي الجزار بك عضو  
مجلس الشيوخ الى أهله وعشيرته وبنى وطنه بدائرة شبين  
الكوم لمجلس الشيوخ ( دار مصر للطباعة ١٩٥١ ) .

محمد عودة : تراث الأحزاب ( دراسة منشورة بجريدة الجمهورية  
- فبراير ١٩٦٨ .

محمد عبد المجيد مرعي : شخصيات مجدها الميثاق - المؤسسة  
العامة للتأليف والنشر .

محمد عبد الله العريسي ( الدكتور ) : سياسة الاتفاق الحكومي في  
مصر في الفترة ١٨٨٢ - ١٩٤٨ - دراسة تحليلية من الوجهة  
المالية والاقتصادية والإدارية - القاهرة ١٩٤٨ .

- محمود كامل : مصر فى خارج مصر ( القاهرة ١٩٥٢ )
- مصطفى الحفناوى ( الدكتور ) : فتاة الصويس ومشكلاتها المعاصرة
- الجزء الثانى ( القاهرة — مطابع دار أخبار اليوم ١٩٥٢ )
- مصطفى أمين : عمالقة وأقزام : سلسلة كتاب اليوم \* يوليو ١٩٥١
- مصطفى أمين : ليالى فاروق ( سلسلة كتاب اليوم ) فبراير ١٩٥٤
- مصطفى عوف : صوث مصر — ( القاهرة ١٩٥١ )

موريس ليفرجيه : النظم السياسية — ترجمة — أحمد حسيب عباس  
— مراجعة — الدكتور ضياء الدين صالح ( سلسلة الألف  
كتاب ) مؤسسة كامل مهدى .

حوى صبرى : قصة ملك وأربع وزارات — كيف كانت تحكم مصر  
من ٢٦ يناير ١٩٥٢ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ( دار القلم —  
القاهرة ١٩٦٤ ) .

نظمى لوقا ( الدكتور ) : ربحانة الشهداء محمود فهمى التتراشى  
تقديم الأستاذ عباس محمود العقاد — مطبعة دار المستقبل  
— ( القاهرة ١٩٤٩ ) .

: واجبتنا بعد المعاهدة — مجموعة محاضرات ألقى عقب  
إبرام المعاهدة واشترك فيها أحمد لطفى السيد وأحمد نجيب  
الهلالى واللواء عزيز المصرى وحسن نشأت وغيرهم . اتحاد  
الجامعة المصرية واتحاد كلية الحقوق — دار النشر الحديث  
مطابع أحمد الصاوى محمد ( القاهرة ١٩٣٦ ) .

يوسف خليل ( الدكتور ) : تطور الحركة القومية فى مصر ١٨٨٢ —  
١٩١٩ — رسالةكتوراه غير منشورة — كلية الآداب ، جامعة  
القاهرة .

## رابعاً : الصحف والمجلات :

- الأهرام : من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٥٤ .
- البلاغ : من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٥٠ .
- المصري : من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥٤ .
- السياسة اليومية والأسبوعية : ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ .
- صوت الأمة : من عام ١٩٤٦ . ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .
- الجمهور المصري : ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ .
- الأخبار : ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ .
- الأمان : ١٩٤٨ — ١٩٤٩ .
- الزمان : ٤٩ — ١٩٥١ .
- الوفد المصري : ١٩٤٧ — ١٩٤٧ . الكتلة : ١٩٤٥ .
- أخبار اليوم : ١٩٤٤ — ١٩٥١ .
- روز اليوسف : ١٩٥٠ — ١٩٥٢ .
- الاشتراكية : ١٩٥٠ و ١٩٥١ .
- الملزم الجدي : ١٩٥٠ — ١٩٥٢ .
- الدعوة : ١٩٥٠ و ١٩٥١ .
- مصر الفتاة : ١٩٥٠ و ١٩٥١ .
- المصور : ١٩٣٨ — ١٩٤٠ .
- الشعب الجديد : ١٩٥٠ .
- الطلبة : ١٩٦٨ .
- آخر ساعة : ١٩٥٤ و ١٩٦٨ .

- الرابطة العربية : ١٩٣٨
- الهلال : ١٩٣٩ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤
- الكاتب : ١٩٦٧
- مجلة القانون والاقتصاد : ١٩٤٣
- جريدة المنار السورية : العدد ١٢٢ في ٢٦ كانون أول عام ١٩٤٦
- جريدة الوقائع المصرية عام ١٩٤٥
- الاشتراكية : ١٩٥٠ و ١٩٥١ - اللواء الجديدة : ١٩٥٠ -  
١٩٥٢

## المصادر والمراجع الأجنبية :

**Chirol, Sitr Valentine** : The Egyptian Problem (London, Macmillan, 1920).

**Colombe, Marcal** : L'Evolution de L'Egypté (1924-1950).

**Great Britain and Egypt : 1914-1951 : Information Papers,**

**Great Britain and Egypt : 1914-1951 : Information Papers, No. 19, R.I.L.A. (London, 1952).**

**Houmani ; Albert, Arabic Thought in the Liberal Age : 1798-1939. (London, 1963).**

**Great Britain and the Arab World, 1946 ; London, Minorities in the Arab World.**

**Landau, Jacob** : Parliaments and Parties in Egypt (New York, 1945).

**Lacature, Gean and Semmon ; Egypt in transition (Lon**

**Lacature, Gean and Semmon ; Egypt in transition (London- 1952).**

**Laqueur, Walter** : Communism and nationalism in the Middle East (New York, Praeger, 1956).

**Lloyd, George ; Egypt Since Cromer, 2 vols, (London macmillan 1934).**

**Lugol, Jean, Egypt and the Second world war (Cairo (London, 1954).**

**New man, Major** : Great Britain in Egypt, (London 1935-Vol. II, 1936).

**Sabry, M. : La Révolution Egyptienne, II éme Partie 1921).**



**Toynbee, Arnold : Survey of International Affairs (London 1935, Vol. II, 1936).**

**Houssef, Amin : Independent Egypt (London, Murray, 1940).**

**Youssef, Amin : Independent Egypt (London, Murray, 1940).**

**Yeghen, Fouad ; SAAD SAGHLOUL, Le « Père du Peuple » Egyptien, (Paris, 1927).**

**Zayed, Mahmud. Egypt's Struggle for Independence (Beirut, 1965).**



## فهرس

الصفحة

الموضوع

### الفصل الخامس

٥	• • • • •	الوفد في الحكم
٨	• • • • •	الصراع بين القصر والوزارة
٢٢	• • • • •	مأخذ حكومة ١٩٣٦ / ١٩٣٧
٢٢	• • • • •	المصوبية والاستثناءات
٢٦	• • • • •	تشكيلات القمصان الزرقاء
٣١	• • • • •	استقلال الطلبة في النشاط السياسي
٣٢	• • • • •	المأخذ الأخرى
٣٦	• • • • •	الأزمات الدستورية
٤١	• • • • •	الاتجاهات الخارجية للحكومة
٤٣	• • • • •	الاتجاهات الداخلية

### الفصل السادس

٤٩	• • • • •	الوفد في المعارضة
٤٩	• • • • •	( ١٩٣٨ - ١٩٤٢ )
٥١	• • • • •	الوفد ووزارة محمد محمود
٦١	• • • • •	وزارة علي ماهر والوفد
٦٥	• • • • •	سياسة الوفد أثناء الحرب

٨١	• • • • •	وزارة حمن صبرى والوفد
٨٦	• • • • •	الوفد ووزارة حسين سرى
٨٨	• • • • •	مقدمات حادث ٤ فبراير ١٩٤٢
٩١	• • • • •	حادث ٤ فبراير ١٩٤٢
٩٧	• • • • •	مستولية الوفد فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢
١٢٦	• • • • •	وجهة نظر الوفد

### الفصل السابع

١٢٩	• • • • •	الوفد فى الحكم
١٢٩	• • • • •	وزارة ١٩٤٢ / ١٩٤٤
١٣٢	• • • • •	السياسة الداخلية
١٣٦	• • • • •	العمال
١٤٢	• • • • •	المؤتمر الوفدى نوفمبر ١٩٤٢
١٤٧	• • • • •	الوفد والسياسة العربية
١٥٨	• • • • •	السياسة الخارجية لحكومة الوفد ١٩٤٤/٤٢
١٦٢	• • • • •	اللائحة
١٧٠	• • • • •	المصراع بين الوفد والقصر

### الفصل الثامن

١٨٢	• • • • •	الوفد فى المعارضة
١٨٣	• • • • •	( ب ) ١٩٤٤ - ١٩٥٠
١٨٤	• • • • •	الوفد ووزارة أحمد ماهر
١٨٩	• • • • •	الوفد ووزارة محمود فهمى النقراشى الأولى
		الوفد ووزارة اسماعيل حنى • فبراير - ديسمبر
١٩٤	• • • • •	١٩٤٦

٢٠٧	• • • • •	الرصد ووزارة النقراشي الثانية
٢٢١	• • • • •	وزارة إبراهيم عبد الهادي
٢٢٣	• • • • •	وزارتنا حسين سرى الائتلافية والحيادية

## الفصل التاسع

٢٤١	• • • • •	وزارة الوفد الأخيرة (١٩٥٢ - ١٩٥٠)
٢٥٦	• • • • •	السياسة الداخلية
٢٦٢	• • • • •	السياسة الخارجية
٢٨٨	• • • • •	حركة العمال
٢٩٣	• • • • •	معركة القنال
٢٩٩	• • • • •	تقييم معركة القنال وسياسة الحكومة ازاءها
٣٢٦	• • • • •	حريق للقاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢
٣٤٣	• • • • •	خاتمة
٣٤٤	• • • • •	الوفد ووزارة على ماهر
٣٥٣	• • • • •	الوفد ونجيب الهلالى
٣٦٣	• • • • •	المصادر والمراجع العربية
٣٩٠	• • • • •	المصادر والمراجع الاجنبية



## صادر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،  
د° عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر ،  
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة الحاكمة ،  
عبد السلام عبد العظيم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة ،  
د° محمد تسيان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الثوار في مصر في الصور الوسطى ،  
عليه عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ،  
لمسى الطليعي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ،  
د° عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية ،  
د° علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،  
د° محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحة الصعلة الحزبية ،  
محمود فوزي ، ١٩٨٧

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية •  
شكري الكاشي ، ١٩٨٧
- ١٢ - على شعراوي وعصر التنوير •  
د. نبيل راجب ، ١٩٨٨
- ١٣ - أكلوية الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية •  
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر في عصر الولاة ، من الفتح العربي الى قيام الدولة  
الطولونية •  
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي •  
د. علي حسني الخربوطي ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر : دراسة  
عن دور الجمعية الخيرية ( ١٨٩٢ - ١٩٥٢ ) •  
د. حلمي أسد شلبي ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني •  
د. محمد نور قرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية •  
د. علي السيد مسعود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين •  
د. أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين  
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي •  
د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني • ج ١ •  
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨



- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر \*  
جمال بدوي ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ٢ ، امام التصوف  
في مصر : الشعراشي \*  
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٤ - الصعلة القودية والقضايا الوطنية ( ١٩١٩ - ١٩٣٦ ) ،  
د. نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامي والغرب ،  
تأليف : هاملتون جيه وهارولد بورين ، ترجمة : د. احمد  
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة ،  
د. سعيد اسماعيل علي ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،  
تأليف : الفريد ج. بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد  
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،  
تأليف : الفريد ج. بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد  
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر في عصر الاخشيديين ،  
د. نبيلة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - المؤلفون في مصر في عهد محمد علي ،  
د. حلمي أحمد شلبي ، ١٩٨٩
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،  
شكري القاضى ، ١٩٨٩

- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،  
إلى الخليلي ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأثري : نظرة على الاتساع  
الراحة ورؤية مستقبلية ،  
د . خالد محمود الكرمي ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية للفرية ، منذ مطلع العصور الحديثة  
حتى عام ١٩١٢ ،  
د . يوتان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠
- ٣٥ - إعلام للموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،  
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامي والغرب ، ج ٢ ،  
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د . احمد عبد الرحيم  
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ علي يوسف وجريته المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية  
في ربع قرن ،  
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر  
العثماني ،  
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد علي لليونان ( ١٨٢٤ - ١٨٢٧ ) ،  
د . جليل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الكفيلة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨ ،  
د . عبد المنعم المسوقي أجمي ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الثوق والمأساة ، رؤية عصرية ،  
د . رفعت السيد ، ١٩٩١

- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،  
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية ،  
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ،  
د . محمد عفيفي ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبيبي ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ( ١٩٣٩ - ١٩٥٧ ) ،  
ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،  
د . لطيفه محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي ،  
د . زينة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الإسرائيلية ( ١٩٤٨ - ١٩٧٩ ) ،  
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ( ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ) ،  
د . سهر استندر ، ١٩٩٢
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الإسلامية ،  
( أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، في أبريل ١٩٩١ ) أعدها للنشر :  
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن  
الثامن عشر ،  
د . الهام محمد علي ذعني ، ١٩٩٢

- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،  
د . محمد كمال الدين عز الدين علي ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الإقباط في مصر في العصر العثماني ،  
د . محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن  
حيشي ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن القيم  
النوعية ،  
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٢
- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل اللغة ،  
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي مجين الحرية والصحافة ،  
د . إبراهيم عبد الله السلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التأميم  
( ١٩٥٧ - ١٩٦١ ) ،  
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،  
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،  
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،  
لمى لطيفي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الإسلامية ،  
تأليف : د . سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،  
ومسيد عبد الفتاح عاشور ، أعيدوا للنشر : د . عبد العظيم  
رمضان ، ١٩٩٣

- ٦٤ - مصر وحقوق الانتمسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة وثائقية .  
د . محمد نسيان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية ( ١٨٩٧ - ١٩١٧ )  
مسهم نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي  
د . نريمان عبد الكريم احمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الاصول التاريخية ،  
( أبحاث الندوة التي اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الاعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، في ابريل ١٩٩٣ ) ، أعدتها للنشر :  
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ١٩٩٣
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية ( ١٨٨٦ - ١٩٥١ )  
د . محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - أهل اللغة في الاسلام ،  
تأليف : أ . م . قرتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن ( ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ) ،  
اعداد : تريفور ايقانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف احمد عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي ( ٣٥٨ - ٥٦٧ هـ ) ،  
أمنية أحمد اعلم ، ١٩٩٤

- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،  
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني  
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل اللغة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،  
د . سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني ( زمن الاحتلال  
البريطاني ) ،  
د . سعيد اسماعيل علي ، ١٩٩٥
- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن  
حيثي ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية ( ١٨٧٣ - ١٨٩٩ ) ،  
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،  
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي  
الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - فنسة الموسى والتنافس الاستعماري الأوربي  
( ١٨٨٢ - ١٩٠٤ ) ،  
د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى  
نصر أكتوبر ،  
د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة  
العثمانية ،  
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاقلاعة المصرية : دراسة تاريخية ( ١٩٣٤ - ١٩٥٢ ) ،  
د - حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية  
( ١٨٤٠ - ١٩١٤ ) ،  
د - أحمد الشربيني ، ١٩٩٥
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليون ، ج ٢ ، ( ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ) ،  
أعداد : تريفور ايجانز ، ترجمة وتحقيق : د - عبد الرؤوف  
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- - التلوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،  
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ المواني المصرية في العصر العثماني ،  
د - عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية ،  
د - نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،  
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمي  
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الولدية والقضايا الوطنية ( ١٩١٩ - ١٩٣٦ )  
ج ٢ ،  
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري ( ١٩٢٤ - ١٩٥٨ ) ،  
د - فنية بيومي عبد الله ، ١٩٩٦

- ٢٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ( ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ) ،  
ج ٢ ،  
د - مسهر أسكندر ، ١٩٦٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا ٥٠ الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة .  
( أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس  
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات  
الأفريقية بجامعة القاهرة )  
أعدما للنشر د - عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة ( ١٩٥٨ - ١٩٧٠ ) ،  
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة : د - عبد الرؤوف أحمد عرو
- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من  
القرن التاسع عشر ،  
د - أيمن محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،  
د - محمد سيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والصميدة المصرية ( العصر اليوناني -  
الروماني ) ج ٢ ،  
د - سمير يحيى الجبال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،  
أ - د - عبد العزيز صالح ، أ - د - جمال مختار ،  
أ - د - محمد إبراهيم بكر ، أ - د - إبراهيم نصحي ،  
أ - د - فاروق القاضي ، أعدما للنشر : أ - د - عبد العظيم  
رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والطبقة الكفائية ،  
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد  
كفافي ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير / جمال منصور
- ١٠٢ - المظلم جريمة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،  
د - تيسير أبو عرجة



- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،  
 د - علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر ( ١٩١٤ - ١٩٥٢ ) ،  
 د - فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية ( ١٨٠٥ - ١٩٨٧ ) ،  
 د - أحمد فارس عيد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن ، ج ٢ ،  
 د - سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية في العصر الحديث ،  
 تأليف : دليپ ميرو ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،  
 سليم خليل النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،  
 سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية ( عصر سلاطين المماليك ) ، ج ١ ،  
 د - البيومي اسماعيل الشرييني
- ١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية ( عصر سلاطين المماليك ) ، ج ٢ ،  
 د - البيومي اسماعيل الشرييني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صقلی ،  
 د - محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزير باشا ودوره في السودان ( في عصر الحكم المصري ) ،  
 د - اسماعيل عز الدين
- ١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،  
 أحمد رشدي صالح

- مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ،  
 أحمد شفيق باشا
- ١١٦ — ادب استق ( عشق العزة ) ،  
 علاء الدين وحيد
- ١١٧ — تاريخ انفسه في مصر العثمانية ( ١٥١٧ - ١٧٩٨ ) ،  
 عبد الرازق ابراهيم عيسى
- ١١٨ — النظام المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ،  
 د - البيومي اسماعيل
- ١١٩ — التقاليد في مصر الرومانية ،  
 حسين محمد أحمد يوسف
- ١٢٠ — يوميات من التاريخ المصري الحديث  
 لويس جرجس
- ١٢١ — الجلاء ووحدة وادي النيل ( ١٩٤٥ - ١٩٥٤ ) ،  
 د - محمد عبد الحيد الحناوي
- ١٢٢ — مصر للمصريين ج ٦  
 سليم خليل النقاش
- ١٢٣ — السيد احمد ابيدوى ،  
 د - سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١٢٤ — العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن  
 د - محمد نعمان جلال
- ١٢٥ — مصر للمصريين ج ٧  
 سليم خليل النقاش
- ١٢٦ — مصر للمصريين ج ٨  
 سليم خليل النقاش
- ١٢٧ — مقدمات الوحدة المصرية السورية ( ١٩٤٣ - ١٩٥٨ )  
 ابراهيم محمد محمد ابراهيم
- ١٢٨ — معارك مصطفة  
 جمال بدي

- ١٢٩ - الدين المسلم ( وآلره فى تطور الدين المصرى )  
( ١٨٧٦ - ١٩٤٣ )  
د \* يحيى محمد محمود
- ١٣٠ - تاريخ تقاليد الفنانين فى مصر ( ١٩٨٧ - ١٩٩٧ )  
سمير قريش
- ١٣١ - الولايات المتحدة وكورة يوليو ١٩٥٢ ( ١٩٥٢ - ١٩٥٨ )  
تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمر
- ١٣٢ - دار المنسوب السامى فى مصر ج١ ،  
د - ماجدة محمد حمود
- ١٣٣ - دار المنسوب السامى فى مصر ج٢ ( ١٩١٤ - ١٩٢٤ )  
د - ماجدة محمد حمود
- ١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط عثمانى  
الدارندلى  
يقظم / عزت حسن أفندى الدار ندلى  
ترجمة / جمال سعيد عبد الفتى
- ١٣٥ - اليهود فى مصر المملوكية ( فى ضوء وثائق الجنيزة )  
( ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م )  
د - محاسن محمد الوقاد
- ١٣٦ - أوراق يوسف صديق تقديم / د. عبد العظيم رمضان
- ١٣٧ - تجار القوايل فى مصر فى العصر المملوكى  
د \* محمد عبد الفتى الاثقر
- ١٣٨ - الإخوان المسلمون وجذور التطرف الدينى والارهاب  
فى مصر السيد يوسف
- ١٣٩ - موسوعة للفن المصرى فى القرن العشرين  
محمد تليق

- ١٤٠ - ميناصة مصر في البحر الأحمر  
في التصف الأول من القرن التاسع عشر - طازق  
عبد العاطى غنيم \*
- ١٤١ - وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك  
لطفى أحمد نصار \*
- ١٤٢ - مذكراتي في تصف قرن ج ٤  
أحمد شفيق باشا \*
- ١٤٣ - دبلوماسية البطالة في القرنين الثاني والأول ق م.  
\* منيرة محمد الهشري \*
- ١٤٤ - كشوف مصر الأفريقية  
في عهد الخديوى اسماعيل ( ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ) -  
\* عبد المليم خلاف \*
- ١٤٥ - النظام الإدارى والاقتصادى في مصر  
في عهد دقلديانوس ( ٢٨٤ - ٣٠٥ م ) -  
\* منيرة محمد الهشري \*
- ١٤٦ - المرأة في مصر المملوكية  
\* أحمد عبد الرازق
- ١٤٧ - حسن البناء [ متى .. كيف .. ولماذا ؟ ]  
\* رفعت السعيد
- ١٤٨ - القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسكندرية  
تأليف / د. سمير فوزى  
ترجمة / نعيم مجلى
- ١٤٩ - العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر  
حسام محمد عبد اسطى
- ١٥٠ - تاريخ الموسيقى المصرية ( أصولها وتطورها ) \*  
\* سمير يحيى الجيالى

- ١٥١ - جمال الدين الأفغانى والثورة الشملعة  
تأليف / السيد يوسف
- ١٥٢ - الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية  
( ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م )  
د - محاسن محمد الوفاة
- ١٥٣ - الحروب الصليبية ( القلاع السياسية )  
د - عليا عبد السميع الجنزورى
- ١٥٤ - هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الإسلامية فى  
العصور الوسطى  
د - عليا عبد السميع الجنزورى
- ١٥٥ - مصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر  
( ١٨٠٥ - ١٨٨٣ )  
د - عبد الحميد البطريق
- ١٥٦ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ج ٣ فى العصر الإسلامى  
د - سمير يحيى الجبال
- ١٥٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ج ٤ فى العصر الإسلامى  
والحديث  
د - سمير يحيى الجبال
- ١٥٨ - نائب السلطنة المملوكية فى مصر  
( من ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م )  
د - محمد عبد الغنى الأشقر
- ١٥٩ - حزب الوفد ( ١٩٣٦ - ١٩٥٢ م ) الجزء الأول  
د - محمد فريد حشيش
- ١٦٠ - حزب الوفد ( ١٩٣٦ - ١٩٥٢ م ) الجزء الثانى  
د - محمد فريد حشيش

طابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٤٠٣٧/١٦٦٦

---

ISBN — 977 — 01 — 6872 — 0



تناول الباحث في هذا الجزء حزب الوفد بعد معاهدة ١٩٣٦ حتى ١٩٥٢، وانتقل إلى الحديث عن الوفد في المعارضة من عام ١٩٣٨ حتى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، ثم تحدث عن حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢، وسياساتها الداخلية والخارجية، والمؤتمر الوفدي الكبير الذي عقد في نوفمبر ١٩٤٣، كما تحدث عن سياسة الوفد العربية، وصراعه مع القصر، حتى اقالة الحكومة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤.

وانتقل الباحث إلى معالجة موقف الوفد في المعارضة من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٠، ثم تحدث عن وزارة الوفد الأخيرة، فتناول سياستها الداخلية والخارجية، وحركة العمال، والغائتها معاهدة ١٩٣٦، وما تبعها من معركة القنال، وحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، ثم اقالة حكومة الوفد.

